

السَّيِّدُ الْأَمِينُ وَالْعَفِيفُ

١٩٨٧ - ١٩٩٣

٨٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- *ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب ؟
عاطف فرج المصور
٥٠٥ #٩٣/٠٨/٢٠
- *طلائع الفتح وملاحظات امنية على محاولة اغتيال الالفى
عادل دسوقى الحياة
٥٠٦ #٩٣/٠٨/٢٠
- *غدا الحكم فى قضية الشوقيين
الشعب
٥٠٨ #٩٣/٠٨/٢٠
- *عدالة مفتوحة العينين
محسن محمد اخبار اليوم
٥٠٩ #٩٣/٠٨/٢١
- *الا حكام العسكرية فى الشوقيين
الحقيقة
٥١٣ #٩٣/٠٨/٢١
- *نظر دعوتى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن اليوم
الا هرام
٥١٤ #٩٣/٠٨/٢٢
- *طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية
جمال كمال الجمهورية
٥١٥ #٩٣/٠٨/٢٢
- *من هنا بدأت رحلة ضياع ضياء
محمد تهامى المساء
٥١٨ #٩٣/٠٨/٢٢
- *بعد الحكم ببراءة المتهمين فى قضية المحجوب
احمد الشيخ السياسى
٥٢١ #٩٣/٠٨/٢٢
- *رئيس نادى القضاة يرد على رويتر
عادل السنهورى العربى
٥٢٣ #٩٣/٠٨/٢٢
- *الا اعدام لـ ٤ والمؤبد لـ ٣ والا شغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨
الا هرام
٥٢٤ #٩٣/٠٨/٢٢
- *نصر الا حكام فى قضية السطو على محلات الذهب
عبد الحميد شعير الا هرام
٥٢٥ #٩٣/٠٨/٢٢
- *حكمت المحكمة ببراءة (...) القتلة وتجار المخدرات والمرتشون يفلتون من العقاب
سيد عبدالمنعم حريتى
٥٢٦ #٩٣/٠٨/٢٢
- *قضية احداث زينهم امام المحكمة العسكرية اليوم
الا اخبار
٥٣٠ #٩٣/٠٨/٢٣
- *اعترافات مثيرة للمتهمين فى تنظيم طلائع الفتح
عبد الحميد شعير الا هرام
٥٣١ #٩٣/٠٨/٢٣
- *حظر النشر فى قضية احداث زينهم زطلائع الفتح امام المحكمة العسكرية غدا
الحياة
٥٣٢ #٩٣/٠٨/٢٤
- *المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر فى قضية زينهم
الا هرام
٥٣٣ #٩٣/٠٨/٢٤
- *لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الا خير فى قضية المحجوب
جمال امبابى الشعب
٥٣٤ #٩٣/٠٨/٢٤

- امتحان ذمة وسياسيون يتبعون بكمم الكفاء في قضية السموم
٥٢٥ ٩٩٣/٠٨/٢٩ الشعب
- المحكمة العسكرية تتحالف نظر قضية طلائع الفتح اليوم
٥٢٨ ٩٩٣/٠٨/٢٩ لا هرام
- لا رهاب بالعمرك والمورة
٥٢٩ ٩٩٣/٠٨/٢٩ اخبار العواذ
- اغارة متهمين بتدبير التي قرار الا شهاب
٥٣٢ ٩٩٣/٠٨/٢٩ لا هرام
- المنظمات الا رهابية تتنافس اعلاميا والا جهز الا مدينة تتعقبها دوليا
٥٣٣ ٩٩٣/٠٨/٢٩ العواذ
- احتفاء لباحة الشهود والا نعمة والسفارات والا حراز
٥٣٥ ٩٩٣/٠٨/٢٩ الشعب
- الميرة السطحة في حادث وزير الداخلية ٦ كتيرو ديهايم ٢٢ كتيرو
٥٣٦ ٩٩٣/٠٨/٢٧ لا هرام
- العيرة المكشورة شتوي على ٢٨ كيلو اعطاء عديدة وديناميت
٥٣٧ ٩٩٣/٠٨/٢٧ لا هرام
- المتهمون لم يدعروا للتعذيب
٥٣٨ ٩٩٣/٠٨/٢٩ النحاس
- قضية المتهمين بالاحتيال السجوب بـ ١٠٠ تبعتها امادة محاكمة ؟
٥٣٩ ٩٩٣/٠٨/٢٩ الوسط
- مواجهة ساخنة بين السياسيين والمؤكثين والمتدبرين
٥٤٠ ٩٩٣/٠٨/٢٠ لا هرام
- تاجيل قضية زينهم الى ٧ سبتمبر
٥٤١ ٩٩٣/٠٨/٢٠ الوقت
- المحكمة العسكرية تواجه المتهمين بمراسمهم
٥٤٢ ٩٩٣/٠٨/٢٠ لا هرام
- المحكمة العسكرية سطر اعدام ١٤ متهم في قضية الشوكيين
٥٤٣ ٩٩٣/٠٨/٢٠ الشعب
- ماذا جرى في اخر جلسة علنية ويناذا اشكوا قرار اعدام البتر ؟
٥٤٤ ٩٩٣/٠٨/٢١ الشعب
- متى توقف سياسة الا اعدام بـ انجيلة ؟
٥٤٥ ٩٩٣/٠٨/٢١ الشعب
- الكليات القدام بده سماع جهود القلبية والتعبية
٥٤٦ ٩٩٣/٠٨/٠٢ اخبار العواذ
- سياسة الا رهابي
٥٤٧ ٩٩٣/٠٨/٠٢ اخبار العواذ

- *سماع ٦ من شهود الا ثبات
الاخبار
٥٦٨ #٩٣/٠٩/٠٢
- *بدون اعلام قانون للمتهمين محاكمة طلائع الفتح ٢ غدا
عماد محجوب
الشعب
٥٦٩ #٩٣/٠٩/٠٣
- *اخلاء سبيل احمد المتهمين لمرضة وتاجيل نظر القضية الا ربعا القدام
الا هرام
٥٧٠ #٩٣/٠٩/٠٥
- *٦٦ متهما فى قضية تنظيم طلائع الفتح "٢"
فاروق الشاذلى
الاخبار
٥٧١ #٩٣/٠٩/٠٥
- *الا تفاق الجنائى عمليات ارهابية اسلحة ومفرقات بدون ترخيص
جمال عبدالرحيم
الجمهورية
٥٧٤ #٩٣/٠٩/٠٥
- *المحكمة العسكرية العليا فى القاهرة تستأنف النظر فى قضية طلائع الفتح
الشرق الا وسط
٥٧٨ #٩٣/٠٩/٠٦
- *هدفنا السلطة وطريقنا الا اغتيا لات
خالد صلاح
العربى
٥٧٩ #٩٣/٠٩/٠٦
- *ضبط اسلحة ومفرقات ومسامير باوكار المتهمين
الجمهورية
٥٨١ #٩٣/٠٩/٠٧
- *وسط اخطاء قانونية ودستورية محاكمة طلائع الفتح ٣ السبت القدام
عماد محجوب
الشعب
٥٨٢ #٩٣/٠٩/٠٧
- *المحكمة العسكرية تستمع لشهود الا ثبات فى قضية زينهم
الا هرام
٥٨٤ #٩٣/٠٩/٠٨
- *المحكمة تامر باخلاء سبيل المتهم المعوق من المحكمة
عبد الحميد شعير
الا هرام
٥٨٥ #٩٣/٠٩/٠٩
- *الحكم فى قضية زينهم الا ربعا القدام
الا هرام
٥٨٦ #٩٣/٠٩/١٠
- *محاكمة المتهمين بالتخطيط لا اغتيال رئيس الجمهورية خلال ايام
عماد محجوب
الشعب
٥٨٧ #٩٣/٠٩/١٠
- *متهمون جدد فى محاولة اغتيال وزير الداخلية
الحقيقة
٥٨٨ #٩٣/٠٩/١١
- *التاجيل لجلسة الا حد واحالة متهما للطب الشرعى
فوزى عوضين
الجمهورية
٥٨٩ #٩٣/٠٩/١٣
- *جمال الدين ينفى اى دور قيادى له فى طلائع الفتح
العربى
٥٩٠ #٩٣/٠٩/١٣
- *ارسال المتهمين للطب الشرعى وتمكين اقدم من اداء الا امتحانات
عبد الحميد شعير
الا هرام
٥٩١ #٩٣/٠٩/١٤
- *تاجيل قضية الجزء الثانى لطلائع الفتح لجلسة ٢٠ سبتمبر
احمد راضى
الوفد
٥٩٢ #٩٣/٠٩/١٤

- *مبارك صدق على احكام قضية الشوقيين
عماد محجوب
٥٩٣ #٩٣/٠٩/١٤ الشعب
- *المحكمة ترفض شهادة المنقبات
٥٩٥ #٩٣/٠٩/١٥ الا اخبار
- *طلائع الفتح الا سلامى تعتبر السرقة والقتل حلالا شرعا
٥٩٦ #٩٣/٠٩/١٥ الا هالى ثروت شلبى
- *تثبيت احكام باعدام اربعة
٥٩٩ #٩٣/٠٩/١٥ الحياة
- *فشل خطة لا غتيال الدكتور بطرس غالى فى زيارته الا خيرة للقاهرة
٦٠٠ #٩٣/٠٩/١٦ احمد موسى الا هرام
- *الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢
٦٠١ #٩٣/٠٩/١٦ الا هرام
- *الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢ من المتهمين
٦٠٢ #٩٣/٠٩/١٦ عبد الحميد شعير الا هرام
- *خمس طلائع للشر
٦٠٣ #٩٣/٠٩/١٦ اخبار الحوادث
- *الا عدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ والبراءة لـ ٢
٦٠٦ #٩٣/٠٩/١٦ فاروق الشاذلى الا اخبار
- *رفض طلب رد محكمة امن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن
٦١١ #٩٣/٠٩/١٧ سيد الشورة الوفد
- *محاولات لا لصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الا سلامية
٦١٢ #٩٣/٠٩/١٧ عماد محجوب الشعب
- *المتهمون اتخذوا من الدين شعار لا ارتكاب ابشع الجرائم
٦١٣ #٩٣/٠٩/١٩ عبد الحميد شعير الا هرام
- *المتهمون ارتكبوا ابشع الجرائم وخالفوا الشريعة بتكفير المسلم
٦١٤ #٩٣/٠٩/١٩ الا اخبار
- *احالة ٢٠٠ متطرف الى محكمة امن الدولة العليا بدلا من المحكمة العسكرية
٦١٧ #٩٣/٠٩/١٩ نجوى عبد العزيز الوفد
- *النيابة تطالب باعدام ٩ ارهابيين بينهم قاتل د. فوده
٦١٨ #٩٣/٠٩/٢٠ جمال عبدالرحيم الجمهورية
- *المحكمة العسكرية تفرض الا حراز المضبوطة
٦٢٠ #٩٣/٠٩/٢١ عبد الحميد شعير الا هرام
- *من هو ابوشهيرة السعودى ممول تنظيم الجهاد ؟
٦٢١ #٩٣/٠٩/٢٣ فاروق الشاذلى اخبار الحوادث
- *رفض دعوى المخاصمة فى قضية عمر عبدالرحمن
٦٢٤ #٩٣/٠٩/٢٣ احمد طلعت الا هرام

- *المتهمون عاشوا على الا رض فسادا وتطالب بتوقيع اقصى العقوبات عليهم
عبد الحميد شعير
#٩٣/٠٩/٢٣ ٦٢٥
الا هرام
- *كشف تنظيم اصولى جديد واعتقال ١٥ متطرفا فى اسبوط
الحياة
#٩٣/٠٩/٢٤ ٦٢٧
- *الدفاع يطالب ببطلان الا عترافات المنسوبة للمتهمين
عبد الحميد شعير
#٩٣/٠٩/٢٦ ٦٢٨
الا هرام
- *المحكمة العسكرية العليا تواصل سماع الدفاع عن طلائع الفتح
الا هرام
#٩٣/٠٩/٢٨ ٦٢٩
- *القاهرة تصدر الا ربعاء الحكم فى اغتيال فوده
الشرق الا وسط
#٩٣/١١/٢٦ ٦٣٠
- *تنفيذ الا اعدام شنقا فى ارهابين بقضية زينهم
حسين فتح الله
الا هرام
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣١
- *تنفيذ حكم الا اعدام فى الا رهابين المشاركين فى قضية زينهم
الا هرام
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣٢
- *اعدام متهمين ادينا بحادث زينهم فى مصر
الشرق الا وسط
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣٣
- *القصاص لضحايا زينهم
فاروق الشاذلى
الا اخبار
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣٤
- *البحث عن ثلاثة ارهابين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة
مريد صبحى
الا هرام
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣٦
- *الا ربعاء الحكم فى قضية فرج فودة
نجوى عبد العزيز
الوفد
#٩٣/١١/٢٨ ٦٣٧
- *١١ متهما من طلائع الفتح فى محاولة اغتيال عاطف صدقى
الا اخبار
#٩٣/١١/٢٩ ٦٣٩
- *التصديق على احكام طلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
الا هرام
#٩٣/١١/٣٠ ٦٤٠
- *التصديق على اعدام ١١ ارهابيا
الا هرام
#٩٣/١١/٣٠ ٦٤١
- *التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء الجهاد والجماعة الاسلامية
محمد صلاح الدين
الحياة
#٩٣/١١/٣٠ ٦٤٢
- *اصابة ضابط وشرطيين فى الفيوم واعتقال ٥٢ من الجماعة الاسلامية
الحياة
#٩٣/١٢/٠١ ٦٤٤
- *الحكم اليوم فى قضية اغتيال فرج فودة
الا هرام
#٩٣/١٢/٠١ ٦٤٥
- *احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية اغتيال فرج فودة للمفتى
عبدالغفار رشدى
الا هرام
#٩٣/١٢/٠٢ ٦٤٦

- * احالة اوراق المتهم الا ول فى قضية فرج فودة الى المفتي
٦٤٧ #٩٣/١٢/٠٢ الا هرام
- * الا عدام للمتهم الا ول فى قضية فرج فودة
٦٤٨ #٩٣/١٢/٠٢ الحياة
- * القبض على ٧ ارهابيين فى محاولة اغتيال صدقى
٦٥٠ #٩٣/١٢/٠٤ الا هرام
- * اعترافات تفصيلية لارهابيين امام نيابة امن الدولة
٦٥١ #٩٣/١٢/٠٥ الا هرام
- * الا رهابيون يدلون باعترافات مثيرة فى حادشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٦٥٢ #٩٣/١٢/٠٥ مصطفى الجمل الا هرام المسائى
- * القبض على الجناة فى حادث صدقى
٦٥٤ #٩٣/١٢/٠٥ محمد زكى الوفد
- * تلقينا تكليفات الا غتيال من ايمن الظواهري الموجود بجنيف
٦٥٦ #٩٣/١٢/٠٥ خديجة عفيفى الا اخبار
- * القبض على ٩ ارهابيين من الجناح العسكرى لطلائع الفتح
٦٥٧ #٩٣/١٢/٠٥ الا هرام
- * المتهمون تجرأوا على الله واصدروا فتاواهم المضللة ليستحلوا القتل والتخريب
٦٦٠ #٩٣/١٢/٠٦ فاروق الشاذلى الا اخبار
- * تدربت فى افغانستان على استخدام الريموت كنترول
٦٦٤ #٩٣/١٢/٠٦ الا اخبار
- * المتهمون تلقوا تريبات عسكرية فى مصر والخارج
٦٦٥ #٩٣/١٢/٠٧ حسين فتح الله الا هرام
- * مفاجاة جديدة فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء
٦٦٨ #٩٣/١٢/٠٧ نجوى عبد العزيز الوفد
- * شهادة ثقة فى عدالة ونزاهة القضاء العسكرى
٦٦٩ #٩٣/١٢/٠٨ حسين فتح الله الا هرام
- * حبس ٤٢ متطرفا اشتركوا فى احداث شغب بلاسيوط
٦٧٢ #٩٣/١٢/٠٨ الا هرام
- * التماسات قضايا طلائع الفتح
٦٧٣ #٩٣/١٢/٠٩ الا هرام
- * الا عترافات الكاملة لقاتل فرج فودة
٦٧٤ #٩٣/١٢/٠٩ فاروق الشاذلى اخبار الحوادث
- * تلقينا التكليفات باغتيال المسئولين من مصطفى حمزه الهارب من حكم بالا عدام
٦٨١ #٩٣/١٢/١٠ احمد موسى الا هرام
- * الا شغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٦ متطرفين ببني سويف
٦٨٢ #٩٣/١٢/١٠ صفوت عبدالجواد الا هرام

- *الا شغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الا اعدام لـ ٤ متطرفين
محمود النوبى
٦٨٣ #٩٣/١٢/١٠ الا هرام
- *زعيم طلائع الفتح يهدد بتدبير عملية انتحارية فى حالة اعدام مرتكبى حادث صدق
٦٨٤ #٩٣/١٢/١١ الوفد
- *٩ متهمين فى طلائع الفتح تقدموا بالتماسات اعادة النظر
٦٨٥ #٩٣/١٢/١٢ الا هرام
- *احالة قضية محاولة اغتيال صدق الى القضاء العسكرى
٦٨٦ #٩٣/١٢/١٥ الا هرام
- *القضاء العسكرى يتسلم ملفات محاولة اغتيال صدق
٦٨٧ #٩٣/١٢/١٥ الحياة
- *رفض الطعن فى احكام الا اعدام بقضية طلائع الفتح
٦٨٨ #٩٣/١٢/١٦ الا هرام
- *ارسال ملف قضية صدق للمدعى العسكرى
٦٨٩ #٩٣/١٢/١٧ نجوى عبد العزيز الوفد
- *تنفيذ الا اعدام فى ١٣ اراهبيين بطلائع الفتح وتنظيم الـ ١٩
٦٩٠ #٩٣/١٢/١٧ الا هرام
- *تنفيذ حكم الا اعدام فى اثنين من الجماعة وواحد من الجهاد
٦٩١ #٩٣/١٢/١٧ محمد صلاح الدين الحياة
- *تنفيذ الا اعدام فى ٣ من التنظيمات الا رهابية
٦٩٣ #٩٣/١٢/١٧ الا اخبار
- *المحكمة تستمع الى مرافعة النيابة فى قضية عمر عبدالرحمن واتباعه
٦٩٥ #٩٣/١٢/١٩ نجوى عبد العزيز الوفد
- *نيابة امن الدولة تستكمل التحقيقات فى ٤٥ قضية اراهبية وقعت احداشها فى اسوان
٦٩٦ #٩٣/١٢/٢٠ الا هرام
- *مامور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة
٦٩٧ #٩٣/١٢/٢٠ عبدالغفار رشدى الا هرام
- *تنفيذ الا اعدام فى ٧ من المحكوم عليهم
٦٩٨ #٩٣/١٢/٢١ الشعب
- *تنفيذ حكم الا اعدام فى ٦ اراهبيين من طلائع الفتح
٦٩٩ #٩٣/١٢/٢١ حسين فتح الله الا هرام
- *تنفيذ حكم الا اعدام شنقا فى ٦ من طلائع الفتح - ١
٧٠٠ #٩٣/١٢/٢١ الا اخبار
- *لا جىء المقابر ... يكشف عن الوجه القبيح لتنظيمه الا رهابى
٧٠٢ #٩٣/١٢/٢٢ مصطفى الجمل الا هرام المسائى
- *تحديد اوصاف الحناة فى حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس
٧٠٤ #٩٣/١٢/٢٩ سناء عبد المعطى الا هرام

- *تبرئة ٨ من الجماعة الا سلامية فى قضية فرج فودة
محمد صلاح الدين
٧٠٥ #٩٣/١٢/٣١ الحياة
- *براءة صفوت عبدالغنى واعدام عبدالشافى فى قضية فرج فودة
٧٠٨ #٩٣/١٢/٣١ الشعب
- *الحكم باعدام المتهم الا ول فى قضية اغتيال فرج فودة
٧١٠ #٩٣/١٢/٣١ الا هرام
- *الا اعدام للمتهم الا ول والا شغال لـ وبراءة ٨
٧١١ #٩٣/١٢/٣١ الا اخبار خديجة عفيفى

نهاية الفهرس



من قتل « المحجوب » ؟ !

بقلم : جمال بدوي

رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة أعزل يرسف في الأغلال والقيود، ومعصوب العينين في محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلي بها ضد غيره، أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك.

لقد بلغ بيان المحكمة قمة الفطنة والموضوعية عندما وصف مسلك الجهات الأمنية بهذه الصورة على أنه محاولة منها لتدارك قصورها، وستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كي تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة. كما وصلت المحكمة إلى ذروة العدالة الإنسانية عندما ذكرت أن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجاً على الشرعية، واقتناعات على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التي أوردها تقرير الطب الشرعي، ولذلك استبعدت كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المهرق.

إن بيان المحكمة هو إكليل من الغار يطوق عنق القضاء المصري بقدر ما نعتبر التعذيب وصمة عار لكل من يطاوعه قلبه على تعذيب إنسان.. إن التعذيب جريمة يترفع عن ارتكابها الوحوش فما بالك بالبشر الذين يحملون في أجسامهم قلوباً تشعر وتناغم وتصرخ وتبكي..

لقد تعلمنا من درس التاريخ أن التعذيب هو البذرة الأولى في حقل الإرهاب.. وهو الخلية السرطانية التي تنتشر وتفضي على القيم الخلقية والروابط الإنسانية، ويتحول المجتمع إلى غابة سوداء خالية من الرحمة والشفقة.. ولكن.. من الذي يعتبر في هذا الزمان الأغبر ؟

إذا كان المتهمون الذين حوكموا بتهمة اغتيال رفعت المحجوب ورفاقه أبرياء - كما أكدت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها العادل - فمن إذن الذي قتل المحجوب ورفاقه على قارعة الطريق، وفي وسط العاصمة، وعلى مشهد من مئات الناس؟ إن المحكمة لم تجد شاهداً واحداً على أن أحداً من المائلين في قفص الاتهام كان من بين الجناة، ومعنى ذلك أن هؤلاء المتهمين سيقوا إلى قفص الاتهام عن طريق التزوير والتلفيق، وأن القتلة الحقيقيين لا يزالون مطلقى السراح.. وعندما فشلت أجهزة الأمن في الوصول إليهم لم تجد أمامها إلا أن تقدم أشخاصاً أبرياء بتهمة لم يرتكبوها مستعينة في ذلك بشهادات الزور، أو بوسائل يابها ضمير العدالة.

ومن المهم أن نقول إن هذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها أجهزة الأمن إلى تسديد الخانة، والقبض على أبرياء لإيهام الرأي العام بأنها يقظة وقامت بمسئوليتها على الوجه الأكمل. ولهذا التلفيق سوابق في جرائم محاولة اغتيال حسن أبو بasha والنبوي إسماعيل ومكرم محمد أحمد. وتم القبض على أشخاص قيل إنهم اعترفوا بارتكاب هذه الحوادث.. ثم تبينت براءتهم. ولولا يقظة العدالة لكان من الممكن أن يدفع هؤلاء الأبرياء ثمن جرائم لم يرتكبوها.

ولاشك أن الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة في قضية المحجوب ينير مسألتين هامتين، الأولى: أن ملف قضية اغتيال المحجوب ورفاقه لم يغلق بعد. وبمعنى أدق لم يغلق على الصورة التي أرادها جهاز الأمن.. ويتربط على هذه الحقيقة أن مسؤولية جهاز الأمن لا تزال قائمة للقبض على القتلة الحقيقيين وتقديمهم إلى العدالة ليلقوا جزاءهم.. على أن يتخلى جهاز الأمن عن سلوك هذا المسلك المعيب في تلفيق التهم إلى أبرياء.. وإذا كان الرأي العام يقدر الدور الجليل والعبء الثقيل الذي تتحمله أجهزة الأمن في تعقب الجريمة، والتضحيات الجسيمة التي يقدمونها في مكافحة الإرهاب (...) إلا أن ذلك لا يعنى التستر على الأخطاء التي يقع فيها بعض رجال الأمن والتحقيق، ولا يمكن تبرير عمليات القسر التي يمارسونها من أجل إغلاق ملفات القضايا بأي شكل.

أما المسألة الثانية التي تعرض لها حكم المحكمة فهي الأهم والأخطر لأنها تتعلق بالممارسات غير الإنسانية ضد المتهمين. لقد أدانت المحكمة في بيانها هذا المسلك العدواني. وأكدت أن القسر شمل جميع المتهمين فلم ينج أحد منهم من التعذيب، وأثبتت المحققون عند استجوابهم وجود إصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط، وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العفة منهم. وتعليقهم وهم معصوبو الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وأكدت المحكمة أن بعضهم أصيب بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية.. وقالت المحكمة إن الضمير القضائي يأبى أن يتسلح



الأخبار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١١ الشهر ١٩٩٢

والدفاع يطالب بنقل المتهمين للجزيرة العسكرية الحكمة تطالب من النيابة معاينة مكان الجريمة ساعات في أولى جلسات محاكمة «طلائع الفتح»



العدد



١٩٨٥

١٩٨٥

النشر في العدد السابع والستون مائة

١٩٨٥

١٩٨٥



١٩٨٥

١٩٨٥



مواقع المتهمين في محبسهم وتقديم تقرير في الجلسة القادمة عن ملاحظاتها عن مكان الحبس ومعاملة المتهمين وأشار سعد حسب الله المحامي الى ان سكرتير الجلسة لم يدون شيئاً مما قاله المتهم .. فرد عليه رئيس المحكمة قائلاً : ان السكرتير يدون ما يطلب منه تدوينه ، وقام رئيس المحكمة باملأه تفاصيل مذكره المتهم .

ثم تحدث يسرى ابوزيد المحامي والتمس ضم اسباب الحكم في القضية رقم ٤٦٢ لسنة ٨١ (تنظيم الجهاد) ملف الدعوى . كما طلب اعلان مدير مصلحة السجون لمناقشته حول ظروف الدعوى ، وطلب ندب احد اعضاء المحكمة لمشاهدة اثار التعذيب على المتهمين .. وطالب على اسماعيل المحامي باخلاء سبيل المتهمين الثالث والاربعين والثالث والخمسين وهما محاميان ، وأشار الى انه يحتفظ بحقه في الدفع في الجلسة القادمة بعدم اختصاص القضاء العسكري بنظر القضية .. وسجل محمد ناجي المحامي اعتراضه على احوالة المتهمين للمحكمة العسكرية .

وطالب سعد حسب الله المحامي بتوقيع الكشف على جميع المتهمين واخلاء سبيل المحامين المتهمين والتحقيق في واقعة اختطاف شقيق المتهم السابع والثلاثين لأكراهه على الاعتراف .. وتقدم الدفاع بطلب لايداع المتهمين في السجون العسكرية ضماناً لحسن معاملتهم ورحب المتهمون بهذا .. واعلنت المحكمة في نهاية الجلسة التأجيل ليوم ٢٥ اغسطس الحالي بناء على طلب الدفاع للاطلاع .



المصدر : الأهرام الجازي

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ / ٨ / ٩٢

أولى جلسات محاكمة تنظيم طلائع الفتح :

الدفاع يطالب بضم أسباب الحكم في قضية المحجوب ومماينة النيابة العسكرية لحبس المتهمين

طالب أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين من طلائع الفتح بضم أسباب الحكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وإعلان مساعد وزير الداخلية لمصلحة السجون لمناقشته جاء ذلك خلال الجلسة التي شهدتها قاعة المحاكمات بمنطقة الهايكستب والتي عقدتها المحكمة العسكرية العليا

لمحاكمة ٥٣ متهمًا من بينهم ٧ هاربون في أولى سلسلة محكمات المتهمين بإعادة تنظيم الجهاد المتطرف.

وعلى مدار أكثر من ٥ ساعات متواصلة تخللتها فترة استراحة قصيرة ثم إعلان المتهمين بقرار الاتهام وجرى تقسيم أعضاء هيئة الدفاع حيث بلغ المحامون أكثر من ٤٠ محامياً .

وكانت هيئة المحكمة العسكرية برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي وعضوية العقيد محمد كامل طلحة والمقدم مدحت محمد البكري بحضور ممثلي النيابة العسكرية المقدم عز بدرأوى والمقدم حربي عبد الرحمن . قد عقدت جلساتها في الساعة الحادية عشرة صباح أمس حيث اثبتت النيابة العسكرية حضور المتهمين عدا الهاربين وقد اخذ المتهمون في تريب الهتافات ولم تفلح أي محاولة للسيطرة على جو الجلسة الا بعد تدخل أعضاء هيئة الدفاع .

ولما بدا الهدوء يعود للجلسة طلب على اسماعيل المخامى التصريح باستخراج صور من جلسات المحكمة والتمس اخلاء سبيل المتهم الثالث والرابعين والثالث والخمسين مشيراً إلى انهما مقيدان بنقابة المحامين ثم طالب بالاحتفاظ لنفسه بالدفع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر الدعوى .

كما طالب بضم قرارات الاعتقال ونماذج الحبس من دفاتر سجن المرج وأبي زعبل وذلك في الفترة من ١٢/١/١٩٩٣ حتى هذه الجلسة كما طالب بعض أعضاء هيئة الدفاع بانتداب أحد أعضاء النيابة العسكرية للمرور على محبس المتهمين لمعاينته .

وقد كلف رئيس المحكمة النيابة العسكرية بالمرور على محبس المتهمين وتدوين الملاحظات



المصدر : **الوفاء**

التاريخ : ١٠٢٠ ١٩٩٢

للنشر والتذات الصحفية والمعلومات

حذرناكم فلم تتعظوا وهذه هي النتيجة !

لقد شعرت بالأسف الشديد.. بل صدمت صدمة عنيفة عندما صدرت الأحكام في قضية للرحوم د. رفعت المحجوب تبريء ساحة الذين كنا نتصور انهم هم المجرمون الفاعلون لجريمة الاغتيال.. لعدم كفاية الالة.. إن قدم رئيس مجلس الشعب السابق وحراسه الشهداء مازال يبحث عن أولئك الذين سفكوه غيلة واقتدارا..

ولكن لنا كان الأسف الشديد قد غمرنا إلا أننا مازلنا نملك حدا متواضعا من الخبرة السياسية.. وبعد النظر السياسي أيضا بحيث لا تقع في اخطاء فاحشة.. كأن نهرر تعذيب المتهمين وننتساعل في سذاجة أن انتزاع الاعترافات واقتناصها أو الاكراه عليها خروج على الشرعية.. ولكن ما هو القول في القتل العمد والاتفاق الجنائي وترويع الناس!!

وهو كلام يذكرنا بكلام احد سفاحي العصر الناصري شمس الدين بدران عندما برر تعذيب المتهمين بأن ذلك امر ضروري للحيلولة دون ارتكاب جرائم ضد نظام الحكم وأن كان يحمي لشمس الدين بدران انه كان تشجع للتعذيب في تاريخ التعذيب بالاعتراف صراحة وعلنا.. واكثرهم وقاحة أيضا..

ومثل هذه التبريرات لا تصلح في عالم اليوم على الاطلاق.. فقد استقر في عرف البشرية بعد كل ما انتزعته من حقوق للانسان أن التعذيب للمتهمين مهما كانت جرائمهم امر غير مشروع.. بل أكثر من ذلك انه يبطل أي اعترافات تصدر عنهم ولو كانت الوقائع تتطابق مع تلك الجريمة.. وبالتالي فإن أي محكمة ترفض الأخذ بأية ألة مستمدة من اعترافات أخذت بالاكراه..

ويبدو انه من كثرة الإجراءات الاستثنائية في الفترة الراهنة من محاكمات عسكرية.. الخ. قد نسينا أن محكمة الطوارئ التي برأت ساحة المتهمين باغتيال د. رفعت المحجوب ليست هي المحكمة المصرية الاولى التي ترفض الاختيابة ألة مستمدة من اعترافات للمتهمين.. فقد حدث هذا في عدة قضايا في احكام خللت في سجلات القضاء المصري.. بل خللت تلك القضاء نفسه.

كما انه يجب الا تقع في خطأ الغضب، من القضاء الذي اصدر حكما لا يعجب البعض.. فالقضاء سلطة مستقلة.. وهو دائما كان حصن الحق والحرية والعدل في مصر.. عندما يعز الحصول على الحق والعدل والحرية.. ولذلك فإن التطاول عليه.. والمساس بأحكامه.. نحن الخاسرون في النهاية مهما طال الأمد..

ويجب دائما أن ندافع ليس عن سيادة القانون فقط.. بل حماية القاضي في أن يحكم بما يترثيه ضميره.. ولا نحاول التلف والدوران لانتقاد احكامه بالبحث عن أي ثلثيكة، ضده كان ننقد اصداره لبيان قبل اعلان الأحكام مع أن صدور البيانات اصبح منذ سنوات طويلة تقليدا قضائيا من محاكم كثيرة..

ولم يثر دهشة أو نقد أحد.. أو ننقد لوم القاضي لبعض حراس المحجوب لفرارهم.. مع أن عقوبة الفار من الخدمة في الجيش مثلا هي الاعدام.. والفرق بين الشرطة والجيش خيط رفيع!

من ناحية أخرى نحن لا تقع في الخطأ الفادح بأن نطالب بإلغاء ضمانات للمتهمين التي يحددها قانون الإجراءات الجنائية.. بزعم أن هذا يؤدي إلى إفلات الكثير من المجرمين.. ذلك لأن هذه الضمانات هي التي اكتسبها نضال الشعوب منذ فجر الثورة الصناعية ضد الاقطاع لاحترام حقوق الانسان.. التي كانت منتهكة يوميا.. بل كل ساعة..



والضمانات في قانون الإجراءات المصري أقل بكثير من الضمانات في قوانين الإجراءات الأمريكية والفرنسية والانجليزية.. بل انها اليوم اقل مما كانت عليه في قانون الإجراءات قبل ثورة ٢٣ يوليو.. ويكفي ان هذه الثورة قد ألغت نظام قاضي التحقيق الذي اصدرته حكومة الوفد عام ١٩٥١.. وكان يمثل ضماناً هامة من الضمانات للمتهمين.. ولولا وجود هذه الضمانات لا يمكن لاي شرطة في العالم ان تقبض على نصف الشعب بحجة الاشتباه مثلاً.. لذلك لا يجب ان تهتز قيمنا واعتقاداتنا في حقوق الانسان وضماناته.. لجرد ان حكماً ما صدر لا يعجبنا.. لو ان بعض المجرمين قد افلتوا من العقاب.. فقد حدث مثل تلك الافلات على طوال التاريخ.. وهناك أساليب قانونية وبستورية ايضاً لتلافى مثل تلك الافلات.. ولكن الامر يحتاج إلى صبر.. ونكاء... واحترام لسيادة القانون وتبجيل وتوفير للقضاء ايضاً.. إن الذي يغمر أحكام القضاء.. ويغمر القضاة.. إنما يخطيء في حق النظام خطأ فاحشاً.. انه في الحقيقة كاللثة التي ألقت بحجر على صاحبها.. ذلك ان مثل تلك الهجوم ولنتكلم بصراحة إنما يخلق تناقضاً بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.. وهذا ليس في مصلحة الدولة.. ولا الشعب.. ولا

الاستقرار..
ان الذين يرجفون بأن القضاء يخشى الارهابيين في احاديث لوكالات الانباء إنما يخلقون هوة ويمضون بنا إلى القوضى نتيجة للفعل ورد الفعل.. فالقضاء المصري ليس أقل شجاعة من القضاء الايطالي الذي تغتال لمافيا يومياً بعض افراده ومع ذلك يواصل محاكمة هذه العصابة الاجرامية ويصدر ضدها الأحكام القاسية..
لتنماسكوا.. ولا تهزكم الأحداث.. والحقيقة انكم لو تأملتم ما حدث.. ستجدون المسئولية عنه تمسك بتلابيبكم.. وإذا كان هناك من يوجه إليه اللوم فإنه الحكومة..
وسنشرح لكم هذا في هذء.. وان كان املنا في انكم ستفهمون ضعيف جداً.. فما نقوله اليوم قد قلناه وقاله غيرنا عشرات بل مئات المرات طوال السنوات الماضية..
إن هذه الجريدة التي تقرأون سطورها اليوم.. ورئيس تحريرها المتعاقبين المرحوم مصطفى شردى.. والاستاذ جمال بدوى.. وكل كتابها تقريباً.. كم مرة كتبوا محذرين من تعذيب المتهمين والاعتداء على حقوقهم الانسانية البسيطة؟
كم كتبنا محذرين من ان مثل تلك التعذيب سيضيع كل جهد الشرطة.. في البحث والتحري ومقاومة الارهاب..
لقد أحزننى جداً ان تصدر من المحكمة تلك الاذنة الدامغة لسلوك الشرطة في تعذيب المتهمين.. في الوقت الذي تساقط ويتساقط فيه شهداء من الشرطة ايضاً وهم يخوضون المعركة ضد الارهابيين في بسالة..
ولكن دائماً وجد بعض الناس الذين يسيئون للأخريين بتصرفاتهم.. ان محكمة أمن الدولة قالت في بيانها نفس العبارات التي طالما ذكرها كتاب الجريدة إن ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة (يقصد التعذيب) إنما لتدارك قصورها ولتستمر عجزها وفشلها في كشف الحقيقة باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق..!!
بل ان اخطر ما ذكرته المحكمة هو تفصيلها لانواع التعذيب.. فقد ذكرت ان للمتهمين ضربوا بالسياط.. ووصلت شحنات كهربائية إلى اجسامهم ومواطن العفة!.. وتعليقهم وهم معصوبو العيون لانتزاع اعترافات منهم.. وكأنك تقرأ تقريراً للجنة من لجان حقوق الانسان من أى مكان في العالم.. وهكذا تثبت المحكمة ان كل ما نشر داخل مصر.. وخارجها.. عن تعذيب المتهمين.. صحيح مائة في المائة..



هل تقدرّون الخسارة السياسية والعنوية للنظام كله في الداخل والخارج؟.. في الداخل لن يعود أحد يصدق كثيرا معظم الاتهامات للارهابيين... ولن يصدق انهم يستحقّون العقاب الشديد لان الاعترافات منتزعة.. واعطينا بذلك وقودا لكل تيار الاسلام السياسي ليس في مصر فقط بل في العالم العربي للتشهير بنا.. وتشويه سمعتنا في كل مكان.. بل وتشديد المعركة ضدنا.. بل ان المستنيرين من الاسلاميين سيفزعون ويرفعون ايديهم أو يترددون على الاقل في مساندتنا في نضالنا ضد التطرف والارهاب..

أما على النطاق الخارجي فسيزداد تشويه صورة مصر.. ويلقى بدش بارد على كل الجهود التي تبذلها على المستوى الدولي لايجاد مكانة محترمة لها.. وقد رأيت كيف ان صحف امريكا الصديقة لمصر.. قد حملت علينا عدة شهور.. منذ فترة واتخذت من قضية انتهاك حقوق الانسان مادة اساسية لها.. بل ان تقارير وزارة الخارجية الامريكية درجت على افساح مكان في صفحاتها للحديث عن تلك الانتهاك في مصر..

هذه هي بعض الخسائر التي تصيب البلاد من جراء هذا التعذيب بالاضافة طبعا إلى رفض المحاكم العابية الأخذ بأية أدلة مستمدة من اعترافات نتيجة هذا التعذيب كما اسلفنا..

إن هناك وسائل عديدة لحصار المتهمين واجبارهم على الاعتراف دون هذا التعذيب والفضائح التي تضرنا محليا ودوليا.. لكن الامر يحتاج لمهارة وبراعة ونكاء ومناورة وجمع أدلة.. وللحديث بقية..

بقلم : **عبد الستار الطويلة**



بيان من المتهمين في «طلائع الفتاح»

والجريدة ماثلة للطبع وصلنا بالفاكس بيان من المتهمين في قضية طلائع الفتاح جاء فيه:

إلى العالم أجمع نسرب رسالتنا من السجن الجديد بمنطقة سجون طره المسمى «سجن شديد الحراسة» والمشهور بسجن العقرب حيث حاصر فريسته بسمومه الزعاف. ونحن المتهمين في قضية تنظيم طلائع الفتاح شريحة من طليعة المسلمين من

أبناء مصر المسلمة وشعبها المسلم؛
انتماءنا ليس لتنظيم ولا لجماعة وإنما
للامة الإسلامية جمعاء على وجه
الأرض.. قضيتنا صاغتها السياسات
العلوية التي تأتي إلا أن تكون لها
معارض، جريمتنا شكلتها القوانين
المفصلة لمصادرة الفكر والرأي؛ تهمتنا
كونتها أجهزة تمكر بليل بهيم، فبعد
صدور قانون الإرهاب اتجهت الدولة
بكافة أجهزتها نحو تجميع الشباب
المسلم من كل حذب وصوب ثم وضعه
في إطار تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم،
ثم شن حملة تشويه وتشهير عليه في
وسائل الإعلام واتهامه بالإرهاب.. من
هنا جاءت أهمية رسالتنا.. فليسمع
الجميع.. ليس الإرهاب هو التمسك
بالقرآن وصحيح السنة إنما الإرهاب
هو الخروج على الدستور والقانون
وانتهاك حقوق الإنسان والاعتقال
المؤبد للرجال والنساء والولدان.. ليس
الإرهاب أن نكون أصحاب فكر
إسلامي بل الإرهاب هو الاستحواذ على
وسائل الإعلام وتشويه الخصم
السياسي والتشهير به، إننا لسنا
إرهابيين.. وغايتنا هي مصلحة مصر
المسلمة وأبنائها المسلمين.



من داخل القفص صفوت عبد الغنى «للشعب» الحكم يمحو عسار الأحكام العسكرية



صفوت عبد الغنى

عقب النطق بالحكم قال صفوت عبد الغنى في تصريح « الشعب » : إن هذا الحكم يمحو العار الذى سببته لمصر تلك الأحكام العسكرية الجائرة ونسرجوا ان يرتدع الحكام ويرجعوا إلى الحق والإحتكام إلى شرع الله وإن يتركوا للشباب المسلم فرصة العمل الخير والدعوة إلى الله بالحسنى دون أن يطاردوا ويشرذوا ويعذبوا. فلا يكون امامهم سوى خيار واحد وهو رد العدوان عنهم، ووقف عمليات القتل العمدى لشباب الجماعة الإسلامية في الشوارع

ومن خلال محاكمات غاشمة وغير عادله ..

واكد منتصر الزيات المحامى : هذا الحكم يفتح الباب من جديد امام الحكومة والقوى السياسية المعارضة والجماعات الإسلامية لبدء صفحة جديدة تبدأ باحترام القانون والحفاظ على الشرعية الإجرائية بعيدا عن العنف والعنف المضاد بتوفير حق الإنسان في الدعوة إلى الفكر واحترام آدميته وخضوع الكافة للقانون والشرعية ..

وكان صفوت عبد الغنى الذى حكم عليه بالسجن لمدة (٥) سنوات قد ألقى فور صدور الأحكام كلمة أمام مراسلى الصحف ووكالات الأنباء قال فيها ان ما أعلنته وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر من انه لا يعادى الإسلام وانما يعادى الجماعات الإسلامية قول كاذب ومضلّل لان عداء أمريكا هو للإسلام بصفة عامة وظهر ذلك في موقفها المتخاذل من مسلمى البوسنة والهرسك وضرب العراق وتجويع الشعب العراقى ، وموقفهما من شعب الجزائر عندما منعت الاسلاميين من تولي مقاليد الحكم بصورة شرعية وكذلك مساندتها لاسرائيل في ضرب جنوب لبنان .

وقال : سنقف ضد أمريكا وستدافع الشعوب بالإسلامية عن الإسلام في كل مكان

واتهم صفوت عبد الغنى تنظيما جديدا بانه وراء عمليات التفجير في القاهرة والجيزة مؤخرا التى راح ضحيتها ٢٠ قتيلاً وعشرات المصابين وقال إن أجهزة الأمن اعتقل أربعة من هذا التنظيم وهم معتقلون حالياً في سجن طرة وقد تم عزلهم بعيداً عن الاسلاميين المتواجدين في السجن نفسه وقال ان أحد هؤلاء المتهمين اسمه خالد بولس .

وقال معدوح على يوسف المتهم الأول والذى حكم عليه بالسجن ٧ سنوات من داخل قفص المحكمة بان الجماعة الإسلامية حذرت النظام من أن رفضه لوساطة العلماء سقر عن مزيد من عمليات سفك الدماء وقال : « كنا نريد بهذه الوساطة الافراج عن خمسة الاف معتقل ووقف نزيف دماء الشرطة »



المصدر :



١٢ شهر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

الحكم في قضية المحجوب انتصار

للمدالة والدستور ودراس للحكام

والمحاكم العسكرية

القضاء يرى المتهمين بقتل المحجوب

.. ويدين جرائم الأمن في « تلفيق »

الاتهامات



وصدرت الاحكام لحيازة المتهمين
لأسلحة وذخائر ومفرقات والتزوير
في أوراق رسمية.
وعقب صدور الحكم ضجت القاعة
بتكبيرات المتهمين وأسرهم السذجين
استقبلوا الحكم بارتياح شديد، وردد
المتهمون الهتافات الإسلامية.

المحكمة والضغوط النفسية

في بداية الحكم استنكرت محكمة أمن
الدولة اتهام القضاء العادي بالبطء،
وتسددت بما نشرته بعض الصحف
ويتضمن نقداً لها لعدم سرعتها في
الفصل في الدعوى، وشجبت مطالبة
بعض الأعلام بأن تكون إجراءات

أخيراً.. وبعد ٢٦ شهراً استدلت
محكمة أمن الدولة العليا طوارئ
الستار على كبرى القضايا السياسية
التي شهدتها ساحة القضاء خلال
السنوات الثلاث الماضية.

فقد أصدرت المحكمة يوم السبت
الماضي حكماً تاريخياً في قضية مقتل
الدكتور رفعت المحجوب -رئيس
مجلس الشعب السابق- وصدر الحكم
برئاسة المستشار «وحيد محمود
إبراهيم» وعضوية المستشارين «محمد
عبد السلام حجازي» و«محمد عبد
اللطيف محمد» وأمانة سر نبيل شحاته
وعصام عبد الفتاح ومحمد جبر.
ضربت محكمة أمن الدولة مثلاً أعلي
للمحاكم العسكرية في ضرورة التاني
في نظر القضايا الكبرى، والتحقق من
أدلة الإثبات وإعطاء الدفاع حقه الكامل
في إبداء دفعه.

أكدت المحكمة أن العبرة ليست
بحشد الأدلة، ولكن بمشروعية
استمداها وتددت بقيام مباحث أمن
الدولة بانتزاع الاعترافات من
المتهمين تحت وطأة التعذيب.

وأوضحت أن أحداً من الشهود لم
يستطع أن يثبت وجود أي من المتهمين
في موقع الحادث.

وقد عقدت المحكمة جلساتها وسط
إجراءات أمنية مشددة لم يسبق لها
مثيل، وحضور حشد كبير من مندوبي
ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء
العالمية.

وصدر الحكم ببراءة كل من عزت
محمد حسين وعاصم علي السيد،
وعاصم محمد عبد الجواد وعلاء أبو
النصر وعبد الناصر نوح أحمد ومحمد
مصطفى زكي طه، وأحمد مصطفى
زكي طه وحسن محمد حسن حسين
وعادل عبيد شريف، وجمال إسماعيل
شمردل وإبراهيم سيد محمود ربيع
وعادل حماد فرج وفرج عبد المحسن
عبد الحى.

والحكم بالاشغال الشاقة لمدة ٧
سنوات علي كل من مدوح علي يوسف
وعثمان جابر محمود الطمري، و٥
سنوات علي كل من: صفوت عبد الغنى
وإبراهيم إسماعيل وعادل سيد قاسم
وضياء الدين فاروق، و٢ سنوات علي
كل من: حامد أحمد عبد العال وهاني
يوسف الشاذلي، و١٠ سنوات علي
محمد سيد عبد الجواد، و١٥ سنة علي
محمد النجار.



مباحث أمن الدولة انتزعت الاعترافات تحت وطأة التعذيب

تابع الجلسة:
خالد يونس

إجراءات تزييه. وهذا ما نصت عليه الدساتير ونصوص الإجراءات الجنائية، وسبقتهما في ذلك الشريعة الإسلامية الغراء.

وضربت المحكمة مثلاً بما حدث في عهد الخليفة الثاني الراشد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عندما أصدر دليلاً قاطعاً سمعه بأذنه لأنه رأى أنه أتى من طريق غير مشروع.

ثانياً: إن الشريعة الاجرائية تقف إلى جانب الشريعة الموضوعية فلا جريمة ولا إدانة بغير دليل مشروع، وإلا يبطل الدليل وكافة الآثار المترتبة عليه مهما كانت قيمته في الإثبات، كنتيجة حتمية لقاعدة ما بنى على باطل فهو باطل.

ثالثاً: رغم أن الحادث وقع في وضح النهار وفي وسط المدينة، وفي ملتقى طرق ثلاثة يحيط بها أكثر من فندق وبالقرب من جهات أمنية كشرطة المسطحات المائية، فإنه لا يوجد شاهد عيان واحد أثبت أن أحداً من المتهمين الماثلين أمام المحكمة، كان من بين الجناة الذين تواجدوا في مسرح الحادث.

وقالت المحكمة: إن أفراد الحراسة الذين ظلوا على قيد الحياة وقتة الفندق ومن كان بالمقهى لم يتعرف أحد منهم على أي من المتهمين رغم أن المحكمة قد كلفتهم بالمرور عليهم بالأقفاس للتعرف على أي متهم إلا أنهم لم يتعرفوا على أحد.

حتى حجزها للحكم في ١٠ يونيو ١٩٩٢.

بين الشك واليقين

وفي بداية عرضها لأسباب الحكم قالت: إن المحكمة ما كانت لتتوانى أمام بشاعة الجريمة موضوع هذه القضية في أن تحكم بالعقوبة المقررة بجريمة القتل المقتن علي مرتكبيها وهي الإعدام لو توافر لها من الأدلة اليقينية ما يرتاح ويطمئن إليها وجدانها حتي توصلها إلى الحقيقة القضائية.

أما الحقيقة المطلقة الواقعية فهذه علمها عند ربها، وهو أحكم الحاكمين لأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وقد استخدمت المحكمة كل الممكنات الفعلية المتاحة في حدود بشريتها من استقراء واستنباط واستخلاص لتعبر مرحلة الشك والظنون والاحتمال إلى الحقيقة الجازمة، وهي مناهة القضاء والإدانة ولكنها توقفت عند المراحل الأولى دون بلوغ الثانية للأسباب التالية:

أولاً: الشريعة الإجرائية هي أصل من الأصول الأساسية للمحاكمات الجنائية، فالعبرة ليست بتوافر الأدلة وحشدها بقدر كونها مشروعة ووليدة

المحاكمة موجزة ومختصرة.

وتعجبت المحكمة قائلته. وكان القضية المعروضة تتعلق بجريمة تموينية أو ما شابه ذلك من القضايا الصغيرة.

وأضافت المحكمة أن انتقالها إلى مكان الحادث بعد سنة لم يكن للبحث عن آثار للحادث، كما زعمت بعض الصحف.

ومضت المحكمة تقول إن الدائرة التي نظرت الدعوى استغرقت سنة واحدة، أما السنة الأخرى فلا دخل لإرادة الدائرة فيها وكانت ما بين التأجيل للإطلاع، والفصل في الدفع والشكليات، ووقف الدعوى للفصل في طلب الرد المعروض على دائرة أخرى، وتصادف مواعيد الجلسات مع إقامة المعرض الصناعي مرة ومع معرض القاهرة الدولي للكتاب مرة أخرى.

وأوضحت المحكمة أنه رغم تفرغ الدائرة لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن مقصورة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى، واختص كل منها بعشرة أيام فقط لنظر الدعوى إلا أن قاعة الجلسة لم تكن قاصرة على هذه الدائرة، بل كان يشاركها دوائر أخرى واختص كل منها بعشرة أيام فقط لنظر الدعوى المعروضة على كل منها خلالها.

وقد استغرقت القضية مائة جلسة وبلغ عدد الشهود مائة شاهد. وأشارت المحكمة إلى أنه رغم كل هذه الضغوط النفسية واصلت نظر الدعوى



المصدر : الشرح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

فشل وسيلة التصوير

وأضافت: إن أميني الشرطة اللذين كانا يقودان دراجتين بخاريتين في مقدمة ومؤخرة موكب الدكتور رفعت الحبوب، لم يشاهد أي منهما في الحادث، بل لاذا بالفرار، ولا يقدم من ذلك تعرف البعض منهم علي صور المتهمين التي تعرفوا عليها.

فقد ثبت فشل هذه الوسيلة بعد التجربة التي قامت بها المحكمة مع قسم التصوير بكلية الفنون بجامعة حلوان، وكان الأجدر بسلطة التحقيق أن تجري عرضاً قانونياً للمتهمين، كما تنص تعليمات النيابة العامة، بل ولم تتم مواجهتهم ببعضهم البعض ولا بالشهود رغم طلبهم ذلك من المحققين.

بطلان اعترافات النجار

رابعاً: إنه لا يمكن الأخذ بالأدلة الأخرى المطروحة في الدعوى المتمثلة في اعترافات المتهم محمد النجار أمام جهة التحقيق أو غيره ممن اعترف من المتهمين أو شهادة الشهود التي أدلوا بها في التحقيقات أو جلسة المحاكمة.

خامساً: إن القاضي الجنائي في تقديره لإقرار المتهم في التحقيقات سواء على نفسه أو على غيره يجب أن يضع في اعتباره الظروف والملابسات التي صدر خلالها هذا الإقرار مادام لم يصدر من المتهم تحت سمع وبصر القاضي.

وقالت المحكمة: إن الأوراق تنطق بأن المتهم محمد النجار كان نهبا

للخوف والهلع منذ أن سقط في قبضة الشرطة أمام سور كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/١٠/١٩٩٠ بعد أن شاهد أمامه زميله صرعى برصاص أجهزة الأمن تحت قدميه، وبعد أن تلقى هو الآخر رصاصة في رقبته سقط على أثرها مضرجا بدمائه، ولو أحسن مطلقها التصويب لأودى بحياته هو الآخر.

ومضت المحكمة تقول: اعتقد المتهم في هذه اللحظة أن هذه الأجهزة كانت في مكننتها القضاء عليه هو الآخر، وأنها أبقت على حياته حتى يكون تحت سيطرتها مطيعاً لأوامرها منفذاً لكل ما يطلب منه.

ولم يتردد محمد النجار في أن ياتمر بأمرهم، بل كان يزيد على ما يطلب منه تطوعاً وتزلفاً فضلاً عن التعذيب الذي كان يتعرض له وهو في كنفهم، وهم قد فطنوا إلى الخوف والهول الذي لحق به فصنعوا منه راوياً للأقوال التي يلقونها له ليبدلي بها في التحقيقات معتمداً على ذاكرته الحافظة.

وصنعوا منه شاعراً يقرض الشعر في خلوته التي اختاروها له بمستشفى سجن ليمان طرة، وصنعوا منه كاتباً يدون مذكراته التي تملي عليه، وممثلاً يتظاهر بالمرض ويتقن دور المصاب بالتهاب الزائدة الدودية حتى لا يذهب إلى جهة التحقيق.

ثم يشفي فجأة من مرضه ويبدى استعداداً فجأة للاستجواب الذي

استمر أياماً متلاحقة دون أن يشكو مرضاً أو يبدى تعباً، بل ومتنازلاً عن كافة الضمانات التي كفلها له القانون ثم يطلب منه أن يعيد تمثيل الحادث بالصوت والصورة في مكان وقوعه فيمثل.

وراحت المحكمة تقول: وضعوا من محمد النجار دليلاً مرشداً لأوكار المتهمين، فقام بكل هذه الأدوار دون تعب أو كلل أملاً في وعيد بتسفيره للخارج، أو وعيد بتعذيبه إذا خرج عن الدور المرسوم له، كما قرر هو نفسه بالتحقيقات، بل كان يثبت لنفسه أموراً تتعارض مع كل ما قرره الشهود.

تعذيب شامل للمتهمين

وأكدت المحكمة وقوع التعذيب الوحشى على كافة المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم، فقالت: وقد أثبت المحقق إصابات بالمتهم محمد النجار منذ أن بدأ استجوابه، كما أكدت التقارير الطبية الشرعية وقوع التعذيب على المتهم.

ولم يقتصر التعذيب عليه وحده، بل شمل سائر المتهمين الماثلين فلم ينج أحد منهم من التعذيب سواء من اعترف منهم أو من صمت ولم يعترف.

وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود إصابات بهم، كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأشنع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط إلى توصيل شحنات كهربائية إلى أجسادهم، وفي مواطن عفتهم وتعليقهم من الأيدي والأرجل وهم معصوبو العينين ومكبلى اليدين.



وكان التعذيب بقصد انتزاع الاعترافات منهم، بل وكانت تتكرر صنوف التعذيب بعد كل استجواب، وقد أصيب أحدهم بما يشبه الشلل في أطرافه العلوية من جراء هذا التعليق

عجز الأجهزة الأمنية

ونددت المحكمة باستخدام الشرطة لأساليب التعذيب الوحشية لانتزاع الاعترافات من المتهمين لعجزها عن القبض على الجناة الحقيقيين، فقالت: إن الضمير القضائي يأبى أن يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن أعزل يرسف في الأغلال والقيود معصوب العينين في محاولة لحملة على أن تصدر منه عبارة يدي بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفتديها من الهلاك.

وأضافت المحكمة: إن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتدارك قصورها وتقصيرها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باخضاع أدلة تقدمها إلي سلطات التحقيق، لكي تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة. وأوضحت المحكمة أن انتزاع الاعتراف بهذه الصورة النكراء يعتبر خروجاً على الشرعية وإفثاتاً على القانون، لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة مادام قد صدر

تحت وطأة التعذيب.

ولما كان ذلك، فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات المتهمين التي صدرت في جو من التعذيب والاستجواب المرهق.

اعترافات المتهم الأول

وتعجبت المحكمة من استبعاد النيابة لاعترافات المتهم الأول ممدوح على يوسف كدليل في الدعوى ضمن أدلة الإثبات.

وقالت المحكمة: إنه إذا قيل إن تبرير ذلك أن الاعترافات صدرت تحت وطأة التعذيب وأن المتهم كانت قدماء لا تحملانه لدى وصوله إلى مكان الاستجواب، وأنه لم يكن في مقدوره الوقوف أمام المحقق ولا حتى الجلوس فسمح له بالرقود على الأرض أثناء الاستجواب.

وأضافت المحكمة: إن هذه الظروف تماثل الظروف التي كان عليها استجواب المتهم محمد النجار، فقد تعرض هو الآخر لاستجواب مرهق وكانت درجة حرارته ٣٨,٥، وكان علي وشك إجراء عملية جراحية لاستئصال الزائدة الدودية -لو صح ذلك- وقرر منذ فجر الاستجواب إنه تعرض للتعذيب وثبت ذلك من التقارير الطبية وما أثبتته المحقق ولا تجد المحكمة في هذا التبرير مسوغاً للأخذ بأقوال المتهم محمد النجار دون ممدوح على يوسف.

وأضافت المحكمة: إنه إذا قيل أن المتهم ممدوح على يوسف كان يأتي بروايات مختلفة عن كيفية ارتكاب الحادث أو يذكر أسماء أشخاص مختلفين في كل مرة يتم فيها الاستجواب.

فإن ما ينطق به استجواب محمد النجار أنه أتى في كل مرة بروايات مختلفة عن الاتفاق الجنائي المزعوم، وأسماء المتحالفين فيسه والأداة المستخدمة في الإشارة وحتى أوصاف الذين أقر باشتراكهم في الحادث لم تكن صحيحة.

وتساءلت المحكمة: لماذا عولت سلطة الاتهام على أقوال محمد النجار دون أقوال ممدوح على يوسف التي أهدرتها ولم تركز إليها رغم عدم وجود اختلاف في ظروف الاستجواب وملابساته اللهم إلا إذا كان هذا الاختلاف الوحيد، إن هذا صدر من محمد النجار وذاك من ممدوح على يوسف، ومادام الأمر كذلك وكما أهدرت سلطة الاتهام أحدهما فإنه يتعين على المحكمة أن تهدر الثانية لذات الأسباب التي أهدرت بها سلطة الاتهام الأولى.

شهادة الزوجة

وحول شهادة زوجة المتهم ممدوح على يوسف قالت المحكمة: إنه إذا تضمنت الشهادة ضد الزوج أو الزوجة إفشاء لسد علم به أحدهما من الآخر عن طريق هذه الصفة (وهي الزوجية)، فكل منهما ملزم بكتمان السر، وإن إفشاء السر إنما مرتكباً لجريمة إفشاء السر المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون العقوبات.

وإذا أدى الزوج أو الزوجة الشهادة ضد الآخر بما يتضمن إفشاء السر دون رضاه فإن الشهادة تضحى باطلة بطلاناً من النظام العام تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها حتى لو لم يتمسك المتهم به أو يدفع به الدفاع. وأوضحت المحكمة أن هذه الشهادة تعتبر دليلاً غير مشروع، وأن القانون الوضعي استهدى هذا النص الانساني من قول الله تعالى «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون».

وإن كانت شهادة زوجة المتهم الأول بأنه أسر إليها بقيامه بالتخطيط لحادث اغتيال د. رفعت المحجوب بالاشتراك مع المتهم الشساني، والتي أدلت بها في التحقيقات إنما تعتبر إفشاء للسر مما تضحى معه هذه الشهادة غير جائزة القبول كدليل تجاه المتهم الأول لأنها عمل غير مشروع.

وكانت زوجة المتهم الأول ممدوح على يوسف قد تعرضت لضغوط لكي تدلي بهذه الشهادة.

ومن المنتظر أن تودع المحكمة تفاصيل حيثيات حكمها خلال أسبوع.



الشمس

المصدر :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

١٧ أغسطس ١٩٩٢

ويعطى درسا في أصول الحكومات التنشاء يدين النظام الحاكم بالتميز

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» برئاسة المستشار وحيد محمود إبراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازي ومحمد عبد اللطيف - حكما يوم السبت الماضي في قضية اغتيال الدكتور رفعت الحبوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه صباح الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠.. براءة المتهمين - وعددهم ٢٧ متهما - من تهمة القتل لعدم توافر الأدلة القينية وعاقبت عشرة منهم بعقوبات تتراوح بين الأشغال الشاقة والسجن لمدة تتراوح ما بين ١٥ سنة و ٢ سنوات بتهم حيازة أسلحة نارية وذخيرة والتزوير في محررات رسمية، وبرأت ساحة بقية المتهمين الآخرين.

وقد ألقى رئيس المحكمة كلمة قبل النطق بالحكم.. أوضح فيها أن نظير القضية لم يستغرق سوى سنة واحدة «حيث لم تبدأ جلساتها سوى في ١٠/٦/١٩٩١ تخللها تعطيل أعمالها أربعة شهور بسبب انعقاد المعرض الصناعي الدولي ومعرض الكتاب بموقع المحكمة، وشغل مقرها من قبل دوائر قضائية أخرى وانسحاب الدفاع عن المتهمين».. وهي مدة ليست بالطويلة إذا أخذنا في الاعتبار ضخامة حجم التحقيقات التي استمرت سنة شهور والاستماع إلى مائة شاهد إثبات ونفى، وإلى مرافعات ممثل النيابة ودفاع بعض المتهمين عن أنفسهم، ودفاع المحامين عن ٢٧ متهما، والدفع القانوني المبادة في الدعوى وفداحة التهم الموجهة إلى المتهمين وتعددتها وتشابكها، حيث



فالمادة ٤٢ من الدستور المصرى القائم تنص على ما يلى :
«كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز اىذاءً بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون».

«وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه».

موقف معيب للاعلام

الرسمى من حكم القضاء:

ومن دواعى الاسف ان الاذاعة والتلفزيون تجاهلا اذاعة حكم محكمة أمن الدولة العليا يوم صدوره بينما اذاعته كافة محطات الإرسال فى الخارج، وهو يتناقض مع كل ما يكرره وزير الاعلام صفوت الشريف من حرص الاعلام المصرى على اذاعة كافة الاخبار والحقائق مجردة فى حينها، ورغبته فى أن يجتذب المواطنين عن

«ان الضمير القضائى يابى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة اعزل يوسف فى الاغلال والقيود ومعصوب العينين فى محاولة لحمله على ان تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضد نفسه، ليفر بها من الهلاك وأن ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة، باصطناع ادلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كي تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء، بقصد تضليل العدالة.. إن انتزاع الاعتراف

واقتناصه يعتبر خروجاً على الشرعية وافتئاتاً على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى لو كان يطابق الحقيقة، مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردتها تقرير الطب الشرعى، ولذا فإن المحكمة تستبعد كافة الأدلة المستمدة من اعترافات صدرت من المتهمين تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق».

الدستور يهدر الاعتراف

الصادر نتيجة

الإيذاء أو الإكراه:

وقد جاء حكم المحكمة بإصدار الاعترافات المنتزعة عن طريق التعذيب الثابت وقوعه من الاشار التى تركها الاعتداء، وما أثبتته تقارير الطب الشرعى نتيجة توقيع الكشف الطبى عليه - حتى ولو كان معبرا عن حقيقة واقعة - مطابقاً لنص المادة ٤٢ من الدستور القائم التى قصد بها الحفاظ على حياة المواطنين وحرياتهم واحترام سيادة القانون، شأنه فى ذلك شأن عدم احترام القواعد القانونية المقررة للتفتيش، والتى يترتب عليها استبعاد الدليل المستمد من إجراء هذا التفتيش ولو أسفر عن ضبط محظورات أو مخدرات بحيث يتعين براءة المتهم حتى لا يعمد رجال الشرطة إلى الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، أو حرمة مساكنهم دون الالتزام باتباع الاجراءات التى نص عليها القانون، كالحصول على إذن بالتفتيش من الجهة القضائية المختصة وفقاً للضوابط المقررة.

إن المحكمة ليست بصدد قضية تموينية أو قضية تحرير شريك بدون رصيد مقدم فيها متهم واحد أو اثنان! وأوضح رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى عن الحكم بأقصى العقوبة عن تهمة القتل لو توافرت لديها الادلة اليقينية للإدانة، مقرر ان الشرعية الاجرائية تقف بجانب الشرعية الموضوعية، فلا ادانة بغير دليل مشروع وما بنى على باطل فهو باطل، علماً بأنه لا يوجد شاهد عيان واحد على ان احداً من المتهمين كان من بين الجناة الذين شاهدوهم على مسرح الحادث، رغم وقوع الحادث فى وضع النهار وفى وسط المدينة وملتقى طرق ثلاثة. يحيط بها اكثر من فندق وبالقرب من جهات امنية كشرطة المسطحات المائية. وذكر رئيس المحكمة أن المتهم محمد النجار الذى اعترف على نفسه وعلى زملاء له بعد ان سقط فى قبضة الشرطة امام كلية الهندسة بجامعة القاهرة يوم ٢٧/١٠/٩٠، مصاباً برصاصة فى راسه بجوار زميلين له صرعى برصاص أجهزة الأمن فصنعوا منه مرشداً على وعد بتسفيره إلى الخارج كما ذكر فى التحقيقات.

ادانة حكم القضاء

لأجهزة الأمن باستخدام

أبشع وسائل التعذيب:

واكد رئيس المحكمة فى بيانه وقوع تعذيب على جميع المتهمين دون أن يقتصر على المرشد المذكور، بحيث لم ينبج أحد منهم من التعذيب، وهو ما أثبتته المحققون فى تحقيقاتهم عند استجوابهم من وجود اصابات بهم واوضحت التقارير الطبية تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب، من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومراطين العفة منهم، وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد انتزاع الاعترافات منهم وتكرارها بعد كل استجواب، وهو ما أدى إلى اصابة بعضهم بما يشبه الشلل فى أطرافه العلوية.

وأضاف بيان المحكمة:



بقلم: الدكتور/

محمد حلمى مراد

متابعة الاذاعات الخارجية بما تبثه اذاعتنا.

غير انه يبدو أن النظام الحاكم لا يرضى بغير الاعدامات بديلا، ولو كانت مؤسسة على اعترافات مملاة عن طريق القهر والتعذيب، ومن هنا فقد اعترتنا الدهشة عندما وجدنا الصحف تنشر فوراً وعلى لسان مصدر مسئول عقب صدور هذا الحكم بأنه سوف يكون موضعاً للمراجعة بحيث يمكن تقرير الفئات، واعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى! وهو تصريح متسرع ينم عن عدم رضاء الدولة عن هذا الحكم وينطوى على عدم احترام القضاء واحكامه.

كما أغفلت كافة الصحف الحكومية ما ورد في بيان المحكمة عن وسائل التعذيب البشعة التي تعرض لها المتهمون في هذه القضية بقصد اصطناع الأدلة لتضليل العدالة، وهو ما كان ينبغي أن يكون محل اهتمام الصحافة وأصحاب القلم والمدافعين عن حقوق الانسان لوضع حد لأساليب التعذيب النكراء التي يتعرض لها المواطنون من جانب أجهزة الأمن، مما يتنافى مع تعاليم الدين الذى يكرم الانسان، وأحكام الدستور والمواثيق الدولية التي تدافع عن حقوق الانسان، ومع الحرية والديمقراطية التي يتغنون بها كذبا وبهتاناً باعتبارها شعاراً للحكم الحاضر.

درس موجه للمحاكم

العسكرية في أصول

المحاكمات:

وهنا نود أن نتساءل: هل راعت المحاكم العسكرية التي تحاكم المدنيين الذين يحالون إليها بتهمة الارهاب -بصرف النظر عن عدم شرعيتها- دستوريا حيث تقضى المادة ٦٨ من الدستور القائم على وجوب مثل المتهم أمام قاضيه الطبيعي، وهو القاضي العادى المدنى استناداً إلى الاعترافات المنسوبة إلى المتهمين المحكوم عليهم بأقصى العقوبات والتي تصل إلى الاعدام شنقاً، هل راعت أن هذه

الاعترافات لم تنتزع مسراً عن طريق الاكراه والتعذيب بحيث يتعين إمدار هذه الاعترافات وطرحها جانباً دون الاعتداد بها تطبيقاً للمادة ٤٢ سالفه الذكر من الدستور؟

وبماذا عللت هذه المحاكم -ونقول انها محاكم تجاوزا لعدم توافر الشروط الواجبة لكي تكون محاكم قضائية- الاثار الثابتة بأجساد المتهمين المعذبين وماورد في الكشف الطبية وبعض التحقيقات من وجود ندوب الإصابات بهم؟.. وهل أجرت تحقيقاً فيما يقرره البعض منهم من تعرضهم للإذناء والتهديد المعنوى باغتصاب نسائهم وتشريد عائلاتهم، ومن وقوع اعتداء بدنى عليهم مما لا يترك أثراً -كالصعق بالتيار الكهربائى- وهو ما يعد وجهاً من أوجه

الدفاع التي يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وإلا كانت مقصرة في أداء واجبها تحقيقاً للعدالة وإظهاراً للحقيقة.. أم أن كل الذى يهمها هو التعجل في إصدار الأحكام المقررة ولو كانت بإزهاق الأرواح والإلقاء في السجون مدى الحياة قبل التثبت من صحة الاتهام وفقاً لنصوص الدستور والقوانين، بحجة الردع للخارجين على النظام وتحقيق الاستقرار؟

وما رأى هذه المحاكم العسكرية فيما هو ثابت في محاضر التحقيق وأقوال المتهمين من احتجاجهم مدداً طويلة في أماكن الحجز الانفرادى بمباحث أمن الدولة التي أصبحت شهيرة دولياً بأسماء مواقعها، وخاصة مقر لاطوغلى وفي معسكرات الأمن المركزى -وبما جرى عليهم داخلها من أساليب التنكيل والتعذيب وهم معصوبو الأعين موشوقو الأيدي، قبل مثلهم أمام النيابة للتحقيق؟.. وهو الأمر الموثق دولياً والمطبوع في تقارير أصدرتها المنظمات العالمية لحقوق الانسان بالأسماء والتواريخ، وبيان أساليب التعذيب وأغراضه مما يسئ إلى سمعة مصر في سائر أنحاء العالم ولدى المحافل الدولية، وأذكر من بينها ما قرأته أخيراً في كتاب متداول صادر في أمريكا عن منظمة الميدل ايست ووتش بعنوان: «خلف

أبواب مغلقة: التعذيب والاعتقال في مصر» من وقائع مثيرة تبعث في النفس الأذى والسخط والاشمئزاز!! إنه من غير المقبول عقلاً أن يعترف المتهمون المقدمون للمحاكمات

العسكرية بإرتكاب الجرائم المعاص عليها بأقصى العقوبات، وهم لم يقبض عليهم في حالة تلبس، عن طواعية وبمحض رضاهم ثم يعودوا ويعدلون عن اعترافاتهم إلا إذا كانت منتزعة منهم أو مملاة عليهم تحت الضغط والاكراه، لمجرد الاشتباه في اتجاهاتهم أو انتماءاتهم دون دليل، ولحرص أجهزة الأمن على المباشرة بتوصلهم إلى وضع أيديهم على الفاعلين وتقديمهم للمحاكمة.

إن الحرص على الاسراع في المحاكمات دون إطالة في الإجراءات -وهو ما أعلنه الرئيس مبارك هدفاً لإحالة قضايا الاتهام في أعمال الإرهاب- من شأنه التضحية بالهدف الأول من تقديم المتهمين للمحاكمة، وهو تحقيق العدل بإنزال العقاب اللائم بعد تحقيق أوجه دفاع هؤلاء المتهمين دون تسرع حتى يطمئن المحكوم عليهم وذووهم إلى عدم أخذهم غدراً ولا تتولد لديهم روح الثأر والشعور بالسخط على المجتمع.. وتكون بذلك قد أخرجنا القوات المسلحة عن مهمتها الأصلية، وأقحمناها في غير ما يخصها منتزعين بذلك ولاية القضاء الطبيعي المتمرس لمجرد الاسراع في إجراءات المحاكمة، مما لا يحقق الهدف من هذا الاسراع ويتولد عنه مساوئ أخرى.

إدانة أحكام

الاعدام التعسفى

أو بإجراءات مقتضية:

وهذا الوضع هو ما يدخل تحت مسمى «حالات الاعدام التعسفى أو بإجراءات مقتضية»، وأصدرت في شأنها لجنة حقوق الانسان الدولية بجنيف نشرتها رقم ١١ في مارس ١٩٩١.. ويقصد به «الحرمان من حق الحياة نتيجة لحكم مفروض بمقتضى إجراءات لم تراعى فيها الأصول القانونية، ولا سيما الضمانات التي تمثل الحد الأدنى الواردة في المواد ١٤ و١٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية..» وهي الاتفاقية التي تمت



التعذيب

المصدر :

١٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

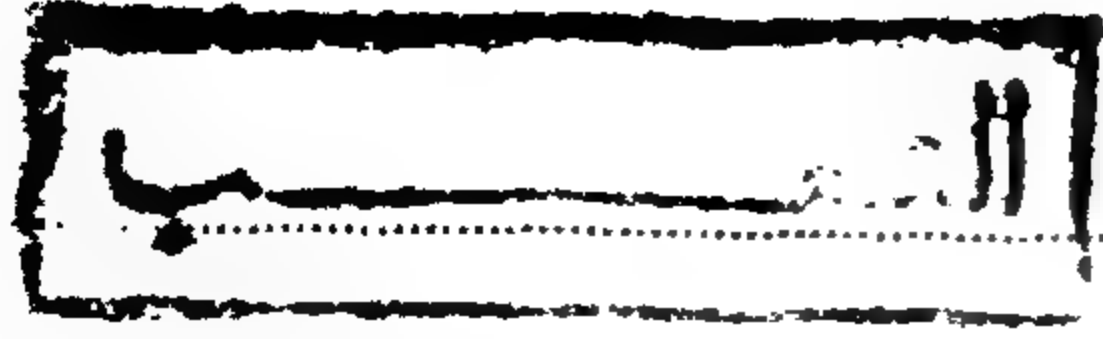
للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

الموافقة عليها في مصر وصدرت بقرار
رئيس الجمهورية ٥٢٦ لسنة ١٩٨١
(المنشور بالجريدة الرسمية في
١٥/٤/١٩٨٢)، والتي تنص بصفة
خاصة على حق كل متهم في محاكمة
عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة
ومستقلة وحيادية قائمة استنادا إلى
القانون، وفي الحصول على الوقت
والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعه
والإتصال بمن يختاره من المحامين،
وأن تجري محاكمته بحضوره وأن
يدافع عن نفسه أو بواسطة مساعدة
قانونية يختارها هو، وأن يستجوب
بنفسه أو بواسطة محاميه شهود
الاثبات، وأن يكفل حضور شهوده
واستجوابهم... كما تنص على أن لكل
محكوم عليه الحق في إعادة النظر في
الحكم الصادر ضده بواسطة محكمة
أعلى.

وقد أصدرت منظمة المبدل إيست
ووتش تقريرا من ١٨ صفحة في الشهر
الماضي بعنوان «المحاكم العسكرية
تحاكم المدنيين» أدانت فيه الحكومة
المصرية لمحاكمة المدنيين المتهمين بتهم
الإرهاب أمام المحاكم العسكرية،
متجاوزة محاكم أمن الدولة المشكلة من
قضاة مدنيين في ظل قانون الطوارئ
المعمول به في مصر منذ فترة طويلة،
وانتقدت الأحكام السريعة القاسية التي
قضت بالاعدام، مقرررة أن الحاجة إلى
سرعة المحاكمات لاتعني السماح
بانتهاك حقوق الإنسان، بعدم السماح
بالطعن في أحكام الاعدام أمام محاكمة
أعلى، فضلا عن أن المحاكم العسكرية
تعتبر فرعا من السلطة التنفيذية مما
يفقدها الاستقلال الذي تتمتع به
المحاكم المدنية.

وبعد أن استعرضت المنظمة
القضايا التي نظرتها المحاكم
العسكرية والأحكام الصادرة فيها،
أشارت إلى انتقادات المحامين من سوء
معاملتهم أمامها وعدم تمكينهم من
القيام بواجبهم في الدفاع، وطالبت
الرئيس مبارك بتخفيف أحكام
الاعدام، وإيقاف محاكمة المدنيين
أمام المحاكم العسكرية، واتخاذ
اللازم لتمكين المدنيين المحكوم عليهم
من الطعن في الأحكام الصادرة
ضدهم أمام محكمة أعلى، وإعطاء

المتهمين حق حضور محامين معهم
أمام النيابة وفي مباحث أمن الدولة،
واتخاذ اللازم لإيقاف التعذيب
وإعطاء التعليمات لوزارة الداخلية
لإلغاء الحبس الانفرادي، والسماح
لأقارب المتهمين ومحاميههم بمقابلة
المقبوض عليهم عقب القبض عليهم.
ونحن وجميع أنصار الدفاع عن
حقوق الإنسان - وبصرف النظر عن
أداة العنف والإرهاب - نضم صوتنا
إلى صوت المنظمات الدولية والعربية
لحقوق الإنسان في الأخذ بهذه المطالب...
فالمحاكمات الواجبة لكل خروج على
القانون لاتعني تجاوز الالتزامات
الدولية وانتهاك حقوق الإنسان وعدم
توفير المحاكمات الشرعية العادلة.
وإن كنا نتفق مع الأخ الدكتور
الشافعي بشير أستاذ القانون الدولي
بحقوق المنصورة في التحفظ على
التوصية الخاصة بحضور ممثلين
دبلوماسيين للإدارة الأمريكية
والمجموعة الأوروبية أمام المحاكم
العسكرية للتعبير عن المطالبة باحترام
حقوق الإنسان، والذي يعث به لهذه
المنظمة، حيث أننا جميعا لانقر تدخل
الدول في شئوننا الداخلية، ولو كانت
لحماية حقوق الإنسان المصري، اكتفاء
بإمكان قيام المنظمات الخاصة بحقوق
الإنسان بهذا الدور.



المصدر :

١٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

أخبار محلية وعربية ودولية

إيضاح النائب العام يؤكد ما نشرته « الشعب » في قضية يحيى زكريا

لاحظت بعض الدوائر القانونية أن هناك توجهات جديدة تصدر من النيابة العامة على خلاف الحقوق التي كفلها الدستور والقانون للمواطنين . وقد أشارت جريدة « الشعب » في عددها الصادر يوم الجمعة ٦ أغسطس إلى الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٩٢ الصادر من المستشار رجاء العربي النائب العام سلب الأفراد حق رفع الدعوى العمومية بطريق اللجنة المباشرة ضد الوزراء والمحافظين الذين يمتنعون عن تنفيذ الأحكام القضائية على خلاف نص المادة ٧٢ من الدستور والمادة ١٢٣ من قانون العقوبات . وقد نشرت جريدة الأهرام في عددها الصادر يوم الجمعة ١٢ أغسطس تحت عنوان بإيضاح مسئول من النائب العام تمنع أقلام الكتاب من رفع دعوى اللجنة المباشرة وتحديد جلسة طالما كانت الدعوى مرفوعة ضد وزير أو المحافظ لارتكابه جريمة الامتناع عن تنظيم حكم قضائي المقب عليها بالمادة ١٢٣ عقوبات

وفي نفس يوم الجمعة ٢ أغسطس نشرت جريدة أخبار الحوادث الصادرة عن دار أخبار اليوم تحقيقاً في صفحات ١١، ١٠، تحت عنوان سماسة الإرهاب نسبت فيه إلى المهندس يحيى زكريا شعبان عضو حزب العمل الواسطة بين قيادات الإرهاب في مصر والسودان والغريب فيما نشر أن جريدة أخبار الحوادث نشرت تحقيقات نيابة أمن الدولة مع المهندس يحيى زكريا بكاملها ونصها وبكل سؤال وإجابته . ولما كانت المادة (٧٧) من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار ويجب على قضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتاب وخبراء غيرهم ممن يتصلون بالتحقيق ويحضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم إفشائها ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون العقوبات وهي المادة التي تنص على الحبس كعقوبة لجريمة

إنشاء أسرار التحقيق

سرية التحقيقات

ومن المعلوم أن التحقيقات نيابة أمن الدولة سرية بطبيعتها ولقد رفض المحامي العام لنيابة أمن الدولة التصريح لمحامي حزب العمل بزيارة أو مقابلة المهندس يحيى زكريا ومع ذلك أجاز سيادته إطلاع إحدى الصحف الحكومية على تفاصيل التحقيق ونشره رغم أن ذلك يكون جريمة . ولقد سبق لنيابة أمن الدولة أن نشرت بعض التحقيقات في قضية ساسيل مما دعا هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفي في مقر نقابة المحامين لتسجيل واقعة خروج نيابة أمن الدولة على القانون . ويتساءل رجال القانون كيف نحمي القانون ونلزم النيابة العامة باحترامه ؟ هل بالجوء إلى النائب العام الحالي وقد تكررت هذه الظواهر في عهده خصوصاً وهو يصدر الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ٩٢ لحماية كل من يخالف القانون ويمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية .



حوادث : وقضايا

غدا إعلان قرار الاتهام في الجزء الثاني من « طلائع الفتح » نظر قضية زينهم في النصف الأول من سبتمبر القادم

كتب - حسين فتح الله

يعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكري قرار الاتهام في الجزء الثاني من قضية « طلائع الفتح » غدا الخميس ويشمل ٢٣ متتهما من بينهم ١٩ محبوسين و ٤ هاربين وهي القضية المعروفة برقم ١٩ جنابات عسكرية

وتعقد جلسات المحاكمة في هذه القضية بقاعة المحاكمات بالجبل الاحمر برئاسة اللواء حامد السيد وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين تهم التخطيط لاغتيال بعض الشخصيات الهامة حيث اعدوا لذلك رسوما كروكية وخرائط ضبطت بحوزتهم. وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكري بأن المحاكم العسكرية ستتناول اقسام القضية وعددها خمسة اقسام تباعا وبحيث لا تنظر اكثر من ثلاث قضايا في آن واحد حتى يتمكن الدفاع من دراسة وإعداد الدفاع عن المتهمين والاخذ بكافة الاجراءات

القانونية ليطمئن الجميع الى المحاكمة وهو حق تحرص المحاكم العسكرية على كفالتة للمتهمين. وقال المصدر ان قرار الاتهام في الجزء الثالث من القضية رقم ٢١ جنابات عسكرية سيصدر اوائل سبتمبر القادم وتعقد المحكمة برئاسة العقيد من محمد شامل رمزي وعضوية المقدمين حسنين عبدالحسن وحسام الدين سيد سليمان، وتشمل القضية ٦٥ متتهما وجهت لهم تهم الانضمام الى تنظيم الجهاد الجديد الذي اعاد تشكيله مجدى محمد سالم بناء على تعليمات من الدكتور ايمن الظواهري الهارب خارج البلاد. اما القضية رقم ٢٠ جنابات عسكرية والمعروفة باسم قضية زينهم والتي تضم ٤ مسجونين و ٤ هاربين فسوف تنظر خلال النصف الاول من سبتمبر برئاسة اللواء عبدالمنعم نافع والعقيد صبرى اللمعى والمقدم احمد عبداللطيف.



هل يرفض «الحاكم العسكري» أحكام اغتيال المحجوب

هل من سلطة الحاكم العسكري إلغاء أحكام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ ورفض التصديق عليها .. سؤال طرح نفسه بالحاح طوال الأيام الماضية في أعقاب حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بتهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وخمسة من حراسة وفي أعقاب ما صرح به مصدر قضائي مسئول بأن النية العامة تدرس حالياً الحكم وستطلب إلقاء وإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى إذا تبين أن الحكم اشتمل على أخطاء قانونية أو أخطاء في تطبيق وتأويل القانون .

رجال القضاء

القانون صريح لحماية
المتهمين والمجتمع

والجمهورية أملاً منها بأن أحكام القضاء هي باستمرار عنوان الحقيقة ولا تعقيب أو تعليق على أحكام القضاء والقضاء التي نكن لها كل احترام وتقدير حملت التساؤل وتسؤلات أخرى لبعض رجال القضاء في محاكم أمن الدولة العليا ومحاكم الاستئناف ولا تهدف من وراء ذلك التعليق أو التلصيب على الأحكام التي أصدرتها المحكمة ولكن هدفنا أن نعرف فقط ما يدور .



الجمهورية

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٩٩٢ أغسطس ١٩

تحقيق :

سمية احمد

اساس وسند قانونى من واقع أوراق القضية .

ويرى المستشار جمال الدين صفوت ان الحاكم العسكرى لا يلقى حكماً إلا إذا

كان مخالفا للقانون لانه لا يستطيع إلغاء الحكم إلا إذا كان صدر بعقوبة غير المنصوص عليها قانوناً أو جريمة لم تعرض للمحكمة .. فالحاكم العسكرى كما يرى المستشار جمال عبد الرحيم من حقه تخفيف العقوبة إذا كان مفوضاً من

يقول المستشار جمال الدين صفوت رئيس إحدى دوائر محاكم أمن الدولة ان القانون ١٦٢ لسنة ٥٨ المعدل المنظم لمحاكم أمن الدولة طوارئ طبقاً لقانون الطوارئ تطرق لكافة التفاصيل المتعلقة بتلك المحاكم وتشكيلها واسلوب التصديق على الاحكام إذ ينص من المواد من ١٢ إلى ١٧ على ان لرئيس الجمهورية أو من ينوبه - الحاكم العسكرى طبقاً لقانون الطوارئ إحالة أى جريمة أو واقعة تلك المحاكم كما ان هناك قرارات تنظيمية نص عليها القانون تمنح النيابة العامة بصفتها ممثلة عن المجتمع ان تحيل الجرائم التى تتعلق باصرار الوطن والمواطنين تبدأ من الجنايات وقضايا حمل السلاح والذخيرة بدون ترخيص حتى القضايا التموينية والفرق كما يشير المستشار عبد الله حنفى مدير مكتب المتابعة لمحكمة استئناف القاهرة بين محاكم أمن الدولة العليا طوارئ ومحاكم الجنايات العادية أن الأولى تعمل فقط فى ظل قانون الطوارئ ولا تعرف الطعن أو النقض فى الاحكام بعد التصديق عليها .

ويضيف أحد المستشارين بمكتب أمن الدولة أن القانون نص صراحة على سلطة رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه - الحاكم العسكرى - التصديق على الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ أو إلغاء الحكم واعادة نظر القضية ومحاكمة المتهمين فى دائرة أخرى جديدة .

وسلطة الحاكم العسكرى فى إلغاء الحكم سلطة مطلقة مادام هناك خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله أو خطأ فى الاجراءات حيث يعتبر ذلك اخلاص بحق

الدفاع أو بحق المجتمع فالاساس فى الاحكام على اعتبارها عنوان الحقيقة يجب ان تكون مطابقة للحقيقة ولها

رئيس الجمهورية ولكنه لايشدها وإذا كانت المحكمة قد اصدرت حكماً بالبراءة واعيد نظرها امام دائرة جديدة وحكمت بنفس الحكم فإن الحكم يتلغز فوراً ولا يمكن اعادة المحاكمة مرة أخرى بينما يرى المستشار جمال عبد الرحيم أنه وفقاً لقانون محاكم أمن الدولة العليا فإن الحاكم العسكرى من حقه ان يطلب بتعديل العقوبة .

وحق الحاكم العسكرى فى المطالبة بإلغاء الحكم واعادة نظر القضية امام دائرة أخرى جديدة يستند أيضاً على أسس قانونية وموضوعية وعلمية إذ تنص المادة ١٦ من القانون ١٦٢ على حق رئيس الجمهورية فى انتداب بقرار



11-11-11

في هذه التجربة، هناك ١٩ مستشار في
لجان المسلمين (كشفي، وداوود، عبد الله،
عز الدين، والبركاتي، قنار، مبروك).

بموجب أحكام القانون

وتتبع في مسحة الانسجة ملك وكندس
تلكاين دور قاتل اداء الرزي فيها
في مع السندس في السندس فلا يفي
عند في السندس في السندس



الجمهورية

المصدر :

١٩ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات

الدولة العليا طوارئء فالحكم لا يصبح
نهائيا وباتا .

ويرى المستشار جمال صفوت أن
عدم التصديق صورة مستحيلة ولم نحدث
من قبل في مصر فالحكم يجب أن يقبل أو
يرفض .. وإن كانت مدة التصديق غير
محددة بمدة معينة ولكن في هذه الحالة

يطبق عليها ما يطبق في القانون الجنائي
حيث تسقط العقوبة بعد مرور عشرين
عاما في الاحكام الجنائية وبعد ٣٠ سنة
في قضايا الاعدام .

وحول وضع المتهمين في حالة عدم
التصديق على الحكم يقول المستشار
جمال صفوت بالنسبة للقرامات المالية
تتخذ بصفة احتياطية بين العقوبات
الجنائية لاتنفذ ويظل المتهمون على
الحالة التي قنمتهم بها النيابة للمحكمة

إذا كانوا محبوسين يظلوا كذلك حتى
التصديق النهائي على الحكم حتى لو كان
الحكم الصادر بالبراءة .. وإذا كانوا غير
محبوسين حين تقديمهم للمحكمة يظلوا
خارج السجن .

وعما إذا كان هناك سوابق لالغاء
احكام محاكم أمن الدولة طوارئء في
مصر من قبل .. يقول المستشار جمال
عبد الرحيم أن أشهر هذه القضايا هي
قضية الطيران في اعقاب نكسة ١٩٦٧
والمعروفة بقضية صدقي محمود حيث
اعترض الحاكم العسكري على الحكم
وقتها وأعيدت المحاكمة .. وهناك قضية
١٧ ، ١٨ يناير ١٩٧٧ والتي مازالت
محاكمتها مستمرة حتى الآن .

ويؤكد المستشار جمال صفوت أن
هذه السوابق نادرة جدا وغالبا ماتكون
في قضايا احراز السلاح مثل خطأ في
التقرير الفني ، أو نوعية السلاح غير
مدرجة في جدول العقوبات .



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

قرائة في ملف تنظيم طلائع الفتح

رحلة من محل محلة بامبابية الى

فصل الاتهام

مشوار طويل قطعه سيد محمد على صرارة في رحلته من داخل محل البقالة بشارع الوحدة بامبابية حتى قفص الاتهام بقاعة المحاكمات العسكرية بهايكسب . حكاية لها اكثر من فصل - تبدأ احداثها الدرامية وقت ان تم اصطياده من داخل المحل بفخاخ الارهاب . حتى شارك في تنظيم طلائع الفتح ليكون المتهم رقم ٢٢ في قرار الاتهام للمجموعة الاولى من اعضاء التنظيم

محضر التحقيق معه يوم ٢١ يناير ١٩٩٢ امام عادل فياض رئيس نيابة امن الدولة .

اسمى سيد محمد على صرارة .. السن ٢٤ سنة .. حاصل على الثانوية العامة عام ١٩٨٧ من مدرسة الجزيرة الثانوية بالدقي .. لا يحمل تحقيق شخصية

انا من حوالى سنة ونصف كنت شابا عاديا رزى اى شاب غير ملتزم .. يعنى ما كنتش اصلي .. كنت واقف في محل البقالة بتاع والدى .. جاء لى واحد جارى دايميا بيشتري من عندى البقالة قال لى : انت مش بتصل ليه ويجب عليك كمسلم ان تصل وتؤدى فرائض الاسلام الخمس .. قال هذا الكلام اكثر من مرة .



1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

البيش و بعد نما: ايصحيه و لمعني هـ الخارج

الخيموف بين « طلائع الفن » .. ومحاولة اغتيال النفس |

[illegible]

والجواب: انما هذا والتمسك بالاعتقاد، وهو الذي
لا بد من اعتقاده في كل شيء، مع حسن الظن
بذلك، بل يستعمله في كل شيء.

اسمہد للسنہ فی القلۃ لیل
بما لا یزول اعدا غنہ و
الحدیث والزم حباً ختم لیس
فی ہوم حرر امائد وتکسبات
سیلید ابی یحییٰ بن یحییٰ
وخطبا رمن

فقط ثلاث اقسام هو احد
الاسماء: فاعلمها صفة التثنية
نصف الجهد الذي امل العربي
الرجل من الله في ذلك اعز
لنفس ادم التي كانت في الدنيا
انما بالانسان حط نفس العربي
بغير التورج، جم القوم الذي يمشي
طوبى له من جانيه تحت

هل هناك خلافاً من حيث حقيقة
التبني للولاء بين الأمم بموجب
الاحتلال وتطابقه مع مبادئ الصلح
التي قد تكونت بموجبها الأمم
التي يمكن التوصل إليها؟

الطبيب النفسي أحمد بن الجواد
البلدعة للتعبئة وحلولة الاغذية
تستورد من دولتي الى
مصر من ارضها شتتتم لها جواد
بالطاس له نفس
من بلد فم فطيرة فواكه
للمعدة خلاص فطيرة الى
التيام كجدة من القنبس
قريبه
والسليم والولد للصحة

[illegible]



المصدر : **الوفد**

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

مبارك : التصديق على الاحكام في قضية - « المحجوب » مرهون بملاحظات النيابة

كتب - جمال بدوي :

اعرب الرئيس حسنى مبارك عن استيائه الشديد عن الحادث الذى تعرض له اللواء حسن الانبى وزير الداخلية،
والذى ادى الى مقتل واصابة عدد من المواطنين. وقال : ان اهدار الدماء هو خسارة بكل المقاييس، وقال الرئيس ان
هذه العمليات اليائسة لن تحقق هدف الارهابيين فى زعزعة الامن او إشاعة الاضطراب فى البلاد.
وكان الرئيس قد تلقى تفاصيل الحادث فور وقوعه من صفوت الشريف وزير الإعلام الذى ابلغ الخبر للرئيس

القضائية وبين العمليات
الارهابية، ويجب ان نحافظ على
استقلال القضاء. وسئل الرئيس
عن موقف الحاكم العسكرى من هذه
الاحكام فقال : ان الحاكم العسكرى لا
يملك التصرف فيها بالرفض أو

اثناء المحادثات الثنائية مع العقيد
القذافى. وربما على سؤال حول
احتمال تصعيد العمليات الارهابية
بعد صدور الاحكام فى قضية
الدكتور المحجوب : قال الرئيس
انى لا أحبذ الربط بين الاحكام

وكان الرئيس حسنى مبارك قد
توقف عند تنفيذ السلوم البرى
واستمع الى المشاكل التى تواجه
عمليات العبور، خاصة وأن المنفذ
هو أضخم منفذ على الحدود
المصرية من حيث كثافة عدد
السيارات والافراد الذين يعبرونه
يومية بمعدل ٢٢٢٥ مسافرا و
٥٦٣٥ فى العودة. وتسهلا على
للسافرين، أمر الرئيس بإلغاء
تخصيص الرسوم على حراسة
السيارات التى كانت تحصل بواقع
١٠٢ جنيه للسيارة النقل و٥٢
جنيهاً للاتوبيس و ١٥ جنيهاً
للسيارة الملاكى. وقال الرئيس: ان
المنفذ كله مؤمن ومحروس جيداً
وبالتالى ليس هناك أى مبرر
لتخصيص هذه الرسوم. وأوضح
الرئيس: ان تقدير أى رسوم مالية
لا بد ان يتم بموافقة رئيس الوزراء
شخصياً وان يذهب عائداً هذه
الرسوم إلى الموازنة العامة للدولة
وليس إلى أية وزارة أخرى.

القبول لان الاجراءات القضائية
تتخذ بأن تأخذ هذه الاحكام
طريقها الى النيابة العامة لدراستها
ثم تكتب ملاحظاتها على الاحكام
وتقدمها الى مكتب الحاكم العسكرى
الذى يضم عدداً من مستشارى
القضاء لبدء الرأى النهائى والتصرف
فيه على ضوء ملاحظات النيابة.

جاء ذلك أثناء لقاء رئيس
الجمهورية مع رؤساء تحرير
الصحف المصرية فى رحلة العودة
من طرابلس أمس.

وحول اقتراح بان يدعو الرئيس
أهل الفكر والسياسة لاستطلاع
رأىهم فى القضية الامنية وكيفية
مواجهة الارهاب. قال الرئيس: انه
يلتقى فعلاً بمجموعات محدودة من
أهل الرأى ورؤساء الجامعات. أما
الحوار مع قادة الارهاب فليس له
محل بعد ان ثبت استحالة الحوار
معهم، وقال ان الشعب يتحمل
مسئولياته بالوعى ولن نظل
أحدًا، وتحدث الرئيس عن الأزمة
بين ليبيا والدول الغربية فقال اننا
نسعى بكل الطرق لحل المشكلة
ونعمل بالقصى ما يمكن تقريبا
وجهاً للنظر بين الطرفين لحل
المشكلة سلمياً دون حدوث مضاعفات.
لان العقوبات لن تحل المشكلة.



المصدر :

المصدر :

١٠ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

الداخلية تعد ردها حول ملايسات وظروف قضية المحجوب

كتب : سيد زكي

● تعكف وزارة الداخلية الآن على دراسة « البيان » الذي تلاه المستشار وحيد محمود إبراهيم رئيس محكمة أمن الدول العليا طوارئ في جلسة المنطق بالحكم في قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب الذي لحد فيه ان ثمة تعذيبا قد وقع على المتهمين لثبتته التقارير الطبية واضاف فيه المستشار وحيد محمود ان لجوء لجهة الامن الى هذا إنما يرجع لقصور وعجز في التوصل إلى الجناة الحقيقيين !!

وقد صرح مصدر امضى مسئول ان الداخلية تعد الآن مذكرة للعرض على السلطات القضائية سوف تشرح ظروف وملايسات القضية والاعترافات التي ائلى بها المتهمون ودرتهم التعذيب التي يقال إنها وقعت على المتهمين . وفي المذكرة الإشارة إلى واقعة المستشار عبدالغفار محمد احمد رئيس محكمة أمن الدولة والذي نظر قضية الجهاد ، وفيها تقدم ببلاغ رسمي لودعه مكتب النائب العام الأسبق المستشار محمد عبدالعزيز الجندي مشيرا إلى انه لـ ٤٤ ضابطا بقيامهم

بممارسة صنوف التعذيب على المتهمين والتي برأت سلحتهم المحكمة .

وبقراءة لأوراق القضية التي تم تداولها في سلحة القضاء قال المصدر الأمني .. لقد تم تداول القضية مازيد على العامين وفيها اتسع صدر المحكمة إلى سماع لكثير من شهادت إثبات ، من أطباء شرعيين ومدنيين وصحفيين وضباط . أيضا تم تقديم شريط تليفزيوني خاص باعترافات المتهمين . يفوق ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده المتهم الثاني صفوت عبدالغني وحضره العديد من الصحفيين والمراسلين الأجانب وتهديده بقتل رئيس الدولة !

وعن شهادة الشهود قال المصدر الأمني لقد اتسع صدر المحكمة إلى سماع شهادة الدكتور فخرى صالح الذي قرر انه قام بتشريح جثة المحجوب مع د . محمود سليم كبير الأطباء الشرعيين واشرف على باقي التقارير الطبية ، بالإضافة إلى قيامها بفحص الأسلحة التي وريت إليهم في مصلحة الطب الشرعي .

وقد قرر الدكتور فخرى انه بفحص إحدى البنات المضبوطة تبين ان بها اثرا تشابه بدرجة كبيرة تصل إلى

حد التطبيق مع بعض المقنولات الفارغة التي عثر عليها وعددها لحد عشر مقنولا وتم تصوير قواعدها وانتهى التقرير ان هذه البناتية بها ما يشير إلى انها قد اطلق منها هذه المقنولات . أيضا تم عرض شريط الفيديو الخاص باعترافات صفوت عبدالغني وفيه اعترف باغتيالهم للمحجوب وهدد باغتيال رئيس الدولة . بالإضافة إلى ما عرضته النيابة عندما اكدت في الجلسات ان المتهمين جاء في اعترافاتهم انهم نصبوا كمينين من قبل حدث اغتيال الدكتور رفعت على كوبري الدقي لقتل وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحميد موسى ولم يفلح ،

في المرة الاولى كان الوزير قد غادر مسكنه قبل نصب الكمين . وفي المرة الثانية والتي كانت امام محلات بدر بلازا ولم ينتبه الإرهابيون إلى إشارة المتهم محمد عبدالفتاح أثناء تحرك الوزير ثم اختاروا الكورنيش لضرب السيارة حيث يوجد العديد من الفئات والسفارات .

ومن بين شهود الإثبات في القضية كان العقيد محمود عاطف عبدالرحيم الضابط بأمن الدولة وهو كان من المكلفين بالتحري في القضية .. وقد ائلى باقواله مؤكدا على ان مدوح المتهم الاول وصفوت المتهم الثاني كان قد تم تدريبهما في أفغانستان ..



المصدر : **المصري**

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

الجالس بجوار السائق الهرب
وتعقبه النجار واطلق عليه النار
وتعاملت المجموعة الثانية مع

سيارة الحارس وهرب
الموتوسيكل بالمجموعة الثانية
في طريقها العادي بينما
المجموعة الاولى هربت
بالموتوسيكل الذي تعطل
للحظلات وركب معه حامد
عبدالعل إلى روض الفرج
وتركوا الموتوسيكل الذي ضبط

هناك . كان محمد صلاح يحمل
بنادقه وركب سيارة ملزدا
وتصاف وجود العميد عادل
سليم وكيل مباحث غرب القاهرة
ومعه النقيب حاتم حمدي
الفحص البلاغ عن غريب
واعترضوا احد المتهمين بعد
تعبه بسيارة اجرة ولحقوا به
قبل إشارة هيلتون رمسيس
وامسكه عادل سليم إلا ان المتهم
اطلق عليه وعلى زميله النار .

وكانت مهمة المتهم محمد
عبدالفتاح هي الوقوف فوق
كوبرى قصر النيل ليعطي
الإشارة . وصفوت كان يشرف
على التنفيذ عند بداية
الكوبرى . وكان قد قسم الموقع
إلى مجموعتين .. المجموعة
الأولى : وتضم ياسر أبو النصر
وعلاء طنطاوى ومحمد عاصم
عبدالجواد وكانوا عند بداية
الدوران بعد الكوبرى عند أول
الكورنيش . والمجموعة الثانية
محمد صلاح وحامد عبدالعل
ومحمد أحمد النجار . وبحوزة
كل فرد سلاح ألى وبعض
القنابل . وفي يوم الجمعة
١٢/١٠/١٩٩٠ تصاف مرور
ركب مائل لركب وزير الداخلية
بالسيارات نفسها وبذات الألوان
ويتقدم الموكب موتوسيكل
لرجل مرور . ولما ظهر المركب
أعطى محمد عبدالفتاح الإشارة
للمجموعتين التى احتل أفرادها
مواقعهم لتنفيذ العملية
وتعاملت مجموعة محمد صلاح
وحامد عبدالعل مع سيارة
الدكتور المحجوب وتعاملت
المجموعة الثانية مع سيارة
الحرس .

واغتيل الدكتور المحجوب
ورئيس الحرس عمرو الشربيني
الذى كان يجلس بجوار
المحجوب ، وحلول الحارس



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

ماذا بعد الحكم ببراءة المتهمين في قضية المحجوب ؟!

كتب : عاطف فرج

● لوضح مصدر قضائي لن مستشاري مكتب الحكم العسكري سوف يدرسون حيثيات الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا "طواريء" ببراءة المتهمين في قضية اغتيال المحجوب قبل التصديق عليها لو رفضها . مشيراً الى أنه في حالة التصديق يصبح الحكم نهائياً بلنا . أما في حالة عدم التصديق فتتم اعادة المحاكمة امام دائرة أخرى من دوائر محكم أمن الدولة العليا "طواريء" . وليس امام المحاكم العسكرية . وتتم اعادة المحاكمة بالاضاع نفسها التي تمت على اساسها المحاكمة الاولى . وذلك وفقاً للقواعد التي نظمها قانون الطواريء ١٦٢ لسنة ٥٨ . ويكون الحكم الصادر من الدائرة الجديدة لمحكم أمن الدولة العليا "طواريء" نهائياً لايجوز التصديق عليه .

واضاف في هذا الشأن بان قانون الطواريء لم يحدد وقتاً معيناً للتصديق على الاحكام الصادرة من محكم أمن الدولة العليا "طواريء" لو لعدم التصديق عليها .

وعن حالة المحكوم لهم بالبراءة في قضية المحجوب ذكر المصدر القضائي ان الافراج عنهم سوف يتم إذا ماتم التصديق على الحكم . اما إذا لم يتم فإنه ستعاد محاكمة جميع المتهمين من جديد .



المصدر : الجريدة

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

«طلائع الفتح» وملاحظات أمنية على محاولة اغتيال الألفي



□ القاهرة - من عادل دسوقي:

تقوم بأعدادها الاجنحة العسكرية لمنظمات العنف الديني الراديكالي.

رابعاً: ان الحادث وقع بعد حوالي اسبوع من اغتيال ضابط كبير برتبة لواء في محافظة قنا، وهي اكثر المحافظات التي تعرض متهمون فيها في قضايا العنف الديني للاعدام في قضايا ضرب السياحة والاغتيال السياسي.

خامساً: وقوع الحادث بعد اربعة أيام من صدور الاحكام في قضية حادث اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والتي نصت على براءة جميع المتهمين في هذا الحادث وادانتهم بتهم أخرى تمثلت في حيازة واحراز اسلحة ومفرقات وتزوير اوراق رسمية.

سادساً: الاعترافات التي أدلى بها القيادي شعبان رجب علي عيد في القضية ٩٢/٢٩١ حصر أمن دولة عليا، والتي صدرت فيها احكام بالاعدام من المحكمة العسكرية العليا في ما يسمى بقضية «العائدون من افغانستان» خلال تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا والتي تضمنت انه صدرت تكليفات من قيادات المنظمات الدينية في افغانستان في حالة صدور احكام بالادانة على أي من المتهمين في قضية اغتيال رفعت المحجوب باغتيال وزير الداخلية.

سابعاً: البيانات الأولية التي صدرت من وزارة الداخلية وتقارير خبراء العمل الجنائي والادلة الجنائية والتي اكدت وجود علاقة في عملية اعداد العبوات التفجيرية بين هذا الحادث وحوادث التفجيرات الاخرى التي لا زالت مجهولة أمنياً، وهي التي وقعت في مناطق مقهى وادي النيل ومسجد الخازندار ونفق الهرم وكمين الشرطة في مدينة نصر.

ثامناً: كيفية اعداد العبوة النافسة من مادة T.N.T، التي اعدت باتقان وبدل على تدريب سابق، وكيفية وضع هذه العبوة في الدراجة النارية.

تاسعاً: عدد المنفذين لهذا الحادث والموجودين في مسرح الجريمة وتوزيع ادوارهم ما بين جماعة التنفيذ التي قتل منها اثنان في عملية انتحارية، وجماعة التأمين والانسحاب، والجماعة التي تولت اعطاء الاشارة قبل مرور المركب الرسمي لوزير الداخلية وان توزيع هذه المهمات هي من الامور

■ شكلت محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها اللواء حسن الالفى وزير الداخلية أول من أمس اثناء توجهه لمباشرة عمله في مكتبه بميدان لاطوغلي اهتماماً بالغاً من كل الاجهزة الامنية والسياسية والقضائية، ويرجع ذلك الى مجموعة من المحاور المهمة التي صاحبت العملية منذ الاعداد لها حتى تنفيذها بهذه الوسيلة التي ارتبطت بالبشاعة والعنف الدامي الذي اسفر عن قتل وجرح عدد من المواطنين العاديين.

وفي ضوء الملاحظات والمظاهر الأولية التي صاحبت هذه العملية عكفت الاجهزة المختصة على دراسة ظروف وملابسات الحادث من كل جوانبه وذلك لاستخلاص النتائج والسلبيات والايجابيات لتلافي وقوع مثل هذه المحاولات التي قد تتجدد ضد أي من المسؤولين مستقبلاً والانتهاه من اعداد خطة لتأمين الشخصيات المهمة والعامه من هذه العمليات المسلحة واجهاضها اذا ما حدثت والقبض على الفاعلين في مسرح الجريمة وضبط أدواتهم. وتمثلت الملاحظات الامنية على الحادث في المحاور التسعة التالية:

أولاً: توقيت وقوع الحادث في الساعة الحادية عشرة صباحاً في منطقة تتميز بالازدحام الشديد لوجود بعض المؤسسات والدواوين الحكومية وقربها من ميدان التحرير ومجمع المصالح الحكومية والجامعة الاميركية واختيار التوقيت الخاص بالذهاب الى العمل بالنسبة الى هذه الشخصية المهمة.

ثانياً: مكان التنفيذ ومسرح الجريمة عند تقاطع شارعى الشيخ ربحان وقصر العيني وعلى مقربة من مقر الوزارة (حوالي مئة متر) الذي يحاط بالمصفحات الخاصة بالحراسة في كل الاتجاهات كما توجد حراسات خاصة على المباني في الطريق.

ثالثاً: تحديد خط سير مركب وزير الداخلية الذي كان محل اهتمام جهات التحقيق عند سؤال الشهود من رجال الحراسة المرافقة وشهود العيان في منطقة الحادث وخط السير المشار اليه يحاط دائماً بالسرية والتفكير والتعديل في ضوء الظروف الامنية والمعلومات السرية الخاصة بالمخططات التي



المصدر :

التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

المتعارف عليها من اعترافات اعضاء الاجنحة العسكرية عقب القيام بأي عملية اغتيال كما حدث في عمليات رفعت المحجوب وفرج فودة وصفوت الشريف واخيرا هذا الحادث.

والتساؤلات الامنية التي تأتي في صورة التحريات المعتادة التي تقوم بها الاجهزة المختصة تفتح دائما المجال لمزيد من الايضاحات والنتائج وتجميعها وربطها بحوادث أخرى مشابهة أو مختلفة وبخاصة في المحاور السالفة الذكر أو بالنسبة الى التقارير الفنية التي يعدها الخبراء في مصلحة الطب الشرعي والمعمل الجنائي والادلة الجنائية والتي تشكل نوعا من اليقين المادي الذي يمكن تقنيه وعرضه على النيابة المختصة متمثلا في الآتي:

- ان التنظيم المسؤول عن الحادث هو تنظيم «طلانغ الفتح الاسلامي» الذي عانى من عملية الضبط والاعتقال والعرض على جهات التحقيق العادية «نيابة أمن الدولة العليا» والنيابة العسكرية متمثلا في ٧٠٠ متهم احيل منهم ٢٤٨ على القضاء العسكري بالفعل في خمس قضايا.

- ان القيادي نزيه نصحي راشد الذي مات متأثرا باصابته في عملية محاولة اغتيال وزير الداخلية هو من قياديي هذا التنظيم وشمله قرار الاحالة في احد القضايا باعتباره هاربا.

- ان المجموعات الاولى لهذا التنظيم تحاكم حاليا امام دوائر من المحاكم العسكرية واحكام الاعدام تنتظر العدد الاكبر من القيادات في «طلانغ الفتح الاسلامي» في جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة متفجرات.

- ان هذا التنظيم يعد ويضم مجموعة ذات تدريب راق على استخدام الفرقعات منها فتحي امام وعبد الحميد محمد عبد الحميد واسماعيل نصر الدين تم تدريبهم في افغانستان على مثل هذه العمليات المتفجرة والمتنوعة التي تحدث تأثيرا عاليا من الضائر وبحجم أقل من المنفذين.

- ان تنظيم «طلانغ الفتح الاسلامي» يضم عناصر قيادية لا زالت فارة في افغانستان ومنها الدكتور ايمن الظواهري الذي اصدر تعليماته لكوابره في الداخل برفع مستوى المواجهة بالاغتيالات السياسية ردا على اعتقال غالبية اعضاء التنظيم.



غدا الحكم في قضية الشوقيين

تعلن المحكمة العسكرية غدا السبت برئاسة اللواء علي كمال حمزة قرارها في قضية جماعة الشوقيين - والتي نظرت على مدى الأسابيع الأخيرة - تعرض خلالها المتهمون وهيئة الدفاع لتعسف واضح، وتعهد المجلس العسكري تجاوز قضاة المرافعات والحقوق الدستورية للمتهمين في الدفاع عن أنفسهم، ورفض كل الطلبات الاجرائية الأساسية، فيما يؤكد أصرار اللواء حمزة على اعلان صيغة محددة لحكم بالغ القسوة يتجه فيه إلى أقصى العقوبة وهي الاعدام، الذي سيشمل عددا كبيرا من المتهمين في القضية عقب محاكمة من درجة واحدة بالمخالفة للدستور، وجهات التصديق جامزة ومستعدة لرفض الالتماسات وأخيرا الأمر بتنفيذ حكم الاعدام..



المصدر : أُنشأ هذا اليوم

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١ شهر ١٩٩٢

٩٩

" الظروف التي قتل فيها الدكتور رفعت المحجوب تتشابه، وتتفق تماما مع محاولة اغتيال وزير الداخلية حسن الالفي.. ولكن الاعصاب اهدأ الآن بالنسبة لاغتيال المحجوب، ومن هنا فإن أطرافا كثيرة أرادت

٦٦

استغلال الحكم في قضية المحجوب، واستثماره لاهداف خاصة، بينما رغبت اطراف قليلة في الافادة من هذا الحكم لتحقيق مصلحة قومية عليا مع توفير الضمانات لكل فرد في هذا البلد.. مصر!

عدالة مفتوحة المعنيين!



المشى فوق الاشواق:



بقلم : **حسن محمد**

الدعاية ومن المؤكد ان المستشار وحيد ابراهيم لم يستهدف الدعاية فقد رد المتهمون المحكمة وبطريقة لاتدل على احترام وتوقير للقضاء !

التغير المطلوب متعدد الجوانب قضايا كثيرة تقدم للقضاء الجنائي والدليل الاول وربما الوحيد اعترافات المتهمين..

ويقال كثيرا ان المتهمين اعترفوا في ظل التعذيب وتحت تأثيره كما اكد الحكم في قضية المحجوب..

والحل للمستقبل ان نقلد فرنسا.. وفي فرنسا تغلبوا على هذا كله بان فصلوا بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق.. وهو ما يجب ان يكون..

وفي اسكتلندا قالوا بعدم تقديم متهم الى القضاء ودليل الادانة الوحيد ضده هو الاعتراف ولكنهم قالوا بان الاعتراف يجب ان يكون رسميا، وقانونيا.. الخ..

وجعلوا هذه العملية صعبة..

وفي انجلترا والنظام القضائي فيها يعتمد على المحلفين التعديل الجديد للقوانين ولم يصدر بعد ما ينص على ان ينه القاضى المحلفين اى عدم قبول الاعتراف وحده كدليل ادانة ولكنه ينهم ايضا الى النظر الى الاعتراف بعين الاعتبار..

الحكومة المصرية ارادت ان تتخلص من طول اجراءات القضاء المدني فلجأت الى القضاء العسكرى.. ولكن :

- ماذا يفعل المتقاضون الذين يستمر نظر قضاياهم ضد الحكومة او ضد بعضهم البعض سنوات وسنوات وكيف يعجلون بنظر قضاياهم وصولا الى حقوقهم ؟

اذا زادت الرسوم القضائية مقابل التعجيل بنظر القضايا، فان ذلك يعنى ان القضاء الاسرع لمن يدفع..

ولكن يمكن زيادة الرسوم القضائية بصفة عامة لتعنين عدد اكبر من القضايا وتكون موارد المحاكم للمحاكم !

وفي الدول الان اتجاهات لمنح القضاء سلطة توقيع العقوبة على المحامين اذا كان سلوكهم معيبا، عند

هذا في ذمتها.. وهؤلاء في رقبته.. وتبرئة متهم برىء تسعد الحكومة، او لا بد ان تسعدها.. والان..

- ما الذى يعنينا من هذا الحكم ؟ والجواب :

- لابدان يفتح هذا الحكم الباب واسعا امام تغير قضائى شامل والتغير بطبيعة الحال، ليس في القضاء فالقضاء، ولله الحمد مستقلون لا سلطة لاحد عليهم، لا الدولة ولا الافراد والمناصب القضائية العليا، ولله الحمد، بالاقدمية المطلقة..

وحذا لو الفت الحكومة تعيين القضاة السابقين في مناصب تنفيذية، باستثناء منصب وزير العدل، حتى يزداد اطمئنان الناس..

ومجلس القضاء الاعلى ورئيسه قاض فاضل هو المستشار احمد مدحت المراهى رئيس محكمة النقض اصدر نداء يطلب فيه من القضاة الامتناع عن الادلاء ببيانات قبل اعلان احكامهم

وكان المستشار وحيد ابراهيم الذى نظر قضية المحجوب قد ادلى ببيان قبل اعلان الحكم، ولذلك فهو، قبل غيره الهدف من نداء مجلس القضاء..

ومجلس القضاء يريد ابعاد القضاء المصرى عن شبهة الرغبة في

قال الحكم في قضية رفعت المحجوب ان المتهمين ابرياء بالنسبة لقتله ولكنهم ليسوا ابرياء من حيازة مفرقات ومتفجرات. ومن هنا ادار الحكم بعضهم كارهابين وقضى بالاسعار الشاقة

ولكر وكالة زوينر قالت ان القضاء المصرى يحاف الارهابيين المظفرين وبهذا الاسلوب قدمت الوكالة البريطانية مصر للعالم وكأنها دولة لا يستطيع قضاؤها وقف الارهاب ولا يوجد ما يدمر السياحة مثل هذه الاعراءات..

واحد الناصريين، ان صبح هذا التغير، نشر حديثا لا يمكن تأييده او تكذيبه، قال له المحجوب قبل وفاته بان قاضى الجامعة الاهلية وغيره من قضاة الانفتاح لم تمر في مجلس الشعب الا امر حقه المحجوب

وهذه الكلمات تتنافى مع وجود جروب قريش لمجلس الشعب وفي البرلمان المصرى منذ عام ٢٤

وطوال سنوات ما قبل الثورة، بعدها ايضا، كان رئيس المجلس ممبرا عن سياسة الحكومة..

وقال لي المحجوب انه اول من نادى بالانفتاح. وقد نشرت ذلك في حياته ولم يكذبه. والمتهمون في قضية المحجوب ليسوا ابتاحيين ولكن ما كتبه الناصري يكاد يوجه الاتهام الى الحكومة بابها التى قتلت رئيس مجلس الشعب السابق وهو قول مضحك

وهناك من اراد التلميح الى القضاء العسكرى وكأنه مع الحكومة والقضاء المدنى، وكأنه مع المتهمين او كأنه اكثر تشددا والقاضى في كل الاحوال يحكم بضميره، ومستل امام ربه، وقاص مدبى في مجلس الدولة هو الذى حكم بأحقية الحكومة في احوالة القضايا الاخيرة الى المحاكم العسكرية. والحكومة تريد التعجيل بالفصل في القضايا والحد، او اختصار الاجراءات الطويلة.

اقول ذلك تفسيراً لموقف الحكومة، وليس تبريراً له، بالنسبة للاحوالة للقضاء العسكرى وهناك من اراد ان ينافى الحكومة عندما اعلن ان حكم البراءة في قضية المحجوب سيظعن فيه. ولن يصدق عليه الحاكم العسكرى. ولا يوجد ما يصر بالحكومة اكثر من هذا النفاق والمبالغة فيه فالحكومة مسئولة عن المبنى عليه، ومسئولة ايضا عن المتهمين في القفص



المصدر : النهار اليوم

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٦٢

مشكلات المجتمع

اما الجواب

- المحاكم يمكنها - على الاقل - ان تجعل الناس او ترغمهم على ان يكونوا مسؤولين..
: باختصار..

القوانين تعدل في الدول..

واجراءات التقاضي وظروفها تتغير وقد اخذنا اغلب قوانيننا واجراءاتنا القضائية من الخارج. وماداموا يتغيرون هناك فقد حان الوقت لان نتغير نحن ايضا انما هنا نحاول. وقد فعلنا القليل، ولكن هناك الكثير لما يجب ان نفعله..

وبعض الاحكام في القضايا الهامة. وبعض الجرائم ايضا تجعلنا نفكر في اجراءات عنيفة..

ومن واجبا ان نتوقف لندرس. وفي الوقت ذاته نعمل بالتغيير القضائي القضايا زادت والمشكلات تضخمت ولا بد من ان يكون القضاء مواكبا ومناسبا لحركة التغيير في المجتمع..

واعتقد ان قوانيننا وقضايتنا تغير بنفس السرعة..

مازلنا نشكو من بطء الاجراءات والمحاكمات..

واذا كان البعض يهمل للحكم في قضية رفعت المحجوب فان بعض المتهمين الذين لم تضبط في حوزتهم مفرقات في هذه القضية وبرثوا قالوا:

- ظلت المحكمة تنظر القضية ثلاث سنوات كاملة عشنا خلالها في السجون وفي قلق ..

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

كيف يمكن التغلب على هذه المشكلات كلها؟

وزمان كانوا يقولون:

- العدالة يجب ان تبقى معصوبة العينين. لا تفرق بين متهم وآخر..

وهذا كان يصلح في زمان مضى!

الان يجب ان تفتح العدالة عينيها لا تفرق بين متهم وآخر. وتفضل هذا على ذاك. بل يجب ان تفرق بين مجرم وبريء وتوفق بين مصلحة المجتمع. ومصلحة الاقارب وهذا لا يتم الا بدراسة جادة واعية وبمنظرة لمصلحة مصر وحدها.. لا لمصلحة طبقة. ولا لاستمالة مجموعة. بل لمصر.. مصر!

المحكمة ان تكون امامها بدائل متعددة..

وقاض القضية في انجلترا للورد تايلور قال اخيرا في خطاب مدو امام رجال القانون:

- من حق القاضي ان يطبق العقوبة التي يراها. لا العقوبة التي يسمح له بتطبيقها..

ومعنى ذلك ان القاضي ليس ملزما بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون. بل يطبق ماشاء من عقوبات..

ولم ترتفع الا اصوات قليلة ضد هذا الاقتراح سواء في انجلترا او اوروبا..

قال المعارضون:

- القاضي في هذه الحالة سيكون مشرعا وقاضيا..

ولكن كثيرين قالوا:

- لا بد من حلول جديدة امام انتشار الجريمة..

والمحاكم في كل مكان. هنا وفي الخارج اهم ما نخشاه ان ترتكب اخطاء قانونية..

وفي مصر بالذات لا تلغي محكمة النقض حكما لمحكمة الجنايات الا اذا شابه خطأ في القانون فحسب..

اما الحكم نفسه. اي العقوبة فان محكمة النقض لا تعترض عليها..

وحدث من قبل ان ايدت محكمة النقض المصرية احكاما بالاعدام. او بالبراءة وطالبت المحكمة في الحثيات السلطة التنفيذية بالتدخل لاصدار قرار بالعفو..

الان ترتفع اصوات رجال القانون

انفسهم بانه يجب ان يكون من حق محكمة النقض تعديل العقوبة او تشديدها وزيادتها او تخفيفها..

ول بعض دول اوروبا من حق

النائب العام ان يحيل بعض الاحكام الى محكمة اعلى درجة لتشديد العقوبة اذا وجد ان الحكم بلا خطأ قانوني ولكن العقوبة هينة لينة..

ويقال تبريرا لذلك:

- الجريمة الانانية تتصاعد ولا بد من اجراءات لوقفها ومنع انتشارها وكان الرد:

- المحاكم لا تستطيع اصلاح الناس. ولا يمكن ان يحل القضاء كل



المصدر : الحقيق

للتشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٢

اليوم الاحكام العسكرية فى الشوقيين وغدا دعوى المخاصمة فى قضية عمر عبد الرحمن

كتب : مصطفى منسى

لقيامه باصدار قرار بالقبض على المتهمين بالرغم من
تقديم المتهم فتحى عبد الله طه طلب رده والذي سوف
ينظر فى جلسة ١١ سبتمبر القادم .
ومن ناحية اخرى تصدر اليوم البست المحكمة
العسكرية برئاسة على كمال حمزة احكامها فى قضية
الشوقيين ومن المنتظر ان تصدر احكام لتراوح بين
الاعدام والسجن وعدد قليل من البراءة

تنتظر غدا الاحد محكمة استئناف بنى سويف دعوى
المخاصمة المقدمة من المتهم عادل محمود همدى المتهم
رقم ٣٠ فى قضية اعادة محاكمة الدكتور عمر عبد
الرحمن و١٨ متهما من التباعه ضد المستشار احمد
عزت العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا
بالقيوم والتي يطلب فيها تنحيته من نظر القضية



المصدر :



٢٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

نظر دعوتى المخاصمة

فى قضية عمر عبد الرحمن اليوم

تنظر محكمة استئناف بنى سويف
دعوى المخاصمة المقدمتين ضد كل من
رئيس محكمة امن الدولة العليا طوارئ
بالفيوم ورئيس محكمة الاستئناف بها
ومما الدائرتان اللتان تنظران قضيتى
اعادة محاكمة الدكتور عمر عبد الرحمن
و ٤٨ متهما اخرين.



المصدر :

التاريخ : ٢٢ شهر ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

اثار تعرف اجهزة الامن على جثة المتهم رقم ١٦ في قضية طلائع الفتح نزيه صبحي
راشد الذي تبين انه شارك في تنفيذ محاولة اغتيال اللواء حسن الالفى باستخدام عبوة
ناصقة كثيرة من التساوالات في الربط بين كبلية تنفيذ محاولة اغتيال وزير الداخلية واسلوب
المتهمين في قضية طلائع الفتح في تنفيذ الجرائم المنصوص عليها في قرار الاتهام واذا
كان هؤلاء المتهمون هم ايضا الذين نفذوا من قبل تلجيرات مقلد وادى التبل بميدان
التحرير وقسم الاربكية وعما اذا كان المتهم الذي تعرفت عليه اجهزة الامن في اعقاب

مصدر قضائي: لا تنفيذ قرار لقتل طلائع الفتح ومحاولة اغتيال وزير الداخلية

الامر اتيجيا

وتكون عسكيا

جمال كمال



٢٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

محاولة اغتيال وزير الداخلية
شاركه من اخرين من قبل في تنفيذ
عمليات شبرا ونلق الهرم بعد القبض
على الكوادر الرئيسية في التنظيم
اواخر مايو الماضي .

معسكر صدقة

والتدريب على النصف

معلومات أجهزة الامن المصرية
التي قدمت للنيابة العسكرية في قضية
طلاح الفتح المتهم فيها ٥٣ من بينهم
سنة هاربين ضمنهم المتهم تزيه

صبي راشد تؤكد ان تنظيم طلاح
الفتح الذي اسس اواخر عام ١٩٨٩ في
اعقاب الانقسام بين عبود الزمر وعمر
عبدالرحمن وابمن الظواهري وشوقي
الاسلامبولي يضم اربعة كوادر رئيسية
هم عبدالحمد محمد عبدالله المتهم
الاول واسمائه الحركية حسن وابراهيم
وسمير ومروان والمتهم الثاني محمد
حسام احمد واسمه الحركي ابو طلحة
والمتهم طارق عبدالفتاح احمد محمد
واسمه الحركي طارق عبدالستار
والمتهم السادس والثلاثون مجدى
محمد سالم الذي يعمل مدير مبيعات
بمؤسسة عبدالعزيز شاكر بالسعودية
وان تلك الكوادر شاركت في حرب
افغانستان منذ عام ١٩٧٨ وتلقت

تدريبات مكثفة في معسكر صدقه
وخلدن الذي يختص بالتدريب على
صناعة المتفجرات واعمال النصف .

ويشير قرار الاتهام في قضية
طلاح الفتح ان المتهم الاول عبدالحمد
محمد كان يتولى عمليات التخطيط
والاعداد الكامل والامداد بالمفرقات
والاسلحة لجميع المتهمين وان اسلوبه
في تنفيذ العمليات كان يتضمن مراقبة

مكان الجريمة اكثر من مرة ورصد
تحركات المجنى عليه والتخطيط الكامل
لتنفيذ العملية ثم الامداد بالاسلحة
لتنفيذها على اسس ان يقوم اثنين من
العناصر بالنشطة بتنفيذ العملية تحت
اشراف احد الكوادر الرئيسية الاربعة ،
وان للتخطيط الجيد كان وراء نجاح
تنفيذ عملياتهم خاصة سرقة السلاح
الالى للجندى سعد عبدالهادى مطاوع

جندى الحراسة اسام للتصلية
السعودية بجاردن سبتى والاعتداء
على الجنديين بخيت محمد همام
وعبدالرحمن رضوان بالمعادي الا ان
الاحراز التي ضبطت مع المتهمين
كانت تشير علامات استلهم فهي
لا تتناسب مع الجرائم التي نفذوها بداية
من عام ١٩٩٠ حيث ضبط معهم فقط
ثلاث طبنجات وعدد كبير من

المفرقات والديناميت والبارود الاسود
ورولمان بلى وزجاجات بها مادة ليزر
الصوديوم شديد الانفجار ومفجرات
حتى ان المتهم الاول فقد ضبط معه ٢٢
قنبلة يدوية و٥١ عبوة يدوية وثلاث
قنابل صناعة محلية و٢٧ مفجريا
عابيا وتسع مفجرات مثبت عليها قطع
حديدية اسطوانية و٩ مفجرات اخرى
بصامولة موسسة و١١ مجموعة راس
قنبلة و١١ مفجر كهربائي بملك و٢٣
مفجرا عابيا مثبت عليها قطع صغيرة
من الحديد وكبس به كمية من البايات
المستخدمة في تصنيع رؤوس القنابل
وكبس به ١٨ كيلو جراما من رولمان
البلى ومجموعة من البطاقات المزورة
باسماء وهمية .

وطبقا لمعلومات الامن وقرار
الاتهام وقائمة المضبوطات فان
العلاقة بين محاولة اغتيال وزير
الداخلية حسن الالى وقضية طلاح
الفتح فان احتمالات تلك العلاقة
تتضمن :

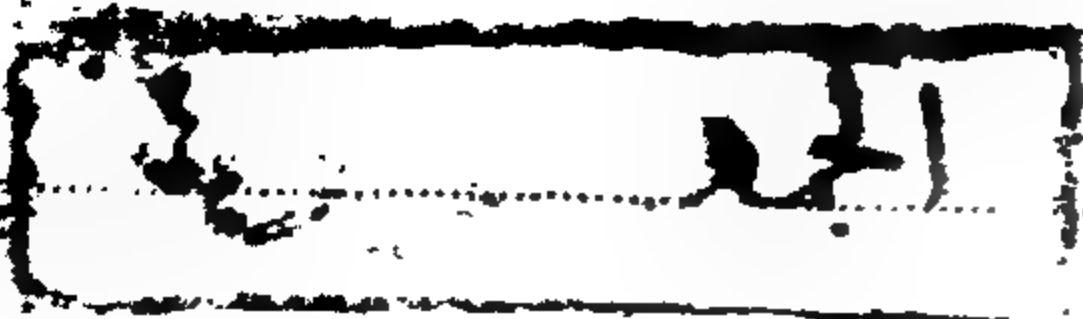
□ ان المتهمين في قضية طلاح الفتح
هم الذين نفذوا قبل القبض على
معظمهم عمليات تفجيرات مكهى وادى
النيل وقسم الاربكية .

□ ان المتهمين الهاربين السنة او
الذين لم يتم التعرف والقبض عليهم هم
الذين نفذوا عمليات شبرا ونلق الهرم
والعمليات لم يفصل بينهما فارق زمنى
كبير ويبدو انما جاء رد فعل مدروس
للقبض على الكوادر الرئيسية في
تنظيم الطلاح .

□ ان تنفيذ محاولة اغتيال وزير
الداخلية جاءت هي الاخرى كرد فعل
سريع غير مدروس بعد اقل من اسبوع
لصدور قرار الاتهام في قضية طلاح
الفتح ولهذا كان الخطأ في التنفيذ .

وطبقا لكل تلك الاحتمالات .. فهل
هناك احتمال لتحويل قرار الاتهام في
قضية طلاح للفتح ليضم جرائم مكهى
لتحرير وقسم الاربكية ونلق الهرم
ومحاولة اغتيال حسن الالى ؟

مصدر قضائى بإدارة القضاء
العسكري يؤكد ان قرار الاتهام في
قضية طلاح الفتح يضم بالتحديد خمس



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ - ١٢ - ١٩٧٢

وقائع ليس من بينهما هوانث
التفجيرات ولهذا لن يعدل قرار الاتهام
الذي قدم للمحكمة على اعتبار ان هناك
٢٠ متهما من المتهمين الـ ٥٣
مرتبطين بتلك الوقائع الخمسة وباقي
المتهمين منتمين ومرتبطين بالتنظيم
فقط وتتراوح درجة نشاطهم .
اما اذا كانت هناك وقائع جديدة
باسماء نفس المتهمين فيمكن للنيابة
للتقدم بطلب للمحكمة بضم تلك الوقائع
ولكن ضم لا يقبل التجزئة عن الوقائع
السابقة بحيث يعاقب المتهم بعقوبة
واحدة وخاصة وان هناك قائمة
بمضبوطات غير متعلقة بالوقائع
للخمسة .
وان المتهم الـ ٤٦ تزيه صبحي
راشد غير منسوب له اى اتهام سوى
الاتضمام ولم يشارك فى احد الوقائع
للخمسة وليس له سلاح او ذخيرة
ولا مضبوطات .



من هنا .. بدأت رحلة

ضياع ضياء !

أسجد الرحمن في «زنين» .. تسيطر

عليه جماعة الدعوة والتبليغ !!

الأمم .. أولاً .. ثم

الفكر المتطرف !

أصحاب المسجد :

لا تفعل فيه .. بعد أن أصبح وكراً للإرهاب !!



للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠١٢ : ١٩٩٢

حتى الآن لا يعرف أحد قصة سقوط ضياء الصغير في براثن الارهاب.. ولكن كل الشواهد تؤكد أنه تم اصطياده من قبل الجماعات مع سبق الاصرار وانتزعه بعد أن سقط اسيرا في أول زيارة لزاوية او مسجد الرحمة بمنطقة زنين في بولاق الكروور.. استمع الى كلمات معسولة من احد الخطباء.. ولم يكن يعلم انها محشوة بالسـم !!

محمد تحسبي

وسال لعاب ضياء امام هذه الاموال.. ولم يجد ملجأ من ان يقوم بوضعها في جيبه.. الذي انتفخ بمسرور الايام باوراق البنكنوت .

وصغاره من ابور الراهبية المتمثلة في زواياها .

وعلمت اثناء جولتي ان هناك زاوية تحتل مساحة كبيرة من الارض وتحمل اسم مسجد الرحمة.. وسألت عمن بنى هذه الزاوية ؟ فقال لي الاهالي انه احد رجال الاعمال المرحوم «قرني» وهو من ابناء القرية بهدف تحويلها الى مكان للعبادة . وتمكنت من الوصول الى ابناء المرحوم «قرني» صاحب المسجد.. وأكد الجميع أنهم لا يصلون في هذا المسجد رغم انهم اصحابه.. ولكنهم يتوجهون للصلاة في مساجد أخرى.. نظرا لأن الزاوية تضم العديد من الغرباء المترددين عليها.. وأنه لا يوجد خطيب بعينه لبسوم المصلين.. كذلك فان هذا المسجد لا يتبع وزارة الاوقاف.. ولا تعرف عنه شيئا . ورفض ابناء واقارب صاحب المسجد الخوض في غمار هوية هؤلاء المترددين.. والسـي اى الجماعات ينتمون ؟

جماعة التبليغ

وأمام هذا التعظيم الذى فرضه ابناء واقارب صاحب المسجد توجهت الى مجموعة من شباب قرية «زنين» وكانت

قمة المفاجآت عندما تحدثوا عن جماعة تحمل اسم جماعة «الدعوة والتبليغ» وهي التي تسيطر على مقتضيات الامور بهذا المسجد.. وسألت ما هي هذه

لم يسأل احد من افراد اسرة ضياء من اين اتى بهذه الاموال سوى والدته التي نهته ذات مرة فاجابها قائلا : دى فلوس حلال يا أمى.. وانا باشتغل «تجار مسلح» مع احد المقاولين ولأن ضياء وقتها كان شابا طيبا خجولا.. فلم يثر.. او يشغل احدا بقضيته سوى رسوبه ثلاث مرات في الثانوية العامة .

ارهابى خطير

ومرت الأيام والمنون وتحول ضياء الى ارهابى خطير بعد أن صادق الجماعات المختلفة التي كانت تأتي الى قرية «زنين» ببولاق الكروور.. وتقيم في زواياها جهارا نهارا ولا يعرف هوية المترددين عليها.. ومن أين اتوا ؟! ومن هم ؟!

قرية الارهاب

وكان لابد ان تكشف عن الأوكار والبؤر الهدامة في هذه القرية الصغيرة المسماة «زنين» في حارة عزة مسقط رأس ضياء الصغير .

خرج الينا الاهالي وكلهم في حزن وأسى والجميع يتصل من افعال ضياء تتميد الارهاب.. النماء لا يصدقن ما حدث.. وما زالت القضية تشغل اذهان ابناء القرية.. الكل يخشى على ابنائه..



المصدر : **البيان**

٢٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات التاريخ :

المساجد عدة أيام.. يتم فيها الترتيب لكل شيء في هدوء.. وبعداً عن عيون رجال الأمن لتخطيط وارتكاب الجرائم الإرهابية.. المتمثلة في تدريبهم على حمل السلاح وكيفية تفجير القنابل .

والسواء يدق ناقوس الخطر.. وتطالب الأجهزة المعنية بالكشف عن هوية هذه الزوايا التي فرخت ككناكيت الإرهاب من صفار السن .

المجتمع.. بعد اقتناعهم بأن الجميع من الكفار ووصف أحد الطلبة الجامعيين هذه الجماعة بأنها مدارس نشل لأفكار صفار الصبية والحقيقة أن هذه الزاوية ليست هي المنتهى فهناك أكثر من زاوية تعمل تحت نفس هذا المفهوم.. ولا يدري أحد عن نشاطها أي شيء .

ككناكيت الإرهاب

والغريب أن هذه الجماعة تبسيت في

الجماعة؟! فقالوا لي أنهم مجموعة من الرجال الغرباء.. وأن مؤسس هذه الجماعة هو الشيخ إبراهيم عزت خطيب مسجد اتس بن مالك الذي توفي منذ عدة

سنوات ويقوم فكر هذه الجماعة على اصطيد صفار السن.. وإيهامهم بتسفيرهم للخارج.. ومنحهم الأموال دون مقابل.. وبعدها يتم تحريضهم على



للتشريع والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

بعد الحكم ببراءة المتهمين في قضية الحجاب

تناقض أقوال الشهود وراء عدم إدانة المتهمين بالقتل

في واحدة من أهم قضايا الاغتيال السياسي في مصر والتي استمر نظرها ١٠٢٢ يوما جاء الحكم الذي أصدرته محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) ببراءة جميع المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ، وإن قضت بالاشغال الشاقة والسجن على عشرة متهمين لمدة تتراوح بين ١٥ عاما وثلاث سنوات ، كما قضت ببراءة ١٧ متهما آخرين في القضية التي تضم ٢٧ متهما من ثمانية هاربين وجاءت الاحكام التي صدرت بسبب حيازة المتهمين لاسلحة ومتفجرات بصورة غير مشروعة وتزوير وثائق وتهم متعلقة بذلك .. فمن قتل رفعت المحجوب ولماذا اتهم هؤلاء ؟ ولماذا برأتهم المحكمة .

يعود تاريخ هذه القضية الى يوم الجمعة الموافق ١٢ اكتوبر سنة ١٩٩٠ عندما اعترض موكب الدكتور رفعت المحجوب والمرافقين له ملثمون اطلقوا النار عليهم لتبدأ الشرطة تحرياتها ثم اعلنت يوم ٢٧ اكتوبر القبض على الجناة بعد خمسة عشرة يوما فقط من عملية الاغتيال ، ولتبدأ النيابة والمحكمة عملها في سماع ٦٢ شاهدا من بينهم اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق وعدد من علماء الدين ورؤساء تحرير صحف قومية وحزبية حتى بلغ عدد صفحات ملف القضية ٥ آلاف صفحة .

واذا رجعنا الى اوراق القضية نجد ان حكم البراءة من اغتيال المحجوب كان مؤكدا الصواب منذ البداية لهذه الاسباب :

● التناقض في أقوال الشهود وعلى رأسهم وزير الداخلية السابق محمد عبد الحليم موسى نفسه حيث ذكر في شهادته انه مر من طريق الدكتور المحجوب ، واراد ان يدخل بسيارته بطريق الكورنيش ولكن اعترضته متاريس منعت من الدخول فاضطر الى ان يدخل الى ميدان التحرير وبعده جاء موكب المحجوب وفتح الطريق الى شارع الكورنيش ، ولم يذكر وزير الداخلية والشهود من الشرطة لماذا وضعت المتاريس في طريق الوزير ورفعت من طريق المحجوب .



السبيل

المصدر :

للنشر والإخذ مات الصدفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

● كما جاء في اعترافات المتهم الرئيس محمد النجار والتي ذكرت أجهزة الامن انه قاتل المحجوب وتم ضبط السلاح ولكن جاء تقرير العمل الجنائي ليؤكد استحالة ان يكون السلاح المضبوط مع النجار هو المستخدم في الحادث لعدم تطابق الفوارغ مع نوع السلاح !!

● كما لم تأخذ المحكمة اصلا باعترافات المتهم محمد النجار على زملائه لعدة اسباب :

● لانه من الثابت انه قد اصاب بطلق نارى وتم قتل اثنين من زملائه امام عينيه اثناء اعتقالهم عند سور كلية هندسة جامعة القاهرة ، ومن ثم فإن المتهم كان تحت تأثير الخوف والهلع والاستجواب المرمق ووطاة التعذيب اثناء الادلاء باقواله .

● كما اكدت محاضر الشرطة ان احد المتهمين وهو محمد عبد الفتاح بناء على شهادة شهود العيان ادخل مأسورة بندقية من نافذة الباب الخلفى الايمن لسيارة المحجوب واطلق الرصاص من مسافة عدة سنتيمترات ، بينما اكد تقرير الطب الشرعى بمصلحة الادلة الجنائية لجنة المحجوب انه اصاب بعشرات الطلقات من كل الجهات ولم يشر الى اصابات من قريب لعدم وجود حروق رصاص بالجنة .

● كما ان مات - قسم شرطة قصر النيل الذي وقعت الحادث في دائرته والذي عاين موقع الحادث لم يشر الى حقيقة التفجرات التي كانت موجودة في موقع الحادث بناء على اقوال اللواء عادل نجم مدير ادارة الدماء المدني الذي تلقى اشارة من شرطة النجدة للتعامل مع هذه الحقيقة ولماذا لم يذكرها في المحاضر التي حررها حول القضية .

● كما لاحظت هيئة المحكمة وجود تناقض واضح في الادلة الفنية بين العمل الجنائى والطب الشرعى .

● اختفاء سيارة ١٢٨ ملاكى الجيزة جاءت في شهادة شهود عيان في الوقت الذي لم يشر اليها تقرير معاينة مأمور القسم ... فابن اخفقت ؟

● كما جاء في تقرير خبير البصمات انه تم رفع ٢٧ بصمة منها ٢٢ بصمة مجهولة .

● تضارب واضح بين التقارير الجنائية خاصة بالنسبة للأسلحة المضبوطة والمحزنة حيث ذكر احد التقارير ان السلاح المضبوط والمحرز هو المستخدم في الحادث بينما افاد تقرير

اخر انه ليس هناك يقين من انها الاسلحة المستخدمة .

● بل والاهم من ذلك - ورغم ان الحادث وقع في وضوح النهار وفي مكان قريب من شرطة المسطحات المائية - فقد جاء في حشيات الحكم انه لم يثبت وجود شاهد اثبات رؤية واحد في القضية امكنه مشاهدة احد المتهمين وهو يقتل شخصا بعينه بما في ذلك رجال الشرطة الذين كانوا يتقدمون موكب المحجوب .

■ كما استبعدت المحكمة اعترافات المتهم معدوح على يوسف بحجة انها جاءت نتيجة ضغط تعرض له بعد القبض عليه حتى انه لم يكن قادرا على الوقوف امام المحقق .

● كما استبعدت المحكمة شهادة بعض الضباط لانهم ادلوا باقوالهم امام النيابة بعدما انتهت اقوال المتهمين والشهود مما يرجح - بناء على وجهة نظر المحكمة - ان تكون منقولة عن اقوال بعض المتهمين واعترافاتهم .

من ناحية اخرى اصدرت المحكمة في حشيات الحكم مبدأ جديدا اخر بالنسبة لحياة المتهمين لمنشورات فان ذلك يتفق مع الدستور الذي يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث اكدت ان القضاء يحاكم افعالا وسلوكا وان الديمقراطية لن تزنى شارها الا في ظل الراى والراى الاخر ولم تشهد مصر مناخا للحرية مثل الذي تشهده الان .

وفي النهاية وجهت هيئة المحكمة برئاسة المستشار وجدى الدين ابراهيم رئيس محكمة امن الدولة العليا كلامها الى المتهمين قائلة :

اذا كنتم قد ارتكبتم هذه الجرائم واغتمتم من العقاب فان ايديكم وارجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة .

واذا كان هذا الحكم قد اسدل الستار حول هذه القضية فان الامر الآن في يد الحاكم العسكري الذي يملك سلطة التصديق على الاحكام سواء بالموافقة عليها او باحالتها الى دائرة اخرى لاعادة محاكمة المتهمين ... فهل انتهت القضية عند هذا الحد ام انها بدأت ..

أحمد الشيخ



١٩٩٢

المراجع

البنك الأهلي المصري

رئيسي ماري القضاة

بريد قلمي مروي

كتبه: علي القضاة

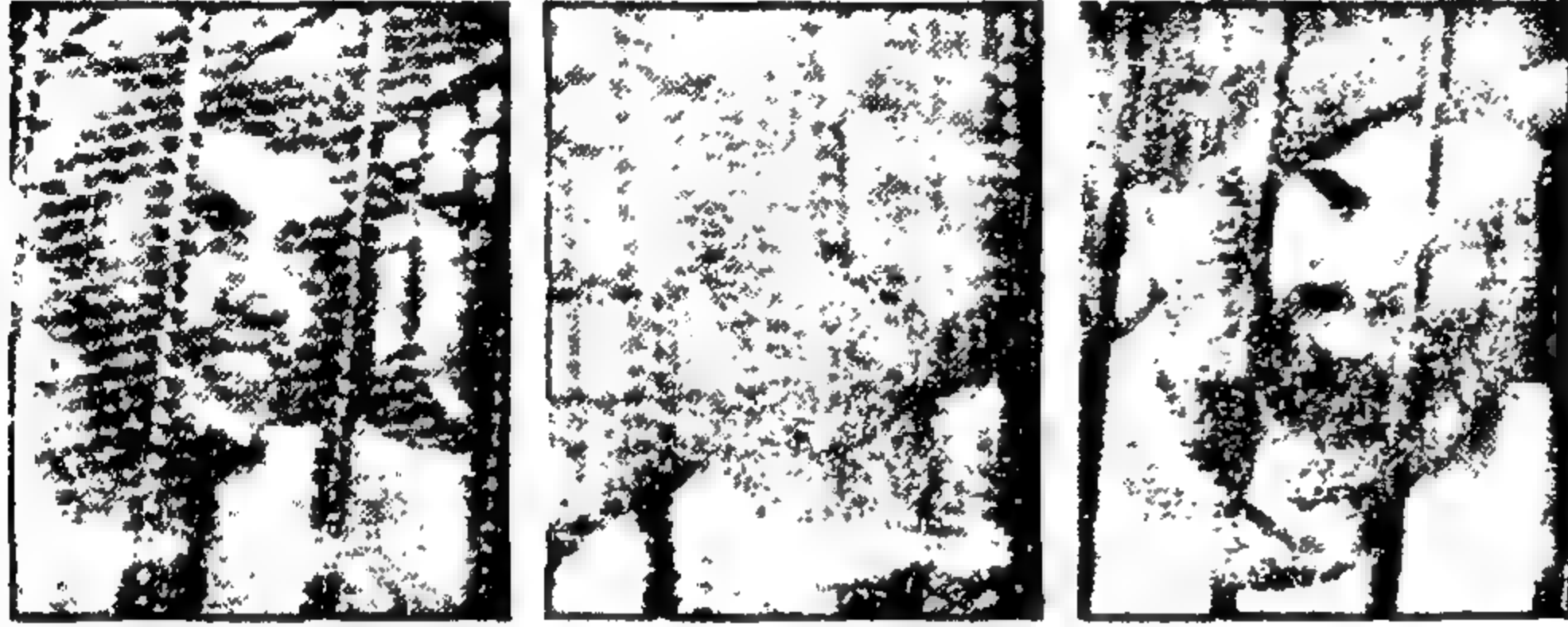
في المستند هذا
هو ماري القضاة. نذكر
هذا ماري القضاة
المرور. جماعة العمل
والقضاة ماري القضاة
والقضاة ماري القضاة
القضاة. القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة

شأنه ماري القضاة
ماري القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة
القضاة ماري القضاة



□ الحكم في قضية السطو على محلات الذهب «تنظيم الشوقيين»:

الاعدام لـ ٤ والمؤبد لـ ٢ والأشغال والسجن لـ ١٨ وبراءة ٨ المحكمة: حكم الإسلام في القاتل أن يُقتل والأحكام صدرت باجماع الآراء



رمضان مصطفى سيد عبدالرازق على فايد ميهوب

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكمها في قضية «تنظيم الشوقيين» حيث قضت باعدام أربعة متهمين - من بينهم متهم هارب - وهم: رمضان مصطفى محمد حسن، وعلي فايد ميهوب، وسيد عبدالرازق وهشام محمد مسعود «هارب». وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين والأشغال الشاقة والسجن لمدة ١٥ عاماً على ثمانية متهمين من بينهم ثلاثة هاربين وبالأشغال الشاقة عشر سنوات لثلاثة متهمين وبالسجن لمدة عشر سنوات لمتهم واحد، وبالأشغال الشاقة خمس سنوات على ثلاثة متهمين، وبالسجن لمدة ثلاث سنوات على متهم واحد، وبالسجن لمدة سنتين على اثنين من المتهمين، وبراءة ثمانية متهمين.

وكانت النيابة العسكرية قد أحالت هؤلاء المتهمين إلى المحاكمة وطالبت باعدامهم جميعاً حيث نسبت اليهم الانضمام إلى تنظيم غير مشروع يهدف إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون في البلاد. ونسبت اليهم ارتكاب أربع جرائم قتل والشرع في قتل تسعة آخرين وسرقة خمسة محلات للذهب وسرقة أسلحة نارية وحيارزتها إلى جانب حيازة مفرقات بدون ترخيص بهدف استخدامها في ارتكابهم لجرائم تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

وأشار اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة في كلمة القاها قبل اعلان الحكم إلى أن الدين الإسلامي حدد منهج الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ونهى عن الاكراه في الدين ونهى عن الفساد في الأرض.

وقال أن الدين الإسلامي جعل جزاء المفسدين في الأرض أن يُقتلوا أو يقطعوا أو ينفوا من الأرض.. كما أن الإسلام نهى عن القتل أو سرقة أموال الناس بالباطل. وأضاف أن حكم الإسلام في القاتل أن يُقتل وأكد أن دين الإسلام هو دين سلام لا عنف وحزم وعدل عند القصاص. ووجه كلامه للمتهمين قائلاً: إن هذه أحكام وأسس الدين والقيم الراسخة.. فهل كنتم لها داعين؟ فليتق الله كل كاذب على الدين. وأشار رئيس المحكمة إلى أن هذه الأحكام قد صدرت باجماع الآراء.. وأن المحكمة قد طرحت جانباً الإجراءات الباطلة وأنها لم تأخذ إلا بما هو ثابت في ماديات الدعوى وشهادة الشهود.



للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

نص الأحكام في قضية السطو على محلات الذهب

معاقبة ٤ بالاعدام و ٢ بالمؤبد و ٨ بالأشغال والسجن ١٥ سنة و ١٠ بالأشغال والسجن من سنتين إلى ١٠ سنوات وبراءة ٨

١٧٥ ، ٣٠ ، ٣٢ من قانون التعدييات
وباجتماع الآراء حكمت المحكمة
حضوراً ببراءة كل من محمد عبد الله
ريحان وعماد عبد الله عبد الحكيم
ومصطفى محمد عراقي ومصطفى
البكري مصطفى وقطب محمد بدر
غانم وراضي السيد محمود الشافعي
وجمال الدين حسن محمد ومجارب
محمد عبد الوهاب والسجن سنتين
لكل من سيد محمد حسن العديوي
وخالد احمد عبد الفتاح وبالسجن
لمدة ٣ سنوات للمتهم بسوقى نصر
سيد احمد الميهي

وبالسجن ٥ سنوات لكل من سامي
عبد التواب السيد الفيش ومعتوق
يوسف حسن وشعبان مصطفى عبد
الغنى . وبالسجن ١٠ سنوات طبقاً
لقانون الأحداث على المتهم زين
العابدين عبد الحكيم ، وبالأشغال
الشاقة ١٠ سنوات لكل من احمد
صلاح ابراهيم نصر الله القرش .
وسيد خالد محمود خالد وهلال عبد
الشفيع جودة وبالأشغال الشاقة ١٥
سنة لكل من : محمد احمد فرغلي
المتهم ٧ وذلك نظير التهم الاولى
والثانية والثالثة والسادسة
والسابعة والعاشرة وبراعته من
الرابعة والخامسة والثامنة والتاسعة
ومراد مختار مراد على المتهم ١٢
وذلك نظير التهم الاولى والثانية
والثالثة والسادسة وبراعته من
التهمتين الرابعة والخامسة .
وشافعي مجد على مجد المتهم ٢٣
وذلك نظير التهم الاولى والثانية
والثالثة وبراعته من الرابعة
والخامسة والسادسة
وحسين على حسين العيص نظير

كتب . عبد الحميد شعير :

اصدرت المحكمة العسكرية العليا
امس الحكم في قضية السطو المسلح
على محلات الذهب بمحافظات
القاهرة والجيزة والقليوبية وقتل ٤
عمدا ومحاولة اغتيال نائب مأمور
سجن طرة والشروع في قتل ٩ آخرين
واحراز كميات كبيرة من الاسلحة
الآتية والنخيرة والمتهم فيها ٣٢
متهما من ضمنهم ٣ هاربين .
عقدت المحكمة جلستها في الساعة

١٠ ، ٣٠ صباح امس
بقاعات المحاكمات
الجديدة بالجبل
الاحمر وسط
اجراءات امن مشددة
برئاسة اللواء على
كمال حمزة وعضوية
المقدمين محمود
سلطان واشرف
عمارة ومثل الادعاء
المقدم دكتور احمد
ناصر وامانة سر
عبد العزيز عامر
واستهل رئيس
المحكمة الجلسة
بكلمة قال فيها : بسم

الله الرحمن الرحيم الم تلك الكتاب
لاريد فيه هدى للمتقين، نعم المتقين
الذين يتمسكون بكل الكتاب وليس
ببعضه من نواه واحكام امر بالدعوى
الى سبيل الله بالحكمة والموعظة
الحسنة بنهى عن الاكراه فى الدين
ونهى عن الفساد فى الارض كما
وضع الجزاء للمفسدين ان يقتلوا
او يصلبوا او ينفوا من الارض ونهى
الله عن اكل الاموال بالباطل ونهى
عن القتل وامرنا بالقصاص للقتلى
ولكم فى القصاص حياة يا اولى
الالباب، واوصانا بعدم الاسراف فى
القصاص وجعلنا لوليه سلطانا فلا
يسرف فى القتل، القاتل يقتل .
سماحة فى الدعوة ولا اكراه فيها
سلام لاعنف ولا عنوان وحزم وعدل
عند القصاص اسس واحكام ثابتة
فهل انتم لتلك الاحكام والاسس كنتم
واعين فليتق كل كاذب متكذب مع
الدين فى أى موقع هو فيه وما الحكم
إلا لله .

ثم نطق رئيس المحكمة بالحكم
قائلاً باسم الله وباسم الشعب بعد
الاطلاع على مواد الاتهام ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠
من قانون الاحكام العسكرية والمادة



المصدر : هرتي

للتنشر والذخائر الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢ / ١ / ٢٢

استراتيجية

لجنة

لجنة (لجنة)

المجلس الوطني الفلسطيني

لجنة

لجنة

لجنة

لجنة

لجنة



المصدر :

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

تحقيق : سيد عبد الحليم

المخدرات تحصل على البراءة « بسهولة شديدة » وأن نسبة البراءة في قضايا الرشوة تصل إلى ٨٠٪ من مجموعها .. وأن الجنايات عموماً تحصل على البراءة بشكراً أسهل كثيراً من الجنح رغم أن عقوبات الأخيرة لا تتجاوز شهوراً .. والحواديت كثيرة .

في إحدى المحاكم نطق القاضي بالحكم « حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المذكور من تهمة الاتجار في المخدرات » .. وهكذا تمت براءة أحد مشاهير تجار المخدرات المعروفين جداً للخاصة .. والعام .. وخرج « المعتم » الكبير من مبنى المحكمة رافع الرأس منصوراً « نصرة قوية » كما غنى له صبياته وأعوانه .. وخرج محاميه يخال فخوراً بالبراءة التي حصل عليها لموكله بحينة شيطانية .. فعندما ضبط رجال المباحث المخدرات داخل شقة المتهم « النبري » كان نون الأثاث وقتها بنى اللون وعندما اتصلت زوجته بمحامى المعتم الملاكي ليتولى القضية نصحتها على الفور بتغيير لون الأثاث فاشترت أثاثاً آخر لونه ناصع البياض .. وعندما حضرت النيابة للمعاينة أثبتت في محضرها نون الأثاث الأبيض بينما تضمن محضر الشرطة وتأكيد الضابط أنه لونه بنى وأمام القاضي وعلى ضوء هذا التضارب بين جهتي التحقيق تم الحكم ببراءة قانونية ١٠٠٪ ومكتمة الأسباب !

موضة البراءة

وهناك أسباب بسيطة جداً لكنها تؤدي إلى البراءة الكاملة مثل البراءة التي حصل عليها تاجر مخدرات أيضاً تم ضبطه من قبل رجال المباحث متلبساً ببيع المخدرات في كشك خشبي خاص به .. لكن الضابط لم يذكر في محضر التحريات الذي حصل بمقتضاه على إذن التفتيش من النيابة العامة أن هذا التاجر يمتلك كشكاً خشبياً بينما أثبت ذلك في محضر الضبط وكانت النتيجة أن شكك محاميه في جدية تحريات المباحث وقال إذا لم يكن الضابط يعرف حقيقة النشاط العنصرى للرجل فكيف استطاع معرفة نشاطه السرى وهو الاتجار في المخدرات .. وكانت البراءة من فم لقاضى فوراً .

قنبلة الأسبوع الماضى القانونية

كانت الحكم ببراءة جميع المتهمين في

قضية مقتل الدكتور رفعت المحجوب

رئيس مجلس الشعب السابق من

تهمة اغتياله هو ومن معه بوابل من

طلقات الرشاشات داخل سيارته !!

بالنسبة للمواطن العساذى في

الشارع المصرى آثار الحكم دهشة

وحيرة .. فالقضية أمام ناظريه

تتضمن قتل .. ومتهمين بالقتل ..

وشهوداً .. وقرار اتهام صدر ضد

متهمين حصلوا جميعاً على البراءة

من تهمة القتل في وضع النهار .

لكن التكييف القانونى للبراءة « لعدم كفاية الأدلة » كان يعنى الوضوح الكامل في نظر القانونيين .. فهذه الجملة التي تتكون من ثلاث كلمات تعنى الإشارة الخضراء للمرور من قفص الاتهام إلى ساحة البراءة .. وهي أحد أهم أسباب صدور أحكام بالبراءة في نسبة ٨٥٪ من جرائم القتل بالصعيد بالذات .. إلى جانب أسباب أخرى قانونية ١٠٠٪ هي الباب المنكى للحكم بالبراءة في نسبة ٥٠٪ من قضايا المخدرات و ٨٠٪ من قضايا الرشوة .. وهي الباب المنكى أيضاً لدخول عدد من المحامين إلى عتمة اتراء والشهرة عن طريق الفوضى في بحر القانون العميق والخروج منه بأحكام البراءة لموكلهم ولو كانوا قننة متمرسين أو تجار مخدرات عتاة !! كيف ... حول هذه الكنية يدور هذا التحقيق ...

حواديت .. بريئة

للبراءة من أخطر التهم أسانيب عديدة .. بعضها مشروع والبعض الآخر شيطاني ...

وللبراءة أيضاً أسباب كثيرة منها ما هو معقول ومقبول .. ومنها ما تجد فيه النيابة ثغرة لتطعن فيه ... ولأننا لا نملك محاكمة متهم حصل على براءة .. فقلنا نحاكم البراءة نفسها في هذا التحقيق ... وحينما أدخلناها إلى قفص الاتهام اكتشفنا كثيراً من المفاجآت .. منها أن أكثر من نصف قضايا



المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

الدراما كثيرا فإنه استطاع المحامي أن يحكي كيفية حدوث الجريمة بطريقة تختلف عن رواية النيابة وأجهزة الشرطة والرقابة وفاز باقتناع المحكمة بتصويره للواقعة يحصل موكنه على براءة فورا .

ويضيف فتحي رجب إن خلفيات القضية قد لا تكون واضحة تماما أمام المحكمة وعلى المحامي أن يوضح للمحكمة ظروف وملابسات كل قضية فمثلا عندما اتهم أحد سلطان وزير الكهرباء السابق بتقاضى رشوة من شركة عتمية .. كان لابد أن تعرف المحكمة القصة من أولها إلى آخرها .. فهذه القضية نفقها الأجهزة الأمريكية للرجل الذي حاول فيدة مصر نحو تقدم تكنولوجيا في المجال النووي وهو ما يعد خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة .. وقد إثبات ذلك بالأوراق والمستندات فاقنعت المحكمة وأصدرت حكمها ببراءته .

قضية إجراءات

أصابع الاتهام في قضية البراءة تشير أيضا إلى مأموري الضبط والتحقيق - فأى قضية تمر عليهم أولا وإذا كانت البداية جيدة كانت النهاية على نفس المستوى فلا يخرج منهم إلى ساحة المجتمع .. اللواء محمد بركات مدير أمن قن ووكيل السابق لإدارة مكافحة المخدرات يعترف بأن كثيرا من قضايا المخدرات تحصل على براءة ولكنها تلك القضايا التي يعدها ضباط غير متخصصين ومن خارج إدارة المكافحة ولذلك تذهب قضاياهم إلى المحكمة وهي تنقص كثيرا من الإجراءات المطلوبة رغم أن المخدرات قضية إجراءات أساسا فسلامتها شرط أساسي لإدانة المتهم وأى ثغرة فيها تؤدي إلى براءته .

فإثبات الاتهام يحتاج إلى محضر تحريات وإذن تفتيش ومحضر ضبط . وكل هذه الإجراءات يجب أن تكون بإذن من النيابة العامة .. كما يجب تصوير الواقعة بالتفصيل وأن تكون معقولة ومنطقية .

المشكلة أن غير المتخصص لا يهتم غالبا بمثل هذه الإجراءات ولذلك تعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لضباط الشرطة المحلية في مقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لتوعيتهم بالإجراءات المتبعة في المكافحة حتى تقل نسبة براءة قضاياهم .

أما قضايا الإدارة العامة للمكافحة التي يعدها ضباط متخصصون وأصحاب خبرة في هذا المجال فإنه من الصعوبة حصولها على براءة لأن كل الإجراءات مضبوطة غالبا ورسمية .

ويضيف اللواء محمد بركات .. كانت تواجهنا كذلك مشكلة الشهادة أمام المحاكم حيث يكون قد مر على ضبط القضية أكثر من ثلاث سنوات في بعض الأحيان ومن هنا يصبح صعبا على الضابط تذكر كافة وقائع القضية بتفاصيلها الدقيقة لذلك أصبح الضباط يحتفظون بصورة من المحضر الأصلي للقضية حتى تكون التفاصيل في ذهنهم عندما يدلون بشهادتهم أمام المحكمة .

ثم ... يبقى بعد كل ما قيل أن أحكام البراءة قد تكون بريئة تماما .. لكنها أحيانا قد تكون وليدة شطارة محام .. وثغرة قانون .. وأدلة غير كافية وهذه إجراءات وجميعها قد تؤدي باتمهم إلى ساحة البراءة مهما كانت جرمته .

والمشكلة أن الشرطة تحاول إثبات وجودها في الشارع بأى طريقة فتقوم بتفتيش الناس دون إذن سابق وهذا في عرف القضاء اعتداء على الحريات لا يمكن قبوله .. كما أن كثيرا من رجال المباحث يسارعون بإنهاء المحضر دون تقديم كافة الأدلة التي تدين المتهم .. وقد يقع بعضهم في خطأ بسيط يؤدي إلى البراءة ففي إحدى القضايا مثلا كان تاريخها واقعا هو السابع من يناير عام ١٩٩١ لكن الضابط نسي وكتب ٧ يناير ١٩٩٠ .. هذا يعود بالطبع إلى أنه كان معتادا على كتابة تاريخ السنة الماضية لكن المحكمة لم تترك إزاء هذا الخطأ سوى الحكم ببراءة المتهم .

ويضيف المستشار عبد القادر عبد الرشيد أن بعض القضايا تحصل على براءة لتناقض الدليل الفني مع القوي ففي إحدى القضايا قتل الشهود أنهم رأوا المتهم يضرب المجنى عليه بالسكين في ظهره بينما يؤكد تقرير الطبيب الشرعي أن الضعفة جاءت في بطنه .. وهنا نلاحظ تناقضا واضحا بين الدليلين .. فلا تظن المحكمة بالتالي لمثل هذه الشهادة وتكون النتيجة براءة المتهم .

وتعتبر مهارة المحامين وقدراتهم الخاصة أحد الأسباب الهامة في حصول المتهمين على براءة حتى لو كانوا مذنبين فعلا .. يؤكد ذلك مرتضى منصور المحامي ويقول إن قضايا المخدرات تحصل على براءة لأن هناك ٦ محامين لهم شهرة واسعة في هذا المجال ويسارع أي تاجر بالذهاب إليهم عندما يتم القبض عليه . وهم يستطيعون إخراجه كالشعرة من العجين لأنهم يحتفظون قانون المخدرات عن ظهر قلب وبإمكانهم اكتشاف أى ثغرة في القضية أو حتى إفتعالها وهم مثل لاعب الكرة يعرف متى بضحك على الحكم فيحرز هدفا بيده دون أن يراه أو يحصل على « فاول » وهو لا يستحق ذلك .

يعترض فتحي رجب المحامي على الكلام السابق ويقول إن سبب البراءة ليس انحراف المحامين أو قدراتهم الخاصة بقدر ما هو خطأ في إجراءات جمع أدلة الاتهام .. ولكن هذا لا يقلل من ذكاء المحامي فهو الذي يقع المحكمة بأن الحقيقة مخالفة تماما لما أوردته أجهزة الضبط والإتقان .. فالقضايا تشبه



قضية أحداث زينهم أمام المحكمة العسكرية اليوم

تبدأ المحكمة العسكرية العليا صباح اليوم نظر القضية رقم ١٩ لسنة ٩٢ جنايات عسكرية إدارة المدعي العام العسكري والمعروفة باسم قضية زينهم والمتهم فيها ثمانية من الارهابيين هم محمود صلاح فهمي جاد وكنيته هيثم ، ومصطفى عوني زكي وكنيته سعد وعرفان محمد حسن الخولي وعلى احمد محمد فرحان ، وكحلاوي صابر عبدالعليم وياسر عباس سليمان علي وايمن عودة محمد عودة ومحمد رمضان زكي منهم اربعة متهمين هاربين سيتم محاكمتهم غيابيا وجميعهم متهمون بالانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين واشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقات بدون ترخيص وقتلوا عمدا كلا من النقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجي ومحمد سلامة السيد وشرعيا في قتل ثمانية من المواطنين ، كما حازوا واحرزوا اسلحة وذخائر ومفرقات لاستخدامها في اغراض التنظيم .



المصدر : الحياة

٤ ٢ أغسطس ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

حظر النشر في قضية احداث زينهم وطلان الفتح امام المحكمة العسكرية غداً

□ القاهرة - «الحياة»

الى جلسة ٢٩ آب (اغسطس) الجاري ومن جهة اخرى تستأنف المحكمة العسكرية في القاهرة برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي غدا الاربعاء جلساتها لمحاكمة المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد» المعروفة باسم «طلان الفتح الاسلامي»، والتي تضم ٥٣ متهمين بينهم ٧ فارون يمثلون المجموعة الاولى من اعضاء التنظيم وينتظر ان تقدم النيابة في جلسة الغد بلاغا بوفاة المتهم رقم ٤٦ في القضية نزيه نصحي راشد الذي مات متأثرا بجروحه التي أصيب بها اثناء مشاركته في محاولة اغتيال اللواء حسن الاتفي وزير الداخلية التي وقعت الاربعاء الماضي لاسقاط الدعوى عنه.

وكانت النيابة العسكرية نسبت الى المتهمين تهم: «تأسيس جماعة على خلاف القانون تهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وتعطيل الدستور والقانون وتهديد الامن والسلام الاجتماعي واغتيال اثنين من رجال الشرطة والشروع في قتل آخرين وحيازة اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص».

الى ذلك اكد السيد بابر مالك الناطق الاعلامي في السفارة الباكستانية في القاهرة «ان بلاده لاتأوي ارابيين على اراضيها». وان باكستان «اعلنت ادانتها للارهاب بكل صوره واشكاله». وقال في تصريح الى «الحياة»: «ان بلاده تتعاون بشكل كامل مع القاهرة في تقديم اي معلومات في شأن مواجهة الارهاب ومكافحته» ولم يستبعد مالك وجود اتصالات مباشرة بين مسؤولين امنيين في البلدين مؤكدا ان حكومة باكستان «سبق وان قامت بترحيل اعداد من المقيمين على اراضيها بصورة غير شرعية».

■ بدأت وسط اجراءات امنية مشددة أمس محاكمة ٨ من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في قضية احداث زينهم، وعقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة برئاسة اللواء عبد المنعم نافع، نودي في بدايتها على المتهمين وتم اثبات حضور اربعة منهم هم: محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني زكي وكحلوي صابر عبد العليم ومحمد رمضان زكي، وغياب اربعة آخرين سيحاكمون غيابيا وهم: عرفان محمد حسن الحولي وعلي احمد محمد فرحات وياسر عباس سليمان وأيمن عودة محمد عودة.

وحضر الجلسة ١٠ محامين من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الديني وطلب المحامي منتصر الزيات من المحكمة احالة المتهمين مصطفى عوض ومحمود صلاح فهمي الى الطب الشرعي لتحديد ما وقع عليهما من اصابات وظروف حدوثها.

واكد ممثل النيابة العسكرية ان القضية «تمثل ملحمة شعبية من حيث تلاحم الشعب مع الشرطة في القبض على المتهمين». ووضح انه سبق عرض المتهمين على الطب الشرعي واكد «ان الاصابات جاءت نتيجة قيام المواطنين المصريين بالقبض عليهم في احداث زينهم الاخيرة».

واوضح رئيس المحكمة ان تلك الاصابات قديمة واندملت وانه برغم ذلك سيتم عرض المتهمين على الطب الشرعي بناء على طلب الدفاع. واصدر رئيس المحكمة في نهاية الجلسة التي استغرقت ساعة قرارا بحظر النشر في القضية وتأجيلها

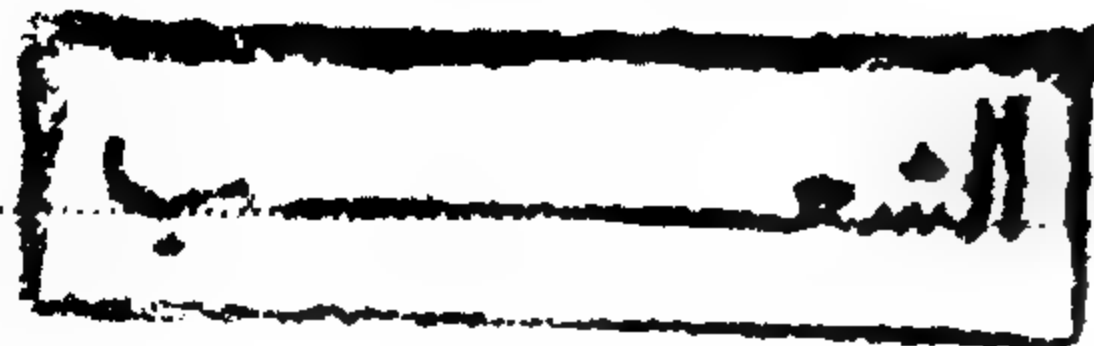


المصدر : **البيان**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **٤ ٢ أغسطس ١٩٩٢**

المحكمة العسكرية تقرر حظر النشر في قضية زينهم

قررت المحكمة العسكرية العليا
تأجيل نظر قضية زينهم التي تضم ٨
متهمين بينهم ٤ هاربون إلى ٢٩
أغسطس الحالي لمواجهة المتهمين
بالتهم المنسوبة اليهم حيث يواجهون
عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة
لاعطاء فرصة للدفاع للاطلاع، وقررت
المحكمة حظر النشر في القضية لما
بها من اسرار عسكرية مع استمرار
جلساتها علنية.



المصدر :



للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٢

لجنة الحريات بنقابة المحامين تشيد بالحكم الأخير في قضية المحجوب

كتب جمال أمبابي:

أشادت لجنة الحريات، وحقوق الإنسان بنقابة المحامين في اجتماعها الأخير مساء الخميس الماضي بحكم المحكمة الأخير في قضية المحجوب، وجاء في برقية أرسلتها لنادي القضاء أن هذا الحكم هو صفحة مشرقة في تاريخ القضاء المصري، وأشادت البرقية بدور القضاء في إعلاء القوانين المدافعة عن كرامة الإنسان.



أساتذة وسياسيون يشيدون بحكم القضاء في قضية المحبوب ويطالبون بوقف المحاكمات العسكرية

امتاز الضمير المصري والإنساني للحكم العادل، الذي أصدرته محكمة - أمن الدولة العليا برئاسة المستشار وحيد محمود يوم السبت الماضي في قضية مقتل د. رفعت المحجوب، فقد مس الحكم جوهر الأزمة التي يعيشها المجتمع.. وحدد بوضوح سبل تجاوز حالة العنف الدامي المتفشية بشكل خطير.. وكشف زيف وكذب ادعاءات السلطة بلجوتها لوسائل إجرامية في انتزاع اعترافات المتهمين.. وهو - بوضوحه هذا - إنما وضع السلطة الحاكمة في مازق شديد، وبرهن للعالم حقيقة ما يجري في سجون مصر ومعتقلاتها على أيدي زبانية التعذيب، وأكد عبر ذلك صحة كل ما ورد في تقارير منظمات حقوق الإنسان عن قسوة وبشاعة بعض رجال الأمن الذين نزعوا الرحمة من قلوبهم..

تحقيق :

محمد مغربي

أشرف خليل

ولعل أحد أبرز الدروس المستفادة من هذا الحكم، هو التأكيد على عدم مشروعية محاكمة المتهمين المدنيين أمام المحاكم العسكرية.. وهو اتجاه طالما أكدت عليه «الشعب» مرارا، وبرهنت بالأدلة الشرعية عدم صحة ما أفضى إليه من نتائج وأحكام ترتب عليها قطف رقاب ستة عشر شابا من شباب الجماعات الإسلامية، لم تتوفر لأي منهم أدنى الضمانات القانونية اللازمة..



للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٤ ٢٠٠٢

وعلى الرغم من أن الحكم في قضية المحجوب.. تضمنت من أدلة الاتهام ما يكفي لوضع الذين قساموا وشاركوا وسهلوا جرائم التعذيب في موضع التحقيق والمحاكمة، إلا أن السلطات دأبت منذ اللحظات الأولى لصدور الحكم على الحديث عن اتجاهها للطعن في الحكم.. والمطالبة برفض التصديق عليه.. ذلك على الرغم من أن رئيس الجمهورية صدق على كافة الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية.

ولأن الحكم جاء في وقت يمر فيه الوطن بأزمة بالغة الخطورة.. وتتقاذفه أمواج العنف الدامي.. دافعة إياه في أتون لهيب لا يعلم إلا الله متى يخبو أواره، فقد توجهت «الشعب» لعدد من المفكرين وأساتذة القانون ورجال السياسة تسألهم تقييمهم لحكم محكمة أمن الدولة في قضية المحجوب.. واتجاه السلطات لإعادة محاكمة المتهمين الذين برأتهم المحكمة، ورأيهم في إصرار الحكومة - على محاكمة - المتهمين المدنيين أمام القضاء العسكري - غير المختص - أصلاً بمحاكمتهم.

* محمد فائق - عضو المكتب السياسي للحزب الناصري، وأمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان - ما أشار إليه الحكم في هذه القضية من تعرض المتهمين لتعذيب بشع لا انتزاع اعترافات كاذبة منهم هو أمر مؤسف، ولا بد من وقفة حازمة لضمان منع تكراره في المستقبل. والقضية ليست صدور حكم قاس أو مخفف المهم هو توفر ضمانات العدالة وكفالة كل السبل القانونية لحماية المتهمين إلى أن يصدر الحكم، ومن هنا يأتي رفضنا لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، فلا شك أن الوضع الطبيعي هو الأسلم، ويحزنني أن العالم أجمع أصبح يتحدث بلغة واضحة عن حقوق الإنسان فيما نسمع نحن عن ممارسات وانتهاكات صارخة في بلادنا، وفيما يتعلق بالاتجاه لرفض الحاكم العسكري التصديق على الحكم، قال فائق: دعنا لا نسبق الأحداث، ولا تعليق إلا عندما نسمع موقف الحاكم العسكري والمعطيات التي يستند عليها في موقفه.

أ. د. عاطف البنا - أستاذ القانون - أحكام القضاء هي عنوان الحقيقة وبالتالي فإن القاضي يحكم بعد فحص القضية وينتهي في حكمه إلى ما يمل به عليه ضميره والقانون، فبإراءة ١٠٠ متهم مذنب خير من الحكم على متهم بريء، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته. وعلينا أن ندرأ الحدود بالشبهات.

معنى كل هذا أن الحكم سليم، لأن القاضي لم يجد أدلة كافية للإدانة، والنتيجة الحتمية هي البراءة ويكون الوضع في منتهى الخطورة أن تكون الأحكام متسارعة، لأن هذا يؤدي إلى الظلم وتتجمل المحاكم التي تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في سرعة إصدار الأحكام دون مراعاة العدالة مستولية إزهاق أرواح بريئة.

إن القضاء العادي كثير ما يتهم ببطء إجراءات التقاضي والمحاكمة، ويجب أن لا نغلق له مثل هذا الاتهام، لأن الثمن هو إزهاق روح وضياح العدالة، وقد أظهرت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها الأخير أنها لم تكن بطيئة، لأنها استغرقت منذ وقت إحالة القضية إليها عاملاً كاملاً وهي فترة ليست بالطويلة بالنسبة للقضاء، للوصول إلى الحقيقة من خلال سماع شهود النفي والإثبات والإجراءات القانونية بكافة درجاتها.

وبالنسبة لضمانات القاضي فالقاضي يجب أن يكون له الاستقلال، وأهم مظاهر العدل هو عدم توافر تقابلية العدل وحصانة القاضي في عدم النقل، وهذا لا يتوافر في القضاء العسكري، لأن من يعملون به يخضعون للسلطة الرئاسية، كما أن المحاكم العسكرية لا تتبع الإجراءات الجنائية، بما توفره من ضمانات ومن أهمها إتاحة حق الدفاع.

إذن فالضمانات كل الضمانات في القضاء المدني العادي، وهو يطالب به الدستور في المادة ٦٨ من مواده، ولا يستطيع عاقل أو حتى مجنون أن يقول: إن القضاء العسكري هو المكان الطبيعي لمحاكمة المدنيين، وللأسف فقد فسرت المحكمة الدستورية العليا بما يخالف العهد الدولي والدستور الذي تحدث عن حق كل إنسان في أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي، والحجة بأن هناك نصاً في القانون أو الدستور يؤكد على ما يقومون به من محاكمة متهمين مدنيين أمام المحاكم العسكرية حجة سخيفة، وتتعارض مع الدستور، ومع حقوق الإنسان، والتلاعب في القوانين وإصدارها موجود.

فهناك في مجلس الشعب يتم سلق أي قانون، يجري تفويض رئيس

الجمهورية بإصدار قوانين سارية المفعول.

كما أن هناك قوانين ونصوصاً لا تحترم أحكام القضاء فهؤلاء القضاة الذين تحروا العدل وأقاموا ثم يأتي مكتب تصديق الأحكام الخاص بالحاكم العسكري، وهم مجموعة من الضباط لا علاقة لهم بالقضاء، ويشير على رئيس الجمهورية بالاعتراض على أحكام القضاء.

قد يقال: إن هذا منصوص عليه وحق من حقوق رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الحاكم العسكري، ولكن نقابل هذا النص بقولنا: إنه مصادرة على المطلوب ووضع العربة أمام الحصان وحجج وأهية وسخيفة، وهذا النص نص معيب ومعروف أن رئيس الدولة يستطيع أن يستخدم النص في عدم التصديق على أية أحكام، ولكن استخدام هذا النص ليس مبرراً كافياً لأن نقول إن القانون يقول كذا وكذا، لأن هذه النصوص تتعارض مع القيم والأصول وتهدر المبادئ العليا التي يجب أن تسود التشريع.

ومن الأمور السخيفة في قوانيننا أن لدينا قوانين سيئة السمعة والسير والسلوك مثل قانون العيب والمدعي العام الاشتراكي، ومحكمة القيم والنصوص الاستثنائية، كقانون الإرهاب ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

أما ما نشر من أن النيابة العامة تدرس الطعن على الحكم فهذا الخبر غير صحيح والنيابة كاذبة في هذا طبقاً لما نشر في الصحف، من أن النيابة من حقها أن تطعن أمام محكمة النقض لأن النظام الموضوع لهذه المحاكم أن المسألة لا تخضع للطعن لأن النيابة ليس لها شأن بهذه الأحكام.

* السفير الشافعي عبد الحميد - رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان - الحكم مفخرة للقضاء المصري، والتحية واجبة للقاضي الذي أصدر الحكم وفق قناعاته وما يعتقد صوابه، رغم الظروف المحيطة والتي تمر بها البلاد.. وهذا الحكم يؤكد نزاهة القضاء وحصانته وأنه مازال خط الدفاع الأول وراعي العدالة.. وفيما يتعلق بتجاه الحاكم العسكري لرفض التصديق على الحكم اعتقد أنه أمر سابق لأوانه التعليق عليه، وعموماً رفض الحاكم أو قبوله للحكم لا يجب ألا يكون مسألة تعسفية، ولا بد من توضيح الأسباب.. وفي نهاية الأمر أكد



الشافعي عبد الحميد أنه لا يوجد اختلاف على تفضيلنا كمستول المتهم أمام قاضيه الطبيعي دون الحاجة إلى ما يسمى بالمحاكم العسكرية. * سامح عاشور - مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين - الحكم الذي صدر في قضية المحجوب متعلق بالدرجة الأولى بالمشروعية الإجرائية، وهي شرط جوهري - كما أشار الحكم - للوصول للجاني الحقيقي.. والحكم درس كبير لرجال الضبط. ولا يجوز للحاكم العسكري أن يعلن رفضه قبل الإطلاع على أسانيد الحكم، والنية المعلنة حالياً برفض الحكم ليست جديدة ولدينا أمثلة سابقة من الماضي، كرفضه التصديق على الحكم الخاص بإضراب عمال السكة الحديد. وفيما يتعلق بالجسوء للمحاكم العسكرية، أكد سامح عاشور أن هذا تجاه نرفضه لأن هذه المحاكم ليست جهة اختصاص، وأضاف أننا منذ زمن بعيد ونحن نرفض وجود أي جهة قضائية ولو عمل فيها قضاة، لأن هذا الأمر يمثل عدواناً على استقلال القضاء، فلا يجوز أن يعقب على القاضي إلا قاض مثله في إطار الإجراءات الطبيعية المتبعة. أ. صلاح عامر - أستاذ القانون الدولي بحقوق عين شمس - الحكم الذي أصدرته مؤخراً محكمة أمن الدولة العليا في قضية مقتل المحجوب وسام على صدر القضاء المصري، سواء أكان قضاء مدنياً أو عسكرياً، لأنه عندما يتم توفير كل الظروف الطبيعية لمحاكمة أي متهم، فلا بد أن يكون الحكم في النهاية عادلاً، وإن كنا نأمل في أن يكون القضاء العسكري على نفس مستوى القضاء المدني، وإنني أعلم تمام العلم أن هناك كثيرين ممن يعملون في القضاء العسكري أو ناساً أفاضل ويتحرون العدل في أحكامهم مثلهم مثل القضاة المدنيين. وأما ما تردد بشأن قيام النيابة العامة بنقض الحكم فهذه المسألة قانونية بحتة وتتعلق فيما إذا كانت النيابة العامة تنتظر في سلامة الإجراءات القانونية للمحاكمة أم لا. وأما بشأن تصديق الحاكم العسكري على أحكام البراءة بالنسبة للمتهمين في قضية المتهمين بقتل المحجوب من عدمه فإنني اعتقد أن الحاكم العسكري لم يمتنع عن التصديق على الحكم إذا لم تكن هناك مبررات قانونية.



المصدر : **الأمرام**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٥ شهر ١٩٩٢

الحكمة العسكرية تستأنف نظر قضية طلائع الفتح اليوم ترسالة ضخمة بحوزة التنظيم لاستخدامها في الارهاب كتب - حسين فتح الله:

تستأنف المحكمة العسكرية العليا اليوم نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح والتي تشمل ٥٣ متهمًا اُضيفوا جميعًا لجماعة أسست على خلاف القانون واشتركوا في اتفاق جنائي لارتكاب جنایات القتل العمد والسرفات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقات والأسلحة أسارية

وكشفت تحقيقات النيابة العسكرية عن ان المتهمين سعوا الى احراز وحيازة ترسالة ضخمة من الأسلحة منها بنادق الية ومسدسات ومفرقات حيث ضبط بحوزة المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ٥ عبوات ناسفة ومادة الديناميت البسورة الامونومي، وكرات معدنية رومان بلي التي تدخل في تشكيل العبوات المفرقة ٢٦ مفجرا وقنابل امان يدخل في تركيبها مادة البارود الاسود ، وموقت زمني لتفجير العبوات، و٣ زجاجات بداخلها مادة

ازيد الصوديوم شديدة الانفجار، كما ضبط بحوزة المتهم السادس عشر مفرقات زجاجية بها عبوة مفرقة معبأة ببارود اسود. وبحوزة المتهم السابع عشر ٢ فرد صناعة محلية عيار ٣٩.٦٢ وبحوزة المتهمين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين والسابع والثلاثين ٢٣ قبلة يدوية ٥١ عبوة يدوية ٣ قنابل صناعة محلية ٣٧ مفجرا عاديا بصامولة سوستة، ١١ مجموعة رأس قبلة، ١١ مفجرا كهربائيا سلك، و٢٣ مفجرا عاديا مثبت عليه قطعة صغيرة من فتيل الامان



الإرهاب بالصوت

والصورة

المتهمون في « طلائع الفتح » اعاذوا تنفيذ
جرائمهم .. ولكن بدون رصاص !



وقد أيد المتهم محمد سمير ما قرره المتهم عبد الحميد بشأن ادوار المتهمين في ارتكاب الحادث وأضاف انه كان بحيازته والمتهم عبد الحميد اكليل بمب اطفال لاستخدامها في حالة تجمع المارة اثناء ارتكاب الحادث وان المتهم محمد حسام كان بحيازته حقيبة اعداها لوضع السلاح المستولى عليه فيها عقب ارتكاب الحادث الا انه قام بالتخلص منها في مكان الحادث عند قراره عقب ارتكابه وقرر المتهم محمد حسام الشريف انه عقب توجه المتهم محمد زين الى الجندي المجنى عليه دار بيته وبين هذا الاخير حوار وان المتهم محمد زين اثناء ذلك الحديث قام بالالتفاف خلف الجندي المجنى عليه وقام بوضع شل حول وجهه حيث قام المتهم محمد حسام الشريف في تلك الاثناء باخراج الخنجر الذي كان بحيازته وكان يخفيه تحت جلكت يرتديه وطمعن الجندي عدة طعنات نفى اماكن متفرقة من جسمه وقد مثل المتها

الاخير كيفية تنفيذ ذلك وحدد المسافة التي كانت تفصل بينه وبين الجندي المجنى عليه وأضاف انه كان اسفل الرصيف اذ كان بينما كان الجندي المجنى عليه اعلى الرصيف وقت مواجهته وأضاف المتهم محمد حسام الشريف انه لدى طعن الجندي المجنى عليه قام بالصراخ حيث شاهد احد الجنود المعينين حراسة على السور الخارجي للقنصلية السعودية يحاول تبين الامر وفي تلك الاثناء اصدر امره للمتهم محمد زين بالاستيلاء على سلاح الجندي المجنى عليه حيث حاول المتهم الاخير الحصول على هذا السلاح ولم يتبين ما تم عقب ذلك نظرا لانه قام بالهرب من مكان الحادث حتى ذات الشارع القادم منه وبقي المتهمين وفي الاتجاه المضاد لاتجاه قدومهم منه حيث قام بالتحلص من الخنجر الذي كان بحيازته بالقائه في الطريق على مقربة من مكان الحادث وخرج من احد الشوارع الجانبية المؤدية الى شارع القصر العيني

بينما قرر المتهم محمد سمير اليسد انه والمتهم عبد الحميد حب الله قد توجهها عقب ارتكاب الحادث في ذات الطريق الذي سلوكه عقب قدومه الى منطقة الحادث ولدى وصولهم الى شارع القصر العيني استقلا سيارة اجرة الى منطقة قريبة من منطقة عابدين ثم استقلوا حافلة نقل عام الى منطقة المنيل

وأضاف المتهمون انهم قد حضروا الى مكان الحادث قبل وقوعه بيوم لاستطلاع هذا المكان

معاينة تصويرية

قام خبراء المساعدات العينية بوزارة الداخلية بتصوير اجراء المعاينة التصويرية بالصوت والصورة على شريط فيديو

بجلدن سبتي بجوار بوابة كبيرة تقع على شارع الحديقة ويقع امام ذلك المكان بنهر الشارع جزيرة مثلثة الشكل تفصل بين الرصيف الذي كان يقف عليه الجندي المعتدى عليه وبين الرصيف المقابل والذي تبين وجود جراج سيارات عمومي عليه اسفل عقار يقع على مقربة من مكان الحادث مكان تواجد المتهمين على مسرح الحادث اثناء ارتكاب الواقع

قرر المتهم عبد الحميد حسب الله انه

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلي

والمتهمين محمد زين ومحمد حسام ومحمد سمير قدموا الى مكان الحادث مترجلين حيث كان المتهمان محمد زين ومحمد حسام متقدمين عليه والمتهم محمد سمير بحوالي خمسة امتار تقريبا وانه كان متواجدا وقت ارتكاب الحادث على بعد حوالي خمسة عشر مترا من موقع الجندي المعتدى عليه وعلى الرصيف المقابل لمكان تواجد ذلك الاخير اثناء الاعتداء الذي وقع عليه وحدد المتهم عبد الحميد حب الله الطريق الذي سلكه وبقي المتهمين وصولا الى مكان الحادث وقد أيد المتهم محمد سمير عبيد ما قرره المتهم عبد الحميد في هذا الشأن

وأضاف انه شاهد المتهم محمد زين وهو يعود وقت ارتكاب الحادث بينما قرر المتهم محمد حسام الشريف انه توجه والمتهم محمد زين الى مكان تواجد الجندي المجنى عليه وحدد المسافة التي كانت تفصله عن هذا الجندي وقت ارتكاب الحادث ومستوى كل منهما عن الآخر اذ كان وايد ما قرره المتهمان المذكوران بشأن الطريق الذي سلكه اثناء الحضور الى مكان الحادث وترتيب وصولهم الى مكانه

دور كل من المتهمين في ارتكاب الحادث وكيفية ارتكابه قرر المتهم عبد الحميد حب الله انه هو الذي قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد وقع اختياره على هذا المكان لتنفيذ هذه العملية نظرا لهدوء هذا المكان في الوقت المحدد لتنفيذ هذا الحادث والذي تم تنفيذه فيه بالفعل وهو الساعة ٩.٣٠ مساء تقريبا وأضاف ان دوره والمتهم محمد سمير كان ينحصر في تأمين المتهمين محمد حسام ومحمد زين اثناء ارتكاب الحادث بينما كان دور المتهم محمد حسام والمتهم محمد زين الهجوم على جندي الحراسة باستخدام خنجر كان بحيازته المتهم محمد حسام وكان دور محمد زين عقب ذلك الاستيلاء على سلاح الجندي المعتدى عليه بعد تنفيذ الهجوم

عادة ما ينكر المتهمون

ما ارتكبوه من احوادث !! عادة ان يقرروا ان ماتم من اعترافات في محاضر الشرطة كانت وليدة اكراه

وعادة ما يؤكدون انهم ادلوا بهذه الأقوال امام النيابة نتيجة اكراه ملدى لا الضرب - الصعق بالكهرباء او اكراه معنوى كالتهديد بتعذيب الام او الزوجة .. كثيرا ما يقول المتهمون امام المحكمة عند مواجهتهم باتهامات النيابة انهم غير مذنبين !! ولكن المعاينة التصويرية لمكان الحادث كثيرا ما تكون هي العين البصيرة التي تستند اليها المحكمة .. هي الدليل المادى الذى يدخل في يقين المحكمة القرار

الآن اصبح الفيديو مستلزما ملف القضية .. واصبحت قاعات المحاكم تشهد جلسات خاصة لمشاهدة افلام الفيديو .. وكثيرا ما تكون الصور هي احدى دلائل الاثبات على المتهمين

في قضية طلّاح الفتح .. كان هناك ٣ جرائم هي سرقة السيارة رقم ٥٥٨٤٠ وقتل كل من صبحي وقاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد .. وسرقة التسليح الشخصي ومحاوله قتل الجندي سعد عبدالهادى مظلوع المعين خدمة على سور القنصلية السعودية بجلدن سبتي والشروع في قتل الجندي بخيت محمد همام والجندي عبدالرحمن عبدالله رضوان ومحاوله سرقة التسليح الشخصي لهما .. وهما معينات على المنفذ ٧٠ بشارع ٧٧ بالمعدي

تنشر اخبار الحوادث نص المعاينة التصويرية التي قامت بها نيابة امن الدولة لواقعتى حادثتى القنصلية السعودية والمعدي

وصف لمكان الحادث .. اشار المتهمون عبد الحميد حسب الله ومحمد حسام الشريف ومحمد سمير عبيد الى مكان تواجد جندي الحراسة الذي تم التعدي عليه فتبين انه يقع امام سور القنصلية السعودية



مسرح الحادث

قرر المتهم عبد الحميد محمد عبد الحميد انه توجه الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما هو والمتهم محمد محمد حسام الشريف وتبعهما المتهمان محمد زين والمتهم الآخر الذي كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح العطار - حيث كانت المسافة الفاصلة بينهما في بيته والمتهم محمد حسام الشريف وبين المتهمين الآخرين حوالي خمسة امتار تقريبا بينما بقي المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذي كان يعرفه المتهم عبد الحميد محمد عبد الحميد باسم طارق عبدالستار - بالسيارة قيادته المستخدمة في الحادث وقد اتد المتهم محمد حسام الشريف ما قرره المتهم عبد الحميد محمد عبد الحميد في هذا الشأن .

دور كل من المتهمين

قرر المتهم عبد الحميد حب الله انه هو الذي قام بالتخطيط لتنفيذ هذا الحادث وانه قد اختار مكان تنفيذ الحادث اثناء مروره في شارع ٧٧ عدة مرات اثناء استقلاله حافلة نقل عام متوجها الى مساكن صقر قريش بالمعادي وقد وقع اختياره على هذا المكان لانه ضعيف من ناحية التأمين وبالقائي مناسب لتنفيذ مثل هذه العمليات فضلا عن هدوء ذلك المكان وقد اختار توقيت تنفيذ ذلك الحادث في صباح يوم ٢٧ يوليو عام ١٩٩٠ حيث كان محددا الساعة السادسة صباحا للقاءه والمتهمين المشاركين في الحادث بميدان رمسيس ثم التوجه الى مكان الحادث الا ان ما حدث هو تاخر المتهم طارق عبدالفتاح العطار والمتهم الذي كان يرافقه في الوصول الى مكان اللقاء بالسيارة التي كان يقودها الاول الى ما بعد الساعة السابعة صباح يوم الحادث الامر الذي ادى الى تاخرهم في الوصول الى مكان الحادث حتى الساعة الثامنة من صباح ذلك اليوم تقريبا . وقد قرر المتهم عبد الحميد حب الله تحديده ذلك التوقيت لتنفيذ الحادث بانه ميعد آخر كمين ليلي فضلا عن ان الحراسات يصعبها الارهاب في هذا التوقيت .. و اضاف انه قد وصلوا الى مكان الحادث بالسيارة قيادة المتهم طارق عبدالفتاح العطار - الذي كان يعرفه باسم طارق عبدالستار - حيث كان يستقلها والمتهم المذكور والمتهمون محمد زين ومحمد حسام الشريف والمتهم الذي كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح عقب وصولهم الى احد الشوارع المتفرعة من شارع ٧٧ والذي تبين من المعاينة انه شارع طه حسين توقفوا بالسيارة التي كانت تقلهم وطلب من المتهم طارق عبدالفتاح فتح الكبوت الامامي للسيارة للتمويه بينما قلم هو بلبصق شريط بلاستر على اللوحات المعدنية للسيارة حيث انه شاهد انذاك فوجا

مستعدا للقيام برحلة وكان هذا الفوج يتواجد في نهاية الشارع الذي توقفت فيه السيارة من الجهة الاخرى ثم اصطحب المتهم محمد حسام الشريف وتوجها الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ وكان يتبعهما المتهمان محمد زين والآخر الذي كان على صلة بالمتهم طارق عبدالفتاح حيث كان محددا للمتهمين الآخرين دورا ينحصر في الاستيلاء على السلاحين الالبيين من جندي الحراسة عقب ارتكابه والمتهم محمد حسام الشريف الحادث .

واضاف المتهم عبد الحميد حب الله انه كان بحيازته اثناء توجههم الى منطقة الحادث حقيبة سوداء بها طينجتان الاولى

ماركة برتا والتي ضبطت بمسكنه وقت الضبط وقد قام بتنفيذ الحادث باستخدامها والثانية طينجة ماركة برايبيلو سلمها للمتهم محمد حسام الشريف في السيارة قبل تنفيذ الحادث وكانت مجهزة على اطلاق النار وقد استخدمها المتهم الاخير في ارتكاب الحادث .

واضاف ان بكل طينجة عدد خمس طلقات تقريبا وقد حدد المتهمان عبد الحميد محمد عبد الحميد ومحمد حسام الشريف ملابس كل منهما وقت ارتكاب الحادث وكيفية اخفائهما السلاحين الناريين المستخدمين في الحادث ومثل المتهمان كيفية وصولهما الى مكان تواجد الجنديين المجنى عليهما

من البادئ

و قرر المتهم محمد حسام الشريف انه كان على يسار المتهم عبد الحميد وانه التف خلف الجندي المشار اليه وصعد اعل الرصيف وقام باطلاق عيارين ناريتين قاصدا وجه الجندي الآخر الذي كان يجلس وظهده الى

سور العقار ومثل كل من المتهمين المذكورين كيفية اطلاق النار على الجنديين المجنى عليهما تفصيلا حيث قرر المتهم عبد الحميد حب الله انه هو البادئ في اطلاق النار ثم اطلق على اثره المتهم محمد حسام الشريف النار بعد ذلك . و اضاف المتهمان ان هدفهما من الاعتداء على الجنديين المجنى عليهما هو الاستيلاء على السلاحين الناريين الالبيين اللذين كانا بحيازتهما انذاك ونتيجة صراخ

الجندي المجنى عليه المذكور اخيرا وما استتبع ذلك من بدء لفت نظر المارة والحراسة المعينة على مستشفى الريان لتبين الامر فقد قرر المتهمون الانسحاب عدوا من مكان الحادث وتوجهوا الى مكان توقف السيارة التي كانت في انتظارهم و اضاف

المتهم عبد الحميد ان المتهم محمد زين قد استقل السيارة الى جوار المتهم طارق عبدالفتاح بينما جلس هو وباقي المتهمين في المقعد الخلفي بها وعادوا بالسيارة في الاتجاه العكسي في ذات الشارع القديمن منه

واتساء مرورهم على احدى الحارات توقف المتهم طارق عبدالفتاح الى السيارة قيادته حيث قام المتهم عبد الحميد محمد عبد الحميد والمتهم محمد زين برفع الشريط البلاستر من على اللوحات المعدنية واستمروا في سيرهم بالسيارة بعد ذلك حتى اول شارع القصر العيني حيث تفرقا .

يسؤال احد جنود الحراسة المعينين بمكان الحادث قرر ان هذا المكان الذي يقع امام العقار رقم ٣١ شارع ٧٧ هو احد المنافذ الفرعية الامنية بمنطقة المعادي وان الحراسة المعينة عليه والمكونه من جنديين

وجندي درجة اولى حراسة دائمة وثابته ومتواجدة طوال ساعات اليوم وقد لاحظنا امام العقار وبعرض الشارع الجانبى الذى يقع على ناصيته العقار سلسلة معدنية تستخدم في اغلاق الشارع .

تلك كانت صورة واقعية لاعمال المعاينة التمهيلية للجرائم .. التي ارتكبها المتهمون . وفقا للسيناريو الحقيقى الذى تمت به .. فالصورة دائما اصبق من كل كلام .



المصدر : **الأمرام**

التاريخ : ٢٢ من شهر ١٩٩٢

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

□ قضية طلائع الفتح :

اضافة متهمين جديدين إلى قرار الاتهام المحكمة تأمر بفك احراز القضية لمعاينتها

كتب - حسين فتح الله

بعد ذلك طالب الدفاع بالاطلاع على نسخة واضحة من ملفات القضية حيث تبين عدم وضوح الخط في عدد كبير من الصفحات ، وقال رئيس المحكمة ان المحكمة طلبت اعادة طبع ٦٤ صفحة من ملف القضية وهي الصفحات غير الواضحة . واكد ان نسخة واضحة تماما ستكون بين يدي المحامين . كما طالب الدفاع بضرورة اعداد قائمة باسماء شهود الاثبات ، وايداع نسخة من مذكرة للمحامين تدفع بعدم اختصاص المحاكم العسكرية في نظر القضايا المدنية لان المتهم المدني يجب ان يحاكم امام قاضيه الطبيعي وهو قاض مدني . وطالب المحامون بالسماح لاقارب المتهمين بزيارتهم بالسجن وقدموا لرئيس المحكمة من حكم استصدره المتهم مجدي محمد سالم من القضاء الاداري بوقف تنفيذ القرار الخاص بمنع زيارته .

وعقب رئيس المحكمة بان زيارة المتهمين مكفولة للجميع اثناء استراحة المحكمة ويسمح لهم بتزويدهم بالطعام من ذويهم وان المحكمة سوف تطلب من السلطات المختصة السماح بزيارة المتهمين .

ثم أعلن رئيس المحكمة عن فك بعض احراز القضية وفحصها حرزا بعد آخر ، وهي غير الاحراز العسكرية التي تتضمن متفجرات وقنابل واسلحة وذخائر نظرا لخطورتها على قاعة المحكمة ، وتضمنت الاحراز كتباً تتعلق بأراء الجماعات المتطرفة وتنظيم الجهاد والحركات الاسلامية وعمليات النسف والتخريب ، ومذكرات حسن ابوباشا وزير الداخلية الأسبق ، وكتبا عن سليمان خاطر الذي نفذ عملية ضد مجموعة من السياح الاسرائيليين ومذكرات في اللاسلكي وكتبا في الحرب الالكترونية وعمليات التشويش على المكالمات اللاسلكية وعمليات الاعاقة والشوشرة وملابس عسكرية تخص القوات المسلحة والأمن المركزي ، وبطاقات شخصية وجوازات سفر بعضها مزور وبعضها وجد بحوزة متهمين لا تربطهم باصحابها صلة .

وقد علم مندوب . الأمرام ، بان المحكمة العسكرية العليا سوف تنظر الجزء الثاني من قضية طلائع الفتح السبت القادم .

قررت امس المحكمة العسكرية العليا تاجيل نظر قضية المجموعة الاولى من تنظيم طلائع الفتح إلى جلسة ٢ سبتمبر القادم لإعلان شهود الاثبات ، كما قررت اضافة متهمين جديدين إلى المجموعة الاولى ليصبح عدد المتهمين ٥٥ متهما .. والمتهمان الجديدان هما : أيمن عبدالحليم عزام . ومحمود عبدالمسيح شاهين ووجهت النيابة العسكرية لهما تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون كان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي والدعوة إلى تغيير نظام الحكم ، وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض .

كما وجهت النيابة للمتهمين تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنایات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقات والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص .

وكانت جلسة المحاكمة قد استأنفت نظر القضية امس ، وفي بداية الجلسة سأل رئيس المحكمة المتهمين الجديدين عما إذا كانا قد ارتكبا اتهم الموجهة لهما في قرار الاتهام فانكرا ثم طلب ممثل النيابة اضافة التقارير الواردة للنيابة من مصلحة الطب الشرعي والخاصة بتوقيع الكشف الطبي على المتهمين الثاني فتحنى امام عبدالمجيد ، والسادس رافت محمود محمد عثمان ، والثاني والخمسين سيد أحمد حسن عبدالحميد حيث أوضح التقرير عدم وجود اصابات في المتهمين اما الاصابة الموجودة أسفل بطن المتهم السادس فهي من جراء الاصابة بعرض الجرب ، اما المتهم الثاني والخمسين فقد اتضح وجود بعض الاصابات في ساقيه .

ثم استعرض رئيس الجلسة التقرير الوارد من مصلحة الادلة الجنائية حول طينجتين تم ضبطهما بحوزة بعض المتهمين وتبين ان احدهما صالحة للاستخدام والثانية غير صالحة .



المنظمات الإرهابية تنافس إعلاميا والإجهزة الأمنية تعاضدها دوليا؟

ن

في ظلّ غياب أيّ استراتيجية واضحة المعالم، تتنافس المنظمات الإرهابية في العالم العربي على كسب الدعم الإعلامي، وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام الحديثة، مثل الإنترنت، والتلفزيون، والصحف، وغيرها. وتهدف هذه المنظمات إلى إثارة الفوضى والاضطراب في المجتمعات العربية، وذلك من خلال تنفيذ عمليات إرهابية، مثل التفجيرات، والقتل، والاختطاف، وغيرها. وتعدّ هذه المنظمات تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وذلك لأنها تسعى إلى إضعاف الدولة، وإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي، وذلك من خلال استخدام العنف والإرهاب.

من ناحية أخرى، تتعاون الأجهزة الأمنية في العديد من الدول مع المنظمات الإرهابية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي، واللوجستي، والتدريب، وغيرها. وتهدف هذه الأجهزة إلى إضعاف الدولة، وإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي، وذلك من خلال استخدام العنف والإرهاب. وتعدّ هذه الممارسات انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، وذلك لأنها تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، ومبادئ العدالة.



الحوادث

المصدر :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٢ أغسطس ١٩٩٢

وبعد، هل انتهت المواجهة بين الأجهزة الامنية والجماعات الارهابية، على العكس، فهي في تصاعد مستمر خصوصاً وان قراءة مسؤول امني لمحاولة اغتيال اللواء الالفي تشير الى انها كانت محاولة لاستعراض القوة. فقد كان من الممكن القيام بالعملية امام منزل الوزير، واثناء سيره في الطريق. فالهرب والتنفيذ في مثل هذه الحالة سيكون سهلاً. وربما كان القصد من العملية ان تكون في وسط المدينة، وعلى بعد مائة متر من وزارة الداخلية، وان تستهدفه شخصياً. وهذه المحاولة، مضافاً اليها حادث محاولة اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف، وتفجير مقهى وادي النيل، تعكس تدريباً عالياً، وتنفيذاً راقياً، ومراقبة دقيقة في اكثر من موقع لتحديد وقت واسلوب التنفيذ.

وتأخذ المواجهة مع الجماعات اكثر من اتجاه، في اطار سياسة متكاملة:

- اللجوء الى القضاء لحسم كثير من جرائمهم المعلقة. وهكذا سيتم نظر قضيتين من «طلائع الغداء»، بالإضافة الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ المعروفة باسم قضية زينهم، والتي كانت تستهدف اغتيال رئيس المحاكم العسكرية اللواء محمد عبدالله، والمتهم فيها ثمانية اشخاص، اربعة منهم هاربون، سيتم محاكمتهم غيابياً. بتهمة الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون، بغرض الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين، والاعتداء على الحريات العامة والخاصة، والاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه، وحباسة واستخدام اسلحة وذخائر ومفرقات دون ترخيص، والقتل العمد لاثنتين من بينهم نقيب في الشرطة. كما انتهت ايضاً قضية «الشوقيين» باصدار احكام تتفاوت بين اعدام اربعة متهمين، والبراءة لثمانية.

- تشديد الرقابة الامنية، وتعديل نظام الحراسات الخاصة بالمسؤولين، والسير في خطة تطوير وزارة الداخلية وتحديث جميع أجهزتها.

- اجراء اتصالات مكثفة، من جديد، مع باكستان للحصول على معلومات قد تفيد في معرفة اماكن قيادات الارهاب الذين خرجوا من بيشاور، خصوصاً بعد التاكيدات بان كل العمليات التي جرت وقائعها المناوية، خرجت بتعليمات وبخطط من افغانستان، على يد هذه القيادات.

القاهرة - أسامة....

مختلفة الاشكال والاطوال. كما نجحت اجهزة الامن ايضاً في الكشف سريعاً عن تدبير الحادث. وكيفية تنفيذه فالتفجير لم يكن عن طريق الريموت كنترول كما تردد. فهذا يحتاج الى تقنية عالية، بل هو نتيجة انفجار عبوة ناسفة موضوعة على دراجة بخارية لحظة مرور سيارة الوزير، عن طريق الارهابي ضياء الدين محمود، الذي قام بشد فتيل العبوة بنفسه. مما ادى الى تمزيق جسده. وقد تم التفجير بواسطة جهاز توقيت ودائرة اشتعال، تم اغلاقها باليد، واحتوت العبوة الناسفة على مادة شديدة الانفجار، تتراوح ما بين ٣ و ٤ كلغ مضافاً اليها رولمان بلي. كما ان الرصاص الذي انطلق كان رد فعل طبيعي لحرس الوزير، ولم يصب احداً، إذ انه لم يتم العثور على اي اثر لطلقات في جثث القتلى.

كما تم ايضاً الكشف سريعاً عن مرتكبي الحادث، وهما نزيه نصحي راشد وظل اسم الثاني غير معروف، وتردد انه طارق عبد النبي الفحل. ولكن تضارب اقوال اشقائه، وعدم مطابقة بصماته مع ارشيفه المسجل في وزارة الداخلية، دفع البحث في اتجاه آخر، حتى تم التوصل الى معرفة شخصيته، وهو ضياء الدين، طالب في الثانوية العامة. بعد ثلاث سنوات رسوب، تم استقطابه حديثاً لصالح حركة ونشاط التنظيم، بمعرفة المتهم الاول نزيه نصحي راشد عقب عودته من رحلة له في الاردن. وما زال البحث جارياً عن آخرين. يعتقد مشاركتهم في الحادث، اما بالتنفيذ المباشر، او بالاعداد له، او بالقيام بعمليات المراقبة، وبالاستعداد للحماية في حالة اتمام انسحاب المجموعة المنفذة سالة.



١٩٩٢. ٢. ٢٠٩

التاريخ

للشعر والأدب كتاب الصحفية والإعلام

مفاجأة الفن قضية طلائع الفتح المتهمون لهم يتعرضوا للتعذيب

بمؤامراتهم ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين ضاعوا
على مرأى من التاريخ الذين ينامون في جدران

فيهم الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين
الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا
من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت
الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام
الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق

كتاب أحمد الشيخ

في الشعر بعد الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من
الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين
الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا
من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت
الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام
الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق

في الشعر بعد الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من
الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين
الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا
من تحت الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت
الأقدام الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام
الضيق وكثير من الفنونيين الذين ضاعوا من تحت الأقدام الضيق



1948

مجلس شورای ملی و سنا

مجلس شورای ملی و سنا

مجلس شورای ملی و سنا



العدد ١٩٩٦

العدد ١٩٩٦ / ١٩٩٦ / ١٩٩٦ التاريخ النشر والكتابات الصحفية والمعلوماتية

ماذا جرى في آخر جلسة

في قصة
زينة

عظيمة.. ولماذا اتخذوا

قراراً بعدم النشر؟!






المصدر:

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

—

كسر واليه جاء الصبي والفتى





المصدر:

آزمایشگاه

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

د. عبد الحليم محمود

The map shows the northern Adriatic coastline, with Italy to the west and Slovenia to the east. Sampling stations are marked with numbers 1 through 10. Station 1 is located near the Italian coast, while stations 2 through 10 are further east, closer to the Slovenian coast. The map includes latitude and longitude coordinates and a scale bar.

(Continued)

[illegible]

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100
101
102
103
104
105
106
107
108
109
110
111
112
113
114
115
116
117
118
119
120
121
122
123
124
125
126
127
128
129
130
131
132
133
134
135
136
137
138
139
140
141
142
143
144
145
146
147
148
149
150
151
152
153
154
155
156
157
158
159
160
161
162
163
164
165
166
167
168
169
170
171
172
173
174
175
176
177
178
179
180
181
182
183
184
185
186
187
188
189
190
191
192
193
194
195
196
197
198
199
200
201
202
203
204
205
206
207
208
209
210
211
212
213
214
215
216
217
218
219
220
221
222
223
224
225
226
227
228
229
230
231
232
233
234
235
236
237
238
239
240
241
242
243
244
245
246
247
248
249
250
251
252
253
254
255
256
257
258
259
260
261
262
263
264
265
266
267
268
269
270
271
272
273
274
275
276
277
278
279
280
281
282
283
284
285
286
287
288
289
290
291
292
293
294
295
296
297
298
299
300
301
302
303
304
305
306
307
308
309
310
311
312
313
314
315
316
317
318
319
320
321
322
323
324
325
326
327
328
329
330
331
332
333
334
335
336
337
338
339
340
341
342
343
344
345
346
347
348
349
350
351
352
353
354
355
356
357
358
359
360
361
362
363
364
365
366
367
368
369
370
371
372
373
374
375
376
377
378
379
380
381
382
383
384
385
386
387
388
389
390
391
392
393
394
395
396
397
398
399
400
401
402
403
404
405
406
407
408
409
410
411
412
413
414
415
416
417
418
419
420
421
422
423
424
425
426
427
428
429
430
431
432
433
434
435
436
437
438
439
440
441
442
443
444
445
446
447
448
449
450
451
452
453
454
455
456
457
458
459
460
461
462
463
464
465
466
467
468
469
470
471
472
473
474
475
476
477
478
479
480
481
482
483
484
485
486
487
488
489
490
491
492
493
494
495
496
497
498
499
500
501
502
503
504
505
506
507
508
509
510
511
512
513
514
515
516
517
518
519
520
521
522
523
524
525
526
527
528
529
530
531
532
533
534
535
536
537
538
539
540
541
542
543
544
545
546
547
548
549
550
551
552
553
554
555
556
557
558
559
560
561
562
563
564
565
566
567
568
569
570
571
572
573
574
575
576
577
578
579
580
581
582
583
584
585
586
587
588
589
590
591
592
593
594
595
596
597
598
599
600
601
602
603
604
605
606
607
608
609
610
611
612
613
614
615
616
617
618
619
620
621
622
623
624
625
626
627
628
629
630
631
632
633
634
635
636
637
638
639
640
641
642
643
644
645
646
647
648
649
650
651
652
653
654
655
656
657
658
659
660
661
662
663
664
665
666
667
668
669
670
671
672
673
674
675
676
677
678
679
680
681
682
683
684
685
686
687
688
689
690
691
692
693
694
695
696
697
698
699
700
701
702
703
704
705
706
707
708
709
710
711
712
713
714
715
716
717
718
719
720
721
722
723
724
725
726
727
728
729
730
731
732
733
734
735
736
737
738
739
740
741
742
743
744
745
746
747
748
749
750
751
752
753
754
755
756
757
758
759
760
761
762
763
764
765
766
767
768
769
770
771
772
773
774
775
776
777
778
779
780
781
782
783
784
785
786
787
788
789
790
791
792
793
794
795
796
797
798
799
800
801
802
803
804
805
806
807
808
809
810
811
812
813
814
815
816
817
818
819
820
821
822
823
824
825
826
827
828
829
830
831
832
833
834
835
836
837
838
839
840
84



الاسم



٢١ من ٧٧

الاسم

الاسم والرقم من الامتحان والاسم والرقم

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



المصدر : أخبار الحراك

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السياسة

« أخبار الحوادث » تنفذ برية بنشروا وتنازع قضائية أحداث زينة
الاشلاء والقادم بحدود سماع وشهود اللحمية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ جمادى ١٩٩٢

السيد الذي كان متوجها للتدريب العمل الصيفي بعدرسه الصنائع بزيتهم .. كما شرعا في قتل المواطنة حمدية عبدالغنى عشرى واحمد محمد على وزكى محمد كامل وسامى عبدالغفار ابوالعينين وأمين الشرطة على محمد محمود اضافة الى حيازتهما واستعمالهما هما وآخرين للقنابل ف ١٠ .. والاتلاف عمدا لبعض ممتلكات الغير .

المتهمون .. الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان وكحلاوى صابر عبدالعليم .. قاموا برصد تحركات الشخصيات المطلوب الاعتداء عليها .

المتهم الهارب ياسر عباس سليمان على أخفى اشياء مسروقة كما أخفى الاسلحة والذخائر والمفرقات المستخدمة في الحادث .

المتهم الهارب أيمن محمد عودة .. علم بوقوع جريمة وأعان المتهمين بارتكابها على الفرار من وجه العدالة .

المتهم محمد رمضان علم بوقوع جريمة وأعان مرتكبها على الفرار .

شهدت الجلسة الاولى تحديد الدفاع الموكل عن المتهمين الحاضرين .. وقامت المحكمة بمناظرة اثنين من المتهمين .. حيث أثبتت في محضر الجلسة أن المتهم مصطفى عوني به اصابة براسه واصابة في فخذه ويديه - حاول الدفاع اثبات أن هذه الاصابات نتيجة تعذيب .. متناسيا أن المتهم تم القبض عليه

بعد مطاردة من الاهالى الذين كادوا يفتكون به .. وكذا الحال عند مناظرة المتهم محمد صلاح جاد الذى ضبط في موقع الاحداث بزيتهم .. وطلب الدفاع احالتهم الى لجنة طبية من أساتذة كليات الطب بجامعة القاهرة وعين شمس لبيان ما بهما من اثار اصابة والآلات المستخدمة فيها .. ولكن لما كانت الجلسة الثانية بعد اسبوع واحد وضع من إعادة مناظرة المحكمة للمتهمين أنهم قد استردوا كثيرا من

تتعد المحكمة العسكرية العليا جلساتها الثالثة يوم الثلاثاء القادم لنظر قضية احداث زيتهم .. كانت الجلسة الأولى والثانية قد شهدت الاجراءات القضائية .. حيث واجهت المحكمة المتهمين الـ ٤ الحاضرين بالتهمة الموجهة اليهم ولكنهم كالعادة أعلنوا لنهم غير مذنبين .. وانتدبت المحكمة دفاعا للمتهمين الهاربين الـ ٤ .. شمل قرار الاتهام الذى يقع في ٥ صفحات تهما فصل عقوبتها للاعدام .

تشهد جلسة الثلاثاء بداية المواجهة بين شهود الاثبات ومنهم الشهود الذين شاركوا في الملحمة الشعبية التى ضبعت المتهم محمود صلاح فهمى جاد (هيثم) في مكان الحادث .. وايضا واقعة القبض على شريكه مصطفى عوني في الأمرية .

المتهمون في القضية طبقا لما جاء في قرار الاتهام والنسب صدر القرار

الجمهورية رقم ٢٩٦ بتاريخ ٢٩ يوليو الماضى باحالتها للقضاء العسكرى فحملت القضية رقم ١٩ جنليات عسكرية ادارة المدعى العسكرى .

● محمود صلاح فهمى جاد .. وكنته هيثم ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة .. ومقيم بالقوصية محافظة اسيوط ..

● مصطفى عوني زكى وكنته سعد ٢٢ سنة طالب بعدرسه الصنائع ومقيم بالعوامر بدبيوط محافظة اسيوط .

● الهاربان عرفان محمد حسين الخولى .. وعلى محمد فرحان

● كحلاوى صابر عبدالعليم .. ٢١ سنة تاجر فراخ ومقيم بدار رماد بالفيوم .

● الهاربان ياسر عباس سليمان على . أيمن عودة محمد عودة

● محمد رمضان زكى .. ٢١ سنة ومقيم بساقية مكي بالجيزة

والتهمة الموجهة اليهم أنهم انضموا لجماعة

أسست على خلاف القانون ادار حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان الهاربان عرفان الخولى وعلى فرحان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع احدى مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق وتنفيذ اغراض الجماعة .. كما اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشرع فيه وحيازة واحراز الاسلحة والذخائر والمفرقات بدون ترخيص واستعمال المفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس للخطر والتزوير في أوراق رسمية .

كما وجهت النيابة العسكرية الى المتهمين محمود صلاح جاد ومصطفى عوني تهمة قتل عمد لتقريب الشرطة احمد يعقوب البلتاجى والطالب محمد سلامة



علي
علي
علي
علي

مجلس



في يوم ١٨ يوليو ١٩٩٢ وفي الساعة الثامنة صباحا .. اتصل به أحد الضباط وأبلغه بحدوث إطلاق أعيرة نارية بشارع بيرم التونسي .. وأنه انتقل لمكان البلاغ بجوار سور شرطة زينهم حيث شاهد آثار دماء لثلاثة من المواطنين الذين تصادف مرورهم بمكان الحادث . وعلى الجانب الآخر من الطريق شاهد آثار دماء ، علم من الأهالي أنها لأحد المتهمين صدمته السيارة التي كان يطلق الرصاص تجاهها . وأن المتهم قد قبض عليه بمعرفة الأهالي وقد تم ضبط آخر وتسليم المتهمين لقسم شرطة السيدة .. وقد تم ضبط ٢ عبوات قنابل في شارع بيرم التونسي وقوارخ الطلقات .. وعلمت من الأهالي أن بعض المتهمين فروا في سيارة تاكسي ١١٠٠ وكانوا حوالي ٢ متهمين .. وأن أحد المتهمين استقل سيارة فيات ١١٠٠ واتجه بها الى السيدة عائشة .. وبالاتقال وجد سيارة ١١٠٠ وسيارة الدورية اللاسلكية عند مطلع كوبري السيدة عائشة وجثة أحد الارهابيين أسفل الكوبري .. وعند عودتي للقسم وجدت جمعا من الأهالي وعند سؤالهم أبلغوا أن المتهمين تم تسليمهم للقسم بعربة نصف نقل . وأن متهمين آخرين كانوا معهم أثناء إطلاق الرصاص .. واتضح أن المتهمين المضبوطين هما محمود صلاح فهمي جاد ورجب عبد الوكيل شحاته الذي توفي عقب وصوله الى قسم الشرطة .

وبسؤال سائق العربة الاجرة قرر له أن أحد الارهابيين استوقفه وأفهمه أنه ضابط شرطة ويقوم بمطاردة الارهابيين وطلب منه الاسراء من مكان الحادث .. وقبل الوصول الى مطلع كوبري السيدة عائشة تصادف مرور عربة دورية فخرج من التاكسي وأبلغ من في السيارة أن معه شخصا يحمل بندقية آلية ويتبادل إطلاق النار مع رجال الشرطة وأصيب نقيب شرطة وقد تم ضبط بندقية آلية وخزنتين وعدد من الطلقات بجوار جثة المتهم الذي توفي .

وبالاستعلام من الأهالي علم أن محمود صلاح فهمي ضبط بجوار سور مركز شباب زينهم . وكان بحوزته طبنجة والمتوفى رجب عبد الوكيل ضبط في شارع بيرم التونسي وهو الذي صدمته العربة التي كان يحاول إطلاق الرصاص عليها .

هذا ما جاء في أول ورقة رسمية حررت عن واقعة أحداث زينهم ولأول قائمة الشهود الخمسة والعشرين الذين ستبدأ المحكمة سماع أقوالهم في جلسة الثلاثاء القادم . كما ستستمع الى ثمانية من أبطال الملحمة الشعبية في زينهم وهم طارق مطاوع عبدالرازق ومحمد ابراهيم امام وأنور السيد خليل ومصطفى السعيد أحمد وأمين الشرطة علي شعبان علي وبركات علي ابراهيم ومحمد محمود محمد وسامي سيد غريب الذين نجحوا في ضبط المتهمين محمود صلاح ورجب عبد الوكيل شحاته الذي أثبت قبل وفاته أنه حاصل على معهد فني صناعي وعمره ٢٤ سنة ومقيم بحي بدويوط . محافظة أسيوط وكان بحوزته كارت اتصالات دولية ومبلغ ٧١ جنيه ونصف جنيه . وبطاقة شخصية باسم مصطفى محمود فتح الله . وضبط معه أيضا طبنجة ٩ مم طويل و ٢ خزينة طبنجة وكمية من الطلقات



«مسيلة».. الأرفف ابى!

٢ ملاحظات على سباق الكذابين فى حاداث

وزير الأظسية

جماعات الأرفف تخلق أسانيد اسلامية

مبدأ « ميكافيللى » !

« أسد والتحرير السريع » ..

القم الكتب الشفوية « الملائع الشف »

كشكول، حب الله،
من القم المسلس
الى القسوانذ
المضادة لسروع !



U.S. DEPARTMENT OF COMMERCE

1. The first part of the report is a review of the literature on the subject of the effect of the environment on the behavior of materials. This part is divided into two sections: (a) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials, and (b) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials.

2. The second part of the report is a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials. This part is divided into two sections: (a) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials, and (b) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials.

3. The third part of the report is a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials. This part is divided into two sections: (a) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials, and (b) a review of the literature on the effect of the environment on the behavior of materials.



۱۰۰



العدد والعدد والعدد والعدد

العدد والعدد

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

العدد والعدد والعدد والعدد



5-10-68

U.S. DEPARTMENT OF HEALTH, EDUCATION & WELFARE
NATIONAL LIBRARY OF MEDICINE
BETHESDA, MARYLAND 20894

RECEIVED
JUL 10 1968
NATIONAL LIBRARY OF MEDICINE
BETHESDA, MARYLAND 20894

U.S. DEPARTMENT OF HEALTH, EDUCATION & WELFARE
NATIONAL LIBRARY OF MEDICINE
BETHESDA, MARYLAND 20894



اسم

الأخبار

٩ ٢٢٢ ١٩٩٢

التاريخ

النشر والخدمة ذات الصلة والمعلومات

٦٦٦
مقتضياتها في قضية تنظيم طلائع الفتح ٢٠٠٢
التي همون اسموا جماعة ودعوا لتغيير نظام الحكم بالقوة وحيازة اسلحة

 $\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n x_i = \bar{x}$

التاريخ ٩ / ٤ / ١٩٩٢

في الجلسة الأولى لمحاكمة حلال
الفتح (المجموعة الثامنة)

العلم: الأساس الحضاري للحداثة

إرشادات عامة وفروقات بين القوانين

السلامة العامة

مجلسیٰ عالیہ دارالعلوم

کتابوں سے ملنے والی معلومات

الانتماء الى الفتي مجلس حوض جربة
وتحتل في هذا المرحلة للعلوم الزم والفتي
دلائل الفرض ملك يرتبط جنات الفتي
العدد والعمر والاهل، ومجلا الفتي الفتي
يكون الفتي، وذلك بلسا استعجابا الى
تلكا بلسا يرتبط والامر الفتي وان الفتي
الامر بلسا الفتي الفتي الفتي الفتي
الامر الفتي الفتي الفتي الفتي الفتي
الامر الفتي الفتي الفتي الفتي الفتي
الامر الفتي الفتي الفتي الفتي الفتي



العدد

العدد

للمشروعات والبحوث العلمية والمعلومات

التاريخ

العدد ١٠٠

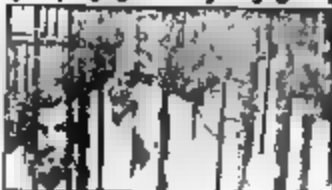
التاريخ

طابع نسخ: هذا فننا السلطنة وطريقنا

معنا كمسهم تستأنف اليوم و... المصطفى تقوي

شهود الأنثى في قضية خلاف

ضبط أسلحة ومزناعات ومساير بأوكار التعمين كشأهروا سيارة نقل وقتلوا المائق والتبائع



هذه من التعمين، نقل إلى التعمين بأكوار التعمين، سليمان سليمان

استخدمت المنظمة العسكرية
التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء

في التعمين، نقل إلى التعمين
بأكوار التعمين، سليمان سليمان
التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء

التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء

التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء

التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء

التي في "شهود الأنثى في
قضية خلاف" المصنوعة
والاعتناء



الأمر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ - ١٩٩٢

الحكم في قضية زينهم الأربعاء القادم

قررت المحكمة العسكرية أمس حجز قضية زينهم للحكم في جلسة الأربعاء القادم والمتهم فيها ٨ ارهابيين بينهم ٤ هاربين والذين اتهمتهم النيابة بقتل امين الشرطة « احمد البلتاجي » واحد المواطنين، كما شربوا في قتل ٨ مواطنين آخرين. وذلك بعد ان انتهى الدفاع من مرافعته.



الشعب

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٠ سبتمبر ١٩٩٢

محاكمة المتهمين بالتخطيط لاختيال رئيس الجمهورية خلال أيام

كتب عماد محجوب:

أكدت مصادر لـ «الشعب» أن إدارة القضاء العسكري ستبدأ خلال أيام نظر القضية ٢٢١ حصر أمن دولة والمعروفة باسم «تنظيم الـ ١٩» المتهمين بالتخطيط والاعداد لقتل رئيس الجمهورية، ويتقدمهم محمد حمودة وهشام عبد المنعم، وتشير أجهزة الأمن إلى أنها عثرت على خرائط تفصيلية وبيانات دقيقة للمنشآت والمواقع الحيوية والتي يتردد عليها الرئيس، وتشير التحريات إلى أن المتهمين ينتمون إلى الجماعة الإسلامية وأنهم تلقوا تعليمات العملية من قيادات الجماعة بالخارج وخاصة أفغانستان، بينما أنكر المتهمون كل ما نسب إليهم في مراحل تالية من التحقيقات، وأشاروا إلى أن الاعترافات الأولية انتزعت منهم وأن أغلبهم لا يعرف باقي المتهمين وأنهم أخذوا على سبيل التحري من الشارع لكونهم ملتحين. وعلى جانب آخر، وقعت مشادة بين الدفاع ورئيس المحكمة العسكرية أثناء نظر قضية زينهم،

أدى إلى انسحاب المحامين، وردد المتهمون اتهامات ضد رئيس الجلسة والقضاء العسكري، وقد وضع من بداية الجلسات يومى الثلاثاء والأربعاء تحامل رئيس المحكمة وأصراره على تجاوز القانون، والتطاول على الدفاع الموكل لكي ينفرد بالمتهمين مع أصحابه المنتدبين من العاملين بالمحكمة العسكرية، وقد ردد رئيس الجلسة في خطابه مع المحامين عبارات «أنا كنت في القضاء العسكري وأنت في الابتدائي» وقوله «لن اعرض الاحراز أو افكها في الجلسة وسأكتفى بتقرير.. وإذا كان عاجبكم أقعدوا مش عاجبكم امشوا»، ورفض اثبات حضور المحامين المنتدبين من النقابة العامة واستبعدهم نهائيا من الحضور، وعندما أراد احدهم أن يتحدث قال له: «وأنت مالك.. تدخل فيه.. أيه صنعتك...!!»

وتبدأ غدا - السبت - أولى جلسات المجموعة الثالثة من «ملائع الفتح» أمام المحكمة العسكرية العليا.

وكانت المحكمة قد واصلت أول أمس - الأربعاء - جلسات محاكمة المجموعة الثانية «ملائع الفتح» والتي تضم ٦٥ متهما بينهم ١٧ هارباً.

وقد أبدى رئيس الجلسة تفهما وتعاوناً كبيراً مع هيئة الدفاع ولأول مرة جدد أمره بالإفراج عن المتهم سامى سلامة من مقر هيئة المحكمة.. بعد أن رفضت الشرطة تنفيذ قرار الإفراج عنه في الأسبوع الماضى.. مراعاة لظروفه الصحية، كما وافق على طلب إحالة مجموعة من المتهمين إلى الطب الشرعى وهم: إسماعيل سليمان نصر الدين، محمد عوض خليل، محمد عابدين، محمود عوض، سيد أحمد حسن، نجم الدين شعبان، محمود أحمد محمد.



المصدر : الحَقِيقَةُ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ سبتمبر ١٩٩٢

متهمون جدد في محاولة اغتيال وزير الداخلية

بواسطة مباحث أمن الدولة لإجبارهم على الاعتراف بالاشتراك في الحادث مما أدى إلى وفاة أحدهم ويدعى «أحمد فاروق»، وعلمت الحقيقة أن شريف عبد النبي وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا باشر التحقيق وعانين آثار التعذيب ، وتم تشريح جثة أحمد فاروق تحت إشراف الدكتور إلهام فارس نائب كبير لأطباء الشرعيين وقيدت القضية برقم ٥٧٤ حصر أمن دولة عليا لسنة ٩٣ .

كتب / عفيفي جلال
اعتقلت مباحث أمن الدولة الأسبوع قبل الماضي عشرة من أعضاء الجماعات الإسلامية في إطار حملة للكشف عن مرتكبي محاولة اغتيال وزير الداخلية من بينهم أحمد فاروق - ناجي حسن عباس ٢٢ سنة - محمد زايد ١٥ سنة - مصطفى عوكل ٢١ سنة - صلاح إبراهيم ٢٧ سنة وهم من سكان منشية ناصر .
صرح مصدر أمني مسئول أن المعتقلين تعرضوا للتعذيب الشديد بسجن الاستئناف



المصدر : العربي

التاريخ : ٢ ١ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جمال الدين ينفي أى دور قيادى له فى «طلانغ الفتاح»

فى اتصال عاجل تلقته «العربي» الأسبوع
الماضى من محامى عبد المنعم جمال الدين المتهم
فى القضية رقم ١٧ جنايات عسكرية، والمعروفه
باسم قضية طلانغ الفتاح (المجموعة الأولى)، أكد
المحامى أن موكله كان قد أسند إليه فى التحقيقات
الأولية للقضية تهمة قيادة القطاع السياسى لتنظيم
الجهاد، غير أن جمال الدين استطاع أمام النيابة
اثبات عدم صحة هذه التهمة، الأمر الذى دعا النيابة
العسكرية وهى تصدر قرار الاتهام فى القضية إلى
حذف هذه التهمة، وتقديمه إلى المحاكمة بتهمة
الانتماء فقط، دون أن تتضمن قائمة الاتهام المنسوبة
إليه أى دور قيادى له فى التنظيم.



في قضية طلاب الفتح بجزء الترشح إزجال امتحانهم لانتهاجهم وتسكين اجددهم من اداء الامتحانات

كتب خالد التميمي شعور

واستلمت اللجنة المختصة بطلب في طعنهم ليس طار فصوله جلال
الفتح الجزء الثاني، والعدد فيها ١٠ فصولها من بينهم ١٠ طار، وفيه
الوقت العامة لتجيز طار فصولية يوم الاثنين للطلاب، الفلاح مهلة
للإطلاع والاستعداد للامتحان.

والفلاح العامة لم يلمت بسببها حيث استندت في طلبها عدم
معرفة بعض الخلفيات طار الطلب لتسليم إجابات ما هو في امتحان
فصلها طار إطلاع من للطلاب عدم صلاح ليس الامتحان بعد إتمامه
معرفة الامتحان وأورد صفاته الفصولية ذلك لعدم بطلان في راحة
لكنهم في التاريخ وعلى ضمت لغيره في ذلك أنهم معقول على
نقل من الفلاح والفرج من يتم حللتهم معروفا

والجواب
بمخالفة الخلفيات التي
أستشهدوا بمسند لا وقت ما
يهم من أساليب على النجدة
فصلها في راحة
تسليم مسندية فصولية
والفرج من لطلاب في فصول
لكنهم فلاح تسند لغيره في
وتسليم فلاح صرح مصر من طار
١٩٩٢ وهي فلاح لطلاب لم
رغم فلاح وأدت لطلابهم
حيث فلاح لطلابهم
الطلاب في طلب الترشح
والتي هذه الترشح من لطلاب
لطلابهم

ومن ناحية أخرى
الطلاب لطلابهم في اليوم
الربع من فصولها فلاح
فلاح ولطلابهم في ١٩٩٢



الرسالة

العدد ١٠٠ - السنة ١٤٠٠ هـ



العدد ١٠٠ - السنة ١٤٠٠ هـ

العدد ١٠٠ - السنة ١٤٠٠ هـ



مبارك يصدق

المتهمين.. فقد قرر الضابط محمد فتحى أنه القى القبض على أحد المتهمين وباستجوابه (١) أرشد عن متفجرات ومفرقات مخبأة بأرض مملوكة لوالدته ببنى يوسف قرب الهرم بالجيزة، في حين جاء بأقوال الضابط زكريا عبيد أنه القى القبض على متهم أخسر «حسن محمد إبراهيم»، واعترف له لباخفاء متفجرات في نفس المكان وأنه ذهب وأحضرها منه.. فعلق الدفاع بأنه بئر خاص بمباحث أمن الدولة تستخرج من المتفجرات بالطلب.. كما تناقضت أقوال المقدم كمال شعبان.. فالثابت من الأوراق أنه حرر محضر التحريات الخاص بالمتهم «حسن طه عمر» والقى القبض عليه بعد الحصول على إذن النيابة، بينما أنكر تماماً في المحكمة - أنه قام بالقبض على المتهم.. متساءل الدفاع عن إذن الضابط الذى القى القبض عليه لكى نسأله عن ظروف وملابسات العملية والمضبوطات فيها.. أما باقى الشهود فقد تراوحت أقوالهم بين «ما أعرفش» أو «ما شفتش» ومن المقرر أن تنتهى جلساتها والنطق بالحكم فيها خلال اسبوعين، لكى تنفرغ الدائرة لنظر قضايا جديدة.. لذلك رفض رئيس الجلسة كل طلبات الدفاع بإحالة المتهمين للطب الشرعى



في محاكمة تنظيم طلائع فتح : الحكمة تعرف على شهادة المنقبات من حق المحكمة رؤية الشاهدة أثناء شهادتها

رفضت المحكمة العسكرية العليا أمس الاستماع الى شهادة ٣ سيدات منقبات من شهود الفنز في محاكمة تنظيم طلائع الفتح الا بعد خلع النقاب . أكد رئيس المحكمة على أهمية رؤية وجه الشاهدة أثناء شهادتها . وقال ان من حق المنقبة الا تكشف عن وجهها ، اما اذا ارادت ان تتقدم للشهادة فعليها ان تكشف عن وجهها حتى تتبين المحكمة بصرها وبصيرتها انعكاسات الشهادة على وجهها .

وأضاف ان ذلك هو ما يحتمه القانون . استجابت شاهدة واحدة هي أمل عبدالسلام زوجة المنهم محمد ثابت ورفضت المنقبتان الأخريتان .

وأعلن الدفاع أمام المحكمة انه يشعر بالطمأنينة في وقوفه أمام هيئة المحكمة العسكرية لمراعاتها الاجراءات واستجابتها لمطالب الدفاع .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الأمان

التاريخ :

١٥ سبتمبر ١٩٩٢

طلالغ الفتى الاسلامى تقمير السرقه والقتل حلاله شرعا المقدم الاول يفتى بأن الحاكمين هرتدون والنظام كافر

قتل الجنود
الز
وسلب سلاحهم
العبد واجاب
إهدار دم
العاملين بالقطاع
العام لانهم
يعينون النظام
الكافر

ضبطت اسلحة
ونذيرة ومتجسرات
ضبطت مباحث امن الدولة انحاء
القاء القبض على المتهم عبد الحميد
محمد حسب الله (منزله ١١ شارع
الدرسة القومية بالليل يوم ١٨
يناير ١٩٩٢ . مجموعة اوراق
تتضمن بعض الاعمال التنظيمية
ومعلومات حول بعض الشخصيات
العلمية والشرطية ورصد امكن
اللتهم وعملهم وكذلك معلومات
ورصد لبعض السفارات الاجنبية
بالقاهرة والمصالح الامريكية
الاسرائيلية والمنشآت الهامة
والشرطية .
كما ضبطت لدى المتهم كما جاء
(بحضر ضابطه والذي حرره الرائد
احمد عمر تاهينا لالان الصغرى له
من خلية امن الدولة العليا - عدة
اسلحة ومفجرات وهى طبنجة
وخمس طلقات رصاص وثلاثة
مفجرات كهربائية وساعة استوب
وانقل مجهزة ببوصلة كهربائية .
كما اعترف المتهم باخفائه سلاحا
ليا لدى عضو تنظيمه الارهابى
يلس كامل للقيم بشارع الوحدة في
المنطقة

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠

١٠٠



مناطق مختلفة ، واعتقالات الاخوان المسلمين ، ومصادرة مساجد السلفية وبصفة عامة وضوح نية الغدر المبيتة لدى الحكومة للتيار الاسلامي وخروج هذا المخطط الى حيز الواقع ، ولخص الموقف كله في تصعيد المعركة من جانب الحكومة ، ورد التنظيم بقرار انه لا وقت للتهدة .

وحول شرعية سرقة المال العام قال المتهم امام النيابة : إنها جائزة شرعا من باب وجوب الاعداد للجهاد في سبيل الله ... !!!

ونستند في ذلك على أساس مبدأ دفع اعظم المفسدين وجلب اعظم المصلحين وقاعدة ان العذر الخاص يرتكب لدفع العذر العام بمعنى ضياع المسلمين بسقوط الخلافة الاسلامية بارتكاب مفسدة اصغر منها وهي الاضرار ببعض اموال المنتمين للاسلام ولا اقول المسلمين !! واضاف المتهم في تبريراته امام النيابة :

المبدأ هو طلب اعظم المصلحتين وهي مصلحة قيام الخلافة الاسلامية في الدولة والتي نعم المسلمين عموما وهي مصلحة اكبر من المصالح الخاصة المالية لبعض المنتسبين للاسلام . وبالتالي فان امر الاستيلاء على الاموال لدعم مسيرة الجهاد الاسلامي من اجل قيام الخلافة مشروع .

بالاضافة الى مضرب الارز قطاع عام وبالتالي فان اموال القطاع العام هي اموال الحكومة في الحقيقة والحكومة والنظام الحاكم مرتد واهدار امواله ودماءه جائز شرعا باعتبار الردة .

وبالنسبة لشرعية اموال البنك لتمويل نشاط التنظيم الارهابي قال المتهم :

في إطار تكليفي للاخ محمد عبد اللاه بالبحث عن مصادر لدعم وتمويل نشاطنا فكان اقتراحه لي بسرقة البنك التي بجوار معهد القلب بامبابة . وهو امر جائز لان البنك مفسدة والاستيلاء على امواله لدعم الجهاد وجوبى لان اموال البنك ربوية مهدرة تعمل بالفوائد - بالاضافة الى انها ملك الحكومة والتي سبق شرعا جواز احتلابها والاستيلاء عليها لدعم نشاطنا .



المصدر : **الجريدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ سبتمبر ١٥

تثبيت أحكام باعدام أربعة

■ القاهرة - «الحياة» - تمت أمس المصادقة على الأحكام الخاصة بقضية الشوقيين والتي أصدرتها المحكمة العسكرية العليا في ٢١ آب (أغسطس) الماضي وقضت باعدام أربعة متهمين أحدهم فار، والأشغال الشاقة المؤبدة لاثنتين والأشغال الشاقة ١٥ سنة لثمانية بينهم ثلاثة فارون والأشغال الشاقة المؤبدة ١٠ سنوات لثلاثة آخرين، والسجن ١٠ سنين لمتهم واحد، والأشغال الشاقة ٥ سنوات لثلاثة متهمين، والسجن ٣ سنوات لأحد المتهمين وستين لاثنتين وبراعة ثمانية. والمحكومون بالاعدام هم رمضان مصطفى محمد حسن وعلي فايد ميهوب وسيد عبدالرازق بدوي وهشام محمد سعد (فار). وكانت النيابة العسكرية طالبت بالاعدام لجميع المتهمين ووجهت إليهم تهمة «الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون تدعو إلى تعطيل الدستور والقوانين، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين».



المصدر : **الأهرام**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يونيو ١٩٨٨

□ تفاصيل مثيرة كشف عنها عضو تنظيم طلائع الفتح نقل خطة لاعتقال الدكتور بطرس غالى في زيارته الأخيرة للقاهرة تجهيز عربة يد ملغومة لتفجير سيارته وهو في طريقه لمنزله كتب - أحمد موسى :

علم منسوب ، الأهرام ، ان المتهم احمد فاروق احمد عضو تنظيم طلائع الفتح ، الذى ألت مباحث القاهرة القبض عليه الأسبوع الماضى لتورطه في محاولة اغتيال وزير الداخلية ، كشف في اعترافاته - قبل وفاته - خطة اغتيال الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة ، خلال زيارته الأخيرة للقاهرة للاشتراك في مؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد اوائل شهر يوليو وكشف مصدر مسئول عن التفاصيل تنفيذ العملية الانتحارية

المثيرة التى ذكرها المتهم المتوفى في محضر الضبط ، عن قيام الإرهابيين نزيه نصحي راشد الذى قتل في محاولة اغتيال وزير الداخلية - وعادل عوض - هارب - بوضع خطة اغتيال الدكتور غالى ورصد خط سيره من منزله إلى قاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر والعكس ، حيث تم الاتفاق على تنفيذ العملية أمام منزله بالقرب من كوبرى الجامعة بالجيزة ، وذلك بتجهيز عربة يد «تريسيكل» ملغومة ، وزودت بجهاز تفجير عبارة عن زرار كهربائى متصل بالشحنة النابضة ، وأسندت مهمة التنفيذ للإرهابى أسامة رشدى للدخول في مكتب الدكتور غالى ، وقام نزيه وعادل بمراقبة وتأمين المنطقة ووفقا على مسافة تبعد ١٠ متر تقريبا عن الموقع الذى اختير للتنفيذ ، إلا أن تغيير خط سير السكرتير العام بالمرور على أحد اصدقائه أدى إلى عدم

وشرح المتهم احمد فاروق التفاصيل الخاصة بالانفجار الذى وقع بمنطقة القللى في ٢١ مايو الماضى ، وراح ضحيته ٦ قتل و١٢ مصابا أن خطة المجموعة الارهابية اعتمدت على احداث عدة تفجيرات بالشوارع والمناطق الهامة لإحراج أجهزة الأمن وتآليب الراى العام ضدها

وكشف المتهم ان الإرهابى عادل عوض هو المسئول عن نقل التكاليف لعناصر المجموعة ويتنقل بين المحافظات بواسطة سيارة فيات ١٢٢ - ٢٠٠٠ - زرقاء اللون ، ويقوم بتغيير لوحاتها المعدنية بصفة دائمة لضمان هروبه ، وأنه نقل إليه التكليف بوضع قنبلة رولان بلى في مركز شباب الجزيرة لقتل ضابط فرقة مكافحة الإرهاب الدولى الذين يؤدون تدريباتهم الرياضية صباح كل يوم بالمركز وعلم المندوب ان اعترافات المتهم امام

مباحث القاهرة لم تحدد المكان الذى يتم شراء المواد المستخدمة و تصنيع القنابل منه لأن هذه المهمة كان يقوم بها الإرهابى عادل عوض ، واستطاع المتهم احمد فاروق التعرف على صورة عادل عوض أثناء عرضها عليه ، لعدم معرفة اسمه الحقيقى ، حيث كان يتعامل معه باسم حركى ، عادل صيام ، وهو أحد المتهمين في قضية تنظيم طلائع الفتح ، وقد تابع المستشار رجاء العربى النائب العام التحقيقات التى تجريها نيابة أمن الدولة العليا في قضية محاولة اغتيال حسن الألفى بأشراف المستشارين عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول ومحسن مبروك المحامى العام ، ويشترك فيها هشام حمودة وباسم رفاعى وعلى النهوارى ، واسامة قنديل وعبدالمعص الطوانى رؤساء النيابة ، وتم سماع شهادة ضابطين بمباحث القاهرة شاركا في ضبط المتهم بالموسكى



المصدر :



١٢ جنر ١٩٩٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم في قضية «زينهم»:

الإعدام لـ ٢ والمؤبد لـ ٤ وبراءة ٢

رئيس المحكمة يحبس الشرفاء الذين تصدوا للإرهابيين

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكماً في قضية زينهم التي تضم ٨ متهمين بينهم ٤ هاربين حيث قضت بإجماع الآراء بإعدام اثنين وبالأشغال الشاقة المؤبدة على ٤ متهمين وببراءة كل من أيمن عودة ومحمد عودة ومحمد رمضان زكي.

وقبل النطق بالحكم أعلن رئيس المحكمة أن هذه القضية تتعلق بفئة مضللة نشرت الرعب في البلاد وحاولت تخريب الاقتصاد وأدخلت الخوف في نفوس الأطفال وحيا رئيس المحكمة أبناء مصر الشرفاء الذين تصدوا للعناصر الإرهابية وقبضوا على المتهم الأول بعد أن مزتهم الأحداث وروعتهم طلقات الرصاص وأنفجارات القنابل.



المصدر : **الأمر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٧

□ المحكمة العسكرية أصدرت أحكامها في قضية أحداث زينهم :

الإعدام ٢ والمؤبد ٤ وبراءة ٢ من المتهمين

المتهمون قتلوا ضابطا وطالبا وشرعوا في قتل عدد آخر وحازوا أسلحة ومتفجرات
كتب - عبدالحميد شعير :

أصدرت المحكمة العسكرية العليا أمس حكما بإعدام اثنين من المتهمين وهما محمود صلاح ومصطفى عوني زكي الذين اشتركوا في أحداث زينهم التي راح ضحيتها اثنين اقدمهم النقيب شرطة احمد البلتاجي والطالب محمد سلامة السيد واصلبة آخرين .

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ عاما على ٤ متهمين وهم عرفان محمد حسن الخولي ، هارب ، وعمل احمد محمد فرحات ، هارب ، وكحلوى صابر عبدالعليم ، محبوس ، وياسر عباس سليمان علي ، هارب ، وبراءة كل من امير عوده محمد عوده ومحمد رمضان زكي .

عقدت جلسة المحاكمة في الساعة الثانية عشرة و٢٥ دقيقة من ظهر امس وسط اجراءات أمنية مشددة ، واستقرت نحو عشر دقائق وشهدا أهالي المتهمين ، وبعض المحامين المتدربين ورجال الصحافة والاعلام ووكالات الأنباء المحلية والعالمية وفور عقد الجلسة وجه رئيس المحكمة كلمة قال فيها :

« باسم المبادئ .. باسم الشعب الامن المطمئن نحن نحاكم اليوم مجموعة من الذين يفسدون في أرضه وينشرون الرعب في ربوعه ويخربون اقتصاده عكس ما جاء في كلام الله ﴿ ادخلوا مصر إن شاء الله امنين ﴾ مصر التي حماها الله مصر الامن والامان .. مصر التي جعلها واحة للامن والامان .. روغتم شعبها وادخلتم الخوف في نفوس اطفالها .. لن تجعلوا من أرض مصر أرضا للفساد .. مصر آمنة بشعبها مهما هزتها الأحداث واضاف انه بعد الاطلاع على مواد الاتهام ٣٠ ، ٣٢ ، ٧٧ من قانون الاحكام



مصطفى عوني محمود صلاح

العسكرية ، و٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية وبعد اجماع الآراء حكمت المحكمة على المتهم الأول والثاني والخامس والثامن حضوريا .. وغيايبا على المتهمين الثالث والرابع والسادس والسابع . وعقب النطق بالحكم اصيب أهالي المتهمين بحالة هستيرية حيث انهم معظمهم في البكاء بينما عبرت أسر المتهمين اللذين برأتهما المحكمة عن فرحتهما الغامرة .

وكانت الجلسة قد بدأت بعد ان حضر

المتهمون الاربعة الذين يحاكمون حضوريا من محبسهم مرتدين الجلابيب البيضاء ، وتم ايداع المتهمين الأول والثاني محمود صلاح ومصطفى عوني في قفص والمتهمين الخامس كحلوى صابر عبدالعليم والثامن محمد رمضان زكي في قفص آخر وكانت المحكمة العسكرية العليا قد بدأت في نظر القضية يوم ٢٢ اغسطس الماضي ، حيث وجهت النيابة العامة للمتهمين تهم الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين ، كما وجهت لهم تهمة الاشتراك في اتفاق جنائي بفرض ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة وسلحة وذخائر ومفرقات بدون ترخيص وقتلهم عمدا يوم ١٨ يوليو الماضي كلا من نقيب شرطة احمد يعقوب البلتاجي والمواطن محمد سلامة السيد والشروع في قتل ثمانية من المواطنين .



خمسة طلائع

للشعر !

مجموعات حب الله ونصر الدين وشعرور

امام المحكمة .. واثنان في الطريق

قالوا : لا ولاية للظواهرى الفائب المفترب ..
وأعدوا ألف نسخة من « حصاه المر » للتوزيع !

حكاية

« رهين الحبسين »
وقرار المحكمة
الانساني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ سبتمبر ١٩٩٢

● تزوير محررات رسمية وبطاقات شخصية
أما المجموعة الثانية .. فتضم ٦٦ متهما
بزعامة المهندس اسماعيل نصرالدين ..
وجهت لهم الاتهامات التالية ..
● احراز اسلحة نارية ومسدسات
وذخائر ومفرقات لاستخدامها في نشاط يخل
بالامن العام
● تزوير محررات رسمية وبطاقات
شخصية

● حيازة الف نسخة من كتاب . الحصاد
المر .. معدة للتوزيع للترويج لفكر
الجماعة
هذا الكتاب من تأليف الدكتور ايمن

الظواهري .. الطبيب الهارب في
افغانستان .. والذي سبق اتهامه في قضية
تنظيم . الجهاد . بعد اغتيال الرئيس
الراحل السادات .. وامضى عقوبة السجن ٣
سنوات .. خرج بعدها ليسافر الى بيشاور
ويتولى مسئولية التنظيم لفكر الجهاد
وذيله

في تحقيقات النيابة .. حاول عبدالحميد
حب الله زعيم المجموعة الاولى .. ابعاد اسم
الظواهري عن قضايا . طلائع الفتح ..
وكان تبريره انه مادمات لولاية لوزير
(يقصد عمر عبدالرحمن) . ولا لاسير
(يقصد عبود الزمر) فانه لا ولاية لغائب
مغترب (يقصد الظواهري) .. غير ان
مناقشتهم داخل القفص كانت تعلن ولاءهم
لعبود والظواهري ..

والمجموعة الثالثة .. تضم ٣٣ متهما
بزعامة يحيى شحرور .. وهو التنظيم الذي
يضم اكثر من شحرور من الاخوة ابناء
العمومة وقد ارتكبوا الوقائع التالية :
● التدريب على اعمال الارهاب في مزرعة
بقريه طحانوب باستخدام الاسلحة ..
● تزوير الاوراق الرسمية للاختفاء عن
اعين رجال الامن
● حيازة واحراز اسلحة وذخائر
ومفرقات

وخلال الايام القادمة .. ستشهد قاعات
المحاكم العسكرية .. دخول اعضاء

فضحتهم المعاينات التصويرية التي
سجلت بالصوت والصورة في مواقع
الاحداث . ليرى كل منهم على حدة دوره في
الجرائم التي ارتكبها دون ضغط او
تعذيب .. كانوا يتكلمون في تسجيلات
الفيديو التي شاهدها المحكمة وهيئة الدفاع
والحضور سواء من ذويهم او من رجال
الاعلام والصحافة المصرية والعالمية .. بل
وممثل لجنة الحريات الدولية
ورغم وضوح الصورة وصرامة
الاعترافات كانت هناك ايضا بعض
المبررات .. الدفاع اعلن ان له تحفظات ..
والمتهمون رفضوا ابداء اية تعليقات

● ● ●
طلائع الشر .. مجموعات تضم اكثر من
٢٠٠ متهم .. مجموعات عنقودية منفصلة ..
يربطها حبل سرى قوى غير مرئي .. الفكر
ووحدة الهدف واساليب الوصول اليه ..
اشتركت المجموعات كلها في تهمة واحدة
الى كل مجموعة على حدة .. تهمة الانضمام
لجماعة سرية اسست على خلاف القانون .
هدفها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور
والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية
للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي .
من خلال الدعوة لتغيير نظام الحكم بالقوة .
واشاعة جو من عدم الاستقرار . باستخدام
الوسائل الارهابية وحيازة الاسلحة النارية
والذخائر والمفرقات بدون ترخيص .
ايضا تهمة الانضمام لاتفاق جنائى
الغرض منه ارتكاب جنائيات القتل العمد

والسرقات بالاكرام وحيازة واحراز الاسلحة
النارية والذخائر والمفرقات بدون ترخيص
في نشاط يخل بالامن والنظام العام

● ● ●
المجموعة الاولى تضم ٥٥ متهما يقزعهم
طالب نهاني الطب عبدالحميد حب الله ..
وجهت لهم الاتهامات التالية :
● سرقة سيارة نقل الموبيليا التابعة
لشركة العهد الجديد

● قتل سائقها صبحى على السيد وتباعها
قاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق
الاصرار والترصد

● محاولة سرقة السلاح الآلى الذى كان
بحوزة الجندي سعد عبدالهادى مطوع
المعين لحراسة القنصلية السعودية بجاردن
سيتى ..

● الشروع في قتل الجندي عمدا مع سبق
الاصرار بطعنه واطلاق الرصاص عليه .
● محاولة سرقة سلاحى الجنديين بخيت
محمد همام وعبدالرحمن عبدالله اثناء

قيامهما بعملهما في حفظ الامن والحراسة
بالعدلى

● الشروع في قتل الجنديين مع سبق
الاصرار والترصد باطلاق الرصاص عليهما .
● حيازة واحراز كميات كبيرة من
الاسلحة الآلية والنارية والمفرقات والقنابل
اليدوية والمصنوعة محليا ومفرقات القنابل
والمكونات التي تدخل في تصنيعها من
الفتائل والاجزاء المعدنية وروملان البلى
والمسامير

للنشر ه طلائع .. خرجوا
اجنة مشوهة من رحم تنظيم
الجهاد . قاتل الرئيس
الراحل السادات !

اطلقوا على انفسهم اسم
« طلائع الفتح » . ونسجوا
لتنظيمهم رداء نسبوه
للاسلام !

هم ليسوا طلائع . وانما
فلسول لتنظيمات ارهاب
تساقطت في قبضة الامن .
ويلفظ ما تبقى منها انفاسه
الآخيرة .

هم ليسوا فاتحين . لم يفتحوا للاسلام
دين السماحة نوافذ او ابوابا ينطلق منها
ليعم العالم بقيمه ودعوته الى التراحم .
وانما اغلقوا بيوت مسلمين عابدين لله
ساجدين لجلاله .. قتلوهم ويطموا اطفالهم .

ولم ترق قلوبهم المتحجرة لتوسلاتهم وهم
يقولون لهم : ماذا فعلنا ؟

زعموا انهم يستندون الى تعاليم الاسلام
ويسعون لتطبيق شريعته .. ولكنهم ضربوا
عرض الحائط بتعاليمه .. قتلوا ابرياء
امين .. سرقوا ممتلكات مسلمين .. خططوا
لبث الذعر والرعب والارهاب في ربوع البلد
الامن .. استحلوا ما حرمه الله ورسوله ..
دم المسلم وماله .. وابتدعوا لانفسهم افكارا
مضللة ليست من الاسلام في شيء .. فكفروا
المؤمنين . واعتبروا انهم هم وحدهم
المؤمنون .. قالوا انهم مصلحون . ولكنهم
بأعمالهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون ..

● ● ●
قاعات المحاكم العسكرية .. شهدت
محاكمات ١٤٥ من طلائع الشر .. شملتهم ٣
قضايا .. ومزال في الطريق قضيتان
اخرتان .. كالعادة انكروا كل ما وجهته لهم
النيابة العسكرية من اتهامات .. رغم ان
ملفات القضايا تحوى جرائم قتل وشروع في

قتل وحيازة اسلحة وذخائر ومفرقات
وتزوير للمحررات الرسمية والاوراق وسرقة
بعض السيارات ومحاولات سرقة للأسلحة
من الجنود الساهرين على امن المواطنين ..
حتى الاعترافات التي ادلوا بها في
تحقيقات النيابة . عدوا ليتنصلوا منها ..
قالوا انها وليدة ضغط واكرام ملدى
ومعنوى . رووا الكثير عن اعمال
التعذيب .. ولكن التقارير الطبية وحالتهم
الصحية كانت تقول عكس ما يعلنون ..



١٩٩٣ ١٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجموعتين الرابعة والخامسة الى قفص الاتهام ..

ادارة الجلسات من جانب هيئة المحكمة في قضايا المجموعة الاولى والمجموعة الثانية والمجموعة الثالثة .. اتسمت بسعة الصدر .. حرصت الهيئة على الاستماع الى مطالب المتهمين ودفاعهم .. ولكنها نهبت ان سعة صدر المحكمة هي للاستماع للطلبات وليست لاعطاء المتهمين الفرصة للقاء البيانات ..

وفي اطار سعة الصدر ، والتيسير على المتهمين وذويهم .. سمحت المحكمة لاهاليهم بالحضور .. حتى ان القاعة في الجلسة الاولى والثانية لمحاكمة المجموعة الاولى امتلأت عن آخرها باقارب المتهمين .. حضروا يحملون معهم الاغذية والملابس وبعض الكتب الدراسية .. وعللوا ذلك بانهم لم يروا المتهمين منذ فترة طويلة .. وكان قرار المحكمة بالسماح لهم بلقائهم داخل القاعة خلال فترات الاستراحة .. بل وقبل وبعد الجلسات ..

واصرت المحكمة في قضية المجموعة الثانية على الافراج عن المتهم المعوق سامي سلامة عبدالمؤمن الذي قال للمحكمة انه رهن مجسسين .. مجس قفص الاتهام .. ومجس الاعاقة .. وجاء قرار المحكمة بالافراج عنه .. وفي الجلسة التالية بعدها

بـ ٤٨ ساعة .. وجدت المحكمة ان قرارها لم ينفذ .. فاصدرت قرارها الانساني السريع بالافراج عنه من سراى المحكمة .. لتدوى القاعة بالهتافات بعدالة القضاء العسكري الذي حرص دفاع المتهمين في بداية كل جلسة على ان يقدم دفوعا بعدم ولايته على محكمة المتهمين المدنيين .. واعتباره غير مختص بمحاكمة المدنيين .. بل كان الجديد في الدفوع التي يقدمها الدفاع ، هو الدفع الذي قدم مؤخرا حول بطلان قرار الاتهام لان النيابة العسكرية لم تقم بالتحقيق مع المتهمين ، ولم تواجههم بما هو منسوب اليهم من اتهامات ، وكذا بالادلة وعناصر الدعوى ..

وبذلك يكون اتصال المحكمة بنظر تلك الدعوى باطلا ، باعتبارها ان نيابة امن

الدولة التي قامت بالتحقيق هي سلطة غير السلطة التي اعدت قرار الاتهام ..

تميزت جلسات محاكمة مجموعات الطلائع .. بحضور نخبة من المحامين المشهود لهم بالكفاءة القانونية وبراعة

الترافع .. من ابرزهم عبدالعزيز الشرفاوى وعلى الطاهر ومنتصر الزيات ومختار نوح وسعد حسب الله ومحمد المامون الذي جاء للدفاع عن ابنه ياسر المتهم في المجموعة الاولى .. كما حضر اكثر من ١٨ محاميا ومستشارا سابقا للوقوف مع الشقيقين لؤى ونزار غراب .. اولا لان نزار محام ، وقفت الى جواره نقابة المحامين ، وثانيا لان والدهما كان مستشارا قضائيا بارزا ..

وعلى هامش الجلسات .. كانت هناك مفاجآت ..

● المهندس اسماعيل نصرالدين زعيم المجموعة الثانية كان يخفي الاسلحة والذخائر والمفرقات في عيادة زوجته الطبية والتي تتولوا الاتهام اثناء تحقيقات نيابة امن الدولة ، ولكن استبعدوا القضاء العسكري .. وايضا في مقبرة والده .. فلم يرحم بذلك .. لا الاحياء ولا الاموات ..

● بعض المتهمين كانوا يخفون الاسلحة والذخائر والمفرقات في مسكن تحت الانشاء في قرية بني يوسف بالهرم .. احد المتهمين قام بمساعدة زميل له في عمل حفرة عميقة وضع فيها برميلا مملوءا بالاسلحة والذخائر .. والى جوارها حفرة اخرى وضع فيها معدات المفرقات .. الطريف ان متهما ثالثا ذهب الى نفس المكان واخفى ايضا بعض الاسلحة .. واثار الدفاع عدة مشاكل حول هذا الموضوع .. حاولوا اولا ان يؤكدوا ان المكان ماهول .. وثانيا ان خبراء المفرقات الذين قلموا بالتنقيش في المرة الاولى لم يكتشفوا الذخائر رغم تنقيشهم للمبنى .. الا بعد ان ارشد المتهم الى مكان اخفائه لها .. وفي الفيديو .. كانت المعايمة التصويرية عن كيفية اخفاء المضبوطات .. وحدد كل متهم ما قام به وكيف ان الحفرة الكبيرة استغرقت منهما معا ٣ ساعات ، لانهما قاما بحفرها بجاروف ، بينما استغرقت الحفرة الاخرى من متهم واحد ساعتين ..

● ملابس جنود القوات المسلحة المموهة ظهرت في اكثر من حيز للمتهمين .. حيث كانوا يحاولون استغلال احترام الجماهير لهذا الزي ، في التنكر فيه لارتكاب جرائمهم ..

● طالب المحامون بضم اسباب الحكم في القضية ٤٦٢ لسنة ٨١ المسماة بتنظيم الجهاد ، وايضا في القضية ٥٤٦ لسنة ٩٠ الخاصة باغتيال رفعت المحجوب ، رغم ان اسباب الحكم لم تعلن رسميا حتى الآن في القضية الاخيرة ..

وطالب الدفاع للمرة الثالثة بنقل المتهمين في هذه القضايا الى السجن الحربي بدعوى ان يكونوا تحت ولاية المحكمة ولزيد من الاطمئنان بعد شكاوهم من السجن المدني خاصة السجن شديد الحراسة والذي سبق ان عاينته النيابة العسكرية واكدت انه يفوق في نظامه وفيما يتوافر به سجون أوروبا ..

قائمة الشهود في تلك القضايا .. طويلة ! عدد كبير من رجال الامن الذين اشتركوا وشاركوا في اجهاض هذا المخطط .. سهروا الليالي .. تتبعوا تحركاتهم في سرية وحذر .. حتى تمكنوا من القبض على المتهمين .. ورغم ذلك كان التشكيك في عملهم .. حتى ان المؤسسة ، الجديدة التي ظهرت في المحاكمات .. كانت حول تأكيد بعض المتهمين ان الضباط الذين يقولون انهم قبضوا عليهم ، ليسوا هم الذين قاموا بهذه المهمة .. ورات المحكمة ان تتأكد من هذا الادعاء بعد ان تكرر من اكثر من متهم ..

طلبت من احد الضباط ان يصف تفصيلا وتحديدًا اذا كانت ذاكرته تعي مكان ضبط احد المتهمين .. فذكر كافة التفاصيل الخاصة بالشقة التي ضبط بها المتهم .. حتى أكد ان السرير الموجود بغرفة نومه مكون من دورين .. وهنا .. لم يستطع المتهم الإنكار .. والقزم الصمت !



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الأخبار

التاريخ:

١٦ سبتمبر ١٩٩٢

التهمة
الاعدام
الحكومة
مضلة
اشاعت
الفساد
والرعب
والارهاب
في قضية احداث زينة
الاعدام
والجوية
مضلة
اشاعت
الفساد
والرعب
والارهاب



في قتل كل من حمزة عبد الغنى
عشرى . وأحمد محمد محمد على .
وزكى محمد كامل . وسامى عبدالغفار
ابوالعزى . وأمين الشرطة على محمد
محمود

لماذا البراءة

- المتهم السابغ الهارب ايمز عودة
علم بوقوع جريمة واعان المتهمين

بارتكابها على الفرار من وجه
القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين
الاول والثاني وآخرين حال علمه
بارتكابها الجريمة

المتهم الثامن محمد رمضان زكى
علم بوقوع جريمة واعان المتهمين
بارتكابها على الفرار من وجه
القضاء .. بأن قام بايواء المتهمين
الثاني والخامس

واتضح ان سبب التأخير كان رفض
المتهمين الحضور الى قاعة المحكمة .
خلع المتهم مصطفى عوني جلبابه
الابيض وكان يرتدى بذلة تدريب
حمراء . وذلك قبيل دخول اعضاء هيئة
المحكمة للقاعة . وذلك اعترافا منه بأنه

تقرير مكتبه :

فاروق الشاذلى

جاهز لحكم الاعدام الذى اصدرته
المحكمة ضده .

وحاول المتهم محمود صلاح فهمى
التمسك قبل التطوع بالحكم وبدأ يقرأ
القرآن وظل هادئا حتى انتهت المحكمة
ثم انفجر صاخرا داخل القفص بعد
ذلك .

كانت الجلسة علنية وحضرها اهالى
المتهمين وعدد منهم من حضروا لأول
مرة وبعض المراسلين الاجانب .

حملت القضية رقم ١٩ لسنة
١٩٩٢ جنایات عسكرية ادارة المدعى
العسكرى .. وقد بدأ نظر القضية يوم
٢٢ اغسطس .. استمرت ٦ جلسات
النيابة وجهت لهم ٦ تهم في قرار
الانتهام .

المتهمون جميعا اتضموا لجماعة
اسست على خلاف القانون ادار
حركتها وقام بدور قيادى فيها المتهمان

الهاربان عرفان محمد حسن الخولى
وعلى احمد محمد فرحان يفرض
الدعوة الى تعطيل احكام الدستور
والقوانين ومنع احدى مؤسسات
الدولة من ممارسة اعمالها والاعتداء
على الحرية الشخصية للمواطنين
والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام
الاجتماعى وكان الارهاب من الوسائل
التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ
اغراض الجماعة .

● اشتركوا مع آخرين في اتفاق
جنائى الفرض منه ارتكاب جرائم
القتل العمد مع سبق الاصرار
والترصد والشروع فيه وحيارة واحراز
الاسلحة والذخائر والفرقعات بدون
ترخيص واستعمال المفرقعات
استعمالا من شأنه تعريض حياة
الناس للخطر والتزوير في اوراق
رسمية .

ثانيا المتهمان الاول والثاني محمود
صلاح فهمى جاد ومصطفى عوني
زكى

● قتلوا واخرون عمدا كلا من
النقيب شرطة احمد يعقوب البتاجى .
والمدنى محمد سلامة السيد . وشرعوا

قضت المحكمة العسكرية العليا
امس باعدام المتهمين محمود صلاح
فهمى جاد وشهرته هيثم ومصطفى

عوني زكى وشهرته سعد .. كما قضت
بالاشغال الشاقة المؤبدة على ٤
متهمين هم الهاربون عرفان محمد

حسن الخولى وعلى احمد فرحات
وباسم عباس سليمان على وحضوريا
بالتنسبة للمتهم كحلاوى صابر
عبدالعظيم .. كما قضت ببراءة المتهم
الهارب ايمز عودة محمد عودة ..
ومحمد رمضان زكى

اعلنت المحكمة في اسباب الحكم
انه باسم الشعب الأمن المطمئن
الذى يوع بافعال حقة مضلة من
ابنائنا الذين راحوا يفسدون في ارضه
وينشرون السرب والارهاب بين
ربوعه .. ويشيعون الخوف في نفوس
ابنائنا .. ويخربون اقتصاده مخلصين
ما جاء بكتاب الله القوى العزيز .
ادخلوا مصر ان شاء الله امنين . مصر
التي حباها الله بالامن وايمان .
حاولتم اربابها - مصر التي جعلها الله
راحة للامن والامان روعتم شعبها
وادخلتم الخوف في نفوس اطفالها
واولادها ولكن ابدان يكون ذلك . لن
تجعلوا مصر ارضا للظلم والفساد
والارهاب فهي امة باذن الله . امة
بشعبها الحر القوى . امة بأبنائها
ورجالها الذين هزتهم الاحداث
وروعتهم طلقات الرصاص وانفجارات
القنابل . وعز عليهم ان يكون من
يؤجرون لضرب امنها ومقومات

حياتها . فراحوا يتصيدون بشجاعة
وحزم لخسة افعالهم غير مبالين
بطلقات الرصاص وشظايا القنابل ..
راحوا يتعقبون الجناة فقبضوا على
الاول ولاذ الباقي بالفرار .

تحية من المحكمة لاهالى منطقة
زينهم الشجعان .. تحية من المحكمة
لكل يد تقاوم الظلم وتقهقر العدوان .
تحية لكل يد تبني وتعلي البنيان باسم
المبادئ والقيم وباسم الحق وباسم
العدل وباسم الشعب وبعد الاضلاع
على قرار الانتهاك ومواد القانون ٢٠
و٢٢ والمادة ٧٧ احكام عسكرية و٢٠٤
اجراءات وباجماع الآراء قضت
المحكمة باحكامها السابقة .

من الجلسة

تاخر حضور المتهمين الى قاعة
المحكمة اكثر من ساعتين بعد وصول
اعضاء هيئة المحكمة وممثل النيابة ..



المتهم الأول يعترف : هكذا ارتكبنا مصادات زينهم

محمود صلا - فهمى جاد سن ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة .. مقيم بالقوصية محافظة اسيوط .. لا يحمل ائتمات شخصية .. روى في محضر نيابة امن الدولة .. وتحديدًا امام ياسر رفاعى رئيس النيابة .. في القسم ٢٤ غير الجرحى المعتقلين .. وسكرتارية مسعد حسين في الساعة الثالثة

س - عاتصيلات اعترافك ؟
ج - الى حصل ان رجب عبد اللطيف الوكيل بعث لى جواب في مصر على سكنى في اسيوط وطلب منى في الجواب انى اجيء مصر يوم الجمعة في القطر اللي يقوم في اسيوط الساعة السادسة والنصف الصبح

وقال لى في الجواب انه هايكون مستينى على محطة مصر والجواب وصلنى يوم الخميس فانا فعلا قطعت تذكرة في القطر ووصلت محطة مصر الظهر الساعة واحدة تقريبا وفعلا لاقيت رجب عبد الوكيل مستينى وركبنا ميكروباص ونزلنا عند مطلع زينهم وفي الحقة دية رجب قال لى بصر على المكان ده كويس وخذنى ومشى على طول وودانى على المطرية في شقة بتاعت واحد اسمه محمد وماغرفش باقى اسمه وهو لفته بجراوى يعنى مشر من الصعيد ولما وصلنا الشقة كان هناك موجود مصطفى عرنى وياسر بيارى .. واتقدينا وبعد كده رجب عبد الوكيل قال لى المكان اللي انا وديته لك عند مطلع زينهم هايحصل فيه استناب بكرة الصبح وانت دورك

هايكون تأمين لياسر نيازى لان هو اللي هايشتبك وانت هايكون معاك طينجة وقنبلة فانا سألت رجب وقلت له الاشتباك ده هايكون مع مين فقال لى (عربيتين) مائسالش فانا قلت له مائسالش ازاي والحيث عليه فقال لى هايكون عبارة عن عربيتين وانا سألته مين اللي هايكون راكب العربية الاولى فرجب قال لى مالكيش دعوة وسألته مين هايكون معانا انا وياسر

فقال لى انت هاتروح لواحدك ومالكيش دعوة وتكون هناك الساعة سبعة الصبح وكان في الشقة في الوقت

ده انا ورجب وياسر ومصطفى عرنى .. ومحمد صاحب الشقة وكان موجود في الشقة ثلاث سلاح الى وطينجة وحوالى عشر خزن بتاعت الاسلحة الآلى وكل خزنة مليانة بالطلقات وخزنتين للطينجة ٩ مم وكان في حوالى خمس قتابل ونمنا بالنيل وتانى يوم الصبح صحبت الفجر وصلينا الفجر جماعة والساعة ستة الصبح تقريبا رجب ادانى الطينجة والخزنتين وقنبلة واحدة وقال لى انزل انت روح على المكان وفعلا نزلت وكان في الشقة محمد ومصطفى ورجب وياسر ونزلت

وخذت تاكسى وودانى على العتبة ومن العتبة اخذنى تاكسى تانى على مساكن زينهم ووصلت هناك حوالى الساعة سبعة ونصف تقريبا لاقيت ياسر واقف على اول مطلع زينهم ولايس ترينج وكان السلاح الآلى مخبى تحت السويتر بتاع الترينج جوه البنطلون وكان لايس بنطلون جينز فانا وقفت قبله على يمين المطلع بحوالى عشرين متر تقريبا وبعد حوالى ربع ساعة او ثلث ساعة من وقوفى سمعت ضرب النار اشتغل قبصيت لاقيت ياسر بيضرب نار على عربيتين وراه .. وانا

سمعت ضرب نار كثير ونزلت في الشارع اجري في اتجاه مطلع زينهم وكان ياسر في الوقت ده بيضرب نار على العربيتين لاقيت شارع على يمين المطلع قبل بدايته فجريت فيه بعد ما ضربت طلقتين من الطينجة في الهواء وانا بجري ولاقيت في وشى سلام طلعتنا جرى ولاقيت نفسى فوق المطلع ولما وصلت فوق المطلع لاقيت ياسر بس وماشفتش لا مصطفى ولا رجب ولا العربيتين وفي الوقت اللي شفت فيه ياسر كان ماسك البندقية ويبرمج في اتجاه فوق بعد المطلع وياسر قال لى ياهيتم وده كنيته العربية فلتت على طول وكان يبرمج وانا يبرمج وراه ورمحنا حوالى ثلاثين مترا او اربعين متر بعد المطلع وكمرنا شمال في شارع فيه موقف عربيات ميكروباصات ورمحنا بعد الموقف وبشويه وفي الحقة دية انا اتأخرت عن ياسر لاني حسيت انى تعبان علشان عندي روماتيزم في روكى وفضلت ماشى براحة من التعب ولاقيت الاهالى جم عليا وسألوني انت امين شرطة فانا قلت لهم ايوه لكن

ماصدقونيش وراحوا ماسكنى وابندا اهالى كثير يرمحوا على وواحد من الاهالى كان معاه سكينه ضربنى في

رجلى من تحت وباقى الاهالى كانوا بيضربوني بالاقلام وراحوا ماسكنى وشايلنى وكانوا حوالى عشرة انفار اللي اتلماوا على وراحوا مركبى عربية زى عربات النص نقل وراحوا ودونى على

قسم الشرطة بتاع السيدة زينب تقريبا زى ماسمعت من كلام الناس .. وكان معايا بطاقة باسم عاصم احمد ابو الليل كنت لاقيتها واقعة في شارع

اسمه عزت جلال في اسيوط واخذتها واتصورت وشيلت الصورة اللي عليها وحطيت صورتي والكلام ده كان من

حوالى اربعة او خمسة شهور والبطاقة دية كانت محطوة في المحفظة والصور كنت اتصورها في ستديو الحوراء في منطقة الحمراء في اسيوط



المتهم الثاني .. سجل حافل بجرائم الارهاب

٦ من شهود الرواية بمكان الحادث . وهو أيضا متهم في القضية ٥٤٢ جنابات ديروط . مركز صدفا باسيوط (اغتيال المقدم مهران ضابط مباحث امن الدولة باسيوط) .
وفي القضية ٩٣/٥٢٠ حصر امن دولة عليا التي تحولت الى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٣ .
المتهم الخامس كحلاوي صابر عبدالعليم .. حاول اغتيال المقدم احمد علاء ضابط امن الدولة بالفيوم لولا ان مجموعة اخرى سبقته في تنفيذ الحادث .. وهو مرتبط بالهارب علي احمد محمد فرحان . كان يحمل بطاقة شقيقه وهو ما يعني تعريض شقيقه للمساطة القانونية في أية جرائم يرتكبها ظلما .. اعترف بأنه قام بعملية الرصد بمفرده طوال ٣ أشهر . وان المتهم محمد رمضان شاركه عملية الرصد حوالي ٧ مرات .

ومصطفى عوني المتهم الثاني في القضية سجله حافل .. فهو متهم في قضية ٣١٨٥ / لسنة ١٩٩٣ ادارى الزاوية الحمراء التي قام فيها باطلاق الرصاص في السابعة والنصف مساء بمنطقة ترعة الاسماعيلية اسفل كوبري السواح وعند سؤاله لاحد الاشخاص عن بعض معالم ومدخل المنطقة سقط منه سلاح ناري .. فاستغاث هذا الشخص بالمارة للقبض عليه وكان معه شخص آخر .. وضبط بحيازته طبنجة ٩ ملل وبطاقة مزورة باسم خالد مصطفى عبدالعزيز مرسى برقم ٦٦٤ صادرة من قسم الزيتون .. ونتج عن اطلاقه الرصاص اصابة سيد جمال محمود (٢٣ سنة سائق) ومحمد سعد بسيوني (سائق) وشريف لطفى الخولي (٢٤ سنة - حداد) ومحمد شريف ابراهيم ٢٤ سنة ميكانيكي) . وشهد عليه



مخزن السلاح

في شقة شارع السويلكي التريكان
يقيم فيها المتهمون وجد ٢٩ قنبلة
يدوية و ١٨ صاروخ آر - بي - جي و ٢
بطاريات تستخدم في الشراك
الخداعية ، ٨ عبوات قاذفة للاربي -
جي ، ٤ طلقات كاشفة ، اكياس
بارود ، ٢ سلاح الى ، ٦ مفجر قنبلة ،
٤ اصابه شديدة الانفجار ، ٤ عبوات
بداخلها مادة كيميائية ، عدد اثنين
علبة كرتونة بداخل كل منها ٥٠ طلقة ،
٢ عبوة بلون كاكى عبارة عن قنابل
مولوتوف .

كما ضبط في نفس المخزن ١٥٢
ظرف خطاب منها ماكان مفروضا
ارسالها لوكالات الانباء وكتاب
المصحف .. ووجد ظرف به كتاب من
تأليف الارهابي عاصم عبدالمجيد
مرسل للكاتبه الصحفية عاشة
عبدالرحمن .. اضافة الى كشف به
عناوين لبعض الصحفيين والكتاب .



المصدر : : **النفس**

التاريخ : : **١٧ سبتمبر ١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفض طلب رد محكمة أمن الدولة بالفيوم حول نظر قضية عمر عبدالرحمن و٤٨ من اتباعه

الفيوم - سيد الشورة : رفض طلب رد المستشار احمد عزت العشموى رئيس محكمة امن الدولة العليا - طوازي - بالفيوم. تنظر

المحكمة قضية محكمة الدكتور عمر عبدالرحمن مفتي تنظيم الجهاد و٤٨ من اتباعه في احداث الشغب بالفيوم عام ١٩٨٩. عقدت المحكمة جلستها في بنى سويف برئاسة المستشار محمد فهمى درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نور الدين واحمد حبيب، وامانة سر سمير عبدالشال ومحمد على. قررت المحكمة إلزام فتحى عبدالله طه مقدم طلب الرد بالمصاريف وغرامة الف جنيه. كما تحدثت جلسة ٢٢ «سبتمبر» الحالى، لتنظر طلبات الرد ودعوى الخصمة المادمة من متهمين آخرين في القضية ضد رئيس محكمة امن الدولة بالفيوم وعضو اليمين ورئيس محكمة الاستئناف.



محاولات لإصاق تهمة التفجيرات بالجماعات الإسلامية قضية زينهم نظرت في ١٣ يوماً فقط

كتب عماد محجوب:

أكدت مصادر «الشعب» أن تحريات أجهزة الأمن نتجة إلى سرعة الانتهاء من قضايا التفجيرات ونسبتها إلى عناصر من الجماعة الإسلامية أو تنظيم الجهاد، وأن تضم إليها شخصيات قيادية في الخارج من بينها د. عمر عبد الرحمن ود. أيمن الظواهري وتقديمهما للمحاكمة العسكرية والحصول على حكم بإعدامهما. على الرغم من وجود دلائل قوية وقاطعة على براءة الجماعات الإسلامية، ورغم إدانتها جميعاً لجرائم التفجيرات التي تشير أصابع الاتهام فيها إلى عناصر أجنبية - وخاصة الموساد - وكانت أجهزة الأمن قد ألقت القبض على بعض عناصره وعملائه وأودعتهم السجون على ذمة قضايا التفجيرات حتى ظهر هذا التحول في القضية.

وكان ذوو المحكوم عليهم في قضية زينهم قد قاموا بتوزيع الحلوى والمشروبات داخل قاعة المحكمة العسكرية، بينما ردد المحكوم عليهم الهتافات في وجهة هيئة المحكمة العسكرية المنعقدة أول أمس الأربعاء مؤكدين عزمهم وإخوانهم على الجهاد وتحقيق النصر أو الفوز بالشهادة. وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت بإعدام محمود صلاح وعوني مصطفى وبالسجن المؤبد ضد أربعة وهم عرفان عبد الخالق، كحلاوي صابر على عبد العال، ياسر عباس محمد سليمان، أشرف محمد وحكمت براءة محمد رمضان زكي، أيمن عودة، وقد نظرت القضية في زمن قياسي، أقل من ١٢ يوماً بعد استبعاد الأسبوع الأول الذي لم يمكن فيه الدفاع من الاطلاع، وعقدت خلال القضية خمس جلسات من بينها جلستين الإجرائيتين وفي الجلسة الثالثة توالت القرارات المتضاربة لرئيس المحكمة فعدل عن قراره بعرض المتهمين على الطب

الشرعي لبيان ما بهم من إصابات وتاريخ وسبب حدوثها ورفض كل طلبات الدفاع.. وخصص خمس دقائق فقط لإبداء الطلبات والدفع لكل الحامين الموككين.. فأعلن منتصر الزيات انسحاب - الدفاع بكلمة للمحكمة جان فيها: «لستم قضاء ولا نعرف بكونكم محاكم ونقف أمامكم لإبراء الذمة أمام الله وأمام إخواننا، فمازلنا نقف أمام القضاء للظلم في صفتكم التي تنتزعونها، وإنما نتعامل معكم تعامل المسلم المضطر إلى «أكل الميتة»

وتواصل المحاكم العسكرية جلسات محاكمة مجموعات «طلّاع الفتح»، فتبدأ خلال ساعات أولى جلسات المجموعة الرابعة التي تضم ٥٣ متهماً.. وبعد غداً «الأحد» تبدأ جلسات سماع الشهود في «طلّاع الفتح» ٣، المتهم فيها ٣٧ متهماً.. بينما تعقد يوم الاثنين جلسة المجموعة الثانية أيضاً لسماع الشهود في القضية التي تثير الدهشة، لأنها بلا وقائع أو أحداث أو جرائم، ولا تستند سوى إلى تقارير كاذبة لأجهزة الأمن حول فكر المتهمين، وهو ما يخالف حقوق المواطن في الدستور..

وكانت قد تواصلت - حتى أمس - الخميس جلسات محاكمة المجموعة الأولى، والتي أظهرت تناقض وتضارب أقوال الشهود في القضية وخاصة الرائد أشرف صلاح والمقدم محمد برغش والرائد محمد صبري

حول وقائع القضية والاتهامات وكيفية ضبط المتهمين، وأي الأسلحة كانت بصورتهم وأماكن وطريقة اكتشافها واستخراجها من أوكارها كما زعمت التقارير بينما أكد الدفاع أن الأسلحة المضبوطة قد دست على المتهمين بواسطة الأمن.. كما وافقت اثنتان من المنقبات على قبول شرط المحكمة للإدلاء بشهادتهما بعد فلع النقاب، بينما رفضت أخرتان وذلك بناء على طلب الدفاع لكشف التزوير محاضر الضبط والتحريات التي تدعى تواريخ كاذبة لضبط المتهمين وأماكنهم.. وجدد الدفاع طلبه باستدعاء د. محمود والشيخ أحمد الحلاوي للشهادة في القضية.

ومن المقرر أن تبدأ نهاية هذا الأسبوع - جلسات محاكمة المجموعة الرابعة من طلّاع الفتح والتي تضم ٧٠ متهماً يواجهون تهمة الانتماء الفكري لجماعة أسست بالمخالفة للقانون، ولم يدون لمحاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة أو النيابة العسكرية أي مضبوطات أو أسلحة أو متفجرات أو اتهامات بارتكاب جرائم.



المصدر : **الأمريكي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ جنتي ١٩٩٢

النيابة العسكرية في مرافعتها بالجزء الأول من طلائع الفتح :

المتهمون اتخذوا من الدين شعارا لارتكاب أبشع الجرائم

كتب عبد الحميد شعير:

استمعت المحكمة العسكرية العليا في جلستها اسر إلى مرافعة النيابة العسكرية في قضية تنظيم طلائع الفتح الجزء الأول والمتهم فيها ٥٥ شخصا من بينهم ٧ هاربين وقد بدأت النيابة العسكرية مرافعتها بالآية الكريمة وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون إلا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون

وأضاف في مرافعته أن مصرنا العزيزة كنانة الله في أرضه كان لها عبر آلاف السنين دور كبير في نشر الحضارة الصحيحة التي جاء بها الإسلام ونظراً للمناخ الديمقراطي الذي تعيشه البلاد فقد شجع ذلك على ظهور بعض الحركات التي اتخذت من الدين ستاراً يختبئ وراءه المفرضون في ظل الحرية وسياسة القانون وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب وأضاف لقد حرصت

شريعتنا الاسلامية السدحا على توفير الحماية والأمان للنفس البشرية فكانت دعوة الخالق

«ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» وأكدت النيابة في مرافعتها أنها بصدد قضية تنظيم أو جماعة اتخذت من الدين ستاراً لارتكاب أبشع جرائم القتل والسرقة بالاكراه وحيازة الأسلحة والخناثر وأوضحت النيابة العسكرية للمحكمة كيف تكونت هذه الجماعة وما هو سندها الشرعي المزعوم ومصادر تمويلها ماليا وعسكريا وكيف يتم اختيار أعضائها وتدريبهم بحيث يصبح العضو فيها آلة طيعة في يد أمير هذه الجماعة ويصبح له عبد خاضع يتفقد مشيئته وأوامره بأرائه الحرة الواعية وأضافت النيابة أنه لا يجوز تفسير القرار بدون علم ولا تحميل العاطة بأكثر مما تستحق. فذلك يجر إلى الكذب على الله وأكد رئيس النيابة أنه لم يحضر اليوم لها

دلة الارهابيين فيما يعتقونه وإنما جاء ليقيم لعائلة المحكمة ما يعرفوه من اقام وجرائم تحالف. نسومر قاصر العفويات المصري والنز يجرم الاعمال الخاسرة لا يقف ضد الفكر من فريد او بعيد. فندرة فمكر لا تكون الا بفكر سقاسز وكر واحد منهم بملك وسفده مكانه ليس ساحات للحاكم بل القنوت والاكيات الشرعية التي ارتصاها هذا المجتمع. ثم اسعز رئيس النيابة العسكرية ابرار كل منهم مشيرا الى ان المتهم الاور عبد الحميد محمد عبد الحميد قد نوحه عام ٨٦ إلى معسكر باغاسستان للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال السلاح والمتفجرات وقصى ما يفرد من ثلاثة اسعز نفسه جلالتها بفكر الجهاد الذي يقوم على انشاء كواشر عسكرية يملك لها ان تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا إلى إقامة دولة اسلامية



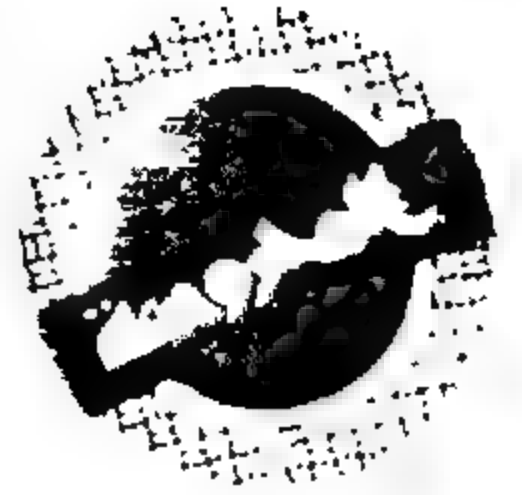
المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩ / ١ / ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرافعة النيابة في قضية « طلائع الفتح - ١ » :

**المتهمون ارتكبوا الجرائم وخطفوا الشريفة بتكفير المسلم
لا تستهدف الا العدل ولم يقدم للمحاكمة متهما بغير دليل**



حقنة ضد الوطنية

ب ١٥٠٠ جنيه !

كشفت النيابة العسكرية في مرافعتها أمس عن جريمة ضد الوطنية ارتكبها المتهم الأول عبد الحميد حب الله (طالب نهائي الطب) حتى يحصل على المزيد من الأموال لتنظيمه .. قالت النيابة : ان المتهم استغل طبيعة دراسته باعداد حقنة مكونة من بعض المواد تعطى أثرا وقتيا لمدة ٢٤ ساعة يظهر وجود السكر في الدم . وكان المتهم يعطى الحقنة لبعض المتقدمين للكشف الطبي لاداء الخدمة العسكرية صباح يوم الكشف ، حتى يظهر التحليل وجود سكر في الدم ، ويحصل الشاب على الاعفاء من الخدمة . وقد حدد المتهم ١٥٠٠ جنيه ثمنا للحقنة ، وقام بجمع ٦ الاف جنيه بهذه الوسيلة .

اعترف جزئيا ، واخرين اعترفوا سواء على انفسهم او على غيرهم .. وأكدت ان التنوع في الأقوال دلالة على ان ما أدلوا به من اعترافات هو الحقيقة بعينها ، وتساعط قائلة : كيف يمكن بعد ذلك كله الادعاء بأن الاعترافات مملاة عليه ، واذا كانت كذلك فلماذا لم تمل على بقية المتهمين الذين أثروا الانكار .. وقالت : كيف يقر المتهم أمام النيابة انه عذب ثم يدعي انه اعترف تحت ضغط ، فالمنطق يقول : ان من اعطاه الحرية بأن يقول عذبتنا ويثبت ذلك في محاضر التحقيق ، اعطاه ذات الحرية ليبدل بأقواله كيفما يشاء

السعواء حرصت على توفير الحماية والامن والامان للنفس البشرية . وتناولت النيابة في مرافعتها ما تنادى به الجماعة من تكفير الحاكم والمجتمع واستحلال دمائهم واموالهم تحت دعوى الاعداد لاقامة الخلافة الاسلامية ، وأشارت في هذا الصدد الى انها لن تناقشها فيما تدعيه وانما تقوم بمجرد اطلالة على هذا الفكر . واستشهدت بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ، وأكدت استنادا لها ان الكفر معناه الجحود والانكار لشيء علم من الدين بالضرورة وانكار انه من عند الله ، أما من قال لا اله الا الله فلا يمكن بأي حال من الأحوال تكفيره . وقال : ان من اعترف بشيء بأنه مقرر شرعا ولكنه أهمل في تنفيذه ، لا يعد كافرا لأن العمل لا يؤثر على الاعتقاد ، وأضافت : انه لم يربط بين العمل والاعتقاد في الفرق بين الايمان والكفر إلا الخوارج ، وذلك لفرض سياسي معروف في التاريخ عند النزاع على الخلافة في عهد سيدنا علي ومعاوية . وأكدت النيابة ان شريعة الاسلام حرمت تحريما قاطعا نسبة الكفر الى المسلم ، وقالت : انه لا يجوز تفسير القرآن بدون علم ولا تحميل الفاظه بأكثر مما تحتل ، لأن ذلك يجر الى الكذب على الله .

الاعترافات حقيقية

وقالت النيابة العسكرية في مرافعتها : ان جميع المتهمين اعترفوا بالاتهامات المنسوبة اليهم عدا المتهمين (٢ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣) ، وأشارت الى ان هناك من

أكدت النيابة العسكرية في مرافعتها في قضية تنظيم ، طلائع الفتح - ١ ، ان المتهمين قدموا الى عدالة المحكمة لما اقترفوه من اثم وجرائم تخالف نصوص العقوبات التي تجرم الافعال المادية ولا تتطرق للفكر من قريب او بعيد .. وقالت ان منازلة الفكر لا تكون الا بفكر مقابل ، ومكانها ليس ساحات المحاكم ، بل القنوات والآليات الشرعية التي ارتضاها المجتمع . وأضافت : ان هذه القضية خاصة بتنظيم أو جماعة اتخذت من الدين ستارا لارتكاب أبشع الجرائم وهي القتل والسرقة بالاكراه وحيازة الأسلحة والذخائر والمفرقات .

وقالت النيابة : ان المناخ الديمقراطي الذي تعيشه البلاد شجع على ظهور بعض الحركات التي اتخذت من الدين ستارا يخفي وراءه المفرضون وكانت الحرية وسيادة القانون جوا ملائما لنمو هذه الحركات وزيادة نشاطها ، فلم تشكر نعمة الحرية التي كانت في الاصل لتوفير الأمن والامان والاستقرار وتحطيم جدار الخوف بين السلطة والشعب . وأكدت ان الشريعة الاسلامية



وبحرية تامة . وأكدت النيابة ان اوراق الدعوى زاخرة بالأدلة في حق المتهمين ، وتنوعت الأدلة ما بين الاعترافات والشهادة والتلبس بالضبوطات الى جانب القرائن . وطالبت باعمال حكم القانون العادل على المتهمين بتطبيق مواد الاتهام ، وأكدت النيابة انها خصم شريف في الدعوى يستهدف اظهار الحقيقة وقرار العدل ، وقالت : ان حرصها على الصالح العام في أداء واجبها المقدس ، لا يقل عن حرصها على الصالح الخاص لأي متهم من المتهمين ، فلم تقدم للمحكمة أي متهم بغير دليل في الأوراق . كانت المحكمة العسكرية العليا قد استكملت في بداية جلستها أمس سماع الشهود .. استمعت الى ٥ شهود نفى ، ثم بدأت النيابة في مرافعتها ، واستأنفت المرافعة بعد استراحة لأداء صلاة الظهر . استعرضت النيابة خلال مرافعتها تفصيلا للاتهامات المنسوبة الى كل متهم وتفاصيل وقائع المقطع وجاردن سبتي والمعاوي التي ارتكبتها المتهمون .

كيف تأسس التنظيم ؟

وقالت في تناولها لتأسيس التنظيم : ان المتهم الأول عبد الحميد محمد عبد الحميد . حب لله توجه خلال عام ١٩٨٦ الى أفغانستان عن طريق جماعة التبليغ والدعوة ومنها الى بيشاور بباكستان ، حيث توجه الى معسكر على الحدود الباكستانية الأفغانية للتدريب على كيفية تصنيع واستعمال المتفجرات والتدريب على

استخدام السلاح ، وقضى هناك ما يقرب من ٢ أشهر اقتنع خلالها بفكر الجهاد الذي يقوم على أساس انشاء كوادر عسكرية يمكن أن تخوض الحرب ضد السلطة السياسية وصولا الى اقامة دولة اسلامية . وأضافت : انه مع بداية عام ١٩٨٨ ، تعرف على المتهم الثالث والأربعين نزار محمود الذي أمده بالوثائق التي تتضمن فكر عبود الزمر وطارق الزمر ، ثم عرفه نزار على المتهم الثاني والأربعين عبد المنعم جمال الدين الذي قام بتثقيفه سياسيا .. وبدأ المتهم الأول بعد ذلك يفكر في تكوين مجموعة لتنفيذ فكره وهو خوض الحرب ضد السلطة ، فارتبط في بداية الامر بالمتهمين السابع والتاسع والعاشر والثاني عشر والثالث والعشرين ، وبدأ في تثقيفهم سياسيا وشرعيا وفقا لمنهج الجهاد ، وأطلق على هذه الجماعة اسم طلائع الفتح الاسلامي . وكان الهيكل التنظيمي للجماعة عبارة عن مجموعات عنقودية لكل منها أمير وأعضاء . وأضافت النيابة : ان نشاط الجماعة دار حول محاور أربعة هي التثقيف السياسي والتثقيف الشرعي والتثقيف العسكري والتدريب البدني لأعضاء المجموعات . اما التمويل فانهصر في اشتراكات الاعضاء وتبرعاتهم وأموال الزكاة وعن طريق المتهم السابع والثلاثين مجدى سالم والمتهم الأول عبد الحميد حسب الله وقالت : انه عندما لم تكف تلك المصادر بدأ المتهم الأول يفكر في تنفيذ اعمال سلب أموال أو إيرادات بعض الجهات وتم التخطيط لذلك . وتواصل المحكمة جلساتها يوم السبت القادم لسماع مرافعة الدفاع .



المصدر : **الرياض**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ سبتمبر ١٩٩٢

مفاجأة في قضية «جمهورية امبابة» أحالة ٢٠٠ متطرف إلى محكمة أمن الدولة العليا بدلاً من المحكمة العسكرية

كتب - فحوى عبدالعزیز :
وقعت أمس مفاجأة في قضية تنظيم «جمهورية امبابة» الذي اتى القبض عليه لواخر العام الماضي. قررت نهاية أمن الدولة العليا، تعديل قرار احالة التنظيم الذي يضم ٢٠٠ متطرف من بينهم ٤٠ هاربون، إلى محكمة أمن الدولة العليا بدلاً من المحكمة العسكرية. تم تقسيم التنظيم إلى مجموعات وفقاً للجرائم التي ارتكبتها كل مجموعة. من المنظر صدور قرار احالة أول مجموعة للمحاكمة خلال ساعات وتضم عشر الزينات زعيم التنظيم وعبدالجيد القماش وحمدى كامل و٣ آخرين. تمت تصفية التنظيم الذي يضم ٢٠٠ متطرفاً إلى ٢٠٠ متلفهم فقط. تضم القضية ٣٦ تنظيمها تنظيم الشيخ جابر ريان و١٣ من اعوانه. استقرت التحقيقات مع المتهمين ٩ شهور. ووفقاً للاستشار رجاء العربي النائب العام علي بعض قرارات الاحالة

التي تقدم بها المستشاران عبدالجيد محمود الشرف العام علي النيابة ومحسن مبروك الحامي العام. شارك في اعناد قرارات الاحالة عامل فهاض وعلي الهولاري وهشام حمودة وباسر رفاهي وشريف عبدالنبي ولسامة قنديل رؤساء النيابة.

١٩ سبتمبر ١٩٩٢



النيابة تطالب بإعدام ٩ إرهابيين بينهم قاتل د. فؤاد التحسسون قتلوا جنديين ببولاق وسرقوا سلاحهما

كتب - جمال عبدالرحيم :

أمر المستشار عبدالمجيد محمود المشرف العام على نيابة أمن الدولة العليا أمس بإحالة ٩ إرهابيين إلى محكمة أمن الدولة العليا .. طوارئ .. بدائرة محكمة استئناف القاهرة لاتهامهم بقتل الجنديين محمد عبدالمنعم محمود ومحمود وعبدالهادي محمود بالسكة الحديد ببولاق في يناير الماضي - وطالبت النيابة بإعدامهم .

التهمة :
القتل العمد
السيرة
التزوير
الاتفاق الجنائي
وحيازة أسلحة

والمتهمون هم : أبو العلا محمد عبد ربه
٣٠ سنة نقاش ومحمد ابراهيم ابراهيم السيد
(٢٨ سنة) تاجر منتجات البان ومجدي
أحمد محمود (٢٣ سنة) طالب بكلية العلوم
وناصر شعبان صاقي ١٩ سنة طالب بمدرسة
امبابية الثانوية وحمدى كامل السيد ١٣ سنة
حداد مسلح وطاري فهمى أبو العزم
(٢٤ سنة) طالب بكلية التربية وحمدى
سعيد العشرى (استورجى) .. ومحمد
ابراهيم سليمان شهيد ٢٥ سنة حاصل على
دبلوم صنايع ويحيى على عبدالحميد خليل
٢٧ سنة طالب بالمعهد للفنسى
(محبسون) .

تضمن قرار الاحالة انهم في الفترة من
بداية شهر يناير حتى ٢٤ يناير ٩٢ ببولاق
بالقاهرة اشتركوا في اتفاق جنائى حرض
عليه وادار حركته المتهمان الاول والسابع
لغرض منه ارتكاب جنائيات لقتل العمد
وحيازة مفرقات واسلحة بغير ترخيص
بقصد استعمالها في نشاط يخل بالامن
والنظام العام .. بان قعدت اراقتهم على
ازهاق ارواح جنود لشرطة والحراسة
والاستيلاء على اسلحتهم الاميرية واعلوا
لذلك المفرقات والاسلحة والنخائر والابوات
ووسيلة الانتقال اللازمة بعد رصد اماكن
تواجدهم وتحركاتهم ومراقبتها .. وولعت
بواسطة المتهمين من الاول حتى السادس
الجرانم التالية ..



حاز واحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً ..
فرد صناعة مخنية وعدد ١٧ طلقة بقصد
استخدامها في العمليات الارهابية .
المتهم الخامس :

حاز بغير ترخيص مفرقات ديناميت قبل
الحصول على ترخيص بذلك من الجهة
المختصة وسلاحين ناريتين واسلحة ببضاء
« خنجرين ومطواه قرن غزال » ومنشورات
تضمنت ادعاءات كاذبة وبيانات من شأنها
تكدير الامن العام والاضرار بالمصلحة
العامه .

المتهم السادس :
حاز مفرقات (كنورات) قبل الحصول
على ترخيص بذلك من الجهة المختصة .
المتهم التاسع :

ارتكب تزويراً في محرر رسمي هو
البطاقة الشخصية رقم ٨٦٧٣٩ سجل مدني
حلوان بأن نزع صورتها الاصليه ووضع
صورته بدلاً منها وحاز سلاحاً نارياً وعدد
١٦ طلقة بدون ترخيص .

أدلة الثبوت

وجاء بقرار الاتهام اقوال ٩ شهود من
ضباط الشرطة والمننيين .
وتضمن قرار الاتهام اعترافات المتهمين
الاول ابو العلا محمد عبد ربه والخامس
حمدي كامل السيد والرابع ناصر شعبان
صانق والسامس طرقي فهسي ابو اعز
تفصيلاً بارتكاب الجريمة .

كما تضمن قرار الاتهام معاينة النيابة
وتقرير مصلحة الطب الشرعي والمعمل
الجنازي .

المعروف ان المتهم ابو العلا محمد
صدر به متهم في قضية اغتيال الدكتور فرج
فوده وتم محاكمته حالياً بمحكمة أمن الدولة
العليا طوارىء .. أجرى التحقيقات في
القضية هشام حمودة رئيس النيابة باشراف
المستشارين عبدالمجيد محمود ومحسن
مبروك .

والمسلمة الى المجنى عليه محمد عبدالمعتم
محمود ..

حازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحين
ناريين بندقية آلية وطبينة ماركة حلوان
و ٢٦ طلقة دون ان يكون مرخصاً لهم بذلك
بقصد استخدامها في العمليات الارهابية .

المتهمان السابع والثامن :
اشتركوا بطريق الاتفاق المساعدة
والتحريض مع المتهمين من الاول حتى
السادس في ارتكاب جنائيات القتل العمد
والسرقة موضوع التهم السابقة .

المتهم الاول :
حاز بغير ترخيص اجزاء رئيسية لسلاح
ناري و ٧ طلقات بدون ترخيص .
المتهم الرابع :

قتلوا الجندي محمود عبدالهادي محمود
عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا
الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم
الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم
الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة بقيادة
المتهم السادس الى المكان الذي ايقنوا سلفاً
تواجد المجنى عليه فيه وكمن له المتهمون
من الاول وحتى الرابع بينما تولى الخامس
والسادس تأمينهم وما ان قفروا به حتى
اطلق عليهم المتهم الاول عياراً نارياً قاصدين
من ذلك قتله ولقى مصرعه ..

قتلوا الجندي محمد عبدالمعتم محمود
عمداً مع سبق الاصرار والترصد واعدوا لهذا
الغرض سلاحاً نارياً وذخائر تسلمها المتهم
الخامس من المتهم التاسع وحملها المتهم
الاول وتوجهوا بها مستقلين سيارة استقلها
المتهم السادس واطلقوا عليه الرصاص ولقى
مصرعه ..

سرقوا سلاحاً اميرياً « بندقية آلية » رقم
٢٠٠٠٥١٤ وذخائر مبينة وصفاً بالتحقيقات
والمملوكة لشرطة النقل والمواصلات



مصر

المصدر :

٢١ من ١٩٩١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية «طلّاع الفتح» الجزء الثاني:

المحكمة العسكرية تفضّ الأحرار المضبوطة

كتب: عبد الحميد شعير

عقدت المحكمة العسكرية العليا جلستها أمس للنظر في قضية تنظيم طلائع الفتح، الجزء الثاني، التي تضم ٦٦ متهمًا من بينهم ١٧ هاربًا والتي وجهت لهم النيابة العسكرية تهمة الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالسلام الاجتماعي والدعوة لتغيير نظام الحكم، كما اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنایات القتل العمد والسراقات بالاكراه وحيازة وأحراز المفرقات والأسلحة النارية والبيضاء والنخائر بدون ترخيص وقد بدأت الجلسة بالتأكد من وجود جميع المتهمين بالنقص فيما عدا ١٧ متهمًا هاربًا وقد طلب الدفاع في بداية الجلسة من المحكمة أن تأمر بإيداع المتهم أحمد صلاح مستشفى السجن لصابته بمرض الصرع في الجلسة الماضية ومع ذلك لم يتم إيداعه حتى الآن ثم بدأت المحكمة في فضّ الأحرار الخاصة بالمتهمين أسماعيل نصر الدين، وعلاء عبد النبي اسماعيل وأحمد سعد عبد المحسن، وأحمد سيد أبو سريع، وسامي سلامة والتي تضمنت كتبًا وأوراقًا وأجهزة كهربائية وبعض البطاقات الشخصية والمستندات الهامة التي تم ضبطها بمعرفة مباحث أمن الدولة بمنازل المتهمين وقد انكر جميع المتهمين معرفتهم بالمضبوطات



المصدر: **الخمار الحوادث**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

حكايات وروايات في المحاكمات العسكرية



المتطرفة .. أكد المتهم من داخل القفص ان الذي تعرض للضرب من حماته هو ضابط الشرطة وليس هو .. وهنا قال الضابط اذا اطلب اثبت ان حدث تعد على افراد القوة .. وبالتالي احالة حماته للمحاكمة .. وهنا تراجع المتهم ربما خوفا من حماته او على حماته .

ابلة كريهة !

وفي قضية تنظيم طلائع الفتح ، ٤ ، والقضية ٢٤ جنائيات عسكرية قال احمد محمد رضوان (مهندس زراعي) . انا عندي ١٠ اولاد متزوج من ٢ .. اقيم في قرية .. اعمل بيدي من اجل توفير حياة طيبة لابنائي العشرة والزوجتين .. عندي ١٢ فردا اصرف عليهم .. اعمل طول الوقت يعني معنديش وقت الفكر .. هؤلاء الناس اللي موجودين معي في القفص لا اعرفهم .

سال احد الحضور هو لا يشاهد ابلة كريهة في التلفزيون .. يعني عمل يخلف من كل واحدة في نفس الستة .

رد احد القارب المتهمين .. معندوش كهرباء وهذه تسليته الوحيدة .. وعلشان يساعدوه في اعمال الزراعة !!

حتى الاموات لم يرحمهم .. المهندس المتهم الاول في القضية ٢١ لسنة ١٩٩٢ جنائيات عسكرية .. كنيته ياسين او ابراهيم او ياسر .. استخدم عبادة زوجته الطليبية في منطقة البساتين كمخزن للسلاح .. واستخدم ايضا مقبرة والده لنفس الغرض .

التدريب في افغانستان

الف رسالة بعنوان ، فاعتبروا يا اولي الابصار ، وهي في مضمونها تخدم فكر الجهاد .. سافر الى السعودية والتقى مع السعودي الجنسية عبدالله محارب ، ابو شهيرة ، وعرض عليه امكانية تسفير بعض الاشخاص الى افغانستان .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتسفير المتهم عبدالله السيد حسن واخيه المتهم محمد والمتهمة مجدى عبدالمقصود وجار له هو المتهم احمد سيد ابوسريع .. وظلوا هناك لمدة ٦ اشهر .. وسافر اسماعيل الى افغانستان ليلتقى مع المتهم ابو عبيدة بناء على اتصال من المتهم عبدالله السيد .. هناك تحدثا عن فكر الجهاد .. واكد له ان التغيير في مصر لابد ان ياتي من خلال جماعة .. وذلك عن طريق الافراد وتنظيمهم وتلقيهم واعادتهم فكريا وعسكريا لتغيير نظام الحكم .. وانفقا على النزول لمصر لدعوة الافراد وتسفيرهم الى افغانستان لتلقي التدريب على الاسلحة والمفرقات واعادتهم وامدوا اسماعيل باموال لهذا الغرض .. عاد اسماعيل الى مصر وقام بتكثيف العمل في دعوة الافراد لهذا الفكر ودعا المتهم محمد قطب محمد من ابوزعبل والذي قام بدوره بتجنيد ربيع محمد احمد نافع من مصر القديمة فبدأ بدعوه ايضا لفكر الجهاد وهكذا ظل المتهم يشرح في اعترافاته حتى اكد انه سافر الى بيشاور وهناك امضى ٣ اسابيع تعرف على الدكتور عبدالمعز ، ايمن الظواهري ، وتسلم من ابو عبيدة شيكا بمبلغ خمسمائة دولار ليلتح بلسمه حسبا في احد البنوك .. وعاد الى مصر فاسلوا له شيكا بمبلغ ١٣ الف دولار .. قام المتهم بترتيب تليفون فوري بمنزله .. وطلب منه ابو عبيدة ان يرسل افراد اخرين الى افغانستان لطلب اسماعيل من الاخ محمد قطب ان

حكائيات وروايات .. هزيلة تحمل من الدراما ما يفوق مسرحيات الريحاني وعادل اسلم .. ولولا الاقفاص .. والحواجر .. وهيبة المحكمة لثارت الضحكات .

مع ارتفاع حرارة الجو .. وما شهده شهر سبتمبر من جلسات ساخنة .. تستمر لساعات طويلة .. كان هناك حكائيات غريبة رصدتها ، اخبار الحوادث ، واحدة بعد الاخرى .

حبيس قفصين !

المتهم رقم ٢٣ في قضية تنظيم طلائع الفتح (٢) .. وقف امام المحكمة يشكو انه حبيس قفصين .. قفص الاتهام .. وقفص مرضه كعموق .. فهو يسير على عكازين ومصيب بالفشل الكلوي .. ويحتاج الى من يخدمه بصفة مستمرة .

قال انه كان يقف مع العمال لاعادة تنكيس منزله من اثار زلزال اكتوبر .. وطلبته الشرطة .. ظن انه مطلوب لمخالفته قواعد البناء .. لكنه وجد نفسه مطلوباً في تنظيم طلائع الفتح .

المحكمة اصدرت قرارا بالافراج عنه للظروف المرضية .

اوراق القضية تقول .. انه قرر اسلم النيابة ان لقاءاته تكررت مع المتهم طه خليفة الذي زين له فكر الجهاد بان تنشأ دولة اسلامية مثل ايران .. ولابد ان يتدرب الافراد في الخارج وارسل الفكر الى الداخل لتهيئة الشعب ثم ياتون بثورة من الخارج تطيح بنظام الحكم ويبدا اسلوبهم ببث الرعب في قلوب المشاهير حتى يخاف الآخرون !!

وطلب منه استعمال التليفونات العمومية للاتصال بالمشاهير لمعرفة عناوينهم ومنهم موسى صبرى وفرج فودة ومكرم محمد احمد فقام بذلك .. وفي مرة ترك له طه خليفة صورة من كتاب (خطوة على طريق الثبات) والتي قام بتسليمها للشرطة عند ضبطه وكذا ٤ شرائط فيديو (متأخرات ديوان) وكان قد طلبها منه طه لمشاهدتها .. وسبق ان اعطاه طه خليفة كتابا عن الثورة الايرانية وتكفير الحكم والجاوسوسية ! وان فكر الجهاد كما اخبره طه خليفة انه لابد من تغيير نظام الحكم بالقوة بتخويف وارهاب الكتب والضباط في المرتبة الاولى واغتيالهم ليخاف الآخرون .

وعند نظر القضية ٢٤ جنائيات عسكرية - ثارت نفس المعوقين - لطلب الدفاع المعاملة بالمثل لاختلاء سبيل ٢ من المتهمين .. ماهر محمد درويش وهو يستخدم جهاز تعويض لساقه اليسرى ويستخدم عكازين للسير .. والاخر كان مصليا يشلل اطفال في ساقه اليسرى .. واستعرضت المحكمة المتهمين وقالت انها ان تصدر اية قرارات في هذه الجلسة وذلك حتى تعود للاوراق .. وتعرف ما هو منسوب للمتهمين من اتهامات وما هو دور كل منهم في التنظيم .

حماة المتهم تضربه !

والقضية ٢٣ جنائيات عسكرية بالاسكندرية .. عندما توجه المقدم يحيى وهدان من شرطة محافظة القليوبية للقبض على المتهم ، رجب عبدالموجود علام ، قرب منتصف الليل .. فوجيء بوجود حماة المتهم في المنزل .. انهالت بالشتائم على افراد القوة .. ثم قامت غاضبة بضرب زوج ابنتها ضربا مبرحا حتى تدخل ضابط الشرطة لفض الاشتباك بين المتهم وحملته . وعندما روى الضابط هذه الواقعة في شهادته امام المحكمة ليؤكد ان اسرة المتهم تعرضت لتجاربهم



فريق العمل
فريق العمل

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS

هذه الآونة القليلة، لا يزال الأمر متكبهاً في وقت مبكر من
مهمته لم يزل هو استيعابهم لثقافة الجهاد والى ذلك في
بعض الحالات، يستلزم له بعض الأمور.

إلى السودان ثم التخلي عن حشد لقوا هناك
للقمر وحال حين الفتره فضل في الحشد لخدمه
بمقام في حوزة القومده لفرقة له بصفه اخص
للشباب واعترف بصفه اخص له لفرقة الاطباء
في صفوفه في حوزة القومده

الغريبو شافه فطمت

و مجموعه نظري بن اساسي الترابيع بر ملاحظه
ملاحظه كذا و الترابيع فيها غير متصلة الترابيع
مجموعه من الترابيع التي الترابيع في هذا الترابيع
طوبى في الترابيع الترابيع من الترابيع الترابيع

[illegible][illegible]

ولعمدرك! السيد طالع كفتح
 وفتح قلبه على جميعا سورية
 عند ظهور الأسد وانزل الله الحسرى
 فزولنا انزل حجة
 انما في سلكه كالحق في دار



رفض دعوى المخاصمة في قضية عمر عبدالرحمن

الفيوم - احمد طلعت اصدرت محكمة استئناف بنى سويف (دائرة الفيوم) حكما امس بعدم قبول دعوى المخاصمة المقدمة ضد المستشار احمد عزت العشماوى رئيس محكمة أمن الدولة العليا والتي تنظر قضية اعادة محاكمة عمر عبدالرحمن و٤٨ من اعضاء تنظيم الجهاد .

كما قررت المحكمة رفض دعوى المخاصمة ضد المستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بنى سويف والتي تنظر دعوى رد المستشار العشماوى عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد فهمى درويش وعضوية المستشارين ابراهيم نورالدين واحمد حبيب وامانة سر سمير عبدالشاق ومحمد على ، وقررت المحكمة تأجيل نظر رد المستشار عابد رجب عضو اليمين بمحاكمة أمن الدولة العليا إلى جلسة ١٦ أكتوبر القادم .



النيابة العسكرية في مرافعتها بالجزء الثالث من طلائع الفتح : المتهمون « عاثوا » في الأرض فسادا وتطالب بتوقيع أقصى العقوبات عليهم أمير التنظيم لرب أعضائه على السلاح وحشهم على مقاومة السلطات بالقوة

كتب - عبد الحميد شعير وعصام على رفعت :

استمعت أمس المحكمة العسكرية العليا لمرافعة النيابة في محاكمة الجزء الثالث من تنظيم طلائع الفتح الذي يضم ٣٣ متهمًا وقد طالبت النيابة في مرافعتها بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين الذين عاثوا في الأرض فسادا وراحوا يخططون لقلب نظام الحكم بالقوة واتساع جو من عدم الاستقرار في البلاد . كما استمعت المحكمة لأقوال ٢٠ شاهدا للنفي معظمهم من أقارب وجيران المتهمين والذين أكدوا أنهم لا يعلمون شيئا عن نشاط المتهمين .

وقد بدأت جلسة المحكمة التي استمرت ٦ ساعات كاملة بمشاهدة شريط فيديو يشرح كيفية معاناة مسكن المتهم الأول ومكان تدريب أعضاء الجماعة على الزمالة واستخدام السلاح ومكان إخفاء الأسلحة الخاصة بالتنظيم .

ثم بدأت النيابة في مرافعتها حيث أشارت لقرار الاتهام ضد المتهم الذي

تضمن اتصامهم لجماعة استمعت على خلاف أحكام القانون وكذلك الاتفاق الجنائي الذي توافر في حقهم . وهاتان الجريمتان من جرائم الخطر وليس الضرر . كما أن الشك الجنائي لا يحتاج لارتكابهم جريمة معينة وأن القانون جرم الفعلين لجبر الانضمام والاتفاق ومما تم بالعلم . وأكدت النيابة أن المتهمين جميعا قد انضموا إلى جماعة تولى التهم الأول فيها تدريبهم وقيادتهم بهدف تغيير نظام الحكم وإحداث اضطرابات أمنية وذلك بحيازة الأسلحة وذخائر بدون ترخيص لاستخدامها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام وقد تلاقى ارادتهم الأتمة على ارتكاب جنایات قلب نظام الحكم . وبذلك شكل المتهمون بمسلكهم هذا خطورة إجرامية على المجتمع الذي يعيشون فيه وراحوا يرمزون أفرادهم ويشيعون البلبلة والاضطرابات ولكن هيهات فهذا لن يكون ابدا فمصر الكنازة محفوظة بأذن الله . كما استعرضت النيابة في مرافعتها وقائع

القضية وأكدت رئاسة التهم الأول للجماعة وشراء السلاح وتدريب أعضاء الجماعة عليه بعد انضمامهم لتنظيم الجهاد ونظمهم بسيارة نصف النقل ليلا لتدريبهم على فنون القتال . وأوضح مرافعة النيابة اعتراف بعض المتهمين بانضمامهم للتنظيم تحت إمارة التهم الأول الذي دعاهم إلى فكر التنظيم وحشهم على الجهاد مؤكدا لهم بأن واجب المسلمين اعداد العدة وتجهيز أنفسهم للجهاد لعدم تطبيق الدولة للشريعة الإسلامية . كما اعترف بعض المتهمين أيضا بحضورهم خطط التهم الأول التي تناول فيها تكفير الدولة وحكامها وجوب مقاومتهم بالقوة لتطبيق الشريعة الإسلامية .

كما أشارت النيابة في مرافعتها إلى أن المتهمين الرابع والعشرين والخامس والعشرين قد سافروا إلى أفغانستان بتعليمات من أمير المجموعة للتدريب على السلاح هناك مع تكفل أعضاء التنظيم بالانفاق على اسريتهما طوال مدة سفرهما

كما استمعت المحكمة خلال جلستها التي انتهت في السابعة من مساء أمس لأقوال ٢٠ شاهدا للنفي أحضرهم دفاع المتهم ومنهم أولياء أمور وأشقاء وجيران للمتهمين ونفوا جميعا صلتهم بنشاط المتهمين أو معرفتهم به من قبل . بل أن والدة المتهمين الأول والثالث أكدت بأن أحد ابنهما يرتدى البغلون ، الهينز ، ويستمتع للموسيقى . وتساءلت فكيف يكون ارهابيا . وفي نهاية جلستها قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢٨ سبتمبر الحالي لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين .

ومن ناحية أخرى نظرت المحكمة العسكرية العليا في جلستها أمس الجزء الثاني من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيه ٦٦ متهمًا من بينهم ١٧ هاربا . حيث استمعت إلى شهادة ٦٠ من شهود الإثبات عن وقائع ضبط بعض المتهمين . كما شاهدت شريط فيديو لواقعة ضبط متفجرات وقنابل بمدفئ والد المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين كان قد أخفاها من قبل . وقد فجر الدفاع مفاجأة عندما قدم أوراقا تفيد القبض على المتهم أيمن محمد سليم بداخل المصنع الذي يعمل به . وأثناء وجوده موزنية عمل وليس في منزل المتهم كما قرر الشاهد في شهادته .



وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت
جلستها حيث تأكدت من وجود المتهمين
جميعاً ثم شاهدت شريطاً فيديو لواقعة قيام
المتهم الأول اسماعيل سليمان نصر الدين
بالإرشاد عن مكان اخفاء القنابل والمواد
شديدة الانفجار بداخل مدفن والده ،
وعقب مشاهدة الفيلم اتكر المتهم صلته
بالمضبوطات ، كما استمعت المحكمة لاحد
ضباط الشرطة عن واقعة ضبط أسلحة
وكتب ومنشورات خاصة بالمتهم الأول وذلك
بقيادة زوجته الطيبة والتي اعترفت في
أقوالها بأنها تخص زوجها حيث نقلها إلى
عيادتها عقب زلزال أكتوبر الماضي وقد عثر
على ٣ طينجات وأوراق وكتب عن حرب
العصابات وكيفية إدارة ثورة شعبية وذلك
داخل دولا ب خشبي بجوار غرفة الكشف
الطبي .

ثم استمعت المحكمة إلى شهادة احد
الضباط عن واقعة ضبط المتهم أحمد سيد
أبوسريع والذي عثر معه على طينجة
ومذكرات بخط يده عن كيفية سفره
لافغانستان والسعودية وكيفية انضمامه
للتنظيم ، ثم استمعت المحكمة إلى شهادة
شاهدين آخرين عن واقعة ضبط المتهمين
أحمد سعد عبدالحسن ، وسامي سلامة ،



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ :

٢٤ جنتي ١٩٩٢

مصر: كشف تنظيم اصحابي جديد واعتقال ١٥ متطرفا في اسبوط

□ القاهرة، سوهاج، اسبوط - الحياة:

■ نجحت أجهزة الأمن المصرية في الكشف عن تنظيم متطرف جديد في ضاحية الهرم في محافظة الجيزة واعتقلت اعضاءه، وعلمت الحياة، من مصادر أمنية مطلعة ان المعتقلين وعددهم ١٥ متطرفا كانوا انتموا اخيرا عن ثلاثة تنظيمات راديكالية هي «الناجون من النار» والتكفير والهجرة، والشوقيون، وأشار الى ان التنظيم الجديد يعتمد منهج «عدم العذر بالجهل».

وقالت المصادر نفسها انه عنر في حوزة المعتقلين على كميات من الأسلحة والذخائر والمتفجرات، مشيرة الى انهم اعترفوا بانهم كانوا يعدون لاستخدام هذه الأسلحة في ارتكاب اعمال عنف ضد أجهزة الأمن واعتقال بعض الشخصيات العامة. وأضافت ان من بين اعضاء هذا التنظيم مجموعة من المتطرفين مطلوبة لتورطها في ارتكاب اعمال عنف وصدرت ضدها احكام قضائية، وتضم اسامة فرج الله وخالده حسن محمد وطارق حسن خليل واحمد لطفي الجندي.

الى ذلك، اعتقلت أجهزة الأمن في محافظة سوهاج في صعيد مصر سمير خلف احمد (٢١ عاما) وهو من قيادات «الجماعة الإسلامية» وعثرت في حوزته على منشورات تحض على قلب نظام الحكم في مصر بالقوة وضرب المصالح الأميركية في البلاد احتجاجا على عدم سماح السلطات الأميركية لرعي «الجماعة» الدكتور عمر عبد الرحمن المعتقل حاليا في

نيويورك بالحصول على حق اللجوء السياسي الى إحدى الدول الأوروبية أو الى أفغانستان.

من جهة أخرى، رفضت محكمة بني سويف «الدائرة السادسة» في القيوم، دعوى الخصومة التي تقدم بها اثنان من المتهمين من أعوان الدكتور عمر عبد الرحمن وهما فتحي عبد الله وعادل محمود ضد المستشار احمد عزت العشماوي رئيس محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في القيوم والمستشار مكرم محمد عواد رئيس محكمة استئناف بني سويف.

وفي اسبوط، اعتقلت قوات الأمن ١٥ متطرفا في مدينة البداري امس وعثرت معهم على كمية من الأسلحة. وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسبوط - الحياة، ان قوات

الافني، آثار الارهاب لا تقل خطورة عن أي معركة حربية

□ القاهرة - الحياة:

■ أكد وزير الداخلية المصري اللواء حسن الافني ان أجهزة الأمن «وضعت يدها على خيوط المؤامرات التي تدبر في الداخل والخارج ومصادر تمويل العصابات الاجرامية» وانه سيعمل قريبا «للقاوسيل والأبعاد». وقال في اجتماع موسع عقده امس مع كبار مساعديه ان الشرطة «تترك ابعاد التحريات الراهنة وتم تشكيل غرفة عمليات في كل مديرية امن مرتبطة بالغرف الرئيسية لتنسيق الجهود الأمنية في المطاردة والضبط وتبادل المعلومات حول اماكن تواجد الارهابيين».

ورأى «ان آثار الارهاب لا تقل خطورة عن أي معركة حربية يقوم بها عدو لتدمير الوطن»، مؤكدا ان الشرطة «سوف تخوض المعركة بكل ما تملك من قوة مزودة بأسلحة ومعدات حديثة تضمن تفوق الأجهزة الأمنية على هذه العصابات الاجرامية». وأضاف «ان الفترة الماضية شهدت تحركات لأجهزة الأمن في مواجهة الارهاب وحققنا نتائج ايجابية في ضبط كثير من قلوب عناصر الارهاب» وطالب أجهزة الشرطة بتكثيف «الحملات التفتيشية الدورية والمكاملة مع فرض السيطرة الأمنية على كل البؤر الارهابية»، كما طالبت بتطبيق نظام ولوائح السجون حسب القانون «وعدم التهاون فيها لتحقيق الانزمام والانضباط».

الأمن حددت شخصيات المهاجمين في حادث اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين في قرية شطب قبل ثلاثة ايام. وكشفت تحقيقات السيد احمد ابو زيد مدير نيابة مركز اسبوط في الحادث ان المتهمين هربا الى المناطق الزراعية واستقلا مركبا نيليا من مدينة ابو تيج الى البداري التي يعيشان فيها.

من جهة أخرى، اعلنت «الجماعة الإسلامية» في اسبوط مسؤوليتها عن اغتيال امين الشرطة محمد علي حسين والمدرس المسيحي ادوارد اخنوخ اسكندر.

ونشرت «الجماعة» في بيان وزعته امس انها قتلت الاول بسبب قرار المحكمة العسكرية الاسبوط الماضي اعدام اثنين من اعضاء «الجماعة» هما

مصطفى عوني ومحمود صلاح وهما من مدينة ديروط، والثاني بسبب محاولته منع اعضاء «الجماعة» من المدرسين والطلاب نشر فكرهم في مدرسة ديروط الثانوية العسكرية. وفي اسوان، شنت قوات الأمن حملة على مساكن شركة «كيما» التي شهدت اغتيال العميد مدوح محمد عبده عثمان الضابط في مباحث امن الدولة قبل خمسة ايام واعتقلت عشرة متطرفين.

وقال اللواء مصطفى لطفي نائب مدير امن اسوان لـ «الحياة»، ان الشرطة حاصرت امس المساكن ومنعت خروج أي شخص منها، وقتلت جميع المازل والشقق، واعتقلت عشرة من المتطرفين المشتبه فيهم وبدأت معهم التحقيقات.

كما تمكنت قوات الأمن من اعتقال متطرف امس حول منزله الى مخزن للأسلحة في ضاحية عين شمس في شرق القاهرة.

وقال اللواء فؤاد حسين نائب مدير امن العاصمة لـ «الحياة»، ان المتهم خالد السيد محمود يحتفظ بكمية كبيرة من الأسلحة في بيته لتزويد المتطرفين بها واستخدامها في الهجوم على قوات الأمن. وأضاف انه عثر على ثلاث بنادق البية وخمسة مسدسات مع المتهم.

وعقد وزير الداخلية المصري اجتماعا في القاهرة امس مع مديري الأمن في كل المحافظات طالبهم فيه بتشييد الاجراءات الأمنية لمنع وقوع أي «عمليات تخريبية» في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل وهو اليوم الذي سيتم فيه الاستفتاء على إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لفترة ثالثة.



قضية طلائع الفتح «الجزء الأول»:

الدفاع يطلب بطلان الاعترافات المنسوبة للمتهمين

كتب - عبد الحميد شعير
بدأت المحكمة العسكرية العليا أمس في سماع مرافعات الدفاع في قضية تنظيم طلائع الفتح «الجزء الأول» التي تضم ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين. وتواصل المحكمة الاستماع لمرافعات الدفاع في جلسة اليوم. وقد أبدى دفاع المتهم الأول عبد الحميد محمد عبد الحميد عدة دقوع وهي بطلان الاعترافات المنسوبة له لصدورها تحت الإكراه المادي والمعنوي، وبطلان كافة الآثار والنشائج المترتبة عليها لمخالفتها لنص

المادة ٤٢ من الدستور و٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية، كما دفع بتلقيق الاتهامات المنسوبة للمتهم الأول، كذلك ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وببطلان إذن النيابة لانعدام جدية التحريات، كما دفع ببطلان إجراءات التقارير الفنية الصادرة ضد المتهم لقصورها، حيث لم توضح ما إذا كان السلاح المضبوط مع المتهمين يصلح للاستخدام من عدمه.

كما دفع ببطلان اعترافات المتهمين الآخرين على المتهم الأول لصدورها تحت وقع الإكراه المادي والمعنوي عليهم، وطلب الدفاع من هيئة المحكمة عرض المتهمين وعددهم ١٩ متهما على الطب الشرعي لتعرضهم للتعذيب يوم الخميس الماضي بالسجن، حيث قامت المحكمة العسكرية بمناظرتهم وأثبتت الإصابات والكدمات الموجودة بهم. كما طالب الدفاع أيداع المتهمين جميعا بداخل السجون العسكرية بدلا من السجون المدنية.



الامر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٨ جبر ١٩٩٢

الحكمة العسكرية العليا تواصل

سماء الدفاع عن طلائع الفتح

واصلت أمس المحكمة العسكرية العليا الاستماع لمرافعة الدفاع عن المتهمين في «الجزء الأول» من تنظيم طلائع الفتح والمتهم فيها ٥٥ متهما من بينهم ٧ هاربين وقد دفع المحامون عن المتهمين خويلد محمد خويلد ومحسن فهمي وحالد شحاته وأبو الفتوح عبد الباسط بطلان اجراءات القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات كما طألت الدفاع بعدم الاستناد لاعترافات المتهمين على أنفسهم لوقوعها تحت إكراه مادي ومعنوي، وكذلك بطلان أقوال الشهود لعدم تعرفهم على المتهمين أثناء التحقيقات، كما دفع المحامون أيضا بانتفاء أركان جرمية الانضمام إلى تنظيم والاتفاق الجنائي



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٦ نوفمبر ١٩٩٣

القاهرة تصدر الأربعة الحكم في اغتيال فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تصدر محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالقاهرة حكمها يوم الأربعاء المقبل على 13 متهماً من أعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة باغتيال الكاتب السياسي الدكتور فرج فودة والشروع في قتل نجله وصديقه وسائقه وأخربين يوم 8 يونيو (حزيران) من العام 1992 أثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر.

وكانت المحكمة قد استمعت على مدى 34 جلسة إلى أقوال 30 شاهد إثبات من بينهم صحافيان من صحيفتي «الوفد» و«الأهالي» القاهريتين. وأثارت أقوال شاهدي النفي الداعية الإسلامي الشيخ محمد الغزالي رئيس قسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر والدكتور محمود مزروعة جدلاً واسع النطاق، إذ أياح الشاهدان دم فرج فودة باعتبارهما مرتدًا.



تنفيذ الإعدام شنقا في إرهابيين بقضية زينهم وإعدام ٦ إرهابيين بتنظيم طلائع الفتح خلال أيام



محمود صلاح



مصطفى عوني

كتب - حسين فتح الله
ومحمود النوبى:

تم صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام شنقا في اثنين من الإرهابيين المتهمين فى قضية زينهم وهما ، محمود صلاح الدين فهمى جاد ومصطفى عوني زكى وذلك فى سجن الاستئناف بالقاهرة.. استغرق تنفيذ الحكم نحو نصف ساعة حيث بدأ التنفيذ فى الثامنة صباحا فى المتهم الأول وأعقبه المتهم الثانى . وكان الإرهابيان قداتهما فى القضية رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ جنایات عسكرية إدارة المدعى العام العسكرى المعروفة باسم قضية زينهم لاتهامهما بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور والاشتراك فى اتفاق جنائى بهدف قلب نظام الحكم وقتل كل من النقيب أحمد يعقوب البلتاجى والمواطن محمد سلامة السيد والشروع فى قتل ٨ أشخاص آخرين بالإضافة إلى حيازتهما وإحرازهما قنابل وأسلحة

وذخائر بدون ترخيص .
وعلم مندوب الأفرام أنه سيجرى خلال الأيام القليلة القادمة تنفيذ حكم الإعدام فى ستة من الإرهابيين الذين ادینوا فى قضية طلائع الفتح بأجزائها الأربعة . ، وذلك بعد أن تم التصديق على الأحكام فيها ورفضت الاتماسات التى قدمها بعض المتهمين عن طريق محاميهم . والمتهمون الذين سيتم تنفيذ أحكام الإعدام فيهم هم عبد الحميد محمد عبد الحميد ، وفتحي عبد الحميد حزين ، وخويلد محمد بركات ، ومحمد عبد الله محمد ورافقت محمود عثمان ، ومحمد حسام .

المصدر : **الأمم المتحدة**



للتنفيذ والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

تنفيذ حكم الإعدام في الإرهابيين المشاركين في قضية «زينهم»

تم صباح أمس بسجن استئناف
القاهرة تنفيذ حكم الإعدام شنقا في
الإرهابيين: محمود صلاح الدين
فهسي جاد ومصطفى عوني زكي،
الذين شاركوا في جرائم منطقة
«زينهم» وكانت المحكمة العسكرية
العليا قد قضت في ١٥ سبتمبر
الماضي بإعدام الإرهابيين.



الأخبار

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٨ ٢ نوفمبر ١٩٩٢

التهام : لضحايا زينهم
١٠ جنينيه ثمن قتل ٢ واصابة ٨ مواطنين !
التخطيط في وكر الطريرة استعداد الأرهابيين بالخطابات



المصدر: الشرق الأوسط

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٢٨ يونيو ١٩٩٣

اتهام رئيس تحرير «العربي» بالترويج للتطرف

إعدام متهمين أدينا بجرائمهم في مصر

القاهرة: «الشرق الأوسط»

نفذ صباح أمس في سجن استئناف القاهرة حكم الإعدام في اثنين من المتهمين في قضية زينهم وهما مصطفى عوني زكي ومحمود صلاح فهمي. وجرى تنفيذ الحكم في الساعة السادسة صباحاً وسط إجراءات أمنية مشددة وحضور مأمور سجن الاستئناف ورئيس النيابة العسكرية. وكانت المحكمة العسكرية أصدرت حكمها خلال شهر أغسطس (آب) الماضي بإعدام اثنين من المتهمين وبالسجن لمدة مختلفة على 4 آخرين وبراعة اثنين. وقال مسؤول قضائي عسكري إن الجهات المختصة رفضت الالتماسات المقدمة من المحكوم عليهم بالإعدام

لتخفيفها إلى أحكام أخرى. وأدين المحكوم عليهم في تلك القضية بتهم الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة والقتل العمد لكل من نقيب الشرطة أحمد يعقوب البلتاجي والمواطن محمد سلامة السيد والشروع في قتل 8 من المواطنين وحيازة أسلحة ونشائر ومتفجرات واستخدامها في عمليات إرهابية. وعلى صعيد ذي صلة علقت «الشرق الأوسط» أن الحاكم العسكري في مصر سيحيل 400 من تنظيم آخر لطلائع الفتح إلى المحكمة العسكرية خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) المقبل. واتهمت نيابة أمن الدولة العليا المصرية أمس رئيس تحرير جريدة «العربي» الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الناصري في

مصر محمود المراغي بالترويج لأفكار جماعات الإرهاب والتطرف. وقررت النيابة الإفراج عن المراغي بعد تحقيقات استمرت 4 ساعات معه، بضمان وظيفته على أن يعاد التحقيق معه مرة أخرى وكلفته بتقديم «صورة الفاكس» الذي أجرى به حواراً مع أحد قيادات جماعات الإرهاب الطيب إيمان الظواهري الهارب إلى الخارج والذي أدين بحكم الإعدام في أكثر من قضية إرهاب. وكانت جريدة «العربي» قد نشرت في عددها يوم الاثنين الماضي حواراً مع الظواهري عن طريق الفاكس في مقر هروبه في سويسرا كما أوضحت الصحيفة. وخلال التحقيقات نفى المراغي اتهامه بالترويج لأفكار التطرف والإرهاب، مؤكداً أنه كان يود تنبيه المجتمع من أخطار هذه الجماعات.



الآخر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

السادسة صباحا، سلمه رجب عبد الوكيل طينجة وخزنتين وقنبلة، وطلب منه الذهاب الى المكان المحدد في زينهم .. ووصل محمود الى هناك في حوالي الساعة والنصف، وشاهد ياسر نيازي واقفا عند مطلع كوبري السيدة عائشة وكان يخبىء بندقية آلية تحت «سويتش» يلبسه .. وبعد ربع ساعة - كما يقول محمود - سمع صوت طلقات نارية، وشاهد ياسر يطلق النار على سيارتين احدهما

سوداء والاخرى جيب .. فجري محمود في اتجاه مطلع زينهم واطلق عيارين من طينجته - قال في التحقيقات انهما في الهواء - ثم جرى خلف ياسر في شوارع المنطقة، غير انه لم يتمكن من اللحاق بزميله واحس بالتعب، فآخذ يمشى .. وشاهده الاهالي وسألوه عن شخصيته، فادعى انه امين شرطة، غير انهم لم يصدقوه، وتجمع الاهالي واعتدى عليه بعضهم، ثم حملوه في سيارة نصف نقل الى قسم الشرطة.

اما الارهابي مصطفى عوني .. فقد تمكن رجال الامن من ضبطه بعد الجريمة بأيام في منطقة الاميرية .. بعد مطاردة من الاهالي في ملحمة شعبية اخرى.

٨ جلسات محاكمة

بدأت محاكمة المتهمين في قضية زينهم يوم ٢٠ اغسطس الماضي امام المحكمة العسكرية العليا، وضمت قائمة الاتهام ٨ متهمين بخلاف الارهابيين اللذين لقي مصرعهما اثناء الجريمة. واستمر نظر القضية ٢٥ يوما عقدت خلالها ٨ جلسات، حيث استمعت المحكمة الى ١٨ شاهد اثبات بالاضافة الى شهود النفي الذين طلب الدفاع سماعهم.

وقد تقدم المتهمون المحكوم عليهم بالتماسات لاعادة النظر في الحكم بعد التصديق عليه، وتم رفض الالتماسات وصدر الامر بتنفيذ حكم الاعدام، وتم التنفيذ صباح امس بسجن الاستئناف بحضور مأمور السجن والطبيب الشرعي وممثل النيابة العسكرية وواعظ مصلحة السجون.

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلي ياسر رزق

جرائمهم اتلاف ٢ سيارات قوات مسلحة وسيارة شرطة وسيارة اجرة واخرى ملاكي.

اعترافات ارهابي

جريمة زينهم حدثت يوم ١٨ يوليو الماضي .. ونفذها ٤ ارهابيين .. هم محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني اللذان تم اعدامهما، وياسر نيازي ورجب عبد الوكيل اللذان لقي مصرعهما في الجريمة. وطبقا لاعترافات الارهابي محمود صلاح فهمي امام النيابة، فالمتهمون ينتمون الى تنظيم «الجماعة الاسلامية» الذي يقوده الدكتور عمر عبدالرحمن الهارب في الولايات المتحدة.

ويروي محمود صلاح فهمي في التحقيقات كيفية تكليفه بارتكاب الجريمة. قال انه تلقى يوم الخميس ١٥ يوليو في سكنه بأسسيوط، حيث كان هاربا من قضية احراق كشك لبيع الخبز، خطابا من رجب عبد الوكيل ارسله اليه من القاهرة .. يطلب منه ان يصل الى القاهرة في اليوم التالي بالقطار الذي يتحرك من أسسيوط في السادسة والنصف صباحا، واخبره في الخطاب انه سينتظره على محطة السكة الحديد. وبالفعل وصل محمود في الواحدة ظهر يوم الجمعة ١٦ يوليو، واصطحبه رجب عبد الوكيل واستقلا معا سيارة ميكروباس الى منطقة زينهم، ونزلا عند مطلع كوبري السيدة عائشة، وطلب منه رجب ان يتمعن في المكان جيدا، ثم ذهبا معا الى شقة في المطرية، وكان بالشقة مصطفى عوني وياسر نيازي وكان يعرفهما محمود من قبل حيث تعرف على ياسر في مسجد الرحمة بأسسيوط قبل شهرين من ذلك اليوم، ثم عرفه ياسر على مصطفى وجاء به اليه في شقته بأسسيوط.

واشار محمود في التحقيقات الى ان رجب اعطاه ١٠٠ جنيه للانفاق على نفسه بعد ان كلفه بالاشتراك في الجريمة.

وقائع الجريمة

وعن يوم الحادث قال محمود انهم استيقظوا فجرا بشقة المطرية .. وفي

تم امس القصاص العادل من اثنين من الارهابيين اعداء الدين والوطن والشعب .. نفذ فيهما حكم الاعدام شنقا بسجن استئناف القاهرة جزاء لهما على ما ارتكياه في الجريمة المعروفة بقضية احداث زينهم. والارهابيان هما محمود صلاح فهمي جاد ومصطفى عوني زكي.

ادانتها المحكمة العسكرية العليا في حكمها الذي صدر يوم ١٥ سبتمبر الماضي بالقتل العمد لكل من نقيب الشرطة احمد يعقوب البلتاجي والطالب محمد سلامة (١٨ سنة) طالب بالثانوي الصناعي) .. كما ادانتها بالشروع في قتل كل من حمدي عبدالغني عشري واحمد محمد محمد علي وزكي محمد كامل وسامي عبدالغفار ابوالعينين وامين الشرطة على محمد محمود.

وادانت المحكمة الارهابيين الاثنين بالاشتراك مع ٣ من المتهمين في القضية بالشروع في قتل ركاب السيارة العسكرية رقم (٤٢٩٠١٤ جيش) حيث كمنوا بطريق مرور السيارات بمطلع كوبري السيدة عائشة ومعهم اسلحة وذخائر ومفرقات، وعندما جاءت السيارة التي كان يقودها المساعد حامد السيد عوض ويستقلها احد قادة القوات المسلحة وحارسه العريف محمود محمد محمود، امطروها بوابل من الطلقات، غير ان سائق السيارة اسرع بها بعيدا عن المكان، فلم يتمكن الارهابيون من اكمال جريمتهم، فاطلقوا النار على المتواجدين بمكان الحادث، مما ادى الى مصرع ٢ واصابة ٥ .. شملت جرائم الارهابيين محمود صلاح فهمي ومصطفى عوني حيازة واحراز بنادق آلية وطينجات وذخائر وقنابل دفاعية من طراز (اف - ١٠) بدون ترخيص واستخدامها في غرض يخل بالامن العام. كما شملت



□ في محاولة اغتيال رئيس الوزراء :

البحث عن ثلاثة إرهابيين من تنظيم طلائع الفتح نفذوا الجريمة أحد الإرهابيين أعطى إشارة بتحريك موكب رئيس الوزراء استعدادا لتفجير القنبلة

كتب . مريد صبحي - وإلهام شرشر :

مختلف أجهزة الأمن بجميع المحافظات حول العناصر الإرهابية المرصودة بكل محافظة على حدة وتتبع نشاطها وأوكارها. وفي إطار البحث عن الإرهابيين الهاربين وتوسيع دائرة

في محاولات مكثفة لحصار العناصر الإرهابية وتلقيبها ومنع هروبها وتسليمها بين المحافظات، وتضمنت التعليمات سرعة تبادل المعلومات الجنائية بين

تقوم أجهزة الأمن حاليا بتضييق الخناق على الإرهابيين الذين نفذوا المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صديقي رئيس الوزراء، وقد تم تحديد ثلاث شخصيات من مرتكبي العملية، هم: أسامة رشدي وعادل عوض صيام وطارق حسن الفحل، عضوا بتنظيم «طلائع الفتح»، إضافة إلى متهم ثالث، وترجع الجهات الأمنية تدبيرهم الجريمة التي تماثل نفس أسلوب المحاولة التي تعرض لها السيد حسن الألفي وزير الداخلية خلال شهر أغسطس الماضي.

وأكد المصدر أن الإرهابيين الثلاثة تمكنوا في ذلك الوقت من الهروب من وكرهم بمنطقة المنفى بالهرم، قبل مدامة القوات له، ولكن القى القبض على متهم رابع، وعثر على كميات من المتفجرات التي تماثل نفس المواد المستخدمة في محاولة اغتيال وزير الداخلية، ويرجع المصدر أن يكون أحد الإرهابيين قد أعطى إشارة لباقي المجموعة بتحريك موكب رئيس الوزراء من أمام منزله، فقاموا بوضع العبوة وتفجيرها والهروب من مسرح الحادث.

وأضاف المصدر أن هناك تعليمات بالتنسيق بين إدارات البحث بالمحافظات

الاشتباه الفتح أجهزة الأمن العيص على ٢٥٠ من العناصر المشتبه فيها. ومن ناحية أخرى تابعت أجهزة الأمن عملية انتقال ملكية السيارة الأولى، الحمراء، حيث تبين أنها كانت مملوكة لمقاول منوفي، باعها إلى مواطن هاجر إلى استراليا وعاد مؤخرا، وقام ببيعها إلى أحد الأشخاص، الذي يجري البحث عنه حاليا، وأشار مصدر آخر إلى أن السيارة سوف تساعد كشف أين قد اللغز الذي تبحث عنه أجهزة الأمن. ومن جهة أخرى أعلن الدكتور علي عبد الفاضل وزير الصحة أنه تم الاندماج مع الدكتور حسين كامل بقاء الدين وزير الداخلية على تكوين فرقة طبية من الأطباء النفسانيين بالجامعة في إدارة الصحة للانتقاء بنلاميذ وتلميذات مدارس المقرريزى والخليفة الأمر وبعض المدارس المجاورة، لبحث الحالات النفسية لهم الناتجة عن الأحداث الأخيرة، على أن تبدأ اللجان صباح اليوم، كما يلتقى الفريق الطبي ببعض أولياء الأمور، وأضاف أن الإرهابيين جميعا يتم التعامل معهم وليس تسديم حالاتهم السفر لخارج البلاد. وتبدأ الدراسة بمدرسة الدقة. يرى اليوم وصرح طلعت الليالي وكثير الزائرة بأنه سوف يتم إرسال كتب وشبكات وملايش تعريضا عما فقده الطلاب في الحادث الإرهابي، مع إهداء المدرسة مكتبة



المصدر: **الوفاء**

التاريخ: ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخبار الحوادث

«الأربعاء».. الحكم في قضية فرج فودة

اعترافات خطيرة للمتهمين أمام جهات التحقيق

تصدر محكمة أمن الدولة العليا، طوارئ، حكمها يوم الأربعاء القادم على ١٣ متهما من أعضاء الجماعات المتطرفة اتهمتهم النيابة بقتل الكاتب الدكتور فرج فودة والشروع في قتل نجله وصديقه وسائقه وآخرين يوم ٨ من يونيو ١٩٩٢، أثناء خروجه من مكتبه بمدينة نصر، وتنطق الهيئة حكمها برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبد النبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا، بإمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى.

المتهم الثالث

● المتهم الثالث صفوت أحمد عبد الغني وهو قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد. اتهم في القضية وتم اقتياده من سجن طرة إلى جهة التحقيقات أثناء محاكمته في قضية الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه وكان اتهمه لاصداره تكليفات المتهم الرابع منصور أحمد منصور، محام، حيث كان ضمن هيئة الدفاع عن المتهمين في قضية اغتيال المحجوب. وكان يتردد على زيارة صفوت عبد الغني واتهمت جهات التحقيق المحامي بنقل التكليفات

استغرق نظر القضية ٣٤ جلسة، وتضمنت سماع ٣٠ شاهد اثبات من بينهم صحفيان من «الوفاء» و«الاهالي». ثم سماع شاهدي النفي وهما الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والادب بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، والشيخ محمد الغزالي عضو مجمع البحوث الإسلامية. واستمعت المحكمة لمرافعة نيابة أمن الدولة العليا التي طالبت باعدام المتهمين العشرة الأول، ومرافعة الدفاع. شهدت القضية وقائع مثيرة، فنجد أن معظم المتهمين في القضية لهم اتهامات في قضايا أخرى معادلة فنجد أن المتهم الثاني اشرف السيد إبراهيم صالح الذي تمكن من الهرب عقب ارتكابه حادث اغتيال فرج فودة بالسلاح المستخدم في الحادث ارتكب واقعة محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام مع آخرين. وأثناء القاء القبض عليه في مدينة المنصورة في ٥ مايو الماضي عثر على السلاح الذي استخدمه مع المتهم الأول عبدالشافي أحمد رمضان في حادث الدكتور فرج فودة وتم تقديمه مع ١٣ متهما آخرين للمحاكمة العسكرية التي أصدرت حكمها باعدامه في ١ أغسطس الماضي. وقدم شريف عبد النبي رئيس النيابة خطبا للمحكمة يفيد اعدامه وانقضاء الدعوى الجنائية في ٨/٤ وأصدرت المحكمة قرارا بانقضائها عنه.

تحقيق

نجوى عبدالعزيز

وقد قام فريق التحقيق المكون من هشام حمودة وهاني برهام وشريف عبد النبي، وخالد صالح رؤساء النيابة بإشراف المستشار رجاء العربي النائب العام باستبعاد ١٢ متهما من قائمة الاتهام لعدم وجود دليل عليهم في المشاركة للقتل واشتراكهم في الجرائم المدرجة في امر الاحالة. بدأت محاكمة المتهمين في ١٢ ابريل الماضي وتم حجزها للحكم في ٢٠ أكتوبر الماضي.

دعاء بشارة أسماء فهمي

بعد ان استقر الرأي على قتل فودة وذلك من خلال اعترافات المتهم الاول عبدالشافي رمضان فقد قرر انه انضم الى الجماعة الإسلامية والتي يتولى امرتها عمر عبدالرحمن وتم تعيين المتهم الاول مؤخرًا اميرا للجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء، وقد دأب على عقد لقاءاته باعضاء مجموعته بمسجد الحسين بصفة دورية وتعرف من خلال ذلك على المتهم الرابع منصور أحمد منصور المحامي حيث حضر اليه في شهر رمضان ١٩٩٢ ونقل اليه ما كلفه به صفوت عبد الغني للقيام بعملية ارهابية لقتل فرج فودة وتضمنت اعترافات المتهم في اوراق التحقيقات انه تمت مراجعة

للمتهمين باغتيال فرج فودة. وقد كشفت اقوال شهود الاثبات من رجال المباحث المنوط بهم مراقبة هذه الجماعات انهم عثروا على قائمة بحوزة المتهمين الاول

باسماء المطلوب اغتيالهم بامر زعماء الجماعة وكان على رأسهم فودة ووزير الداخلية السابق والدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الديار والفنان عادل امم وثبيلة عبيد

ونجد ان المتهم الثامن ابو العلا عبدربه اشترك قبل القبض عليه عقب اشتراكه في اغتيال فودة في القضية رقم ١٥٧ حصر أمن دولة عليا والخاصة بمشاركته في واقعة اغتيال جنديا حراسة السكك الحديدية ببولاق الدكرور ٢٥ يناير الماضي. تم اعدام أحد المتهمين وهرب اثنان



فتوى عمر عبدالرحمن بقتله اثناء
ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب
عام ١٩٨٧ عن دائرة الشرايبة ورفع
هودة شعاره الهلال مع الصليب وفصل
الدين عن الدولة وبدا المتهمون في
التدريب على قتله بالسلاح الابيض
وتنهيوا لخطورة تنفيذ القتل باستخدام
السلاح الابيض لما قد يتعرضون له من
ملاحقة تؤدي الى ضبطهم فاجريت
تعديلات وهي قتله بالبنزين واحرقه
لكن استقر العزم على ان يكون قتله
باستخدام سلاح ناري وادخروا مبلغ
لتمويل عملية الاجتيل وكلفوا المتهم
الثامن بتدبير السلاح الاي للتنفيذ وقلم
المتهم التاسع باصطحابهم الى احد تجار
السلاح بقرية الباجور واشتروا السلاح
واصطحبوا المتهم الثاني الى منطقة ابو
زعلل للتدريب على السلاح.

«ساعة الصفر»

بعد ان تم اخطار المتهم ضفوت
عبدالغني بواسطة المحامي منصور
باستعدادهم للتنفيذ حددوا جميعا يوم
١٩٩٢/٦/٦ للتنفيذ وتوجه المتهمون
عقب صلاة المغرب ومازال الاعتراف على
لسان عبدالشافي رمضان الى مكتب
المجنى عليه واذ لم يجدها انطلقا على
التاجيل ليوم ٩٢/٦/٨ وفي ليلة اليوم
المحدد توجهوا الى مسكن المتهم الثاني
وامضيا ليلتهما وفي صباح اليوم قاما
بوضع السلاح الاي داخل حقيبة حملها
المتهم الثاني وتسليح الاول بطليحة
واستقلا الدراجة البخارية بقيادة الى
مكتب المجنى عليه فوصلا في الساعة
العاشرة صباحا وشاهدا سيارته تملك
امام مكتبه وفي حوالى الساعة السادسة
مساء شاهدا قلند السيارة ينزل من
المكتب حاملا حقيبة المجنى عليه واخذ
في تجهيز السيارة في انتظار مغادرته
المكتب واخذا وضع الاستعداد وقاما
بدارة الدراجة البخارية والاقتراب بها
من العقار رقم ٢ بشارع اسماء فهمي
بمدينة نصر حيث وصلت المسافة
الفاصلة الى حوالى عشرة امتار وما ان
نزل المجنى عليه وفي صحبته
شخصان - والاعتراف للمتهم الاول
حتى قام المتهم الثاني الذي تم اعدامه
باطلاق النيران عليهم من السلاح الاي
فاصابوه رذا بالفرار



١١ متهمًا من ضلائع الفتحة في محاولة اغتيال عاطف صدقي

المجموعة التي قامت بمحاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية كما شاركوا في حادث انفجار سيارة القلي و أعلن اللواء حسن الالفي وزير الداخلية انه تم التوصل لبعض المعلومات التي ستؤدي الى ضبط المتهمين في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ، واكد ان هناك تنسيقا كاملا بين كافة اجهزة البحث لضبط الجناة .

أكدت مصادر أمنية ان عدد الجناة الذين قاموا بالتخطيط والتنفيذ والاعداد لمحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي ورئيس الوزراء بلغ ١١ متهمًا وجميعهم من تنظيم طلائع الفتحة ومن المتهمين قائد تنظيم طلائع الفتحة الاول وهو محمد مكاوي والموجود حاليا في باكستان . وقد تم تحديد ٥ متهمين من بين الـ ١١ متهمًا يجري البحث عنهم وهم عادل صيام وطارق الفحل وعادل عوض ومحمد مصطفى ، وهم



التصديق على أحكام «طلائع الفتح» وتنظيم الـ ١٩

تم التصديق على أحكام الأجزاء الأربعة بقضية طلائع الفتح التي تضم ٢٠٨ متهمين، كما تم التصديق على أحكام قضية الـ ١٩ التي صدرت أحكامها في شهر أكتوبر الماضي بالاسكندرية.

وسيتم اليوم إعلان المحكوم عليهم بالتصديق على الحكم في محبسهم، وذلك لاستخدام حقهم في التقدم بالتماسات لإعادة النظر في الأحكام الصادرة خلال ١٤ يوما من إعلانهم. وكانت المحاكم العسكرية التي نظرت أجزاء قضايا طلائع الفتح الأربعة قد أصدرت أحكاما بأعدام تسعة متهمين منهم ثمانية في الجزء الأول (اثنان هاريان) وثمانين واحد في الجزء الثالث الذي عقدت جلساته بالاسكندرية، كما أصدرت

أحكاما بأعدام متهمين اثنين في قضية تنظيم الـ ١٩ الذي نظرت المحكمة العسكرية بالاسكندرية وأحكاما مختلفة بالسجن.

وتعتبر قضية طلائع الفتح من أكبر القضايا التي نظرتها المحاكم العسكرية المصرية حتى الآن، وقد وجهت النيابة للمتهمين فيها تهم الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف الدستور، وتهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالوسائل الإرهابية بالإضافة إلى قتل سائق وتباع سيارة نقل، محاولة قتل ٢ من جنود الحراسة للاستيلاء على أسلحتهم، وحيازة أسلحة ونخائر بدون ترخيص للقيام بعمليات إرهابية.



المصدر :



٢٠ يونيو ١٩٩٢

التاريخ :

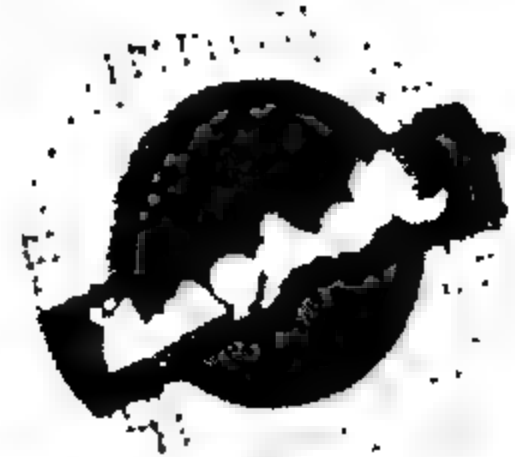
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصديق على اعدام ١١ إرهابيا

تم التصديق على الاحكام التي
اصدرتها المحاكم العسكرية في الاجزاء
الاربعة من قضية « طلائع الفتح » وعلى
احكام قضية الـ ١٩ التي صدر الحكم
فيها في شهر اكتوبر الماضي
بالاسكندرية.

وكانت المحاكم العسكرية قد اصدرت
احكامها في هذه القضايا حيث قضت
باعدام ١١ متهما وبراءة ٩٢ آخرين .

[٩ —



انفجار قذيفة في القاهرة واستنفار أمني في أسبوط

القاهرة: التصديق على احكام باعدام ١١ من اعضاء 'الجهاد' و'الجماعة الاسلامية'

□ القاهرة -

من محمد صلاح الدين:

■ صادق الرئيس حسني مبارك امس على احكام اصدرتها محاكم عسكرية وتقضي باعدام ١١ شخصا من 'الجهاد' و'الجماعة الاسلامية'.
وجرى التصديق في القاهرة امس على الاحكام التي اصدرتها اربع دوائر في القضاء العسكري في قضية تنظيم 'طلائع الفتح'، التي تضم ٢٠٨ متهمين، من اعضاء جماعة 'الجهاد'، والتي كانت صدرت الشهر الماضي، كما تم التصديق على احكام قضية 'تنظيم الـ ١٩'، المتهم فيها اعضاء في 'الجماعة الاسلامية'، والتي صدرت في الشهر نفسه.

وشملت الاحكام اعدام تسعة اشخاص من 'طلائع الفتح'، بينهم اثنان فاران، هم: عبدالحميد محمد عبدالحميد وفتحي امام عبدالجيد حزين وخويلد محمد بركات ومحمد عبده الملا محمد ومحمد حسام شريف ويحيى مصطفى شحرور ورافت محمد عثمان وباسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار) واعداد اثنين من 'الجماعة الاسلامية'، هما محمد احمد حمودة وهشام طه.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان المحاكم العسكرية اصدرت احكاماً في قضية 'طلائع الفتح'، بالاشغال الشاقة المؤبدة على ستة متهمين وبالسجن لمدة ٢٠ سنة على اثنين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وعلى ١٦ متهماً كما قضت بالسجن عشر سنوات على تسعة متهمين وبالسجن لمدة ثماني سنوات على متهم واحد وبالسجن لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين وبالسجن لمدة ٦ سنوات على متهمين.

كما قضت بالسجن لمدة ٥ سنوات على ٢٤ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وبالسجن ثلاث سنوات على ٤٦ متهماً وببراءة ٨٩ متهماً وانقضاء الدعوة بالنسبة الى متهم واحد لوفاته.

ووجهت النيابة العسكرية للمتهمين في قضية 'طلائع الفتح'، تهم

الانضمام الى جماعة اسست على خلاف احكام الدستور وتهدف الى تغيير نظام الحكم بالقوة وبالسائل الارهابية اضافة الى قتل سائق ومحاولة قتل ثلاثة جنود حراسة للاستيلاء على اسلحتهم وكذلك حيازة اسلحة وتخزين من دون ترخيص لتنفيذ عمليات ارهابية.

وشملت الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية في قضية 'تنظيم الـ ١٩'، احكاماً بالاشغال الشاقة المؤبدة على متهم واحد وبالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على متهمين وبالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات على ثلاثة متهمين.

كما قضت بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات على متهمين وبالسجن لمدة اربع سنوات مع الشغل على متهم واحد وبالسجن لمدة عام واحد على متهم واحد وببراءة اربعة متهمين. وكانت النيابة العسكرية وجهت للمتهمين في القضية تهم 'الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية

والسلام الاجتماعي وتغيير نظام الحكم بالقوة وكنان الارهاب من وسائلهم وكذلك الاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جنائيات القتل والسرقة وحيازة اسلحة ومفرقات بغرض الاخلال بنظام الامن.

وقال السيد منتصر الزيات محامي المتهمين في القضية انه سيطلب بالنيابة عن موكله التماسات لاعادة النظر في الحكم مشيراً الى ان المحكوم عليهم تم ابلاغهم بالاحكام وان من حقهم طلب الالتماسات خلال ١٥ يوماً من تاريخ تسلمهم نسخاً من قرار التصديق. وأشار الى ان الالتماس وفقاً للقانون يجب ان يؤسس على ان يكون الحكم مبنياً على مخالفة القانون وعلى خطأ في تطبيقه او تاويله او ان يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات توجب عليه اجحاف بحق المتهم.

واضاف ان الاحكام الصادرة من

المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن امام اية هيئة قضائية او ادارية. من جهة اخرى، شهدت منطقة الخليفة جنوب القاهرة مساء اول من امس استنفاراً أمنياً اثر انفجار قذيفة داخل احد المنازل ولم تسجل اصابات. وقال مدير نجدة القاهرة اللواء محسن السرساوي لـ 'الحياة'، ان القذيفة انفجرت داخل العقار الرقم ٣٥ شارع عطفة مظهر وادى الى تصدعه من دون وقوع ضحايا. وان القذيفة قديمة ومن مخلفات الحرب. وأوضح ان صاحب العقار احمد عبدالحميد اكد انها كانت موجودة منذ فترة ولا يعرف انها قابلة للانفجار. وامر النائب العام المستشار رجاء العربي بحظر النشر في التحقيقات التي تجري في محاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي التي جرت الخميس الماضي.

كما شهدت مدينة أسبوط استنفاراً أمنياً اول من امس بسبب اعتداء مجموعة من المتطرفين على شقيقين اعتقدوا انهما يتعاونان مع اجهزة الامن.

وقال اللواء سعد الجمال نائب مدير امن اسبوط لـ 'الحياة'، ان خمسة متطرفين من تنظيم 'الجماعة الاسلامية'، اعتدوا على هاني مصطفى مفتاح (٢٢ سنة) وشقيقه احمد (٢٠ سنة) بالمدى والجنائز واصابوهم بجراح خطيرة. وان القوات تشن حملات مكثفة لاعتقال المتهمين الخمسة الذين فروا بعد ارتكاب جريمتهم، واعتقل ١٥ من المشتبه بتورطهم في الحادث وشهدت مدينة ديروط امس استنفاراً أمنياً خلال دفن المتطرف مصطفى عوني زكي الذي اعدم قبل ثلاثة ايام بعد ادانته في قضية احداث زينهم. وقال اللواء مجدي البسيوني مدير امن اسبوط لـ 'الحياة'، انه لم تقع اي مصادمات بين القوات واطراف الجماعة المتطرفة وتم دفن عوني في مسقط رأسه قرية مسارة التي تبعد مسافة خمسة كيلومترات جنوب مدينة ديروط.

اضاف ان قوات الامن بدأت



اجراءات مكثفة في مدينة القوصية استعداداً لدفن المتطرف الثاني محمود صلاح فهمي الذي أعدم مع عوني بعد ادانته في القضية نفسها.

وفي قنا شنت قوات الامن امس

ووجهت المحكمة ضدهم تهم الانضمام الى تنظيم متطرف بهدف قلب نظام الحكم وخيابة اسلحة من دون ترخيص ومقاومة السلطات والاتلاف العمد والاعتداء على قوات الامن. ومن بين المتهمين عابد فارس عبد الحميد ومحمد حسن محمد وممدوح عبد العليم علي وعبد الحميد احمد عبد الرحمن وطلعت كامل عبادي.

الى تلك قررت محكمة امن الدولة العليا طوارئ اول من امس تاجيل قضية محاكمة المتهمين في قضية احداث التجمهر التي وقعت في مسجد الشهداء في الفيوم عام ١٩٨٩ واتهم فيها الدكتور عمر عبد الرحمن زعيم الجماعة الاسلامية، و٤٨ من اتباعه وذلك لجلسة السبت المقبل لبدء الاستماع الى مرافعة نيابة امن الدولة العليا.

حملة على مدينة نجع حمادي واعتقلت ٢٥ متطرفاً عثرت معهم على اسلحة ومنشورات تطالب بقلب نظام الحكم. وقال اللواء صادق بركات مدير امن قنا لـ «الصباح» ان قوات الامن تشن حملات لاعتقال مرتكبي حوادث العنف الاخيرة وصارت من المعتقلين بندقية الية ومسدسين ومنشورات.

الى ذلك، اصدرت محكمة جنايات اسنا برئاسة المستشار سيد سرحان حكماً ببراءة ١١ متطرفاً كانوا اتهموا بالاعتداء على اشخاص في احتفال موسيقي في شهر رمضان الماضي.

وقررت غرفة المشورة في محكمة شرق القاهرة الكلية تجديد حبس ٢٠ متطرفاً من اعضاء الجماعة الاسلامية، في امبابه ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق حيث عقدت الجلسة برئاسة المستشار حسن الدلي.

مصر: إصابة ضابط وشرطيين فى الفيوم واعتقال ٥٢ من الجماعة الاسلامية

وجهت اليه في اواخر العام الماضي،
واسفرت عن اعتقال ما لا يقل عن ٥٠٠
من اعضاء «الجماعة الاسلامية» وعلى
رأسهم الشيخ جابر ريان أمير
«الجماعة» وعنتر الزيات قائد الجناح
العسكري.



المصدر : **الأمس**

١ ص ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم اليوم في قضية اغتيال فرج فودة

تصدر محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» اليوم حكمها في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وكان الحادث قد وقع بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ وبلغ عدد جلسات القضية ٣٤ جلسة عقدت برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطاراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبد النبي وكيل أول النيابة، ويبلغ عدد المتهمين في القضية ١٣ متهما، وعدد شهود الاثبات ٣٠ شاهدا بالإضافة الى شهود النفي الذين كان من بينهم الدكتور محمود مزروعة رئيس قسم العقائد والأديان بكلية أصول الدين بالأزهر، والشيخ محمد الغزالي.



إحالة أوراق المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة للمفتي والثاني نفذ فيه حكم الإعدام في قضية صفوت الشريف

كتب - عبد الغفار رشدي:

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، في قضية اغتيال فرج فودة بإحالة أوراق المتهم الأول عبد الشافي أحمد رمضان والذي ضبط بمكان الحادث إلى فضيلة المفتي مع تأجيل النطق بالحكم في القضية لباقي المتهمين وعددهم ١٣ منها إلى جلسة ٢٠ ديسمبر الحالي.

جرت وقائع الجلسة بعد احتياطات أمنية مشددة واستعدادا من جانب رجال الشرطة بمديرية أمن القاهرة والقوات الخاصة بالكشف عن المفرقات والمتفرجات، وقد دخل أهالي المتهمين قاعة المحكمة منذ العاشرة والنصف صباحا بينما تم منع الصحفيين من الدخول إلى قاعة المحكمة إلا قبل النطق بالحكم بدقائق وذلك في الساعة الثانية عشرة ظهرا، وقبل انعقاد الجلسة تعالت هتافات المتهمين بالاناشيد الدينية، ثم عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبد الحميد

البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة العليا وشريف عبد النبي وكيل النيابة بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى.

وفي بداية الجلسة ساد الصمت التام جميع الحاضرين وتعلقت انظارهم برئيس المحكمة انتظارا للحكم الذي جاء بإحالة أوراق المتهم الأول عبد الشافي أحمد رمضان إلى فضيلة المفتي وتأجيل النطق بالحكم لباقي المتهمين لجلسة ٢٠ ديسمبر الحالي.

وكان شهود الاثبات في القضية وهم وحيد رافت زكي صديق فرج فودة وأحمد نجل المجني عليه، ومحمد فاروق سائقه وأحمد إبراهيم حارس العقار الذي يقع فيه مكتبه بمدينة نصر قد شهدوا بأنهم يوم الحادث ٨ يونيو ١٩٩٢ رأوا المتهم الأول عبد الشافي رمضان وهو يطلق الرصاص عليهم من طبنجته وهو على مسافة قريبة منهم بينما يطلق المتهم الثاني أشرف السيد إبراهيم النار من بندقيته الآلية، وهي البندقية التي تم ضبطها فيما بعد وهي عيار ٧.٦٢

وكان قد تم ضبط المتهم الثاني ونفذ فيه حكم الإعدام الذي أصدرته المحكمة العسكرية في القضية رقم ١١ لعام ١٩٩٣ جنایات عسكرية وذلك لاشتراكه في محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وقد ألقى القبض على المتهم الأول في القضية عبد الشافي رمضان أثناء محاولته الهرب من مكان الحادث مستقلا.. الدراجة البخارية المستخدمة في تنفيذ الجريمة حيث طارده سائق فرج فودة بالسيارة وتمكن من القبض عليه



إحالة أوراق المتهم الأول في قضية فرج فودة إلى المفتي

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بإحالة أوراق المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة.. عبدالشافى احمد رمضان الى فضيلة المفتي، مع تأجيل النطق بالحكم لباقي المتهمين - وعددهم ١٢ متهما - الى جلسة ٣٠ ديسمبر الحالى.

وكان شهود الاثبات قد شاهدوا المتهم اثناء اطلاقه الرصاص في موقع الحادث لاغتيال فرج فودة عقب نزوله من مكتبه بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢.





المصدر : الجريدة

التاريخ : ٢٠١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القاهرة : الأعدام للمتهم الأول في قضية فرج فودة

□ القاهرة - الحياة :

■ قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) في مصر أمس بإعدام عبد الشافي رمضان المتهم الأول في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة الكاتب المصري العلماني في حزيران (يونيو) ١٩٩٢. وقررت تأجيل النطق بالحكم بالنسبة إلى بقية المتهمين إلى جلسة يوم ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) الجاري إلى حين ورود تصديق المفتي على إعدام المتهم الأول. وتشمل القضية ١٣ متهماً من أعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الإسلامية» بينهم المتهم الثاني أشرف سيد إبراهيم الذي أعدم بعدما أدانته المحكمة العسكرية العليا في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الإعلام في نيسان (أبريل) الماضي.

والمتهمون في القضية هم: عبد الشافي رمضان وأشرف السيد إبراهيم وصفوت عبدالغني ومنصور أحمد منصور ومحمد إبراهيم عبدالحفي وباسم خليل شاهين ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد وأبو العلا عبدربه محمد وعلي حسن علي حسن وأشرف عبدالرحيم وجلال محمود الغرازي وحسن علي محمود ووليد سعد كامل.

ونار المتهمون عقب النطق بالحكم بإعدام

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٦٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٧ إرهابيين في محاولة اغتيال صدقي

وزير الداخلية يعلن اليوم التفاصيل الكاملة
المتهمون عناصر إرهابية من تنظيم «طلائع الفتح»
ونفذوا المحاولة بتفجير قنبلة «بالريموت كونترول»
أنبوبة بوتاجاز وضعها الإرهابيون بجوار القنبلة لإشعال حرائق بالمنطقة

الرصد والتنفيذ بتفجير القنبلة بواسطة جهاز التحكم عن بعد «ريموت كونترول». وقد تم ضبطه في وكر بمدينة قويسنا بالمنوفية وعثر فيه على ٤ قنابل وكمية من المواد المستخدمة في تصنيع المتفجرات وبندقيتين آليتين ومسدس ونخيرة. ومن الإرهابيين المتهمين أيضا عادل السيد إبراهيم الذي يعالج في المستشفى من إصابته بالرصاص في ساقه وأعلى الحوض عند محاولته تفجير عبوات ناسفة على القوات بالعباسية. وسوف يحصد السيد حسن الألفي وزير الداخلية خلال المؤتمر الصحفي الأبعاد الكاملة للمخطط الإرهابي الذي نجحت أجهزة الأمن في إجهاضه، حيث رصدت عناصر التنظيم عددا من كبار الشخصيات والمسؤولين بمرتبة لاغتيالهم. كما علم مندوب «الاهرام» أن التقرير الفني لخبراء الألبلة الجنائية سوف يكشف عن طريقة تفجير القنابل ووضع أنبوبة بوتاجاز بجوارها لأحداث حريق وقوة تدميرية عالية في موقع الانفجار. وقد أجرت نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار عبد السميع شرف الدين المحامي العام معاينة لأوكار الإرهابيين خاصة تلك التي ضبطت بداخلها قنابل بقويسنا والعباسية.

علم «مندوب الاهرام» أن أجهزة الأمن توصلت إلى مرتكبي المحاولة الأثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وتم القضاء القبض على ٧ إرهابيين وسوف يعلن السيد حسن الألفي وزير الداخلية في مؤتمر عالمي يعقده ظهر اليوم التفاصيل الكاملة للمحاولة الاجرامية الأثمة والقبض على مرتكبيها

وسوف يكشف وزير الداخلية عن شخصية الإرهابيين السبعة الذين خططوا وديروا ونفذوا المحاولة الاجرامية وكلهم ينتمون إلى تنظيم «طلائع الفتح». كما يتحدث عن ظروف وملابسات ضبطهم داخل عدة أوكار بقويسنا وشبرا الخيمة والعباسية وحلوان.

وعلم «مندوب الاهرام» أن على رأس هؤلاء الإرهابيين طارق حسن الفحل الذي اشترك أيضا في محاولة اغتيال وزير الداخلية في شهر أغسطس الماضي، والأرهابي السيد صلاح الهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات في قضية طلائع الفتح رقم ٢٠، وكان يحمل رقم ٥٤٠. وكان قد وصل إلى مصر قبل شهرين قادما من أفغانستان عن طريق اليمن والأردن ودخل بجواز سفر مزور ونقل إلى عناصر التنظيم التكليف بعملية الاغتيال كما اشترك في عملية



للنشر والخطوات التحقيقية والعلميات

التاريخ :

المصدر :

إعترافات تفصيلية للإرهابيين أمام نيابة أمن الدولة إحالة المتهمين إلى القضاء العسكري قريبا

علم «مندوب الأهرام» أنه ستتم إحالة الإرهابيين في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي إلى النيابة العسكرية فور إنتهاء نيابة أمن الدولة من تحقيقاتها معهم لحاكمتهم أمام القضاء العسكري.

وإعترف الإرهابيون التسعة في التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا، بتفاصيل المؤامرات التي كانوا يخططون لتنفيذها في عدة مناطق بالقاهرة الكبرى، وأمرت النيابة بحبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات.

ويتابع المستشار رجاء العربي النائب العام نتائج التحقيقات أولا بأول، التي يشرف عليها المستشار عبد السميع شرف الدين الحامى العام ويشترك فيها رؤساء النيابة: هشام حمودة وياسر رفاعى واسامة قنديل وعلى الهوارى وهانى برهام وهشام بدوى وعبد المنعم الحلوانى، وكلاء النيابة شريف عبدالنبي ومحمد حلمى قنديل وخالد صالح وعمرو فاروق، وحدد الإرهابيون في التحقيقات تلقى تكليفات من الخارج عبر وسطاء يأتون من الخارج بجوازات سفر مزورة من أفغانستان عن طريق دول أخرى والدخول إلى مصر، وذكروا رصد تحركات الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء لفترة طويلة لمعرفة خط سيره وخراسته، واتفقا مع قياداتهم في الخارج على وضع خطة الإغتيال، التي جرى تنفيذها إلى المجموعة المنفذة للجريمة. وعلم «مندوب الأهرام» أن نيابة أمن الدولة العليا أجرت معاينات كاملة لأوكار الإرهابيين، وسوف تجرى في وقت لاحق معاينة تصويرية بالفيسديو لمسرح الحادث، ليتمثل الإرهابيون كيفية تنفيذ الجريمة وهروبهم. وحددت الإعتراقات رصد عدد من كبار المسئولين بهدف اغتيالهم ووضع الخطط الكاملة لهذه العمليات. وتجهيز القنابل والأسلحة لاستخدامها في جرائمهم.



المصدر :
الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : هـ ١٩٩٢

في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا

الارهابيون يدلون باعترافات مشيرة في حادثي

رئيس الوزراء ووزير الداخلية

سيد صلاح: نعم اشتركت في حادث

المقرريزي مع إرهابيين آخرين

طارق الفحل: أنا الذي راقبت موكب

«الألفى» في حادث الشيخ ربحان!

مصدر قضائي: الارهابيون يواجهون عقوبتي

الإعدام والأشغال الشاقة المؤقتة



من ناحية اخرى قال مصدر قضائي للاهرام المسائي ان العقوبات التي ينزلها القانون على المتهمين في هذه التهم تتراوح بين الاعدام والاشغال الشاقة المؤقتة واكد ان تهمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون لتعطيل احكام الدستور ستكون عقوبتها الاشغال الشاقة

المؤقتة وتغيير نظام الحكم بالقوة سوف تكون عقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا وذلك طبقا للمادة ٩٧ لسنة ٩٢ بامر الحكم العسكري، كذا الاتهام بالاتفاق الجنائي لارتكاب جنابات القتل العمد فعقوبته الاشغال الشاقة المؤقتة ايضا اما تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتمليذ الشيماء واصابة ٢١ آخرين والشروع في قتل رئيس الوزراء فعقوبتها الاعدام لان الجريمة هنا قتل وشروع ولذلك تصبح العقوبة هي الاعدام نظرا لاقتراح الجريمة بعنصري التشديد وهما سبق الاصرار والترصد. اما ائتلاف السيارات التي كانت في مسرح الحادث فان القانون يعاقب على هذه الجريمة كما يقول المصدر القضائي نفسه بالسجن من ٣ سنوات حتي الاشغال الشاقة المؤقتة ١٥ عاما وعلق علي اعترافات الارهابيين بوجود قيادات لتنظيم طلائع الفتح قامت بنور كبير في تجنيد الارهابيين واعداهم لتنفيذ الجريمة قائلا ان القانون سوف يطارد هؤلاء باعتبار انهم اشتركوا في الجريمة بالاعداد لها ومن اشترك في جريمة فعلية فعقوبتها كما تقول المادتان (٤١، ٤٠) فقرة (١) وهونفس الوضع بالنسبة للمتهم طارق الفحل الذي اعترف امام نيابة امن الدولة العليا انه اشترك في تنفيذ حادث وزير الداخلية وخطط لحادث رئيس الوزراء قال المصدر القضائي انه سيواجه طبقا لما كشفته التحقيقات وطبقا لاعترافاته عقوبة الاعدام، فهو قد اشترك في جريمة ابت الي مقتل نفس واصابة آخرين وقد سبقها الاعداد والاصرار والترصد.

واستخم تصريحاته للاهرام المسائي بقوله ان اعتراف المتهمين بانهم كانوا يعدون لارتكاب جرائم اخرى سوف يوقعهم ايضا تحت طائلة القانون اذا ثبت انهم اتخذوا خطوات ايجابية واخلوا في مرحلة التحضير كان يكونوا اشتركوا القنابل مثلا او عابثوا المكان الذي يريدون ارتكاب الحادث به او خلافة.

مصطفى الجمل

كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبد السميع شرف الدين المحامي العام مع الارهابيين التسعة المتهمين في حادث محاولة اغتيال د. عاطف صدقي وقتل تلميذة مدرسة المقريزي واصابة آخرين عن تفاصيل مثيرة حيث اعترف الارهابي سيد صلاح ان اعضاء جماعة طلائع الفتح اغروه بالاموال حتي ينضم اليهم وقاموا بتسفيره الى افغانستان حيث التقى ببعض قيادات التنظيم هناك ثم اعادوه الي مصر بقصد تجنيد عدد من الاعضاء الموالين لهم لتنفيذ عمليات تخريبية في البلاد واغتيال بعض الشخصيات الهامة وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. واصاف الارهابي في اعترافاته انه اشترى السيارة الموبل الحمراء من أحد معارض السيارات بالقليوبية وقد اشترك معه اثنان من اصدقائه هما محمد خليل وعصام التوني ثم توجهوا الي مسرح الحادث وراقبوا

موكب رئيس الوزراء لمدة ثلاثة ايام واعدوا قنبلة لتفجيرها بالريموت كنترول بعد ان تأكدوا من سلامة الجهاز.

كان اسامة قنديل رئيس نيابة امن الدولة العليا قد استمع الي اعترافات المتهمين سيد صلاح سليمان وطارق الفحل ومحمد علي خليل ونور الدين سليمان وامين اسماعيل المصيلحي وهاني عبد الله عبد الرؤوف وعبد الرحمن محمد أبو طلحة وتهامي احمد عبد الله وعصام محمد عبد الرحمن.

بعد ان وجهت اليهم تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد للتمليذ شيماء عبد الحليم والشروع في قتل ٢١ آخرين ومحاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وطاقم حراسته بوضع قنبلة داخل سيارة امام مدرسة المقريزي اثناء مرور موكبه والاتلاف العمد لعدد ٨ سيارات مملوكة لاشخاص، والتزوير في

محركات رسمية هي البطاقات الشخصية والعائلية وجوازات السفر. كما وجهت لهم تهمة الاتفاق الجنائي والغرض منه قتل شخصيات هامة وحيازة مفرقات واسلحة بقصد استعمالها في الاخلال بالامن والنظام والانضمام الي جماعة اسست على خلاف القانون الغرض منها الدعوة الي تعطيل احكام الدستور والاعتداء على حرية المواطنين واشاعة جو من عدم الاستقرار باستخدام الارهاب. وقد اعترف الارهابي طارق الفحل المتهم في المجموعة الثانية من طلائع الفتح انه قام بالاشتراك مع زميليه نزيه نصحي وضيء الدين اسماعيل بمحاولة اغتيال وزير الداخلية وكانت مهمته على حد قوله مراقبة خط سير موكب الوزير واكد في اعترافاته امام نيابة امن الدولة انه الذي قام بالتخطيط لعملية اغتيال رئيس الوزراء لكنه لم يشترك في تنفيذها لانه يعرف ان اجهزة الامن كانت تواصل جهودها في البحث عنه.

وقد اكد المتهمون في اعترافاتهم المثيرة انهم كانوا

يعدون لارتكاب جرائم تخريبية اخرى في الايام القادمة وقالوا انهم ينتمون الي تنظيم طلائع الفتح وانهم كانوا يهدفون الي احداث قلاقل امنية في البلاد كنوع من الثار بعد ان حكم القضاء باعدام ٩ من زملائهم ووضع مايزيد على ٧٠٠ عضو في السجون بموجب احكام قضائية اشرف على التحقيقات المستشار رجاء العربي النائب العام وباشرها اسامة قنديل وهشام حمودة وباسر رفاعي وعلي الهواري وشريف عبد النبي وعبد المنعم الحلواني رؤساء نيابة امن الدولة حيث تم حبس المتهمين على ذمة التحقيق.



المصدر : ...

٥ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على الجناة في حادث « صدقي »

٩ إرهابيين تلقوا تدريبا عسكريا في
أفغانستان وإشارة التنفيذ من قياداتهم

وضعوا المتفجرات داخل إطارى «كاوتشوك» ..

والتفجير تم بالريموت

«شاسيه» السيارة أرشد عن الجناة..

و ضبط ٢٠ كيلو

متفجرات و ٥ قنابل و ١١

طنجة و ٥٨ مفجرا



المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٢

كتب - محمد زكي :

أعلن حسن الأسدي وزير الداخلية أمس في مؤتمر صحفي على القبض على الجناة في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدي رئيس الوزراء. أكد الوزير أن الجناة ٩ إرهابيين من تنظيمي الجهاد وطلّاع الفتح وأنهم تلقوا تدريبات عسكرية مكثفة في أفغانستان وصدرت إليهم التعليمات بتنفيذ عملية «صدي» من قبلاتهم للقبض هناك. كشف وزير الداخلية عن طريقة تنفيذ الحادث، قال أن الجناة وضعوا

إطارى كوا تشوك بداخلهما كمية كبيرة من التفجرات والعبوات الناسفة بلخل السيارة الأولى المستخدمة في الحادث. وتم تزويد الأطارين بجهاز استقبال كهربائي وموصل ببطارية ٦ فولت، وتم تشغيله عن بعد بواسطة ريموت كونترول. وأشار الوزير إلى أن أجهزة الأمن ألقت القبض على مشتري السيارة المستخدمة في الحادث وتم تحديده بعد مضاهاة رقم شاسيه السيارة بملفها بإدارة المرور. وتبين أنه عضو بتنظيم طلائع الفتح وهارب من حكم بالسجن ٣ سنوات في القضية ٩٣/٢١ جنديات عسكرية. وقال الوزير أن السيارة المستخدمة في الحادث كانت الخيط الأول الذي ساهم في ضبط الجناة. وتم التعرف من خلال الصور للجووية لدى مباحث أمن الدولة على أحد الأشخاص أثناء قيامه هذه السيارة، قبيل الحادث بحوالي ٢٤ ساعة. وتم تحرير مخالفة مرورية له وتوقيع الغرامة عليه في أسبوع للورور لمخالفة السيارة لشروط الأمن والسلامة. كما تبين أن الجناة وضعوا لسيارة بمسرح الحادث بعد نزع لوحاتها المعدنية، كما تم تحديد الوسيط التجاري الذي تولى بيع السيارة وتحصيل ثمنها لحساب مالكها الأصلي وهو مدير مدرسة بشبين القناطر بالقليوبية، وتم البيع بمعرض أبو يحيى للسيارات بالقناطر مساء الاثنين ٢٢ نوفمبر الماضي، وتسلم لذلك الجديد السيارة قبل الحادث بيوم. وأشار الوزير إلى أنه عثر بحوزة الجناة التسعة على ٢٠ كيلو جراما من مادة متفجرة تشبه مادة T.N.T، وه قنابل محلية الصنع ٣ أسلحة آلية و ١١ طبنجة و ٥٨ مفجرا و ١٨٩٧ طلقة وجهاز راديو كسيت اسود اللون بداخله ٩ أجهزة استقبال للتفجير عن بعد وجهاز إرسال ريموت كونترول المستخدمة في الحادث. كما عثرت الأجهزة الأمنية في لوكار الإرهابيين التسعة بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية على أوراق مشفرة مبنوة بالحبر السري يتم التخاطب بها بين عناصر التنظيم الإرهابي لدخل البلاد وخارجها. كما تم العثور على القلم المستخدم في الكتابة بالحبر السري. وقال وزير الداخلية أنه تم تحديد كافة قيادات التحرك الإرهابي بالخارج وأمكن توليهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة للتنفذ بالدخل، والبالغ للرسلة من الخارج وقدرت بحوالي ٤٠ ألف دولار و ٣٠ ألف جنيه. ولم يكشف الوزير عن أسماء الدول التي تتواجد بها هذه العناصر الإرهابية وقال أنه ليس من صالح التحقيق الكشف عن كل هذه المعلومات حاليا. وأشار إلى أنه سيعقد مؤتمرا صحفيا خلال الأسبوع القادم للكشف عن التفاصيل الخاصة بهذا التنظيم.

التفاصيل الكاملة والوفد في وكر الإرهابيين، ص ٨١



المصدر : **الأمم المتحدة**

٥ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القبض على ٩ إرهابيين من الجناح العسكري لطلّاع الفتح شاركوا في محاولة اغتيال صدقي

**اشتروا سيارة قبل يوم واحد ووضعوا
العبوات الناسفة في إطاراتها وفجروها
بـ«الريموت»**



المصدر: الأناضول

١٩٧٦

٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ وزير الداخلية يعلن في مؤتمر صحفي التفاصيل الكاملة:

مخطط الجريمة تم بتكليف من قيادات الإرهاب في الخارج بهدف اغتيال صدقي وعدد من كبار المنشولين وتفجير المنشآت



تهامي احمد طارق الفحل امين اسماعيل هاني عبدالله سيد صلاح نور الدين سليمان عبدالرحمن حامد عصام محمد

الغور على ٢٠ كيلو متفجرات و١٦ بندقية و٤٠ ألف دولار و٣٠ ألف جنيه لتمويل عمليات الارهابيين
نشط وتأتق من خط سير رئيس الوزراء وطرقة الهروب



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ ٥

اعلن السيد حسن الافى وزير الداخلية أمس التفاصيل الكاملة للمحاولة الاثمة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي يوم ٢٥ نوفمبر الماضى، وأكد الوزير القبض على الجناة الذين شاركوا فى تنفيذ المحاولة الاجرامية، وهم ٩ ارهابيين يشكلون الجناحسكرى لطلائع الفتح. وأشار الوزير الى ان اجهزة الامن وضعت يدها على الوثائق والآلة الدامغة ضدهم، بالاضافة الى اعتراضاتهم التفصيلية فيما خططوا ونفذوا من جرائم.

واعلن الوزير - ايضا - انه تم ضبط كافة الأوراق والمستندات التى تكنف عن رصد عدد من كبار المسئولين ورجال الشرطة بهدف اغتيالهم، بالاضافة الى تجهيز الأدوات والمتفجرات والأسلحة، وقال الوزير: ان الارهابيين التسعة

والقبض على الجناة فى محاولة اغتيال الافى

صرح السيد حسن الافى وزير الداخلية بانه سوف يذبح الاسبوع القادم اخبارا هامة حول ضبط الارهابيين الذين شاركوا فى محاولة اغتياله فى شهر اغسطس الماضى، وقال: ان اجهزة الامن القت القبض على العناصر التى اشتركت فى الحادث وتمكنت من الهرب، بعد مقتل اثنين منهم فى المحاولة الفاشلة.

الذين اشتركوا فى المحاولة الاثمة وتم القبض عليهم هم: سيد صلاح سليمان، عصام محمد عبدالرحمن تونى، طارق عبدالنبي حسن الفحل، محمد على خليل، تهاى احمد عبدالله شمسلى، نور الدين سليمان كريم، أمين اسماعيل المصيلحى، عبدالرحمن محمد ابوظلة، هانى عبدالله عبدالرؤف. وتضمنت اعتراضاتهم التفصيلية أمام النيابة امين الدولة العليا أنهم اشتركوا فى الجريمة السبارة المستندة فى الجريمة «أوبل، حمراء قبل يوم واحد من تنفيذ العملية، ووضعوا المتفجرات داخل اطارى السيارة، ثم زودوها بجهاز استقبال كهربائى موصل ببطارية ٦ فولت، يتم تشغيله عن بعد بواسطة ريموت كنترول»، ووضع النبوة غاز لتوسيع دائرة الانفجار.

وأضاف السيد حسن الافى - فى المؤتمر الصحفى العالمى الذى عقده ظهر أمس - ان التنظيم الارهابى خطط وأعد لارتكاب سلسلة من العمليات التى كانت تستهدف اغتيال عدد من الشخصيات العامة والقيادات الامنية، وتفجير بعض المنشآت الحيوية وشرعوا بالفعل فى تنفيذ بعضها.

وأكد الوزير ان اجهزة الامن تمكنت من تحديد كافة قيادات التحرك الارهابى فى الخارج واماكن وجودهم ووسائل اتصالاتهم بعناصر المجموعة المنفذة، والمبالغ المالية المرسلة من الخارج، والتى قدرت بحوالى ٤٠ ألف دولار و ٣٠ ألف جنيه مصرى.

وقال الافى: ان اجهزة الامن ضبطت داخل اوكار المجموعة الارهابية ٢٠ كيلو جراما من مادة «تي. إن. تي»، شديدة الانفجار، وه قنابل محلية الصنع، و ٣ بنادق آلية و ١١ مسدسا، و ٥٨ مفجرا، و ١٨٩٧ طلقة خاصة بالبنادق الآلية والمسدسات، وجهاز راديو «كاسيت»، بداخله ٩ اجهزة للتفجير عن بعد، وجهاز «ريموت كنترول».

وكشف وزير الداخلية عن ان عناصر التنظيم اختاروا منطقة الحادث الارهابى وهم يعلمون تماما انها امام مدرسة بها اطفال راحت احداهم ضحية الغر والخسة، واصيب ٢١ من الأبرياء فى انفجارهم المروع.



حيثيات
الحكم
في قضية
« طلائع
الفتح - ١ »

المتهمون

تجبروا على الطه

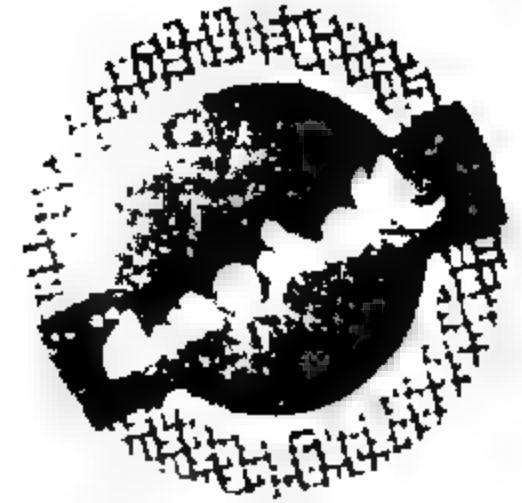
وأصدروا فتاواهم المظلمة

ليستحلوا القتل والتخريب

اسلام مصر ليس محل مزايدة

والقضية لفئة باغية بعيدة

عن الدين



ومتهم بالسجن ٦ سنوات ، ومتهمان بالاشغال الشاقة ٥ سنوات ومتهم بالاشغال الشاقة ٣ سنوات . كما تضمن الحكم براءة ١٥ متهما من بين ٥٥ متهما شملهم قرار الاتهام وانقضاء الدعوى الجنائية للمتهم نزيه نصحي راشد الذي لقي مصرعه في حادث محاولة اغتيال اللواء حسن الألفي وزير الداخلية .

تم اعلان المتهمين بالحكم بعد التصديق عليه يوم ٢٥ نوفمبر الماضي ، وينتهي يوم الخميس القادم موعد التقدم بالتماسات من جانب المتهمين لاعادة النظر في الاحكام التي صدرت بشأنهم .

اعلنت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في القضية رقم ١٨ لسنة ٩٣ جنابات عسكرية المعروفة باسم « طلائع الفتح - ١ » . تعد هذه القضية اهم قضايا طلائع الفتح الرابع التي فصلت فيها المحاكم العسكرية مؤخرا . صدر الحكم يوم ٣٠ أكتوبر الماضي ، وتضمن اعدام ٨ متهمين منهم اثنان هاربان ، ومعاقبة ٦ منهم متهم هارب بالاشغال الشاقة المؤبدة ، واثنين بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، و ١٢ متهما منهم ٢ هاربين بالاشغال الشاقة ١٥ سنة ، و ٦ متهمين بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ، ومتهم بالاشغال الشاقة ٧ سنوات .

زعيم التنظيم ملأ عقول الشباب بأفكاره المسمومة وكفر المجتمع بلا سند من قرآن أو سنة

جرائم الارهاب

وقالت الحبيثات ان واقعات هذه الدعوى تخلص حسبما استبان من مطالعة أوراقها في وجود تنظيم أسس على خلاف احكام القانون الفرض منه الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي ودعا اعضاء هذا التنظيم الى تغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية باقتراف بعض الجرائم مستخدمين الارهاب لتحقيق وتنفيذ هذه اغراض . بعبارة واستعمال المفرقات والاسلحة والذخيرة ، وقد اطلق هذا التنظيم على نفسه اسم طلائع الفتح الاسلامي الذي استخدم من الدين الاسلامي ستارا لتحقيق اغراضه ومآربه فكفروا الحاكم والمجتمع واباحوا القتل والسرقة زاعمين ان ذلك من تعليم الاسلام في محاربة الكفر وقد تزعم المتهم الاول عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله والمتهم الثاني / فتحي امام عبدالحميد حزين اماره هذا التنظيم . وقالت المحكمة ان هذا التنظيم ارتكب العديد من الجرائم من قتل عمد

قالت المحكمة في حيثياتها ان المتهمين الذين ادبوا اغمدوا خناجرهم غدرا في قلب وطنهم وظهور مواظبتهم بلا تمييز ، وان ما ارتكبوه من جرائم قد روع المجتمع واهدر طمأنينته وافزع مواظبتهم ، وازافت ان الأوراق حفلت بالعديد من الادلة القولية والفنية ، وبوفرة من مضبوطات الاسلحة والذخائر والمفرقات والاسلحة البيضاء ، بالاضافة الى المطبوعات والمصنفات التي تحمل منهج زعمائهم وقياداتهم ، والادلة والفرائض التي تقطع بجلاء ثبوت ارتكاب المتهمين الذين ادبوا لواقعات التهم المسندة اليهم . كما ابرأت المحكمة ساحة العديد من المتهمين ممن خلت أوراق الدعوى من ثمة أدلة معينة تقطع باتيان اي منهم لاي من الاتهامات المسندة اليه او ساور المحكمة الشك في سلامة اي من الادلة .

واضافت المحكمة في حيثيات انها استمعت الى كافة شهود النفي الذين حضروا لاداء الشهادة بناء على طلب الدفاع . كما استمعت الى كافة شهود الاتبات ، واستجابت الى طلبات الدفاع باعلان من ارتأى اعلانه من شهود الاتبات ، واستمعت اليهم جميعا عدا من تعذر حضوره .

واشارت الحبيثات الى ان المحكمة اعملت صحيح القانون في الدفوع التي ابداهما الدفاع ، وانتهت الى سلامة كافة واقعات الضبط والتفتيش الخاصة بالمتهمين لاستنادها الى اجراءات سليمة قانونية ، تطابقت مع الشرعية الاجرائية ، عدا ما كان للمحكمة رؤية مغايرة بشأنه عند

تقرير يكتبه :

فاروق الشاذلي

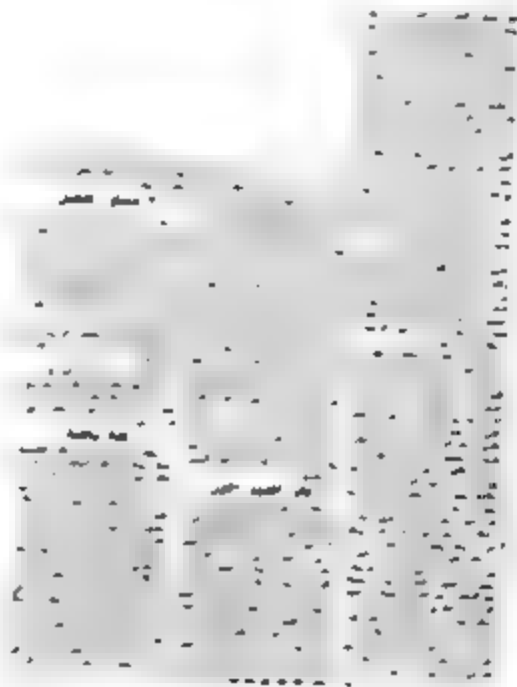
تناولها لموقف المتهم الذي تعلقت به تلك الوقائع الخاصة بالضبط والتفتيش .



الجمهورية العربية السورية

الوزارة

الجمهورية العربية السورية





عنها في الصحافة القومية والحزبية قائم ، ولا مجال لنكراته ، اما اتخاذ الاسلام ستارا لدعاوى باطلة ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قلبه العذاب فذلك ما لم يعد جائزا أو ممكنا ان ينطلي على أحد ، فاسلامية مصر ليست محلا للمزايدة ، فمصر الاسلامية ستظل الى الابد رافعة راياتها ، قادرة ابدا على دحر الباطل ، ودحر مروجيه . وقالت المحكمة ان اللافت للنظر ان التضليل والخداع قد بلغ مداه في مسلك هؤلاء المتشدقين باسم الدين ، بحيث أصبح ارتكابهم لجرائم القتل والتخريب له سنده في فتاواهم المضللة التي ينسبون لها لشرع الله الحنيف في جراحة على الله لا مثل لها فقتل المجنى عليهما / صبحي على السيد ، وقاسم محمد عبد المنعم واهدار دمهما عمدا مع سبق الاصرار والترصد ، كانت فتواه لديهم جاهزة وتقضى بأن « مجهول الحال في دار الحرب كافر » وكذلك الشروع في قتل جنود الشرطة المدنية : بخيت محمد همام ، وعبد الرحمن عبدالله رضوان ، باطلاق النار عليهما بمنفذ ٢٠ بالمعادي قد تم ايضا بزعم انهما : « مرتدين ومن ثم قتلها حلال » .

وهكذا أصبحت اوراق دماء الابرياء مستباحة ، والتبريرات والفتاوى جاهزة ومتاحة فقد عمدوا لخلط الاوراق ، وتزييف الحقائق ، وزايدوا على الدين الذي امتد شرقا وغربا بسماحته وطيب مصدره ، وشمول

احكامه ، دونما حاجة لمزايدة المزايد ، او تعطيل المضللين وستظل باذن الله راياته مرفوعة في العالمين ، فهو الدين الخاتم الذي ارتضاه الله سبحانه وتعالى لعباده الى ان يرث الله الارض ومن عليها ، واضعا لذلك منهجا لا يتبدل في قوله تعالى لرسوله الكريم صلى الله عليه وسلم « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي احسن »

واكدت الحثيات انه اذا كانت اعترافات بعض المتهمين قد شملت العديد من واقعات تلك الدعوى ، سواء في ذلك ما جرى من اعترافات امام نيابة امن الدولة ، او ما قرر هؤلاء المتهمون في اعترافاتهم خلال المعاينات التصويرية التي حرصت المحكمة على عرضها ، بالصوت والصورة ، اثناء جلسات المحكمة ، الا ان هذه المحكمة قد اهدرت كل اعترافات جاءت ولادة اجراء باطل او شابه ثمة ضغط أو اكراه .

كما ان المحكمة قد اعملت صحيح القانون في شأن كافة طلبات الدفاع التي تعلقت بوقوع تعذيب او اكراه على المتهمين ، فامرت باحالة تلك الوقائع الى النيابة المختصة لاجراء شئونها فيها طبقا للقانون . وقالت الحثيات انه اذا كانت المحكمة قد ابرأت ساحة العديد من المتهمين الذين خلت اوراق الدعوى من ثمة ادلة قاطعة على اتيانهم لواقعات الاتهامات المسندة اليهم ، فقد انتهت هذه المحكمة بنفس القدر وبقلب راض ، وضمير مستريح لادانة كل في توافرت قبله الادلة القطعية الثبوت والدلالة على اتيانه التهم المنسوبة اليه ردعا لنوازع الشر في نفسه ، وزجرا لكل في تسول له نفسه ان يسير على ذات الطريق ، فما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون .



اعتراقات المتهم الاول في محاولة اغتيال رئيس الوزراء : تدبريت في أفغانستان على استخدام « الريموت كنترول » الطنا على الموكب « الفرع الكبير » وعلى الدكتور مسدقي « الفريسي »

ادلى المتهم الاول في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء باعتراقاته أمام نيابة أمن الدولة أمس .. قال انه تدرب على استخدام الريموت كنترول في أفغانستان .. وأن العملية نفذها ٥ اشخاص بقيادة وانه قام بالضغط على الريموت كنترول وانفجرت العبوة اثناء مرور موكب رئيس الوزراء .. وقال انهم اطلقوا على الموكب شفرة الفرع الكبير وعلى الدكتور صدقي العريس .. والهدية هي السيارة الاولى .

اعترف صلاح السيد سليمان (٢٤ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية التجارة والمتهم الاول امام اسامة قنديل رئيس النيابة بأنه سافر عام ١٩٩٠ الى أفغانستان وعاد الى القاهرة عن طريق صنعاء ثم الاردن . والتقى بالعديد من قادة التنظيم .. وارشده الى الاسماء الحركية للمتهمين مرتكبي الحادث .. وقام بذلك رموز الشفرة المستخدمة في الحادث .. ويواصل شريف عبدالنبي رئيس النيابة اليوم التحقيق مع باقي المتهمين كما ستقوم النيابة بمواجهة المتهمين كما ستقوم بالمعينة التصويرية للحادث .

وكشفت تحقيقات النيابة ان المتهم الرابع طارق الفحل، جاء بقائمة الشخصيات السياسية والأمنية المطلوب اغتيالها بعد ان قدمها له القيادات الارهابية الاربعة الموجودة بالخارج اثناء وجوده بأفغانستان وانه قدم القائمة الى المتهمين الثلاثة الاوائل عقب عودته منذ عدة شهور وقدر المتهم انه تمكن من تدبير مبلغ الـ ١٤ الف دولار التي تم ضبطها من المتهمين من بعض الشركات والعناصر الموجودة في بعض الدول العربية كما قرر بعض المتهمين انهم تمكنوا من شراء العبوات المتفجرة وتصنيعها بمعرفتهم طبقا لاحداث الوسائل التي ارسلها لهم القياديون الاربعة مع طارق الفحل .. وتواصل النيابة اليوم التحقيق مع باقي المتهمين بياشر التحقيقات رؤساء النيابة على الهوارى وهشام حمودة وياسر رفاعي واسامة قنديل وشريف عبدالنبي وعبدالمعزم الحلواني ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢

المصدر: ٢

□ حيثيات الحكم في قضيتي طلائع الفتح «الجزءين الثاني والثالث»:

المتهبون تلقوا تدريبات عسكرية في مصر والخارج وارتدوا عباءة الإسلام لا خفاء أنياب

مهامى الدماء

توجيهات قيادات الخارج لعملائهم: المجموعة عشرة أفراد فقط... لماذا؟

مخطط للاستيلاء على مبنى التلفزيون ونسف مبنى

مباحث أمن الدولة تمهيدا للاستيلاء على الحكم

حسين فتح الله
عبد الحميد شعير



على المتهم الثاني و٨ أعوام على المتهم الثالث، والسجن ٦ سنوات على متهم واحد والسجن ٥ أعوام على ١١ متهما والسجن ٣ أعوام على ٢٩ متهما وبرائة ٢٢ متهما

كما أصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات الحكم في قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثالث) والمتهم فيها ٢٢ متهما حيث نظرت بالاسكندرية، وأوضحت المحكمة في صدر حيثياتها أن المتهمين سعوا إلى تكوين تنظيم سرى بمسمى أيديولوجي (طلائع الفتح) يهدف إلى تنفيذ عمليات إرهابية، وهو امتداد لتنظيم الجهاد بمسمياته المتعددة، وأفكاره التي تهدف إلى تغيير نظام الحكم بالفوة بدعوة تكفير الحاكم، وإقامة الدولة الإسلامية وقد توصلوا في ذلك إلى تدريب الأفراد على التعامل مع الأسلحة الآلية النارية والرماية بها وبث المعتقدات المضللة في نفوس أعضاء التنظيم وجذبهم إليه بدعوى حماية الإسلام والتصدي لأعدائه. حتى إذا ما اطمأنوا إلى ترغيب الأفراد وحذبهم إلى التنظيم أظهروا لهم حقيقة ما يستهدفون وهو هدم المؤسسات والكيان الاقتصادي للدولة واغتيال الشخصيات العامة والأفراد.

وأوضحت حيثيات الحكم أن المتهم الأول ويدعى يحيى مصطفى إمام شحور (٣٢ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة الزقازيق - صناعته تاجر اغنام ومقيم بقرية طحانوب مركز شبين القناطر) هو الذي تبني قيادة هذا التنظيم وأدار حركته مستعينا بأعوان له لجذب الأفراد من كل مكان داخل قريته بالإضافة إلى القيمين بمنطقة أبي زعبل وروض الفرج

وشبرا البلد، وجعل محل إقامته مركزا لإيواء وتدريب هؤلاء على الأسلحة النارية وإقامة الولائم لإطعامهم رغبة في كسبهم إذ يفدون إليه جماعات فيتولى إطعامهم وتدريبهم على البنادق الآلية وفكها وتركيبها. وبعد أن يطمئن إلى إجادتهم لهذا العمل يصطحبهم في سيارته الخاصة «نصف النقل» ليلا إلى أماكن خلوية لإطلاق الأعيرة النارية مبينا لهم كيفية الضرب على الوضع الفردي والسريع، وبعد أن يتم ما عقدوا عليه العزم يعود بهم إلى مسكنهم ليقضوا به بعض الوقت حتى مطلع الصباح أو يصطحبهم إلى أماكن المواصلات العامة ليذهب كل منهم إلى الجهة التي جاء منها ليأتي غيرهم من بعدهم.

وأشارت حيثيات الحكم إلى أن المتهم الأول كان يلجأ إلى وسائل للتأثير على الأفراد الموجودين في الاجتماعات حيث يقدم الطعام لهم ثم سماعهم لشرائط كاسيت عن مذابح المسلمين في جميع أنحاء العالم، ليبدأ بعد ذلك بث الرغبة في نفوسهم للقيام بعمليات إرهابية بغية إقامة الدولة الإسلامية بالقوة وتعظيم أمره في نفوس الجالسين معه بذكر أنه كان ضابطا بالقوات المسلحة، وتدريب مع كافة أنواع الأسلحة.

وجاء في حيثيات الحكم أن المتهم الأول حدد للجماعة المواقع المطلوب الاستيلاء عليها وبخول مجموعة الاقتحام لقتل أفراد الموقع وجمع ذخيرتهم، بينما تكون هناك

أصدرت المحكمة العسكرية العليا حيثيات حكمها في قضيتي طلائع الفتح الجزئين الثاني والثالث. حيث أكدت حيثيات الجزء الثاني من القضية أن المتهم الأول ويدعى اسماعيل سليمان نصر الدين أبو سريع (٢٧ سنة مهندس ومقيم بشارع التونسي بالامام الشامعي) حازو أحدث أسلحة نارية عبارة عن مسدس ماركة بتروبينا صناعة إيطالية بماسورة مششخة عيار ٢٥ ٦ وعدد سلاح واحد يدوي محلي الصنع بماسورة عيار ٩ مم دون أن يكون مرخصا له بذلك، وكانت حيازته بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن العام كما حاز وأحرز مفرقات، وأنه والمتهم الثاني ربيع محمد أحمد نافع والثالث شحنة أحمد السيد محجوب تولوا دورا قياديا لجماعة أسست على غير القانون والهدف منها تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي بأن دعوا إلى تغيير نظام الحكم بالقوة واشاعة جو من عدم الاستقرار وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا مع غيرهم من المتهمين الذين تضمنتهم القضية وعددهم ٦٦ متهما في اتفاق جنائي الهدف منه ارتكاب جنایات القتل العمد والسرقه بالاكراه وحيازة الأسلحة النارية والذخائر دون ترخيص بقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن لتنفيذ أغراض الجماعة

وأشارت حيثيات الحكم إلى أن المتهمين الثلاثة الأول قاموا بطرح «فكر الجهاد» على المتهمين بفرض ضمهم إلى الجماعة وكان ذلك على مرحلتين الأولى بالاعداد لما يسمى «بالاعداد المعنوية» وقوامه غرس الأفكار المناهضة للمبادئ

الأساسية التي يقوم عليها المجتمع من خلال

الاقناع بشئى الطرق والوسائل بأن الحكومة كافرة ولا تطبق شرع الله والمرحلة الثانية تتضمن تدريب أفراد الجماعة تدريبات عسكرية وبدنية تسمح لهم بمقاومة القائمين على الأمن في الدولة ثم الاستيلاء على الحكم في مرحلة لاحقة. وقد أوفد المتهم الأول بعض أفراد الجماعة إلى أفغانستان كما سافر هو بنفسه لتلقى التدريبات العسكرية المختلفة وتعلم أسلوب حرب العصابات وكان السفر لمدة متفاوتة ليعودوا بعد ذلك إلى مصر في انتظار إشارة البدء لاتخاذ طريقة عملية لتعطيل أحكام الدستور، وقد ساعده في تنفيذ مخططة الأموال التي حصل عليها من بعض قياداته المأجورة عصام وأبو عبيدة والمقيمان في بعض الدول العربية حيث قاما بفتح حساب للمتهم الأول ببنك عمان المحدود بالقاهرة الذي تلقى منه آلاف الدولارات ليتولى تسفير أفراد المجموعة والاتفاق على تدريبهم العسكري والصرف على عائلات المسافرين وأغراض الجماعة الأخرى.

وقد اشترطت القيادة المأجورة والتي تتولى تمويل هذه العمليات على المتهم الأول عدم تعاون المجموعات التي تسافر لهذه الأغراض ببعضها البعض وهو ما يتعارف عليه بالشكل العنقودي لهذه الجماعة، كما قام كل من المتهم الثاني ربيع محمد أحمد نافع والثالث شحنة أحمد أمام بعقد لقاءات تنظيمية عديدة مع أفراد هذه الجماعة لاقتناعهم بفكر تنظيم الجهاد والداعى إلى محاربة الحكومة القائمة والمؤسسات الدستورية بالدولة وامدادهم بالكتب والمنشورات التي تدعو إلى هذا الفكر.

وجاء في حيثيات الحكم أن المتهم الرابع السيد أحمد إمام الحجار تعرف على المتهم الثاني من خلال شخص يدعى عبد الناصر محمود وأمه المتهم الثاني ببعض الكتب غير المشروعة وأنه طرح عليه فكر الجهاد الذي لا يعترف بالقوانين الوضعية فضلا عن تكفير الحاكم واعتناق فكرة

الدولة الإسلامية وإن اضطرت الجماعة في سبيل ذلك إلى استعمال القوة.

قام المتهم الرابع بدوره في تجنيد بعض المتهمين بعد أن طرح عليهم ذات الفكر وأقنعهم به وعقب ذلك سلمهم للمتهم الثاني كما قرر المتهم الخامس محمد حسين عامر أنه انضم للجماعة حيث أن المتهم الرابع كان يعقد اللقاءات التنظيمية والدورية في منزله عقب صلاة المغرب كل ثلاثاء وكانت اللقاءات تتم بصفة سرية حيث يدخل أفراد الجماعة فرادى ويخرجون فرادى، وكانت تتناول فكر الجهاد.

وجاء في حيثيات الحكم أن الكشف المضبوط بحوزة المتهم الأول الذي يضم عناصر التنظيم مدون به أسماء: ياسر ياسين اسماعيل «القليوبية - أبو زعبل» البلد «حيث قرر أن هذا الاسم هو الاسم الحركي له أما القليوبية أبو زعبل فيقصد به أن الأخوة المحررة اسمهم بالكشف معظمهم من منطقة أبي زعبل، كما أنه يقصد من كلمة مدة ارتباطه بالشركة حتى تاريخه أنه يحرر هذه الخانة مدة ارتباط صاحب الاسم بالجماعة، فمنهم من هم مرتبطون منذ ٢ سنوات أو سنتين أو سنة واحدة.

وأكدت المحكمة في حيثياتها أن كافة الدفوع التي أثارها الدفاع في مراحل الدعوى المختلفة سواء التي انصرفت إلى بطلان القبض أو التفتيش والدليل المستمد منها غير صحيحة حيث رأت المحكمة أن القرارات الصادرة من المتهمين بمحضر التحقيق هي الأصل الذي يؤخذ به عما يكون قد شاب إجراءات القبض أو التفتيش من بطلان، كما أن الرفع ببطلان اقرار بعض المتهمين لصدوره عن اكراه فقد رأت المحكمة أن تلك الاقرارات منبئة الصلة عن وقائع الإكراه التي حدثت لبعض المتهمين.

ولهذه الأسباب أصدرت المحكمة احكامها في أول نوفمبر بالاشغال الشاقة ١٥ عاما على المتهم الأول و ١٠ سنوات

مفاجأة جديدة في قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء اكتشاف ترسانة أسلحة في سرداب سري والاف الخطابات بالشفرة

النيابة. وتم اصطحاب الإرهابيين أمين اسماعيل ونور الدين سليمان الى وكريهما بمنطقتي الكوم الأخضر والبدرشين بالجيزة. وعثر الحققون وسط اجراءات أمنية مشددة على سرداب على عمق ٣ أمتار أسفل إحدى حجرات شقة الإرهابي الأول في الكوم الأخضر وعثر بداخله على كمية كبيرة مخزنة من الأسلحة والذخائر، وورق بلشفرة وورق خاصة بالتنظيم الإرهابي للتشكيل العنقودي، وعثر في القوكر الثاني على ذخائر وقنبلة موقوتة بفتيل، وعبوة ناسفة مزودة بتايمر، وطبخة ورسوم كروكية لبعض اللدشات الهامة للكفيلين بتفجيرها. ومازالت التحقيقات مستمرة بمشاركة المستشار رجاء العربي الخليل العام.

كتبت - نجوى عبدالعزيز : أجرت أمس نيابة أمن الدولة العليا معaine تصويرية لوكرين تابعين للمتهمين في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. تم اجراء المعينة بمصاحبة اثنين من الإرهابيين وعثر عن ترسانة أسلحة وقررت النيابة التحفظ على العديد من صناديق البريد الموجودة في ٣ محلات والتي كانوا يتلقون من خلالها آلاف الخطابات الشفورية وكان للمستشار عبدالمسيح شرف الدين للحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا قد انتقل لإجراء معaine تصويرية شارك فيها هشام بدوي وعبدالله نعم الحلواني وهاني برهام واسامة قنديل وعلي الهولوي وشريف عبدالنبي رؤساء

.. وضبط تنظيم جديد

باسم «مجموعة الاغتيالات»

كشفت مصادر أمنية لـ «الوفد»

عن ضبط تنظيم جديد باسم

«مجموعة الاغتيالات» بقيادة

مططرفين عائدتين من أفغانستان

وباكستان كما ضم بعض الهاربين

في أحداث «جمهورية امبابة» من

المنتظر قهاى حسن الأكفي وزير

الداخلية خلال الساعات القليلة

القادمة، بالاعلان عن التنظيم

الجديد. حدد أفراد التنظيم قائمة

بالشخصيات الهامة الذين خططوا

لاغتيالهم وهم: الدكتور فتحى

سرور رئيس مجلس الشعب،

والدكتور حسين كامل بهاء الدين

وزير التعليم، وصفوت الشريف

وزير الاعلام والمستشار عبدالحميد

البحر رئيس محكمة أمن الدولة،

وبعض الفنانين. التفاصيل (ص ٨)



□ حيثيات الحكم في الجزء الرابع من طلائع الفتحة :

شهادة ثقة في عدالة ونزاهة القضاء العسكري

دعوا إلى تفسير نظام الحكم بالقوة، وأنشأوا جوا من عدم الاستقرار بأحداث اضطرابات أمنية، وكان الأراهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، كما اشتركوا في اتساق جنائي حرص عليه وتدخل في حركته المتهمان الأول والثاني والغرض منه ارتكاب جنابة قلب نظام الحكم

والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم الأطعمة والملبوسات لهم طبقا للقواعد المنظمة لذلك بلوائح السجون المدنية. وأكد ت المحكمة حرصها على السماح لممثلي نقابة المحامين والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية لحضور جلسات المحاكمة كما سمحت للعديد من المتهمين بأن يكون لكل منهم أكثر من محام يتولى الدفاع عنه، كما سمحت لبعض المحامين بالدفاع عن بعض المتهمين تطوعا رغم وجود دفاع موكل له .

وكان حكم المحكمة وساما فوق صدرها يعلى كلمة القضاء المصري المعروف بنزاهته وعدالته حيث قضت المحكمة بالحبس ٥ سنوات على المتهمين الأول والخامس عشر، وبالسجن ٣ سنوات على ١٧ متهما، والبراءة لـ ٣٧ متهما.

هذا على الرغم من أن قرار الاتهام قد شمل ٥٤ متهما منهم اثنان هاريان وتضمن أن المتهمين انضموا إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون تولي المتهمان الأول ناجي محمد يونس الخولي (هارب) والثاني سمير السيد محمود ربحان القيادة فيها، وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون بأن

هذا الجزء من قضية طلائع الفتحة، والذي يعد الجزء الرابع والأخير فيها يؤكد بما لا يدع مجالا للشك نزاهة المحاكم العسكرية والقضاء العسكري الذي أثبتت حوله ضجة وحاول دفاع المتهمين إلصاق العديد من الاتهامات الباطلة به، رغم أنه أحد فروع القضاء التي يعترف بها الدستور. وإذا كان بعض أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين قد راهنوا على أن القضاء العسكري ماهو إلا مشقة تعصف بحياة المتهمين وأنه لا يأخذ بإجراءات التقاضي المتعارف عليها وأن سرعة بئنه في القضاء التي تطرح عليه تحول دون تحقيق مبدأ العدالة، الخ من التهم التي حاولوا إلصاقها بالقضاء العسكري، فإن هذا الجزء من قضية طلائع الفتحة كسب الزهانة وأعطى الدليل على نزاهة هذا القضاء ومراعاته لأصول العدالة ومقتضياتها.

بداية وقبل أن يتقدم اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكري بقرار الاتهام في القضية تم استبعاد ١٧ متهما كانت نيابة أمن الدولة قد قدمتهم ضمن المتهمين في

القضية وكان ذلك لعدم كفاية الأدلة وتشمل قرار الاتهام ٥٤ متهما فقط بدلا من ٧١ متهما. وأفسحت المحكمة صدرها لسماع كافة شهود الاثبات سواء في ذلك هؤلاء الذين طالبت النيابة العسكرية أو أرائات المحكمة سماع شهادتهم أو أولئك الذين طالب الدفاع بسماع باعلائهم لسماع شهادتهم، كما رخصت المحكمة لدفاع المتهمين ببقاء المتهمين في محبسهم



المحكمة استبعدت ٧١ متهما لعدم كفاية الأدلة وحكمت ببراءة ٧٣ متهما

حسين فتح الله عبد الحميد شعير

نشاطهم وتحركاتهم حتى يمكنها الكشف عن تلك التنظيمات المخربة التي تقف خلف تلك الأفعال التي

هددت وتهدد أمن المجتمع واستقراره ولم تكن هذه بالمهمة اليسيرة على أجهزة الأمن، وهي تواجه نشاطا سريا متخفيا وراء الدين تتخذ

عناصره من دور العبادة أماكن لعقد لقاءاتهم ومن الندوات الدينية أساسا لبث أفكارهم المريضة فكان الخلط الوجوبي والمحتم بين الخبيث والطيب، وبين الملتزم دينيا والمتطرف، وتطفئ على السطح مشكلة بالقطع واجهت أجهزة أمن الدولة وهي تعمل بصفة مستمرة وتبذل جهدا متواصلا في سباق مع الزمن لانقاذ أمن المجتمع من العاثين به.

وجاءت في الحثيات ان الدفاع قد دفع بعدم قبول أمر الاحالة إلى المحاكم العسكرية لصدوره عن النيابة العسكرية التي لم تجر تحقيقا في الدعوى، ولم تواجه أي متهم، بالتهمة المنسوبة إليه بقرار الاتهام اكتفاء بما أجرته نيابة أمن الدولة واعمالا لمبدأ الظاهر في العمل، الذي أقرته

محكمة النقض

من أن

الاختصاص يكون

منعقدا للجهة

التي تباشر

الاجراء متى كان

الظاهر، يؤيد

ذلك وان أي اجراء

تتخذه تلك الجهة

في ظل ذلك يقع

صحيحا فاذا ما عقد الاختصاص

لجهة أخرى فيما بعد تكون كافة

الاجراءات التي اتخذت بواسطة

الجهة التي كان الاختصاص

منعقدا لها طبقا للظاهر في

بالقوة وذلك بان تلاقى إرادتهم على ذلك ووزعوا الأدوار فيما بينهم لتحقيق أهدافهم وقد جاء في مقدمة حثيات الحكم في القضية أنه خلال عام ١٩٩١ وما بعده نشطت قلة منحرفة سيطرت عليها نزعات إجرامية، وليس لها من زاد تقنيات به إلا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية، وليس لها من هدف إلا الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. وهكذا شهدت مصر في الآونة الأخيرة صورا من التطرف الديني تنفيذا لمشروعات إجرامية جماعية منظمة ولما كانت هذه الأفعال تمثل تهديدا لأمن المجتمع واستقراره في الوقت الذي تبذل فيه جهودا مضنية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقدم فيه الإصلاح الاقتصادي، فقد اقتضى الأمر ضرورة مواجهة هذه الأفعال اتقاء لأثارها المدمرة.

لقاءات مشبوهة

في دور العبادة

وجاءت في مقدمة الحثيات

أيضا أن أجهزة

الأمن نشطت

وعملت بكل

طاقاتها في

البحث وراء

مرتكبي تلك

الأفعال، والكشف

عن هذه

التنظيمات

الجماعية في

صورها الجديدة التي لم يكن

يعرفها المجتمع المصري من

قبل.

وفي ذلك كان لزاما على أجهزة

الأمن في الدولة أن تتابع كافة

العناصر المتطرفة وتراقب

المحكمة انتهت إلى

براءة كل المتهمين

من تهمة الاتفاق

الجنائن



١٩٩٢ ديسمبر

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جناية أو جنحة قد انصب عليها اتفاق بين ارادتين أو أكثر من المتهمين .

الى افغانستان!

وجاء في الحثثيات انه بالنسبة للمتهم الأول فقد أقر المتهم الثاني انه كان يتردد على المتهم السابع بهاء الدين محمود ممر (٢٩ سنة مفتش بإدارة صيدناوى بقويسنا) والمتهم الثامن صلاح مصيلحي مسلم (٣٧ سنة صاحب صيدلية) حيث شهدا ان المتهم الأول كان يتردد عليهما وعرض عليها فكر تنظيم الجهاد ويشهد بذلك المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور (٣٤ سنة مفتش مالى وإدارى بشركة مطاحن القاهرة) بقيام المتهم الأول بالقاء محاضرات عن «عدم العذر بالجهل»، وكما أكد المتهم الـ ١٩ (محمد محمد أحمد الحمصاني ٣٢ سنة - اخصائى ترميم آثار)

بان المتهم الأول قد قام بتسفيره الى السعودية ومنها انتقل الى افغانستان بعد ان أقنعه بالانضمام الى جماعة تدين بفكر الجهاد وبذلك تكون التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الأول ثابتة في حقه ويتعين عقابه عليها.

وقالت الحثثيات ان أوراق القضية خلت من أى دليل يثبت التهمة الأولى المنسوبة الى المتهم الخامس محمد عباس الليثى (٢٨ سنة - عاطل) وأن ضبط كتاب «الحصاد المر» في حيازته لا يعد دليلا على انضمام المتهم لجماعة أسست على غير القانون.. الخ وتخلو الأوراق من أى دليل مقنع يتعين براءته من التهمة الأولى المنسوبة إليه.

وجاء في حثثيات الحكم أن ضبط أجهزة لاسلكية لدى المتهم الحادى عشر (إيهاب عبدالمقصود محمد ٢٠ سنة - طالب بكلية التجارة جامعة بنها) والذي أعطاهما له المتهم التاسع محمد ابراهيم محمد (٢٦ سنة) للاحتفاظ بها بعد أن حصل عليها من المتهم الثانى وأن المتهم التاسع عرض عليه الانضمام لجماعة تدعو الى إقامة دولة اسلامية وأن في

العمل.. تكون كافة تلك الاجراءات ملزمة للجهة التى عقد لها الاختصاص، وعليها أن تتقيد بتلك الاجراءات متى وقعت صحيحة، وتتولى إتمام الاجراءات اللاحقة دون اهدار للاجراءات السابقة أو تكرار لها حرصا على الانتهاء من الاجراءات، واصدار قرار فى العمل الجارى تحقيقه فاذا ما اهدرت النيابة العسكرية قرار اتهام بناء على ماسبق أن اتخذته نيابة أمن الدولة من اجراءات أمر لايعيب التحقيق أو يبطل القرار الصادر فيه اذا كان هذا تصرفا بناء على اجراءات اتخذت صحيحة من جهة كان الاختصاص منعقدا لها وقت اتخاذه، ولا يصح اهداره، وبذلك يكون هذا الدفع قد جاء فى غير موضعه.

وردت الحثثيات على الدفاع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للتهمة الثانية والخاصة بالاتفاق الجنائى للمتهمين بمقولة أن النيابة العسكرية لم تواجه المتهمين بتلك التهمة وأن نيابة أمن الدولة قد وجهت تلك التهمة الى عدد محدود من المتهمين دون الآخرين.. ردت الحثثيات بأن المحكمة قد انتهت إلى براءة كافة المتهمين من تلك التهمة وبذلك يكون هذا الدفع قد بات غير ذى بال ولا يلزم الرد عليه.

وحول ما جاء فى قرار الاتهام من أن المتهمين اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية قلب نظام الحكم

بالقوة قالت الحثثيات ان المحكمة عندما قامت بتمحيص أوراق الدعوى باحثة عن اركان الاتفاق الجنائى ما بين اتفاق قد تم بين شخصين أو أكثر من المتهمين على ارتكاب تلك الجناية التى أنت بها النيابة أو اتحاد ارادتين أو أكثر من ارادات المتهمين على ارتكاب تلك الجناية.. لم تجد المحكمة دليلا واحدا من قريب أو بعيد يهديها إلى قيام هذا الاتفاق أو أن هناك

احتفاظه بهذه الأجهزة لديه . حتى ولو على فرض عدم معرفته بطبيعتها . أمر يدل على أنه ضالع فى الهيكل التنظيمى لتلك الجماعة بالانضمام إليها وأنه محل ثقة من أعضائها حتى أنهم يعهدون إليه بالاحتفاظ بتلك الأجهزة بعد أن عرضوا عليه الانضمام لاحدى الجماعات. كما جاء على لسانه. وبذلك تطمئن المحكمة إلى ثبوت تهمة الانضمام فى حقه ويتعين ادانته فيها. وأشارت الحثثيات إلى أنه لم يتوافر دليل يقينى ضد المتهم الرابع عشر معاذ حسن منصور (٣٤ سنة - مفتش مالى وإدارى بشركة مطاحن القاهرة ومقيم بشبرا بخوم منوفية) إذ لم يرد ذكره على لسان أى من المتهمين وأن محضر الضبط قد تضمن أن المتهم نفسه قد انقطع عن الاتصال بتلك الجماعة قرر أنه استعار كتاب الحصاد المر من المتهم السادس عشر (محمد محمد الديساوى - ٢٠ سنة عاطل) لقراءته على أنه من الكتب الفقهية. ولم يقتنع بما جاء به، وبذلك تكون الأوراق قد خلت من أى دليل يقينى تبين عليه المحكمة عقيدتها فى الادانة مما يتعين معه براءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه.

وأوضحت الحثثيات أن المتهم الخامس عشر (محمد عبدالحليم أبو العينين - هارب (٩) عشر فى مسكنه على كميات من المطبوعات ومذكرة عن مراحل الاعداد لفكر الجهاد كما ضبطت فى مسكنه ألواح معدة للطباعة تتضمن فكر تنظيم الجهاد ومطبوعات معدة للتوزيع تتضمن ذات الأفكار، وبذلك تكون التهمتان المنسوبتان إليه ثابتتين فى حقه، ويتعين ادانته فيهما وهما مرتبطان قانونا مما وجب اعمال نص المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد.

المصدر : **الأمم المتحدة**



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٢

التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهي اليوم فترة تقديم التماسات
اعادة النظر في قضايا تنظيم طلائع
الفتح، الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو
٢٠٨ متهمين، تتراوح الأحكام التي صدرت
ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة
المؤبدة والسجن لمدة مختلفة وتقدم بعض
المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم
١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر في
الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما
الماضية في حين لم يتقدم البعض
الأخر بآية التماسات، مما يعنى قانونا
قبول الحكم الصائر ضدهم.



التماسات قضايا طلائع الفتح انتهاء فترة تقديمها اليوم

تنتهي اليوم فترة تقديم التماسات
اعادة النظر في قضايا تنظيم طلائع
الفتح، الأجزاء الأربعة والمتهم فيها نحو
٢٠٨ متهمين، تتراوح الأحكام التي صدرت
ضدهم بين الاعدام والاشغال الشاقة
المؤبدة والسجن لمدد مختلفة وتقدم بعض
المتهمين المحكوم عليهم بالاعدام، وعددهم
١١ متهما، بالالتماسات لاعادة النظر في
الأحكام خلال فترة الخمسة عشر يوما
للماضية في حين لم يتقدم البعض
الأخر بأية التماسات، مما يعنى قانونا
قبول الحكم الصابر ضدهم.

الاعترافات الكاملة لقاتل فرج فودة

الارهابي عبدالشافى : أصدر نشر عبد الرزاق الفتوى ..
وقعت مع أشرف بالتنفيذ !

هؤلاء هم مجرمو طلائع الفتح .. قتلوا فرج فودة .. وخططوا لاغتيال صفوت الشريف .. ووزير الداخلية .. ثم أخيرا رئيس الوزراء .. وقتلوا واسالوا دماء المواطنين الأبرياء والأطفال ..

انهم يتساقطون في ايدي العدالة .. وانكشفت اسرارهم .. وتخطيطاتهم .. واصبحت ظاهرة لكل الناس ..

« أخبار الحوادث » رأت ان تنشر نص الاعترافات قاتلة فرج فودة .. لتلقى الضوء على اسلوب الارهابيين واهدافهم .. وهى واحدة في كل هذه الجرائم البشعة ..

هذه اقوالهم شاهدة عليهم .. وعلى اجرامهم .. وعدم انتمائهم .. وتستمرهم وراء الاسلام .. والاسلام منهم برىء ..

في نهاية الشهر الحالى يسدل الستار على قضية أخرى في قضايا الارهاب .. قضية من رفضوا مناقشة الحجة بالحجة .. رفضوا أن يناقشوها بالتى هى أحسن .. اختلفوا مع قلم كاتب .. فاغتالوه .. قضية د. فرج فودة الذى اتهموه بالعلمانية .. فصدرت الفتوى بإباحة دمه .. فترصدوه .. بعد أن تعرفوا عليه من دليل التليفون .. راقبوا منزله فلم ينالوه .. وعند مكتبه كمنوا له فاغتالوه ..

ملف قضية فرج فودة .. الذى ضم الكثير والعديد من خفايا الارهاب .. تقدم « أخبار الحوادث » الاعترافات الكاملة للمتهم عبدالشافى رمضان الذى أحالت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ أوراقه إلى المفتى ..

ما هى حكاية مسجد آدم بعين شمس الذى كان بداية بؤرة الارهاب ؟ .. وما هى حكاية المحامى الذى نقل التكاليفات إلى قتلة الدكتور فودة ..

مقدمة

في هذا العدد من المجلة، نعرض لكم مجموعة من المقالات التي تناولت موضوعات متنوعة تتعلق بالصحافة والمسحقات.

المقالة الأولى، التي كتبها الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم، تتناول موضوع "النسر والحدود الصحفية". في هذه المقالة، يشرح المؤلف أهمية الحفاظ على الحدود الصحفية في ظل التطور التكنولوجي السريع، وكيف يمكن للنسرة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز النزاهة والشفافية في العمل الصحفي.

في المقالة الثانية، التي كتبها الأستاذ الدكتور أحمد محمد، يتناول موضوع "المسحقات". يشرح المؤلف كيف يمكن للمسحقات أن تكون أداة فعالة في تحسين جودة العمل الصحفي، وكيف يمكن استخدامها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف المنشودة.

أستاذ
دكتور
رئيس
مجلس
البحر
والبحر
البحر

في هذا العدد من المجلة، نعرض لكم مجموعة من المقالات التي تناولت موضوعات متنوعة تتعلق بالصحافة والمسحقات.

المقالة الأولى، التي كتبها الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم، تتناول موضوع "النسر والحدود الصحفية". في هذه المقالة، يشرح المؤلف أهمية الحفاظ على الحدود الصحفية في ظل التطور التكنولوجي السريع، وكيف يمكن للنسرة أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز النزاهة والشفافية في العمل الصحفي.

في المقالة الثانية، التي كتبها الأستاذ الدكتور أحمد محمد، يتناول موضوع "المسحقات". يشرح المؤلف كيف يمكن للمسحقات أن تكون أداة فعالة في تحسين جودة العمل الصحفي، وكيف يمكن استخدامها بشكل صحيح لتحقيق الأهداف المنشودة.

المقالة الثالثة، التي كتبها الأستاذ الدكتور خالد أحمد، تتناول موضوع "التحديات التي تواجه الصحافة في العصر الرقمي". يشرح المؤلف كيف يمكن للصحافة أن تتكيف مع التحديات الجديدة، وكيف يمكنها أن تستفيد من التكنولوجيا لتحسين جودة عملها.

باعها وماعرفش باعها لمن وأنا اخذت من منصور ٧٠٠ جنيه واخذت ٩٠٠ جنيه سلف من واحد اسمه اشرف عبدالرحيم وده تاجر بلاستيك يقيم في الزاوية الحمراء في شارع عمودي على شارع مسجد أبو ليلة ومعدوش محل ولكن بيلف في الاسواق بعربية ويبيع وأنا واشرف كنا مدخرين بعض المال حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه وسالت على حد تاني يجيب لي سلاح وسالت أخ اسمه أبو العلا محمد عبدربه من بولاق كنت اتعرفت عليه أثناء هروبي من أحداث عين شمس لما كنت مستخفي في الأول عند واحد في بولاق اسمه صنعو وده اسم الشهرة واسمه الحقيقي مرسى ودانى له زميل في المعهد مصطفى الخطيب وأيام ماكنت عند قريبى تعرفت على واحد اسمه أبو العلا نظرا لعلاقة الصداقة والود اللي بينى وبين أبو العلا فسالت على مسدس فقال لي إنه ما يعرفش لكن ممكن يشوف لي حد وبعد كده قابلني واحد اسمه علي حسن وقال لي ان هوده اللي ممكن يشوف لي سلاح وعلى حسن قعد مدة يلاوعني ويقول لي فيه عندي حته مثلا أقول له طيب يقول لي غالية بلاش تشتريها وقعد على الحال ده اسبوعين وجه مرة قال ان فيه واحد عنده الى قال تشتريه قلت له بكام قال لي في حدود ألفين قلت له ماشي وكنت فاكتر إنه مش هيو لي لكني رحت أنا وهو علشان نجيب الآلي واخذني بلد أرياف اسمها الباجور دقهلية وأنا سالت على حسن فقال لي إن دي بلد تانية غير الباجور بتاعة المنوفية ولاحظت إنها بينها وبين القناطر حوالي ١٢ كيلو طريق نصفه مسفلت والآخر غير مسفلت رحنا هناك قابلنا اللي عنده الآلي وما عرفش اسمه إيه لكن أقدر أرشد إليه .

السلاح الآلي

وفي اليوم ده ما جنبناش حاجة لأن الراجل قال إنه شايل الآلي عند واحد واللي شايله عنده مش موجود فرجعنا في نفس اليوم وانتظرت يومين ثلاثة وبعدين على حسن جابه لي وجاب معاه خمس طلقات وبعدها بيومين جاب لي ١٧ طلقة ودفعت له ٢٠٥٠ جنيه على أساس إن الآلي ثمنه ألفين والخمسين جنيه دي مواصلاته واخذت الآلي منه وهو مشي وأنا فزلت على الفيضان اللي ورا البيت وضربت طلقتين وأطمأنيت إنه شغال وبعد كده قلت لأشرف أنا جيت الى وشلت عنده في الأوضة بتاعته وقلت له لازم ندرب عليه ووافق على كده ورحنا طريق في طريق أبو زعبل المؤدى إلى بلبيس

تقرير :

فاروق الشاذلي

ورحنا هناك في وقت الليل بعد العشاء واخترنا حته أرض مزارع واسعة واشرف ضرب نار حوالي ثمانى طلقات وكان بيدرب على الرشاش وهو بييجري مرة ضرب على شجرة والمرة الثانية في كوم قش .

مرحلة التدريب

ومرة ثانية رحنا بعد المغرب خلف مدينة السلام في مكان خالي من السكان وضرب هناك حوالي ٧ طلقات على كرتونة موضوعية فوق كومة من التراب ودي كانت مرحلة التدريب وقبل الحادث بأسبوعين أخطرنا صفوت بأننا تمكنا من شراء آلي وجاري التدريب عليه ولم يبدى اعتراض وترك لنا اختيار الوقت وقمنا برصد الهدف لأننا قررنا أن نضربه ليلا لوجود ستار أمنى لتغطية الحادث ومع متابعة الرصد علمنا أننا لا نستطيع ضربه بالليل وذلك لأنه لم يكن له ميعاد ثابت بالليل فقررنا بعد ذلك أن نغتاله بالنار لأن له في

اخذته منه ورحت أرصد به تحركات فرج فودة ووقفت عند بيته وبينزل من بيته في مواعيد غير ثابتة أحيانا ٩ وأحيانا ١٠ وأحيانا ١١ وأحيانا الساعة ١ ظهرا ويروح على مكتبه لكن .. أحيانا كان يروح يشتري حاجات قبل ما يروح المكتب وفاتحت أشرف السيد في الموضوع ده بعد ما جاني الاذن من صفوت واللي كان قبل رمضان بحوالي اسبوع واشرف وافقتي على ذلك وجه معاي مرة وأنا بارصد تحركات فرج فودة وبدأت أنا واشرف ندرب على السلاح الأبيض على أساس إننى فكرت أنفذ العملية بالسلاح الأبيض كنت باروح أنا وهو بادرب عند واحد اسمه باسم معانا في الجماعة الاسلامية وعنده شقة في شارع ترعة الجلاء متزوج ويقيم فيها ولم يكن يعرف لماذا نتدرب ولكنه مع الوقت استشف أن هنا كعملية وكان معانا محمد إبراهيم وده منضم للجماعة جديد وبيشتغل يصلح غسالات وساكن في الشارع اللي في مسجد الجمعية الشرعية في الزاوية وده كان بيدربنا على الكاراتيه لأنه هو بيعرف يلعب كاراتيه وييلعب في منطقة اسمها الحدائق بالزاوية وده كان بيدربنا أحيانا عند باسم أو في الحدائق وأحيانا كنا بنجري في الشارع أنا وهو واشرف وكنا بنجري حول القصر الجمهوري بحداثق القبة وكان في الأول ما يعرفش إحنا بندرب ليه لكن مع الوقت أنا قلت له على سبب التدريب وعرضت عليه إنه يشترك معانا فوافق لكن أنا بعد كده استبعدته لأنى غيرت أسلوب التنفيذ وذلك لأن أشرف قال لي إن إحنا ممكن نتمسك لو نفذنا القتل بالسلاح الأبيض وغالبا الدكتور فرج بيبكون معاه ناس وهو ماشي وقال لي إن إحنا ممكن نقتله بطريقة ثانية بأن ندلق عليه جردل بنزين ونولع فيه أنا قلت لمنصور على الفكرة دي علشان يقول لصفوت في الزيارة ومنصور قال لي إنه قال لصفوت وصفوت لم يبدى موافقة أو رفض ولكن أبدى دهشة من الفكرة وفكرت أنا واشرف في تغيير الفكرة لأنها لم تكن واقعية وقررنا إن إحنا نقتله بالرصاص وبدأت ادور على سلاح .

من أين الطبنجة؟!

فسالت باسم على إن كان يعرف حد نشترى منه

ماهو دور صفوت عبد الفنى فى التخطيط لأغتيال فودة؟!

طبنجة فقال إنه هيسال لكنه مردش على وبعد فترة قال لي أن أحد المشاغبين أراد أن يبيع فرد ٩ جم بـ ١٥٠ جنيه فانا اديت لباسم الفلوس وجابه ومعه ثلاث طلقات وطلبت من منصور فلوس وأنه يقول لصفوت علشان نشترى سلاح ونفذ العملية لكن صفوت رد وقال إن ما فيش فلوس إلا لما العملية تنتفذ وبعد كده التكلفة ببقى يدفعها وإن إحنا نتصرف بطريقتنا وكان عندي أنا واشرف ثلاثة ديب فريزر علشان السمك بعناها بـ ٤٥٠ جنيه واشرف هو اللي

جـ - انا في بداية دخولي المعهد اصطدمت مع مصطفى الخطيب ومن خلال اصطدامي معه بشأن تغيير المنكر باليد نشأ تقارب في وجهات النظر بيننا لأنني اقتنعت بوجهة نظره وذلك من خلال ترددي على مسجد آدم .

س - ومن هو أمير الجماعة الإسلامية بالمعهد ؟

جـ - أيمن خميس .

س - وماهي أهداف ومبادئ الجماعة الإسلامية ؟

جـ - بعد ان اطلعت على بعض مؤلفاتهم مثل كتاب ميثاق العمل الاسلامي الذي افه كرم زهدى وناجح ابراهيم وعصام درباله باشراف الدكتور عمر عبدالرحمن فهمت ان مبادئهم هي الدعوة الى الله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله .

س - ماالمقصود بالدعوة الى الله ؟

جـ - الدعوة الى الله هي تعريف الناس بدينهم الصحيح وبمبادئه الكريمة وازالة ما في نفوسهم من ليس او تشويش ..

س - وكيف يكون ذلك ؟

جـ - وذلك عن طريق نشر العلوم الشرعية بالكتب والدروس والانشطة الاخرى .

س - ومن الذي يتولى هذا النشر ؟

جـ - ماعرفش .

س - الا يوجد شخص مسئول داخل الجماعة الاسلامية يتولى نشر العلوم الشرعية ؟

جـ - المسألة ليست تحديد افراد ولكنها مبادئ تسير عليها الجماعة بما تؤهلهم للافراد يعني الجماعة تؤهل الافراد علميا وهم يتولوا عملية النشر .

س - وكيف يتم تأهيل هؤلاء الافراد ؟

جـ - لست ادري .

س - الا تعقد ندوات ولقاء لتثقيف افراد الجماعة ؟

جـ - لست ادري .

س - وماهو مبدأ الجماعة بشأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟

جـ - لازالة ما بالمجتمع من منكرات .

س - وكيف يكون ذلك ؟

ج - بالرفق واللين ان امكن والا فنحول بين المنكر وفاعله بالرواتب الشرعية وذلك بالرجوع الى كتاب احياء علوم الدين للامام الغزالي .

س - وهل قمت بتنفيذ هذا المبدأ .

جـ - على قدر استطاعتي .

س - وكيف كان ذلك ؟

جـ - عندما اري مرتكب المنكر وليكن بعض الذين يسيبون الدين استوقفهم واذكرهم بان هذا الدين هو دين الله واذكرهم بمن هو الله وما له من الاسماء الحسنى والصفات العليا وانهم اخطأوا في ذلك خطأ فاحشا .

س - الم تقم بتغيير منكر بيديك ؟

جـ - كلا .

س - وماهو مبدأ الجماعة بشأن الجهاد في سبيل الله ؟

ج - هو مبدأ الاسلام في ذلك الشأن .

س - وماهو مبدأ الاسلام في ذلك الشأن ؟

جـ - مبدأ الاسلام في ذلك الشأن هو القتال لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى .

س - ومن الذي يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا ؟

جـ - الكفار والخارجين عن ملة الاسلام .

س - وهل مازلت تحت امانة أيمن خميس ؟

جـ - كلا .

س - ومتى انفصلت عن المذكور ؟

جـ - انا لم اكن تحت امارته في يوم من الايام ولكنه كان أمير الجماعة بالمعهد الذي ادرس به .

النهار مواعيد شبه ثابتة وبالفعل تم ضربه في اليوم الذي حددناه لذلك وهو يوم ٦/٨ ونسيت اقول من حوالي قبل شهر رمضان الماضي بفترة بسيطة وعلى اثر اتفاقي مع اشرف على اغتيال الدكتور فودة قام اشرف بسرقة موتوسيكل ماركة لم زو من امام بلوك في مساكن الزاوية وقال لي إنه بتاع واحد مسيحي على اساس ان احنا نستخدمه في عملية الاغتيال واشرف غير لون الموتوسيكل لان كان لونه احمر وهو خلاه ازرق ونزع لوحاته المعدنية ووضع لوحة واحدة وقال لي إنه لقي اللوحة دي في الشارع وهو ماشي وإنه غير لون الموتوسيكل باسبراي رش دوكر عمله بنفسه وبعد كده بقينا نستخدمه في تحركاتنا في رصد الهدف وانا واشرف رحنا عند مكتب الهدف يوم ٦/٦ بالليل بعد المغرب لكن ماالقنوش فاتفقت معاه على ان احنا نستريح يوم ٧ ونروح نضربه يوم ٦/٨ ورحت له الاوضة يوم ٧ بالليل وببيت عنده حتى الصباح ثم ذهبت انا وهو إلى منزلي وغيرت ملابسى ثم انصرفنا في حدود الساعة ٩,٢٠ وكان الرشاش معاه في الشنطة الهاند باج ولونها لبنى واشرف هو اللي جاييها وركبنا الموتوسيكل وكان بحوزتي الفرد المحلى وكان معايأ شوية طلقات حطتهم في جيبي ومش فاكرك عدد كاهم وكنت حاطط في الفرد طلقة واشرف كان حاطط في الخزنة بتاعة الاى حوالي ١٨ طلقة ووصلنا إلى مكان مكتب الدكتور فرج حوالي الساعة ١٠ صباحا .

وصل المكتب !

كانت هناك السيارة فعرفنا انه وصل المكتب قبل مانروح فذهبنا للافطار واشترينا كيلو خيار من خضري بيعد عن المكتب حوالي ١٠٠ متر ثم رجعنا وفي اثناء رجوعنا وجدنا الهدف يتحرك تجاه المكتب بما يعنى انه نزل ورجع تانى لان احنا قعدنا نفطر حوالي ساعة الا ربع فذهبنا نتمشى وركبنا الموتوسيكل امام كلية البنات ثم رجعنا مرة ثانية بعد حوالي ساعة فوجدنا السيارة موجودة فوقنا ننتظره فخرج سائقه ثم انطلق بالسيارة فعدنا نتمشى ثم رجعنا بعد حوالي نصف ساعة فوجدنا السيارة رجعت وهكذا استمر الحال حتى شاهدناه نازل من المكتب وقبل ماينزل من المكتب السواق بينزل بالشنطة وبينظف العربية فعرفنا انه نازل فاقترب اشرف من الهدف وتوجه اليه من الخلف وكان بينه وبين الهدف حوالي ١٠ أمتار وانا ادرت الماكينة وكانت على بعد حوالي ٢٥ مترا من الهدف وعندما سمعت طلقات الرصاص انطلقت ونزلت بها من على رصيف كلية البنات واخذت اشرف وانطلقت في طريق اسما فهمى ثم اخذنا يمين خلف كلية البنات ثم اخذنا شمال من اول فتحة في شارع

دايرى خلف عمارات المروة ثم اخذت اتجاها مخالفا وانطلقت ولاحظت في الوقت ده العربية بتاعة الدكتور فرج تتابعنى وفضلت ماشى على طول بسرعة الى ان لحقت بى السيارة وصدمتنى ووقعت على الارض وقفت والناس من حولى لانى لم وقعت على الارض دخت وبعد كده جم ابناء الشرطة مسكونى وماعرفوش حاجة عن اشرف .

وسال المحقق : متى انضممت للجماعة الاسلامية .

اجاب عبدالشافى عام ١٩٨٩ .

س - وكيف كان ذلك ؟

ج - كان الكلام ده عن طريق بعض طلاب المعهد الذين ينتمون للجماعة الاسلامية .

س - ومن هم هؤلاء الطلاب ؟

ج - مصطفى الخطيب ومحمود الفرشوطى وايمن خميس .

س - وما الذى قرروه لك لتنضم اليهم ؟



للنشر والاختصاصات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

س - وهل من اسم حركى يطلق عليك ؟
ج - لا .
س - وهل من اسم كنية ؟
ج - لا .
س - ومن الذى يشرف على مسجد الحسن والحسين ؟
ج - مجلس ادارة من اهل المنطقة .
س - ومن هو خادم المسجد ؟
ج - محمد جلال .
س - الا ينضم المذكور الى جماعتك ؟
ج - لا .
س - ماهو الهيكل التنظيمى للجماعة الاسلامية ؟
ج - لست على علم به .
س - ماهو المستوى التنظيمى الذى تتبعه كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
ج - احمد عبدالله .
س - كيف يمكنك الاتصال بالمذكور ؟
ج - هو جـه لى مرة واحدة وماشفتوش بعدها .
س - الم يترك لك المذكور طريقة للاتصال به ؟
ج - كلا .
س - كيف يتم تمويل نشاط الجماعة ؟
ج - ليس هناك نشاط يستحق التمويل .
س - الا يتم طباعة نشرات تحوى مبادئ واهداف الجماعة ؟
ج - كلا .
س - كيف وقفت على ان عمر عبدالرحمن هو الامير العام للجماعة ؟
ج - قرأت ذلك بجريدة الشعب حينما نشرت رسالة موقعة منه وانه الامير العام للجماعة الاسلامية .
س - ماهى صلتك بالمذكور ؟
ج - ليس لى به اى صلة .
س - ذكرت بأقوالك ان عمر عبدالرحمن افترى باهدار

دم الدكتور فرج فودة فكيف كان ذلك ؟
ج - انا اذكر ان فى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧ كان فرج فودة مرشح نفسه فى دائرة الشرايية ووزع منشور لعمر عبدالرحمن وقال فيه انه كافر ومريد لانه يحمل لواء العداء للاسلام والمسلمين ويرفع شعارات الهلال مع الصليب وانا ضد مبدأ فصل الدين عن الدولة ولكن الاسلام دين ودولة فربنا سبحانه وتعالى انزل الرسول عليه الصلاة والسلام قائد ومربي وامير للجيش ولم يجعله رجل دين فقط ..
س - ماهى مواقف وكتابات الدكتور فرج فودة والتي بان منها مهاجمته وعداؤه للاسلام مما اعتبر معه كافرا حسبما افترى بذلك الدكتور عمر عبدالرحمن ؟

س - ومن هو الامير الذى وافق عليك منذ انضمامك الى الجماعة الاسلامية ؟
ج - انا ماليش امير محدد .
س - ماهو المستوى الذى تشغله داخل الجماعة الاسلامية ؟
ج - انا امير الزاوية الحمراء .
س - ومتى وليت امانة منطقة الزاوية الحمراء ؟
ج - منذ فترة قريبة .
س - وكيف كان ذلك تحديدا ؟
ج - عن طريق احمد عبدالله المسئول عن شئون المناطق .
س - ماهى اختصاصات المذكور ؟
ج - انا لست ادري تحديدا ماهى اختصاصاته لاننى معين جديد لكن اظن بايجاز انها متابعة امراء المناطق .
س - واين يقيم المذكور ؟
ج - ماعرفش .
س - وكيف تعرفت عليه ؟
ج - عن طريق مسجد الحسن اثناء تردده عليه من حوالى شهرين تقريبا .
س - ما الحوار الذى دار بينكما وتعرفتما من خلاله ؟
ج - انا لست اذكر ذلك الحوار لكنى اظن انه جاء ليتابع امر المسجد .
س - ما الذى تقصده بمتابعة امر المسجد ؟
ج - متابعة حلقات القرآن .
س - ومن الذى اوفده لذلك ؟
ج - لست ادري .
س - من الذى تولى تعيينك اميرا لمنطقة الزاوية الحمراء ؟
ج - احمد عبدالله .
س - وما الذى قرره لك فى هذا الخصوص ؟
ج - لاشئ سوى انه اعلننى بذلك .
س - وماهى اختصاصاتك كامير للجماعة بالزاوية الحمراء ؟
ج - متابعة حلقات القرآن فى المسجد .
س - ومن هم اعضاء الجماعة بمنطقة الزاوية الحمراء ؟
ج - احمد شلبى ومحمد شامخ وجمال عزازى وباسم واشرف السيد ابراهيم ومحمد ابراهيم وبس .
س - واين يجتمع اعضاء الجماعة .
ج - فى حلقات القرآن بمسجد الحسن والحسين ..
س - ومتى تعقد تلك الحلقات ؟
ج - من المغرب للعشاء ويوميا لقراءة القرآن .
س - الا يتم تدارس افكار الجماعة خلال تلك الحلقات ؟
ج - كلا .

البداية : في مسجد آدم .. والنهاية : أوراق على مكتب المفتي

س - وهل داب منصور المحامي على زيارة المتهم صفوت عبدالغنى بشكل منتظم ؟
ج - على ما اعتقد كده .
س - هل يقوم المذكور بنقل رسائل شرطية بينك وبين صفوت عبدالغنى ؟
ج - كلا .
س - ألم تقم بزيارة المتهم صفوت عبدالغنى داخل السجن ؟
ج - كلا .
س - وما الذى دفع صفوت عبدالغنى الى البحث عن شخص يتولى قتل فرج فودة ؟
ج - ما عرفش .
س - ومتى حدثت اشرف السيد ابراهيم بما عرض عليك من صفوت عبدالغنى ؟
ج - بعد ذلك العرض بيومين .
س - ولماذا تخبرت اشرف السيد ابراهيم لذلك الامر ؟
ج - لانه كان عندي أهلا لذلك لانى ارى فيه حب الجهاد في سبيل الله .
س - ما هى الافعال التى اتاها المذكور واطهرت

ج - له مواقف كثيرة وعلى سبيل المثال كتابته الدورية في مجلة أكتوبر والتي تتناول غالبا موضوعات يشن فيها الحرب على الاسلام ومن خلال مناظراته للاخوان المسلمين أكثر من مرة في هذا الشأن ومن خلال سلسلة كتيبات له تحدث فيها عن الحركة الاسلامية والاسلاميين بصورة غير حقيقية ومرة ذكر في مجلة أكتوبر بشأن بنت فرنسية تحجبت قال ان الاسلام هو الذى يحارب فرنسا وكان ذلك في مجلة أكتوبر وحملة لواء الوحدة الوطنية والهلال مع الصليب واستثارة المجتمعات الغربية على الاقليات المسلمة خارج بلاد الاسلام وذلك بتزكية نار الفتنة والشقاق بين الاقباط والمسلمين وذلك عندما يحدث ولو شجار بسيط بين مسلم ونصرانى يظهره هو على انه حرب مدمرة على النصرانى في مصر فيثير بذلك حفاظ المجتمعات الأخرى على الاقلية المسلمة هناك ..
س - ذكرت بصدد اقوالك ان الدكتور فرج فودة علمانى متطرف ما الذى تقصده من ذلك ؟
ج - العلمانية هى فصل الدين عن الدولة ومعنى ترجمة كلمة علمانية حرفيا اى لادينية فهو لايعنى هذا المبدأ فقط ولكن من كلماته وكتاباتاته انه يكره الاسلام ويحاربه زى الى كتبه عن حجاب فتاة فرنسية .
س - ومن الذى عرض عليك فكرة اغتيال الدكتور فرج فودة ؟

ج - الفكرة كانت كامنة في راسى وعندما اشار الى بها صفوت عبدالغنى عن طريق منصور المحامي وافقت على ذلك .

س - ومتى كان ذلك العرض ؟
ج - قبل شهر رمضان بحوالى اسبوعين تقريبا وانا مش فاكتر بالضبط تاريخ عرض الفكرة على لكنها كانت قبل شهر رمضان ما يبدأ بفترة مش طويلة .

س - ما الذى قرره لك منصور منصور المحامي بشأن عرض صفوت عبدالغنى ؟

ج - منصور قال لى لو ان هناك احد يستطيع قتل فرج فودة فانا قلت له انا موافق ..

س - ولماذا تخيرك منصور منصور لينقل لك رغبة صفوت عبدالغنى ؟

ج - لست أدري .

س - ماهى صلتك بمنصور منصور ؟

ج - منصور محامى وساكن في المنطقة بتاعى وبعد ماخلص الجيش بتاعه جه يصلى في مسجد الحسن وكان ذقنه بدأت تنبت فاتعرفت عليه لانى سلمت عليه داخل المسجد ودى كانت بداية المعرفة من حوالى سنتين واستمرت بيتنا ..

س - وهل انضم المذكور الى الجماعة الاسلامية بالزاوية الحمراء ؟

ج - الانضمام للجماعة ملوش كارنيه ولكن هو كان احيانا بيحضر دروس تلاوة القرآن لكن مش كثير نظرا لطبيعة عمله كمحامى .

س - وماهى صلة منصور منصور بصفوت عبدالغنى ؟

ج - انا اعرف ان هو بيزوره في السجن باستمرار لانه محامى وهو الى قال لى على العرض بتاع صفوت ..

(البقية ص ٦)

لك حبه للجهاد في سبيل الله ؟
ج - كلامه في ذلك الشأن كثيرا مثل انه يردد دائما انه يحب الجهاد في سبيل الله .
س - ومتى تعرفت على المذكور ؟
ج - منذ حوالى سنة .
س - وكيف كان ذلك التعارف ؟
ج - حينما كنت في مسجد العتيق بالزاوية وقابلته لأول مرة هناك وقعدنا نقرأ مع بعض بعض الآيات خلال حلقات القرآن وبعد الحلقة اتعرفت عليه .
س - ما الحوار الذى دار بينكما اثناء عرضك عليه فكرة اغتيال الدكتور فرج فودة ؟
ج - قلت له ما رايت لو قمنا بقتل هذا الرجل فوافق على الفور .
س - ألم تحدثه عن الدافع الى القتل ؟
ج - هو كان عارف ان الدكتور فودة علمانى متطرف ومهدر دمه وانا كنت لصيق الصلة بأشرف لالتزامه وعملت انا وهو فرشة سمك بشادر السمك من حوالى ٨ اشهر .
س - وما الخطوات التى اتبعتها لتنفيذ ما اتفقنا عليه ؟
ج - اول حاجة اشرف سرق الموتوسكيل MZ وقال انه بتاع واحد مسيحي كان راكمه في عمارات المساكن بالزاوية الحمراء وانا اخذت الموتوسكيل بتاع اشرف مرة او مرتين ورحت ترصدت وراقبت تحركات فرج فودة من بيته الى مكتبه بعد ما طلعت عناوينه من الدليل وقام اشرف بتغيير لون الموتوسكيل المسروق من الاحمر الى الازرق بأن رشه بأسبراي مخصص لذلك وزى الدوكو وركب له لوحة معدنية كان

س : ومتى اتفقت مع اشرف السيد ابراهيم على قتل المجنى عليه باستخدام السلاح الناري ؟
ج : الكلام ده كان بعد العيد الصغير بحوالى اسبوع .
س : وما الذى دفعك الى طرح هذه الفكرة ؟
ج : لشعورى بفشل الطريقتين السابقتين .
س : وما الذى اعاق تنفيذ هذه الفكرة طوال الفترة الماضية ؟
ج : كنت ابحث عن سلاح لا اشتريه وادبر الفلوس اللازمة لشراؤه .
س : وهل طالبت صفوت عبدالغنى بتدبير مبالغ مالية لشراء الاسلحة ؟
ج : ايوه انا بعت له مع منصور لكنه رفض وقال يتصرف هو ولا ينفذ العملية ادى له الى صرفه .
س : ما هي جملة المبالغ التى انفقت في عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟
ج : حوالى ٢٤٠٠ جنيه تقريبا اشترت الآلى بـ ٢٠٥٠ جنيه والفرد المحلى بـ ١٥٠ جنيه .
س : ومن اشترت السلاح الآلى ؟
ج : اشترته عن طريق على حسن من واحد في قرية اسمها الباجور .
س : وهل ينتمى على حسن او ابوالعلا عبدربه او مرسى وشهرته صنعوا الى الجماعة الاسلامية ؟
ج : ابوالعلا بس هو العضو في الجامعة الاسلامية .
س : وما الذى حدث اثر تبينكما استعداد المجنى عليه لمغادرة مكتبه ؟
ج : انا دورت الموتوسيكل واقترب اشرف من الهدف حتى وصل الى مسافة حوالى ١٠ متر من خلفه واطلق النيران عليه وانا توجهت اليه وركب الموتوسيكل ورأى وانا شفت طلقات بتنضرب في اتجاه على عن المحيطين بالهدف فأول ما ركب اشرف الموتوسيكل ورأى واحنا ماشين في شارع اسما فهمى قلت له انت ضربت نار على الناس لأنى كنت متفق معاه انه ما يضربش إلا على الدكتور وحتى السواق وهو بيطاردنا منعته انه يضرب عليه نار رغم انه وجه الرشاش ناحيته .

في يوم ٣٠ من هذا الشهر يرد المحلة رأى فضيلة المفتي في شرعية القصاص من الارهابى عبدالشافي باعدامه ، جزاء لما اقترفته يده من عدوان على حدود الله ، بقتل نفس حرم الله قتلها الا بالحق

لاقيها في الشارع من خلف الموتوسيكل وبعد كده بدانا ندرّب على الكاراتيه والجري واستخدام السلاح الابيض زى ما قلت قبل كده ولما فشلت الفكرة اشترت سلاح الى وطبنجة وطلقات وادربنا عليهم في ابوزعبل وناحية مدينة السلام وبلغنا صفوت ان احنا جاهزين وبنفذ ورحنا يوم ٦/٦ بيلا غلشان فقتله وفضلنا واقفين مدة طويلة لكن مانزله المكتب فعدلنا عن فكرة الليل ورحنا يوم ٦/٨ ونفذنا اللي اتفقنا عليه .

س : ولماذا قام اشرف السيد ابراهيم بسرقة دراجة بخارية ؟
ج : لكى يكون وسيلة انتقال وتنقل في تنفيذ العملية .
س : وبعد بدات في رصد تحركات الدكتور فرج فودة ؟

ج : قبل رمضان بحوالى يومين تقريبا اخذت موتوسيكل اشرف ورحت ناحية بيت الدكتور فودة وبدات اراقب تحركاته كل يوم لمدة اسبوع الى ان تبين لي مالوش ميعاد مرة ينزل الساعة ١٠ ومرة ينزل الساعة ١١ ومرة ينزل الساعة ١ الظهر يعنى مالوش ميعاد ثابت وكان بيعمل ماشاويره قبل ما يروح المكتب .

س : ما هي الجهات التى كان يتوجه اليها المجنى عليه قبل ذهابه الى مكتبه ؟
ج : هو كان بيروح مشاوير خاصة واحيانا كان بيشتري حاجات من شارع عباس العقاد يدخل المحلات ويخرج .
س : وهل قلم اشرف السيد ابراهيم برصد المجنى عليه صحبتك ؟
ج : ايوه هو جه معايا مرة واحدة .
س : ما الخطة التى وضعتها بشأن قتل المجنى عليه في بداية اتفاقكما على ذلك ؟
ج : انا اتفقت مع اشرف على ان احنا ننقض عليه وهو نازل من مكتبه ونضربه بخنجر .
س : وما الخطوات التى طرقتها لتنفيذ تلك الخطة ؟

ج : انا رحنا مع اشرف عند باسم عضو الجماعة وصديقنا واتدربنا عنده في شقته على كيفية استخدام السكينة وساكن في الشقة دى هو وزوجته وبعدين طلبنا من محمد ابراهيم انه يدربنى انا واشرف على الكاراتيه لانه بيقيم الحاجات دى واعتقد انه بيدرب وخلصنا يدربنا عند باسم وفي منطقة الحدايق بالزاوية الحمراء وكان بييجرينا عند سور قصر القبة .
س : وما الذى دفعك الى استشعار بانه على علم بشروعك في قتل الدكتور فرج فودة ؟
ج : انا استشعرت ان عنده احساس بأن احنا منعمل عملية من خلال بعض تلميحات لماذا تتدربون .

س : الم يقوم محمد ابراهيم وباسم بالاشتراك معكما في تنفيذ عملية اغتيال الدكتور فرج فودة ؟
ج : كلا .

س : وهل ابلغت محمد ابراهيم بنيتكما باغتيال المجنى عليه باستخدام الرصاص ؟
ج : لا ومحمد ابراهيم كان فهم منى انى صرفت نظر عن قتل الدكتور فودة وكذلك باسم .
س : وهل قمت بتجهيز سلاح ابيض لتنفيذ خطة اغتيال المجنى عليه بالسلاح الابيض ؟
ج : انا ما شترت سلاح ابيض وحتى التمرين بتاعى كان بسكينة من عند باسم .



اعتراقات «مجموعة الاغتيالات»

تلقينا التليفونات باغتيال المصلولين من مصطفى حمزة الهارب من حكم بالانعدام الارهابيون يحدد دور كل منهم في العمليات التي خططوا لتنفيذها

كتب - أحمد موسى:

كشفت اعترافات الارهابيين الـ ١٥ المقبوض عليهم الذين اطلقوا على انفسهم «مجموعة الاغتيالات» الجناح العسكري الجديد لتنظيم الجهاد تكتيقات باغتيال كبار المسئولين في الدولة وقيادات الامن من الارهابي مصطفى حمزة المحكوم عليه بالانعدام في قضية «العائدون من افغانستان» والذي ينتقل بين الخرطوم وبشاور وارساله الاموال اللازمة للانفاق على جرائمهم.

واعترف الارهابي سيد فرج محمد فرج في تحقيقات نيابة امن الدولة العليا التي

يشرف عليها المستشار عبد السميع شرف الدين المحامي العام ويحقق فيها كل من : ياسر رفاعي وهاني برهام رئيسا النيابة وشريف عبد النبي ومحمد حلمي قنديل وعمرو فاروق وخالد صالح وهشام عبد المعطي وكلاء اول النيابة بسفروا الى احدى الدول العربية ومقابلته بمجموعة إمبابة وعلى رأسهم المدعو حسن كراتيه ثم سفروا إلى افغانستان نهائية عام ١٩٩٢ . وتدريبه في المعسكرات على القاء القنابل وحمل السلاح واطلاق الرصاص ، على يد مصري اسمه الحركي «ابو عاصم» وأضاف انه التقى بالارهابي مصطفى حمزة

« ابو حازم » الذي كلفه بالعودة الى مصر والانضمام إلى الجناح العسكري للتنظيم وأعطى له رقم تليفون بباكستان للتنسيق بينهما إلا انه اكتشف بعد عودته

بانقطاع الاتصالات بين مصر وباكستان وقال الارهابي انه عقب عودته لمصر عن طريق اليمن التقى بالارهابي محمد مصطفى سيد وأسمه الحركي « عبد الحميد » الذي طلب منه الانضمام للاشتراك في احدى العمليات الارهابية الهامة ، ورصد عدد من المسئولين والشخصيات العامة وقيادات وزارة الداخلية .

كما اعترف الارهابي عادل السيد امراهيم باقامته داخل وكرة رقم ٧٥ ارض الجنيه بالمباسبية واخفاء المتفجرات والقنابل بداخله لاستخدامها في تنفيذ عملياتهم وعند محاصرة وكرة من جانب قوات الامن القى قنبلتين بهدف قتل الضباط والجنود ، حتى يطلقوا الرصاص عليه ليصوت « شهيدا » هكذا زعم في التحقيقات إلا أنهم اطلقوا الرصاص عليه في احدى قدميه لضمان



عبد السميع شرف الدين

السيطرة عليه وليس بهدف القتل كما حدد باقي المقبوض عليهم دورهم في التنظيم والمخططات التي كانوا يستعدون لتنفيذها وأمر المستشار عبد السميع شرف الدين بحبس المتهمين ١٥ يوما . ووجه إليهم تهم الانضمام إلى جماعة سرية غير مشروعة ، الغرض منها الدعوة إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة اعمالها ومقاومة السلطات والاعتداء على الحقوق والحريات التي كفلها الدستور

والاضرار بالسلام الاجتماعي . وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق الغرض الذي تدعو اليه الجماعة والاشتراك في اتفاق جنائي لارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد وحيازة اسلحة ونخبة ومتفجرات بغير ترخيص لاستعمالها في نشاط يخل بالامن العام والتزوير في اوراق رسمية بقصد استخدامها في أنشطة غير مشروعة وعلى جانب آخر يعكف فريق من نيابة امن الدولة العليا على الانتهاء من اعداد اوراق قضائية محاولة اغتيال رئيس الوزراء وقام فريق من المحققين بضم : على الهوارى وأسامة قنديل وهاني برهام وهشام بدوي وعبد المنعم الحلواني وشريف عبد النبي رؤساء النيابة ، باستكمال الاوراق بعد ورود تقارير الطب الشرعي حول تشريح جثة الشهيدة الشيماء محمد عبد الحليم وتقارير المستشفيات عن إصابات المعجنى عليهم خاصة الطفلة ندا حسام الدين ، إضافة إلى تقارير الأحوال المدنية والموعد والمخابرات الحربية عند تزوير المضبوطات التي عثر عليها داخل اوكارهم وتقارير خبراء الادلة الجنائية حول تفجير القنبلتين وفحص القنابل والعبوات الناسفة داخل اوكارهم .



.. والأشغال الشاقة ١٠ سنوات لـ ٦ متطرفين ببني سويف لقتلهم أمير تنظيم الجهاد المنشق بني سويف - صفوت عبدالجواد:

قضت محكمة أمن الدولة العليا ببني سويف بمعاقبة ٦ متطرفين بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات لكل منهم، وذلك لاتهامهم بقتل أمير تنظيم الجهاد المنشق حسام البطوطي وتمزيق جثته بالسيوف والأسلحة البيضاء.

والمتهمون هم أشرف يوسف محمد حمد الله، وجمعة عويس عبدالله، ومعوذ محمد حسن الطماوي، وخالد عويس عبدالله وخالد حسن سليمان، وحازم سيد ابراهيم الجندي، تربصوا يوم ٢٠ يونيو عام ٨٨ بأمير تنظيم الجهاد المنشق ببني سويف واسمه حسام البطوطي والذي كان في زيارة أحد المرضى بمستشفى بني سويف العام، ثم انهالوا عليه بالسيوف والأسلحة البيضاء حتى مرقوا جسده تماما وذلك انتقاما منه على انشقاقه على التنظيم وخلافه مع أمير التنظيم الذي خلفه احمد يوسف حمدالله. صدر الحكم برئاسة المستشار عصام الدين قرني مرسى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد أمين بدران وأسامة توفيق عبدالهادي بأمانة س. محمد توفيق محمد.



الأشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الأعدام له؛ متطرفين أقاربوا حد «الحرابة» على زميلهم ونشروا بعد صلاة «استخارة»

كتب - محمود النوبى:



اسماعيل حمدي

أصدرت أمس محكمة أمن الدولة العليا حكما فى قضية القتل العمد المتهم فيها أربعة من العناصر المتطرفة بقتل زميلهم «المنشق» بعد إقامة حد «الحرابة» عليه حيث قضت بعد محاكمة استمرت ٣ أيام فقط بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة ١٥ عاما بدلا من الأعدام وهم: ياسين محمد على (محافظ قرآن وطبال سابق) وشافعى مجد على (مطرب سابق) وحافظ سيد أحمد (سائق) وعادل زغلول عبد الحميد (طالب فاشل) الذين كانت النيابة قد اتهمتهم بإقامة حد

الحرابة على زميلهم فى الفكر وأثل صفوت وقتله عمدا مع سبق الإصرار والترصد

صدر الحكم برئاسة المستشار اسماعيل حمدي وعضوية المستشارين نصر الدين صادق ووحيد مناع بأمانة سر عصام ممدوح غريب.

وكانت المحكمة قد نظرت القضية فى ثلاث جلسات منفصلة فى أيام متتالية وسط حراسة أمنية مشددة وسيطرت من هيئة المحكمة على المتهمين الذين حاولوا - خلال الجلسات - الخروج على النظام وترديد الأناشيد والتهتافات المعادية، وقد استمعت المحكمة خلال جلسات نظر القضية إلى مرافعة النيابة العامة التى طالبت بتأييد حكم الأعدام الذى سبق صدوره على المتهمين، كما ترافع دفاع المتهمين وأوضح انتقاد سبق الإصرار لدى المتهمين وطلب اعتبار الواقعة ضربا أفضى إلى موت.

وترجع أحداث القضية إلى عام ١٩٨٩ عندما تعرف المتهمون على المجنى عليه وأثل صفوت بمسجد الهداية فى دار السلام حيث اعتادوا التجمع للدعوة إلى فكرهم وسلموه بعض المبالغ النقدية والأوراق الخاصة بهم لاستخراج جوازات سفر لهم، إلا أنه أخذ يماطلهم فعقدوا العزم على قتله وبعد أن تناولوا طعام الغداء وأدوا صلاة «العصر» جماعة مع المجنى عليه شدوا وثاقه وكمموا فمه وأدى كل منهم على انفراد صلاة استخارة على قتله ثم أعلنوا لبعضهم انشراح صدورهم بفكرة القتل وتلا المتهم الثانى عادل زغلول آية الحرابة عليهم وأعلن ضرورة إقامة الحد على المجنى عليه باعتباره من المفسدين فى الأرض وعندئذ أمسكوا بحبل أحاطوه حول عنقه حتى لفظ أنفاسه وفى ظلام الليل حملوا الجثة فى سيارة ميكروباص يقودها المتهم الأول حافظ سيد أحمد وألقوا بها فى مقابر الخليفة وشامت عناية الله أن تكشفهم فتعطلت بهم السيارة فور القاء الجثة حتى تجمع حراس المقابر والتفتوا رقم السيارة وكان هذا هو الخيط الذى أدى إلى ضبطهم واعترافهم أمام النيابة العامة بارتكاب الجريمة. وتم تقديمهم إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات التى قضت باعدامهم جميعا إلا أن المتهمين طعنوا فى الحكم أمام محكمة النقض التى قضت بإعادة محاكمتهم من جديد، أصدرت حكما عليها عليهم جميعا أمس بالأشغال الشاقة ١٥ سنة.

وأعلن المستشار اسماعيل حمدي رئيس المحكمة أن المحكمة استندت فى حكمها إلى نص المادة ٢٢٤ عقوبات الذى يقضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة على جريمة القتل العمد الخالية من أى ظرف مشدد. وقد استقبل المتهمون الحكم بالتهتافات والأناشيد حيث تم اقتيادهم إلى سيارة السجن وسط حراسة أمنية مشددة بإشراف المقدم محمد صلاح رئيس حرس محكمة جنايات القاهرة.



المصدر : المرفد

التاريخ : ١١/١٥/١٤٠٧ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زعيم «طلائع الفتح» يهدد بتدمير عمليات انتحارية في حالة إعدام مرتكبي حادث «صدقي»

دماؤنا بدماء الأفغان، نكفي «مكاوي» بهذه التهديدات في حديثه إلى صحيفة «نامز و نتيير بوست»، والذي أجرته معه في مدينة جلال آباد شرق أفغانستان. أكدت الصحيفة وصول «مكاوي» إلى أفغانستان عام ١٩٨٨ بعد قضائه عقوبة السجن في مصر، وأشارت إلى وجود عدد كبير من الشباب المصريين الذين يعملون حالياً تحت قيادة «مكاوي» في أفغانستان. وأوضحت الصحيفة، استمرار قتال العرب والمصريين في صفوف الأحزاب الأفغانية التي تتصارع على السلطة بعد سقوط النظام الشيوعي في أبريل ١٩٩٢. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت أن «مكاوي» أحد أربعة أشخاص مقيمين خارج البلاد، وشاركوا في تدبير محاولة اغتيال عاطف صدقي.

إسلام آباد - وكالات الأنباء: اعترف أمس للتهمة التي أرب محمد مكاوي الضابط السابق وأحد زعماء تنظيم «طلائع الفتح»، بمسؤوليته عن محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء هند «مكاوي» بشأن عمليات انتحارية داخل مصر، في حالة إعدام أعضاء التنظيم المحتجزين على ذمة القضية. أكد «مكاوي» إقامته بصفة دائمة في إحدى البلاد الأوروبية، والتي رفض الكشف عنها، وأشار إلى قيامه حالياً بزيارة مؤقتة إلى أفغانستان. وأعرب «مكاوي» عن سخطه من الطلب الذي تقدمت به مصر إلى أفغانستان لتسليم الإرهابيين الهاربين.. وقال: «لا يمكن لأحد أن يجبرنا على مغادرة أفغانستان.. من حقنا أن نعيش في هذا البلد حيث امتزجت



**٩ متهمين في طلائع الفتح
تقدموا بالتماسات إعادة النظر**

بلغ عدد المتهمين الذين تقدموا بالتماسات إعادة النظر في أحكام قضية طلائع الفتح بأجزائها الأربعة ٩ متهمين من بين ٢٠٨ تناولتهم الأحكام. وصرح مصدر قضائي عسكري بأن ٤ متهمين تقدموا بالتماسات إعادة النظر في القضية رقم ١٨ جنایات عسكرية إدارة المدعى العسكري، ومتهمين اثنين في القضية رقم ٢٢، و٢ متهمين في القضية رقم ٢٠. وأضاف أن دراسة الطعون المقدمة من محامى المتهمين أو من المتهمين أنفسهم ستستغرق ما بين الشهر و٤٥ يوما.



إحالة قضية محاولة اغتيال صدقي إلى القضاء العسكري

تم إحالة قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء إلى القضاء العسكري وسوف تبدأ النيابة العسكرية خلال أيام استكمال التحقيقات في هذه القضية التي باشرت نيابة أمن الدولة العليا تمهيدا لعرضها على المدعي العام العسكري لإصدار قرار الاتهام فيها .

ومما يذكر أن القضية تضم ١٢ متهما بينهم ٣ خارج البلاد وهم : أيمن الظواهري المقيم في سويسرا وأحمد السيد الديب الموجود في اليمن وآخر كنيته « طارق » مقيم باليمن ، وباقي المتهمين محبوسون وهم : سيد صلاح ، عصام التوني ، طارق الفحل ، محمد علي خليل ، تهامي أحمد شلبي ، نور الدين سليمان كريم ، أمين اسماعيل المصيلحي ، عبدالرحمن أبوطلحة وهاني عبدالرؤف .



المصدر:

التاريخ:

١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: القضاء العسكري يتسلم ملفات محاولة اغتيال صدقي

□ القاهرة - «الحياة»

علمت «الحياة» ان قراراً صدر أمس باحالة القضية ٩٣/٨١٣ حصر أمن دولة عليا الخاصة بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي على القضاء العسكري. ومن المقرر ان تتسلم ادارة المدعي العام العسكري كل الملفات والمضبوطات الخاصة بهذه القضية خلال الساعات المقبلة، وذلك استعداداً لفحصها واصدار امر الاحالة على المحكمة العسكرية العليا خلال الاسبوع المقبل. ومن المقرر ان يضم امر الاحالة خمسة عشر متهما ستة هاربون وتسعة محبوسون. ويتصدر قائمة الاتهام المتهم السيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني اللذان قاما بتنفيذ العملية. كما يضم امر الاحالة اسماء المتهمين المقبوض عليهم والهاربين ومواد الاتهام والوقائع التي ارتكبتها العسكرية العليا وقائمة باسماء شهود الاثبات واهم ملاحظات النيابة التي تتضمن ملفات كل التحقيقات مع النيابة وبيان وزير الداخلية امام المراسلين الاجانب.

وصرح مصدر قضائي مطلع لـ «الحياة» بان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا الخاصة بحادث محاولة اغتيال الدكتور صدقي المتهم فيها خمسة عشر متهما منهم تسعة محبوسون وستة هاربون بينهم الدكتور ايمن ربيع الظواهري والتي اشرف عليها النائب العام المستشار رجاء العربي شملت مواجهة المتهمين بالتقارير الفنية الواردة من ادارة العمل الجنائي والطب الشرعي وكذلك نتيجة فحص البطاقات الشخصية ورخص القيادة وشهادات تادية الخدمة العسكرية وفحص عقود شراء السيارات التي تم استخدامها في الحادث. كما وردت للنيابة امس الثلاثاء تقارير فنية ووثائق عن محاولة الاغتيال.

وعلمت «الحياة» ان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا في القضية المشار اليها كشفت عن النقاط التالية: - اعتراف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف عبداللطيف اعترافاً

تفصيلياً عن حركة «المصريين الافغان» في كابول وبيشاور التي تركزت على ما يلي:

- اماكن المعسكرات المخصصة لكل جماعة على حدة.
- الجماعة الاسلامية، والجهاد الاسلامي.

- تحديد اسماء المشرفين على هذه المعسكرات واسمائهم الحركية وفي مقدمهم محمد صلاح (ابو ابراهيم) قائد الجناح العسكري لتنظيم «طلائع

الفتح الاسلامي» الآن فرع الخارج.

- التدريبات التي يتلقاها اعضاء تلك التنظيمات في منطقة جلال اباد لمدة شهرين ونوعية التدريب الذي يأتي في مقدمه التدريب على الاسلحة والمتفجرات.

- ان خمسة افراد من تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» تلقوا تدريباً خاصاً بالتفجيرات عن بعد في هذا المعسكر وهم: نزيه نصحي احمد وضياء الدين احمد واحمد فاروق محمد والسيد صلاح السيد سليمان وعصام محمد عبدالرحمن توني، وهم المتهمون في حادثي محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء حسن الافقي ورئيس الوزراء الدكتور صدقي.

- انه تم تأسيس مكتب يطلق عليه اسم «الارشيف والوثائق» في افغانستان يضم كل المعلومات عن تنظيم «الجهاد» ويتولى الاشراف وتعمل فيه مجموعة من اعضاء التنظيم. ويضم الارشيف كل المعلومات عن اعضاء جماعة «الجهاد» في الداخل والخارج، والمطبوعات التي تصدر عن التنظيم، والصحف التي تقوم بنشر اخبار عن التنظيم.

- ان التكاليفات الصادرة من امير التنظيم ايمن ربيع الظواهري للعائدين من «الافغان المصريين» تشمل عدم العودة الى الاهل مباشرة والاتصال بهم بصورة غير مباشرة، وتاجير شقق في مناطق زراعية خارج نطاق القاهرة الكبرى، واطاعة

التكاليفات والاوامر الصادرة اليهم، والتعامل بين الداخل والخارج بالشفرة والحبر السري، واغتيال اي عضو منشق والمتعاونين مع الامن.

- تشكيل لجنة قيادية للجناح العسكرية لطلائع الفتح الاسلامي في القاهرة تضم كلا من: طارق حسن الفحل واسمه الحركي (زكريا)، والسيد صلاح السيد سليمان (حسن)، وعصام محمد عبدالرحمن توني (علام)، وعبدالرحمن حامد محمود فرج ابو طلحة (مختار).

واضاف المتهم هاني عبدالله عبدالرؤوف في التحقيقات ان اول العمليات التي كلفوا بها عقب عودتهم من افغانستان في نهاية عام ١٩٩٢ وبدايات عام ١٩٩٣ كانت على النحو التالي:

- رصد تحركات اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق في جميع تحركاته وبخاصة ترده يوم الجمعة اسبوعياً عقب صلاة الجمعة على احد الاندية الرياضية الشهيرة في منطقة مدينة نصر.

- رصد تحركات بعض الفنانين والكتاب والوزراء والقضاة. ورصد تحركات اللواء حسن الافقي ومحمد عبد الحليم موسى. وانهم ابلغوا الظواهري هاتفياً بنتائج الرصد.



**رفض الطعون في أحكام
الاعدام بقضية «طلانغ الفتح»**
رفض مكتب التصديق على الأحكام
الطعون المقدمة من المتهمين في تنظيم
«طلانغ الفتح» بالجزيرتين الأولى والثالثة
ومجموعة الـ ١٩ وبذلك يصبح الحكم
واجب التنفيذ وعلم مندوب «الأمم»
أنه من المنتظر تنفيذ حكم الاعدام خلال
الأيام القادمة.



المصدر: الزعيم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٧ / ١٢ / ٩٢

إرسال ملف قضائية صدقي للمدعي العسكري

و٣٥ تقريرا فنيا من المعمل الجنائي ومصلحة الأحوال المدنية والبرق والبريد بالقاهرة والجيزة وأبحاث التزييف. وتمت التحقيقات خلال ٦٥ جلسة تحقيق و٧ معاينات. وكان المستشار عبدالسميع شرف الدين الحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا قد أخطر بتولي التحقيق في التاسعة الا ربعا مساء ٢٨ نوفمبر الماضي. وأمر المستشار رجاء العربي النائب العام بتشكيل فريق للتحقيق مكون من هشام حمودة وعلي الهواري واسامة قنديل، وهاني برهام وهشام بدوي وعبدالمنعم الحلواني وشريف عبدالنبي وعمر فاروق وحسام هلال.

كتبت - نجوى عبدالعزيز: انتهت أمس نيابة أمن الدولة العليا من تحقيقاتها في قضية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء. تم إرسال ملف القضية ويبلغ ٢٥٠٠ صفحة الي المدعي العام العسكري وسط اجراءات أمنية مشددة ويتم تحديد موعد اجراء جلسات محاكمة المتهمين خلال ايام. يبلغ عدد المتهمين في القضية ١٧ متهم منهم ٨ هاربون وعلي رأسهم الدكتور ايمن الظواهري الهارب في جنيف كما يبلغ عدد المجني عليهم والشهود في القضية ٥٩ ومرفق بأوراق القضية ٢٢ تقريرا طبيا وتقرير الصفة التشريحية لشيماء عبدالحليم،



تنفيذ الإعدام في ٣ إرهابيين بطلان الفتح وتنظيم الـ ١٩

تم أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة إرهابيين هم يحيى مصطفى أمام شحور الذي ينتمي إلى تنظيم طلائع الفتح، الجزء الثالث، ومحمد أحمد حمود، وهشام طه أحمد سليم من أعضاء تنظيم الـ ١٩. وقد بدأ التنفيذ في التاسعة صباحاً واستغرق نحو ساعة بحضور ممثلين من النيابة العامة والنيابة العسكرية وأحد الوعاظ. ومنتظر تنفيذ حكم الإعدام في باقي المتهمين من تنظيم طلائع الفتح، الجزء الأول، والمحكوم عليهم بالإعدام خلال الأيام القادمة.



المصدر : 'المصدر'

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر : تنفيذ حكم الاعدام في اثنين من «الجماعة» وواحد من «الجهاد»

□ القاهرة - من محمد صلاح الدين:

■ نفذت السلطات المصرية امس حكم الاعدام شنقاً في ثلاثة متطرفين، اعدام من اعضاء «جماعة الجهاد»، والاخران من اعضاء «الجماعة الاسلامية»، كانت المحكمة العسكرية قضت باعدامهم في قضيتي «طلانغ الفتح» (الجزء الثالث) وتنظيم ال ١٩.

وقال مصدر في القضاء العسكري ان حكم الاعدام نفذ صباح امس في «الارهابي» يحيى مصطفى امام شحور الذي كانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضده حكماً بالاعدام في شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي بعد ادانته في قضية «طلانغ الفتح» (الجزء الثالث)، وان «الارهابيين» الآخرين هما هشام طه احمد سليم ومحمد احمد حمودة. وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت ضدهما حكماً بالاعدام في الشهر نفسه بعد ادانتهما في قضية «تنظيم ال ١٩» التي اتهم فيها اعضاء في «الجماعة الاسلامية».

وذكر المصدر ان حكم الاعدام نفذ في «الارهابيين» الثلاثة بعد اتخاذ كل الاجراءات القانونية ورفض الالتماسات التي تقدموا بها لتخفيف الاحكام الصادرة ضدهم.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت يوم ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) حكماً في قضية تنظيم «طلانغ الفتح» (الجزء الثالث) الذي يعد احد اجنحة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : **البيان**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

مصر : تنفيذ حكم الاعدام

تتمة الصفحة الاولى

«جماعة الجهاد» والمتهم فيها ٣٣ من اعضاء التنظيم وقضت باعدام المتهم يحيى مصطفى شحور حشوريا، كما حكمت بالسجن مع الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة على اربعة متهمين وعشر سنوات لاثنتين وسبع سنوات لاثنتين من المتهمين وخمس سنوات لثلاثين والسجن ثلاث سنوات لمتهم واحد وبراءة باقي المتهمين. كما اصدرت احكامها في قضية «تنظيم ال ٨٩» باعدام اثنتين والاشغال الشاقة المؤبد لمتهم واحد و١٥ سنة لاثنتين و١٠ سنوات لاثنتين غيبائيا و٧ سنوات لثلاثة متهمين والحبس ٣ سنوات لمتهم واحد، وخمس سنوات لاثنتين وبراءة باقي المتهمين. ووجهت المحكمة للمتهمين في القضية تهم: «الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون للدعوة الى تعطيل احكام القانون والاضرار بالوحدة الوطنية وحيازة اسلحة ومفرقات بغرض القتل والاخلال بالامن». وتضمن لائحة المحكوم عليهم بالاعدام في مصر الذين ينتظرون تنفيذ العقوبة ٨ متطرفين، بينهم اثنان فاران، وهم: «محمد حسام الشريف، وخويلد محمد بركات، وعبد الحميد محمد عبد الحميد، وفتحي امام عبد المجيد، ورافت محمد محمود عثمان، ومحمد عبد الله وياسر كامل علي (فار) ومحمد زين (فار). وصدرت ضد هؤلاء الاحكام في قضية «طلانغ الفتح» (الجزء الاول).

من جهة اخرى، اعلن وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان اجراءات تتخذ مع بعض الدول الاجنبية والصديقة «بهدف اعادة الفارين من العناصر الارهابية»، وان الاتصالات في هذا الشأن «حققت نتائج ايجابية في مجال الضبط والتطوير وتحديد اماكنهم». واعلن انه تم رصد مبلغ مليوني جنيه «كمكافآت للمواطنين الذين يدلون بمعلومات تفيد اجهزة الامن في الكشف عن الخلايا الارهابية واوكارها»، مشيرا الى ان قيمة المكافآت قد تصل الى ١٠٠ الف جنيه للشخص الذي يبلغ عن مكان اختفاء اي ارهابي.

واضاف في تصريحات ادلى بها عقب حضوره احتفالا بتخريج دفعة من ضباط مكافحة المخدرات ان اجهزة الامن قادرة على التصدي للارهابيين، ونفى تكوين ميليشيات جماهيرية مسلحة للتصدي للمتطرفين، مؤكدا ان الشرطة «ضبطت عددا كبيرا من الارهابيين» ووضعت ايديها على كل الادلة والمستندات التي تثبت تورطهم.



الأخبار

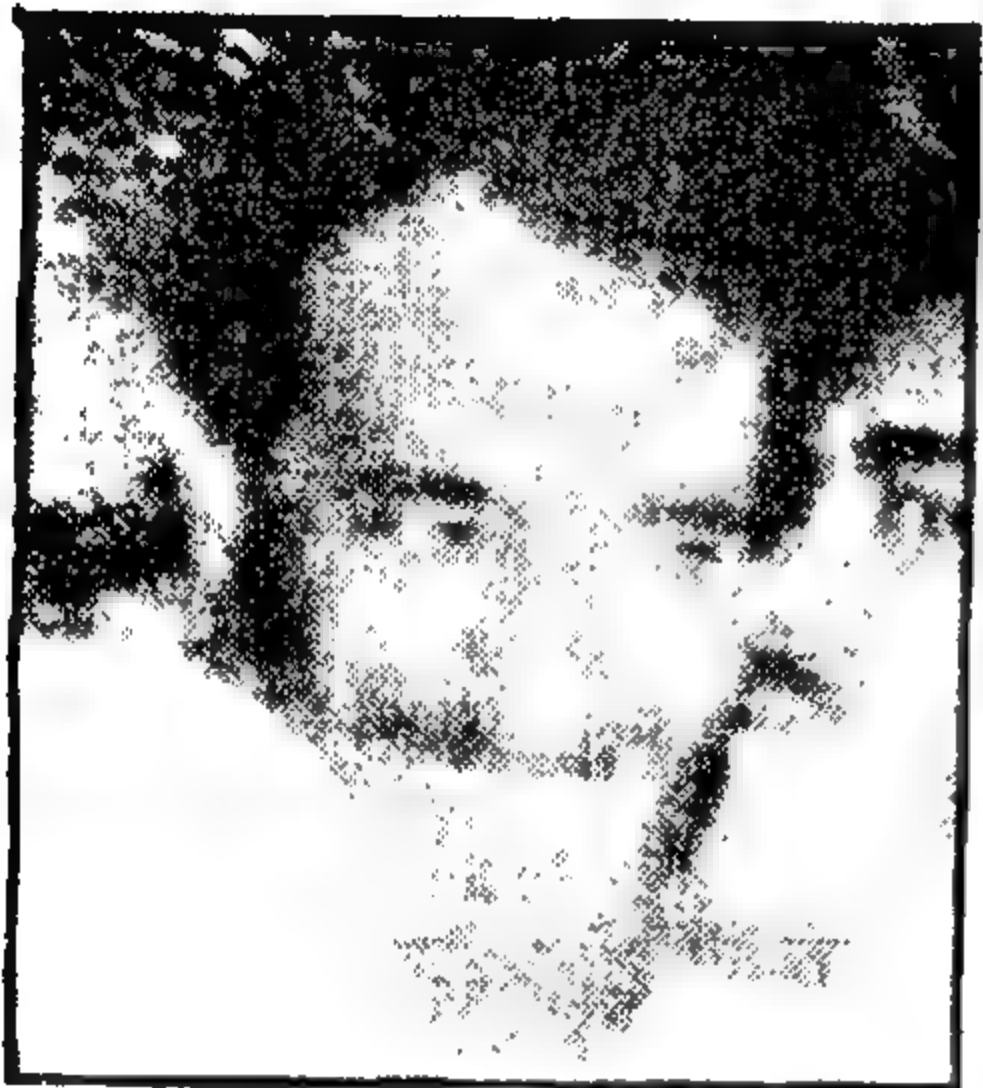
المصدر :

١٢ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنفيذ الأعدام في ٢ من التنظيمات الارهابية المتهمون قاموا بعمليات إجرامية ضد المواطنين ورجال الشرطة



محمد احمد حمودة



يحيى مصطفى امام شحرور

تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم امس

المواقع المطلوب الاستيلاء عليها ..
وقتل الافراد في تلك المواقع والحصول
على اسلحتهم والذخائر .

وحلم شحرور بالاستيلاء على حكم
مصر بتلك المجموعات والسيطرة على
مبنى التلفزيون ومنطقة لاطوغلي

الاغنام .. من طحانوب بالقلوبية فكره
يعتمد ان مصر دولة كافرة وحكومتها
كافرة .. وان الجهاد الوسيلة للتخلص
من الكفار .. وبدأ في تكوين مجموعات
كل واحدة من ١٠ افراد .. يقوم
بتوجيه ضربة لنظام الحكم بعد تحديد

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام
شنتا في ثلاثة من التنظيمات الارهابية
في قضيتي « طلائع الفتح - ٢ »
و « تنظيم ال - ١٩ » .. وهم : يحيى
مصطفى امام شحرور ومحمد احمد
حمودة ومشام طه سليم . وكانت
المحكمة العسكرية العليا قد قضت
باجرامها في القضيتين في ١٤ اكتوبر
الماضي .. وتم التصديق على الاحكام
ورفض التماسات اعادة النظر بعد
دراستها من مكتب الطعون .

ضمت القضية الاولى ٢٣ متهما
والثانية ١٩ ، اتهموا باقامة منظمين
على خلاف القانون بغرض تعطيل
احكام الدستور والقانون والاضرار
بالوحدة الوطنية .. وارتكاب جنایات

القتل والسرقة وحياسة واحراز اسلحة
وذخائر ومفرقات .

هدفهم الاستيلاء على الحكم

يحيى مصطفى امام شحرور - ٢٢
سنة - حصل على بكالوريوس تجارة في
جامعة الزقازيق واحترف تجارة



الأخبار

المصدر :

١٧ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اغراضهم . واشتركوا في اتفاق جنائي عرض عليه جمودة لارتكاب جنائيات القتل والسرقة وحباسة واحراز المفرقات والاسلحة والذخائر للاخلال بالنظام والامن العام وتزوير المحررات الرسمية .

افشاء الاسرار

والمتهم الثاني هشام طه سليم حازا واحرز طلقات نارية وقنابل يدوية ومفرقات وافشى معلومات سرية .. ونجح هشام في توفير الذخائر الى اعضاء التنظيم .

وسافر زعيم التنظيم محمد جمودة

في يونيو ١٩٩١ الى افغانستان ولقاء قيادات تنظيم الجماعة الاسلامية الدارسين هناك وتلقى توجيهاتهم والتقى مع كل من رفاعي احمد طه ومحمد شوقي الاسلامبولي وطلعت فؤاد قاسم ومصطفى حمزة . وتلقى تدريبات على استخدام الاسلحة ورمي القنابل . وفنون حرب العصابات .. واستخدم في تحركاته بطاقة مزورة .

والمباشرين العامة .. واقامة عرائق وسدود عند مداخل القاهرة لمنع الجيش من التعامل معهم .

وسقطت احدى مجموعات شحورود بعد محاولتهم الحصول على مفرقات واحبط مخططهم الارهابي قبل الشروع في تنفيذه وضم التنظيم ٢٢ متهما ، وسجلت القضية امام القضاء العسكري برقم ٢٢ لسنة ٩٢ جنائيات عسكرية ادارة المدعى العام العسكري والذي عرف باسم طلائع الفتح - ٢ . وقد حازا واحرز بندقيتين آليتين و ٢٧١ طلقة ٢٩x٧,٦٢ مم بدون ترخيص .

تعطيل الدستور والقانون

اما محمد احمد جمودة وهشام طه سليم من اعضاء تنظيم الـ ١٩ فقد انضم لجماعة اسست على خلاف القانون تولى محمد جمودة قيادتها وهدفوا الى تعطيل احكام الدستور والقانون والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتغيير نظام الحكم متخذين من الارهاب وسيلة لتنفيذ



المحكمة تستمع إلى مرافعة النيابة في قضية المتهمين بأحداث شغب النيابة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين في القضية

بدأت أمس نيابة أمن الدولة العليا مرافعتها في قضية المتهمين بأحداث شغب اليوم المتهم فيها عمر عبدالرحمن مفتي تنظيم الجهاد والتباعد. طلبت النيابة بتوقيع أقصى العقوبة على الدكتور عمر عبدالرحمن مفتي تنظيم الجهاد وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ٢٩ سنة منها آخرين.

عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار أحمد عزت العشقرى

وعضوية المستشارين محمود مريدي وأسامة يوسف وحضور المستشار

عبدالمنعم شرف الدين المحامي العام

الأول لنيابة أمن الدولة العليا وأسامة

فخيل رئيس النيابة بامطة سر محمد

ملح الله وفك المحامي العام في بداية

الجلسة السابعة وأكده أن عمر

عبدالرحمن هو رأس الألفى وأسن الفسك

في كل ملصحت في مصر وأن فكر هذا

الرجل كل محصلة لما نحن فيه من

حركات إرهابية وأعمال عنف وتخريب

أعمال سلبية بدأ مشوارها حيث

المنصة في ٨١/١٠/٩ ولم يتلأأعوانه

على الدرب بسيرة وأنه كل قد بدأ في

تدريب التباعد على استخدام المعنى لم

المفردات البسيطة لم يعب الأطفال

والأسلمة البسيطة والذهاب بالسيارات

المخفية باستخدام الرميوت كتنزول

على غرار ما حدث في العملية الأخيرة

والتي تشبه ملصحت في لبنان. وقال

المستشار عبدالمنعم شرف الدين أن

عمر عبدالرحمن كل يسمى إلى إعطاء

أوامره إلى أعوانه بالتخريب والتدمير

لأسلمة النظام وأنه أعطى فتاوى

لأعوانه بأن مصر بلد كافر وأن إيمانها

وحكومتها كافر وأنه كل يستخدم

تأبعت الجلسة :

نجوى عبدالعزيز

التفسيرات الخطئة لآليات القرآنية

والإحاديث ويحرف في بعضها على

النحو لتحقيق أغراضه وعدد الجرائم

التي وقعت من جراء فتواه. وقال أن

منها اغتيال السادات وضرب السليحة

وضرب الأفندي واستيلاء أموال

الإقليم وقد طلبت المحكمة من النيابة ألا

تنطق إلى الفكر الإسلامى أو الدين

الإسلامى في المرافعة مشيراً إلى أن

المتهمين لم ينسحبوا بالإسلام وأمر

الأحالة لم يرد به من قريب أو بعيد أنهم

قد اعتنقوا أفكار مؤلما وقرر أنها لا

محكمة ولا قيود لدى فكر طلالا أنه لا

يشكل جريمة.

ماضى هؤلاء

واستكمل المحامي العام مرافعته

مشيراً أن الأوراق تشير إلى تسجيل

ماضى هؤلاء المتهمين للواقفين خلف

الأفندي وعلى رأسهم المتهم الأول

الغلب والحاضر عمر عبدالرحمن وقال

أن من بينهم من كل عنصر أسلمياً في

قضايا أخرى والمشاركة في قضايا مماثلة

وقال نبدا بالادلة القولية المتمثلة في

شهود الأثبات التي قلوها أمام النيابة

والدائرة السليقة وجاءت لتؤكد

انتمس المتهمين في تلك الجرائم لتسك

بتلابيهم ولم يجدوا أسلم عدالتكم فككنا

منها واستعرض ملجاء بالقوال الشهود

التي قلنا لتحولهم إلى شهود الأثبات

لك صوروا المتهم الأول بأنه الزنزال

الذي من العلم ورمى علامها بكلمة

وبدلاً أن يقدم خدمت لبلاد ردا

للجميل وأن يعلم النشء فله رد الجميل

ورماها بكلمة وزعم أنها دار حرب يجب

الحرب عليها وعلى حكمتها.

دور المتهم الأول

وبدأت وقلع الدعوى في رمضان ٨٩

وتوجه المتهم الأول على رأس جمهور من

اتباعه ومريديه من شبل الجماعة

الإسلامية إلى مسجد الشهداء وكفوا

بضربهم في نفوسهم الحاد والغل وبدأ

عمر عبدالرحمن في الهتاف محمولا على

اعتناق أتباعه في مظاهرة لكل من شاهده

محمولا وعندما اقتربت قوة صغيرة من

رجال الشرطة لتقدم له نصفا مؤكدة أن

هذه الأمور تخرج عن نطاق الشرعية

استمروا في تجهيزهم فخرين استشهدوا

الاعتداء على رجال الشرطة منهم من

حفظ الأمن والنظام وأكده المحامي العام

أنهم نجحوا في اصطيد العقيد سيف

الإسلام مأمور قسم اليوم ولقدفوه بغير

نارى سلف مقرجا في دمائه.

أهدار دم المأمور

كما أكتد النيابة أن المتهم الأول

سبق وأن ألقى بأهدار دم المأمور في أكثر

من خطبة وأكد أن التجمهر كك يقطع كل

ما في طريقه إلى أن قدخلت القوات التي

استدعت لكل الحاد وبدات القليلة

في التحقيقات وتكشف لها أن هذه

العناصر سبق اتهامها في العديد من

القضايا المماثلة أو القضايا الجنائية

أول هذه النقاط ما قيل بأنه لا دليل في

الأوراق عن تجمهر تأسيساً عن أن يوم

الحادث كل يوم الجمعة. قل رئيس

المحكمة أن القضية أسلم الدائرة لأول

مرة ولا تقيد الدائرة في حكمتها أو

أجراءات المحكمة قد سبق نظرها أسلم

دائرة أخرى وقد حرصت المحكمة أن

تثبت ذلك ليكون واضحاً أمام جميع

الأطراف في الدعوى أنه يمتنع على أية

جهة كانت بما في ذلك سلطة الاتهام أن

تعلق على أحكام القضاء وحرصاً من

المحكمة على كفاءة أكبر قدر من المرونة

فالقضية العلمية كخضم شريف في

الدعوى وأمين على مصالح هذا المجتمع

وأي تمكينها من حمل لواء سلطة الاتهام

في الدعوى المماثلة فله المحسنت

للمحامي العام الفرصة الكاملة لتلاوة

جزء من حيثيات الحكم السابق على

التهم مجرد وسيلة لبيل أدلة الثبوت

بالنسبة لجريمة التجمهر في حق

المتهمين. واستكمل المحامي العام

مرافعته من القوال الشهود مؤكداً أنه

سبق ورود معلومات باعتزام جموع

المتظاهرين بالطواف في شوارع اليوم

بتهافت مضادة للحكم وأكده أنه يتناق

مع العقل أن الشرطة تمنع أنسا

يتوجهون إلى بيت الله لأداء صلاة

الجمعة لإسبياً وأنهم كل أول أيام

رمضان وأشار إلى مرافعته أن الشرطة لو

أرادت منهم لكنت هناك مذبة كبيرة

قد وقعت ودلل على حدوث التجمهر.

كما أجمعوا على تواجد عمر

عبدالرحمن في قيادة المسيرة وأشار إلى

خلو الأوراق من شهود مدينين وأن

جميعهم من رجال الشرطة مؤكداً أن

المنطقة التي وقعت بها الأحداث تقع في

منطقة خالية من السكان والمدارس

والخدمات العلمية.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢

نيابة أمن الدولة تستكمل التحقيقات في ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها بأسوان

أقلت أجهزة الأمن في أسوان القبض على ١٢ إرهابيا من المتهمين بالاشتراك في الحوادث التي جرت بالمحافظة، وعثرت في أوكارهم على كميات من الذخيرة والقنابل والأسلحة، ويجري البحث عن غيرهم من الإرهابيين الهاربين. وقد عهد المستشار رجاء العربي النائب العام إلى نيابة أمن الدولة العليا استكمال التحقيقات في ٤٥ قضية إرهابية وقعت أحداثها في أسوان، منذ شهر يونيو ٩٢ وحتى نوفمبر الماضي. وقد تسلم عبد السميع شرف الدين المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا ملفات القضايا، وتشمل اغتيال عدد من رجال الشرطة على رأسهم نائب مفتش مباحث أمن الدولة و١٢ مخبرا ومساعدة ومحاولة اغتيال مفتش دائرة الأحوال المدنية. وسوف تحيل النيابة هذه القضايا عقب استكمال تحقيقاتها إلى المحاكم العسكرية وأمن الدولة «طوارئ».

النيابة تؤكد في قضية عمر عبد الرحمن مأمور مركز الفيوم لم يصب برصاص الشرطة كتب عبد الغفار رشدي

واصلت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» الاستماع الى مرافعة النيابة في قضية أحداث الشغب بالفيوم والتي وقعت في ٧ إبريل عام ١٩٨٩ حيث تناولت النيابة الأدلة المتوافرة التي تثبت ارتكاب المتهمين وعددهم ٤٨ متهماً لجريمة التجمهر وإثارة الشغب والتظاهر وحيازة أسلحة نارية بدون ترخيص بقصد استخدامها في نشاط يخل بالأمن العام .

أكدت النيابة أنها لا تلقى بالالتهامات جزافاً وبغير سند إنما تعتمد على أدلة قوية قاطعة و يقينية ، واستندت النيابة في مرافعتها الى شهادة شاهد الإثبات الأول العقيد محمد سيف الاسلام مأمور مركز الفيوم وقت الأحداث والذي أصيب في قدمه برصاصة من المتظاهرين وردت النيابة على احتمال أن تكون إصابة الشاهد قد حدثت من أسلحة قوات الأمن بأن المجنى عليه جزم في أقواله أنه حتى إصابته بالطلق الناري لم تطلق قوات الأمن النيران الى أن تم نقله الى المستشفى ، وعن اختلاف شهود الإثبات في تحديد عدد المتجمعين في مكان الحادث فقد أرجع شاهد الإثبات الأول ذلك الى أنه بعد إصابته تفرق بعض المتظاهرين وادى هذا الى اختلاف تقدير بعض رجال الشرطة لعددهم . عقدت المحكمة جلساتها برئاسة المستشار أحمد عزت العشماوي وعضوية المستشارين فاروق هريدي وأسامة يوسف عز الدين بحضور أسامة قنديل رئيس نيابة أمن الدولة . وأوضحت النيابة أنه يوجد ١٢ ضابطاً من شهود الإثبات في هذه القضية وهذا أمر طبيعي ومنطقي لضرورة وجودهم بمكان الحادث لحفظ الاستقرار ومنع زعزعة الأمن وإثارة الشغب ، كما أن نصوص القانون لا يوجد في بنودها وجوب أن يكون الشاهد من غير رجال الشرطة



المصدر: الشعب

التاريخ: ٢١ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنفيذ الإعدام في ٦ من المحكوم عليهم

تم أمس تنفيذ حكم الإعدام في ٦ من المحكوم عليهم بالإعدام في قضايا طلائع الفتح وهم: عبد الحميد حب الله، وفتحي إمام، وخويلد بركات، ومحمد عبداللاه، ورأفت محمود، ومحمد حسام الشريف



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٢

تنفيذ حكم الإعدام في ٦ إرهابيين من طلائع الفتح

النيابة العسكرية تستجوب المتهمين في محاولة اغتيال صديق تمهيدا لمحاكمتهم في أوائل يناير

كتب - حسين فتح الله وأحمد فؤاد :

تم صباح أمس بسجن الإستئناف تنفيذ حكم الإعدام شنقا في ٦ من الإرهابيين المحكوم عليهم في قضية «طلائع الفتح (١)» وذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات المقررة قانونيا.

والإرهابيين الذين تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم هم : عبد الحميد محمد عبد الحميد حسب الله ، وخريك محمد بركات، ونفى أمام عبد الحميد حزين، ومحمد عبد الله محمد السيد، ورافقت محمود محمد عثمان، ومحمد حسام أحمد الشريف وكانت المحكمة العسكرية العليا

قد أصدرت حكمها بإعدام المتهمين يوم ٢٠ أكتوبر الماضي، وتم التصديق على الحكم يوم ٢٩ نوفمبر وفي ١٥ ديسمبر الحالي رفض مكتب التصديق على الأحكام الطعون المقدمة من المتهمين ليصبح الحكم نهائيا . وقد شملت الأحكام أعدام ٨ إرهابيين بينهم أثنان صدر

الحكم عليهما غيابيا وهما ياسر كامل على ومحمد زين.

وسرح مصدر قضائي عسكري للأهرام بأنه بتنفيذ حكم الإعدام في المحكوم عليهم بقتل «علاء» بفتح الجيم الأول تكون كافة القضايا التي أحيلت للقضاء العسكري قد تم

الحكم فيه. ينفذ أحكامها باستثناء المحكوم عليهم غيابيا والذين طلبت النيابة العسكرية

والمحكمة العسكرية العليا سرعة ضبطهم لتنفيذ الأحكام التي صدرت ضدهم، ولا يتبقى

أمام القضاء العسكري إلا قضية المحاولة الفاشلة لاغتيال الدكتور عاطف صدقي رئيس

الوزراء والتي أحيلت إلى القضية العسكرية قبل عدة أيام، وتقوم النيابة العسكرية

باستجواب المتهمين فيها وعدمهم ١٧ متهم تمهيدا لاستكمال كافة جوانب التحقيق في

القضية والتي بدأتها نيابة أمن الدولة وسوف يعلن المدعي العام العسكري قرار الاتهام في

هذه القضية أوائل شهر يناير المقبل لتبدأ المحكمة العسكرية العليا في محاكمتهم مباشرة

وبعد إعلان المتهمين بقرار الاتهام.

وقد شاهدت المحكمة بالاستعانة بالمساعدات الفنية ٥ شرائط فيديو تمثل المحاكمة

التصويرية لجرأتهم كما كررت المحكمة عرض شرائط الفيديو على الدفاع في جلسات

خاصة بناء على طلبهم، وقامت المحكمة بتصوير محاضر الجلسات المتتالية بسماع شهود

الاثبات والنفي وتقرير الشرطة الفيديو وتسليمها للدفاع لتيسير أدائهم لأجباتهم كما

رخصت المحكمة لدفاع المتهمين بقائهم في محبسهم والتصريح لذويهم بزيارتهم وتقديم

الاطمئنة والملبوسات، وحرصت المحكمة على السماح لمطلي نقابة المحامين، والنظام

المصري لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات العربية والدولية بحضور جلسات المحاكمة.



الأخبار

المصدر :

٢١ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحتفال بالذكرى العاشرة لثورة الشعب

تنفيذ حكم الاعداء شنتا في ٦ من (طلاليع الفتوح - ١) قتلوا سائقا وتباعا وشرعوا في قتل ٣ من جنود الحراسة

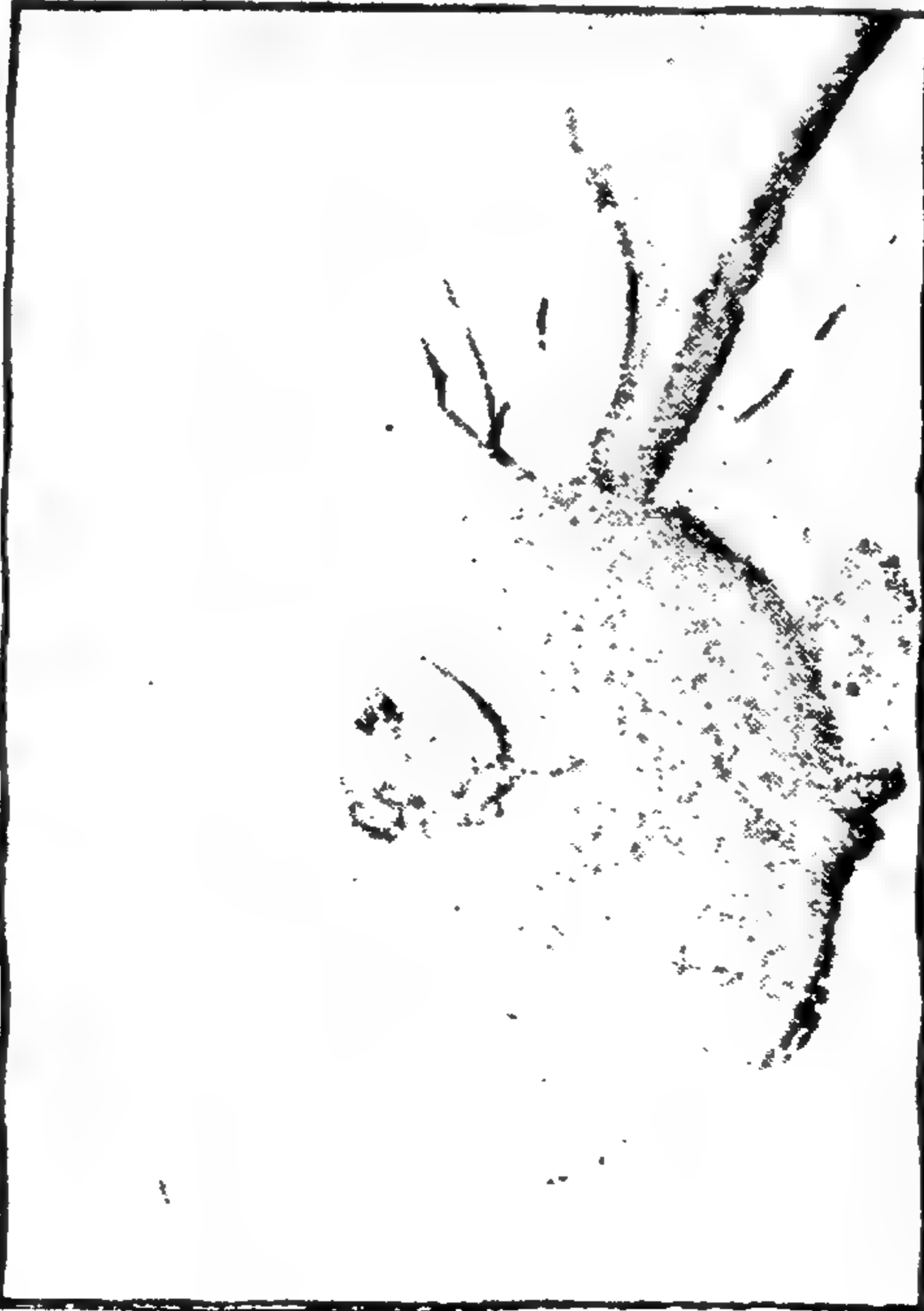
تم صباح امس تنفيذ حكم الاعداء شنتا في ستة من تنظيم ملاليع الفتوح الجزء الاول .. والذي يعد اكثر مجموعات التنظيم اجرا .. فقد اضافوا الى جريمة الانضمام الى جماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاقتناع بفكرة كثر المجتمع جرائم الاتفاق الجنائي والقتل الممد والشروع فيه والسيرة وحيازة الاسلحة والمفرقات بدون ترخيص وتزوير محدرات رسمية .

الحكمة العسكرية العليا قضت في ٣٠ اكتوبر الماضي بإعدام الستة بالإضافة الى اثنين هاربين (ياسر كامل علي و محمد زين) . وبالمؤيد على ستة بينهم هارب وبلاشغال الشاقة على ٢٤ لمدة تتراوح ما بين ٣ سنوات و ٢٠ عاما وبالسجن ٢ سنوات على متهم وبراءة ١٥ وانقضاء الدعوى على واحد (نزي نصحي راشد) لوفاته في محاولة اغتيال اللواء حسن الالفي وزير الداخلية .

البداية فكر شخص بداية هذا التنظيم والذي خرج من فكر شخص واحد عبد الحميد محمد عبد الحميد حيث في ٣٧ سنة طالب بالسنة النهائية بكلية الطب بمساعدة فتحي امام عبد الحميد حزين ٢٢ سنة طالب بكلية الهندسة .. تم خلال



صبحي على السيد تباع السيارة فقد حياقه شخصية الأرهاب بدون ذنب .. تكوين مجموعات في امية والنيل والوايل وفي الخليج والمعادي تفتق فكريا واحدا وكانت مجموعة الثمانية عبد الحميد وفتحي وخويلد محمد بركات ٢٣ سنة نقاش ومحمد عبد اللاه محمد ٢٤ سنة طالب بالمعهد الفني التجاري بالمطرية وراقت محمود محمد عثمان ٣٠ سنة .. سائق ومحمد حسام احمد الشريف ٢٤ سنة حاصل على شهادة محاسبة من الجامعة



قاسم محمد عبد المنعم السائق الذي خطط المتهمون لقتله بعد استيلائهم على السيارة النقلة التي يقودها الأمريكية ويأسر كامل علي (هارب) ومحمد زين (هارب) اكثر المجموعات نشاطا لارتكاب جرائم قتل سائق وتباع فوق مضية القطم وسرقه سيارة نقل والشروع في قتل جندي حراسة بجاردن سيتي واثنين آخرين من الجنود بالمعادي ومحاولة سرقة اسلحتهم الشخصية .



ورافت تاكسى وساروا خلفهم .. وفوق
هضبة المقطم تظاهر فتحى برغته في
القرى ونزل منها .. فحضر الثلاثة
الباقون واوموا السائق والتابع انهم
افراد شرطة وقام اثنان بقتل السائق
والتابع باستخدام الطبنجة

جنود الحراسة

وبحثا عن السلاح لافراد
التنظيم .. فقد اشار عبدالحميد
حب الله بضرورة الحصول عليه وذلك
عن طريق قتل جنود الحراسات المعينة
خدمة على السفارات والقنصليات وتم
التخطيط لاقتناص سلاح احد افراد
الحراسة على سوا القنصلية السعودية
بجاردن سیتی بعد مراقبة التحركات .
وفي اليوم المحدد وفي العاشرة مساء
وقف عدد من المتهمين يراقبون
المكان .. وتقدم كل من محمد حسام
احمد الشريف ومحمد زين (هارب)
الى جندي الحراسة سعد عبدالهادى
مطاول .. واخفى محمد حسام
خنجرا .. وسأل الجندي عن مكان
صيدلية قريبة واثناء حديثهم امسك
محمد زين بالجندي من الخلف وقام
محمد حسام بطعنه عدة طعنات في
صدره وبطنه وكثفه .

وكانت الواقعة الثالثة عندما شرع
اعضاء التنظيم في قتل جنديين
للحراسة بالمنفذ رقم ٢٠ بشارع ٧٧
بالمعادي والشروع في سرقة سلاحهما
الشخصي بالاكراه وشارك فيها
عبدالحميد حب الله ومحمد حسام
الشريف ومحمد زين واخرون قاموا
بعمليات المراقبة ورصد تحركات جندي
الحراسة ..

وقد استغل عبدالحميد حب الله
الدين ستارا واقنع عددا من الشباب
بفكرة التطرف الذي كفر به المجتمع
بلاسند من القرآن او السنة وامرهم
بالقتل والسرقة تحت ستار محاربة
الحكومة الكافرة معتبرا ان ذلك جهادا
يحمته الاسلام .

وكانت الجريمة الاولى والتي شارك
فيها ستة عبدالحميد حب الله وفتحى
امام حزين وخويلد محمد بركات ..
ومحمد عبداللاه محمد .. وياسر كامل
ورافت محمود .. وراح ضحيتها
صبحى على السيد (سائق) وقاسم
محمد عبدالمنعم (تابع) دارت فكرتها
حول سرقة احد مخازن الاسلحة والذي
يعرفه جيدا محمد عبداللاه .. ويعرف
ايضا عدد الحراسة التي تحيط به ..
وتطلب الامر سيارة لنقل تلك
الاسلحة .

قتل سائق وتباع

وفي اليوم التالي وبعد ان حدد
عبدالحميد الادوار وامدهم بطبنجتين
وبندقية آلية وقنبلة يدوية .. توجهوا
جميعا الى محل تأجير عربات موبليا
وقام فتحى امام ومحمد عبداللاه
بالاتفاق مع صاحب المحل على
استئجار السيارة لنقل اثاث من المقطم
الى مدينة نصر .. وبعد تحركهم
بالسيارة .. استخدم خويلد وياسر



المصدر : المباشرة

لتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١٢ / ٩٢

اعترفات خطيرة يدلى بها الإرهابي ضياء عن جريمتي

منفلوط وأسيوط

لاجيء المقابر .. يكشف عن الوجه

القبيل لتنظيمه الإرهابي

محترف إجرام يدعى رفعت زيدان

وراء اغتيال شهداء أسيوط |



امر المستشار محروس محمد على المحامي العام لنيابات شمال اسيوط بحبس ٧٦ متطرفا ينتمون الى الجماعات الارهابية بمنفلوط ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التي اجريت بشأن اتهامهم بالتجمهر ومقاومة السلطات واحراز اسلحة نارية واخرى ببيضاء بدون ترخيص والانضمام الى جماعات ارهابية هدفها تعطيل الدستور والقانون، وقلب نظام الحكم.

كما امرت النيابة بتشريع جثة الارهابي محمد عبدالرحمن عبدالحليم الذي لقي مصرعه اثناء تبادل اطلاق الرصاص مع الجماعات المتطرفة بمسجد الرحمن بمدينة منفلوط، وقد تقدم شقيقه ويدعى حسين لتسلم جثته توطئة لدفنها.. في الوقت نفسه كشفت التحقيقات التي اجريت مع الارهابي ضياء احمد عبدالحميد الطالب بكلية الطب الذي لقت اجهزة الامن القبض عليه.. مصابا اثناء اختفائه وسط مدافن قرية درنكة.. كشفت عن انه من مواليد سوهاج، وانه اثناء دراسته بالمرحلة الثانوية، انضم الى الجماعات المتطرفة بسوهاج، الا ان نشاطه كان محدودا في هذه الآونة، لكنه كثف نشاطه حينما التحق بكلية الطب جامعة اسيوط، اذ اسند اليه منصب المسئول الاسلامي.

وقد تبين انه كان يقوم بطبع وتوزيع المنشورات التي تحمل افكارا مناهضة للنظام وتدعو المواطنين الى اثاره الشغب وشحنهم بافكار هدامة.

كما كان يقوم بتكليف الصبية وطلاب المدارس بتوزيع خطابات تحمل تهديدات لضباط الشرطة، ولصق المنشورات التي تحمل نفس المعنى على جدران وحوائط المدينة.

وكشفت التحقيقات التي اجرتها اجهزة الامن مع الارهابي «ضياء» انه كان على صلة وثيقة مع احمد زكي الشريف قائد الجناح العسكري للجماعات الارهابية

وانذى لقي مصرعه في احداث شركة «فريال» والارهابي احمد سليم.. ثم عمل اخيرا مع الارهابي رفعت زيدان، الذي لاتزال اجهزة الامن تبحث عنه لخطورته الشديدة، حيث كان يخطط لجميع العمليات الارهابية باسيوط.

وقد ادلى الارهابي «ضياء»، بتفاصيل العملية الارهابية الفاسدة التي راح ضحيتها العميد محمد قاسم طعيمة والنقيب عيسى كرم والملازم اول محمد الكاتب.. قال انه تلقى تعليمات من الارهابي رفعت زيدان برصد ومراقبة العميد طعيمة، ومراقبة استراحته التي تقع بعمارة الشرق للتأمين بشوارع ٢٣ يوليو بميدان المحطة.. وذلك قبل ١٦ يوما من وقوع الحادث. واضاف الارهابي انه استطاع في هذه الفترة معرفة الاوقات التي يتحرك فيها العميد طعيمة، كما تعرف على لون ورقم سيارته التي تحمل لوحات معدنية رقم ١٨٠ ملاكي اسيوط. وقرر انه اخذ يتردد على مسرح الحادث ٤ مرات.. وفي ساعة الصفر التي حددها لهم الارهابي رفعت زيدان وسلمهم قبلها بساعتين ٢ بنائق آلية وطبنجة وكمية من الذخائر واخزن ملوطة بالطلقات، ثم رافق الارهابيين الثلاثة حيث نفذوا جريمتهم واغتالوا العميد طعيمة حسب السيناريو المتفق عليه.

وقال الارهابي ان التعليمات التي صدرت اليه من رفعت زيدان، كانت تقضي بالاشتراك مع الجناة في اطلاق الاعيرة النارية، وان تقتصر مهمته على مراقبة الطريق واييقاف سيارة اجرة لزملائه بعد تنفيذ جريمتهم، وانه استقل معهم السيارة، وعند الكمين الذي وقع عنده حادث اغتيال النقيب عيسى كرم عيسى والملازم اول باسم الكاتب وجندي المرور.. فر هاربا عندما شاهد ضابط الكمين وسيارة المطاردة، في الوقت الذي اطلق فيه زملاؤه

النيران على ضباط الشرطة، فاصيب في قدمه وقد اختفى في مقابر قرية درنكة التي تبعد حوالي كيلو متر عن موقع الحادث، حيث منعت اصابعه من استكمال هروبه النهائي، الى ان شاهده شيخ خفراء القرية، واحد الخفراء اثناء مرورهما لتأمين المنطقة، فالتقيا القبض عليه وابلغا على الفور اجهزة الامن التي نقلته الى مستشفى اسيوط الجامعي لاسعافه.

وعلى الرغم من الاعترافات التي ادلى بها الارهابي «ضياء»، امام اجهزة الامن، الا انه عاد وحاول الانكار في تحقيقات النيابة التي استمرت ست ساعات والتي اجريت بمعرفة صبرى شمس الدين رئيس النيابة باشراف المستشار عزت مسعد المحامي العام لنيابات جنوب اسيوط.. انكر الارهابي ما جاء على لسانه في اقواله امام اجهزة الامن.. امرت النيابة بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيق وترحيله الى السجن العمومي.

وصرح مصدر امني مسئول ان سائق السيارة «الفيات» البيضاء الذي استوقفه الجناة، يدعى مجدى حبيب يعقوب وانه ليست له اى علاقة بالحادث.. وقد تقدم أمس شقيقه عادل لتسلم جثته بعد ان تعرف عليها لدفنها بمقابر غرب اسيوط.

تبين ان الجثة الثانية للجندي رجب احمد عسران من قنا، وقد تقرر تسليم جثته لاسرته.. اما الجثة الثالثة فهي للارهابي سيد ابوزيد طالب بالمعهد الفني التجارى باسيوط وهو من قرية الحبالصة مركز القوصية.. والذي سبق اتهامه في قضايا ارهابية، والجثة الرابعة للارهابي عبدالنبي حسنين الشهير بـ «عمار» من مواليد عزبة ابو عقل بمركز ديروط والذي يعد من بين اخطر ارهابيا على مستوى الجمهورية.

اسيوط من : مصطفى الجمل - عماد عوض - سمير عبد الرحيم

تحديد أوصاف الجناة في حادث السطو المسلح على محل مجوهرات عين شمس



كتبت - سناء عبدالعاطي:

واصلت أمس نيابة حوادث شرق القاهرة تحقيقاتها بإشراف المستشار سليم عبدالحميد المحامي العام الأول لنيابات شرق القاهرة في حادث السطو المسلح على محل مجوهرات النور بشارع سليم الأول بعين شمس حيث قتل ثلاثة أشخاص وأصيب آخر بعد أن استولى الجناة على كمية من الذهب ولادوا بالهرب.

وكان حسن السائيس وباسل عبدالمحسن وكيل نيابة حوادث شرق القاهرة قد باشرا التحقيق بإشراف محمد عسكر رئيس النيابة، وانتقلا إلى مكان الحادث حيث تبين أن السطو تم على محل مجوهرات النور رقم ١٢٥ شارع سليم الأول وعثر على جثتين داخل المحل وهما للشقيقتين أصحاب المحل البير سليمان نجيب وأدوارد سليمان نجيب بينما أصيب شقيقهما الثالث واسمه أنور سليمان نجيب (مهندس استشاري) بطلق ناري في كتفه، وبمعينة المحل عثر على بعض المشغولات الذهبية متناثرة في أرضيته

كما عثر على ٧ طلقات فارغة وعلى بعد عدة أمتار من الحادث عثر على جثة حارس العقار ويدعى وديع عازر فرج ٥٦ سنة، ملقاة على الأرض ويجواره كمية من الخبز كان في طريق عودته بها لمنزله بعد شرائها، وقد توفي نتيجة أصابته بطلق ناري في رأسه بينما توفي الشقيقان نتيجة إصابة أحدهما بطلق ناري أسفل عينه اليمنى، والآخر نتيجة أصابته بطلق ناري في بطنه، واستمعت النيابة إلى أقوال ٧ شهود حيث أجمعوا على أن الجناة شخصان فقط يرتدي أحدهما ملابس الصاعقة بينما يرتدي الآخر سويتير وينظفونا كحلي اللون وأن الشخصين ملثمان بشالين من القماش الملون وأحدهما يحمل بندقية آلية والآخر يحمل طبنجة وقد هربا عقب الحادث مترجلين في عدة شوارع جانبية، وهما يطلقان الرصاص لإرهاب الأهالي.

كما قرر الشهود أن حارس العقار الذي لقي مصرعه كان يعبر الشارع بالصدفة ولم يكن يتعقب الجناة، ومن ناحية أخرى استمعت النيابة إلى أقوال الشقيق الثالث المصاب أنور سليمان الذي أصيب بطلقة في كتفه وأمرت النيابة باستدعاء الشقيق الرابع لجرد المحل وبيان كمية المسروقات، وصرحت بدفن جثث الضحايا.



مراقبون اعتبروا الاحكام «مفاجأة»

تبرئة ٨ من «الجماعة الاسلامية» في

قضية فرج فودة

عبدالغني اصدار فتوى تبيح قتل
فودة وتحريض المتهمين في قضية
اغتيال المحجوب.

واشرف محمد عبدالرحمن وجمال
محمود وحسن علي محمود ووليد
سعد كامل.

□ القاهرة -
من محمد صلاح الدين
واحمد عبدالرحمن:

عبد الغني
والتقت «الحياة» عبدالغني بعد
صدور الحكم فاعرب عن سعادته
بتبرئته وقال انه يثق الآن في نزاهة
القضاء المصري. واعترف بمسؤولية
«الجماعة الاسلامية» عن مهاجمة
باص السياح النمساويين الاثنين
الماضي، مشيراً الى ان هدف الجماعة
هو «ضرب السياحة وليس السياح».
واعترف ان ضرب السياحة احدى
وسائل الجماعة «للمضغ على النظام
من اجل اطلاق المعتقلين ووقف
الاعتقالات ومطاردة اعضاء الجماعة
الدينية». وزاد ان اعضاء الجماعة
كانوا توقفوا فترة ستة أشهر عن شن
عمليات ضد اهداف سياحية.

«احكام عادلة»
ووصف السيد منتصر الزيات
محامي المتهمين الاحكام بأنها «عادلة»
قبيح ان في مصر قضاء نزيهاً. وقال
لـ «الحياة»: «على الحكومة ان تعتبر
الاحكام نقطة بداية جديدة لعلاقتها
بالجماعات الدينية، ووقف نزيف
الدماء وتيار العنف». وطالب بفتح
حوار مع اعضاء الجماعات الدينية
والاخراج عن المعتقلين غير المتهمين
في قضايا محددة، ووقف حملات
اعتقال اعداد جديدة من اعضاء
الجماعات الدينية، مشيراً الى ان
اتخاذ الحكومة هذه الاجراءات
«سيساهم الى حد كبير في تهدئة
الامور ويمنع وقوع اعمال انتقامية».

وكان المتهمون حضروا الى قاعة
المحاكمات الكبرى في مدينة نصر
صباحاً وسط حراسة مشددة وهم
يرتدون عباءات بيضاء ثم خلعوها لدى
دخولهم القاعة وبدوا وهم يرتدون
قمصاناً كتبت عليها شعارات معادية
للحكومة.

وتلا رئيس المحكمة الاحكام
فتعالت صيحات اهالي المتهمين
واعربوا عن سعادتهم بتبرئة ثمانية.
وقال رئيس المحكمة ان قرار اعدام
عبدالشافى احمد رمضان اتخذ
باجماع الآراء بعد ورود تقرير من
المفتي، حيث ثبت ان المتهم ضابط
متلبساً وفي حوزته بندقية استخدمها
في مكان الحادث، مشيراً الى ان هيئة
المحكمة لم تقتنع بالادلة التي ساقتها
النيابة بالنسبة الى المتهمين الثمانية
ولذلك قضت ببراءتهم.

وكانت النيابة نسبت الى صفوت

■ بعد أكثر من سنة ونصف سنة
على اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة،
اصدرت محكمة أمن الدولة العليا
(طوارئ) المصرية في جلسة عقدتها
امس احكامها في القضية التي اتهم
فيها ١٣ من اعضاء الجناح العسكري
لـ «الجماعة الاسلامية». وبرات
المحكمة ٨ من المتهمين من بينهم
صفوت عبدالغني قائد الجناح
العسكري.

واعترف مراقبون في القاهرة ان
الاحكام «مفاجأة» لا تقل عن مفاجأة
الاحكام في قضية اغتيال الدكتور
رفعت المحجوب الرئيس السابق
لمجلس الشعب (البرلمان) التي صدرت
في ١٤ آب (اغسطس) الماضي.

وتضمنت تبرئة جميع المتهمين من
القتل وادانة بعضهم بتهمة حيازة
اسلحة من دون ترخيص وتزوير
اوراق رسمية.

وشملت الاحكام في قضية فودة
الاعدام للمتهم الاول عبدالشافى
رمضان بعد ورود تقرير المفتي في
هذا الشأن، وللمتهم الثاني اشرف
السيد ابراهيم (اعدم بعد ادانته في
قضية محاولة اغتيال السيد صفوت
الشريف وزير الاعلام). وقضت
المحكمة أيضاً بالاشغال الشاقة ١٥
سنة للمتهم ابو العلا محمد عبد ربه،
والاشغال الشاقة ١٠ سنين لعلي
حسن علي (فار) وتغريمه مئة جنيه،
والسجن ٣ سنوات لباسم محمد
خليل (فار) وتغريمه مئة جنيه. وبرئ
صفوت عبدالغني ومنصور احمد
منصور ومحمد ابراهيم عبدالحميد
ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد



الرئيس

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٢

محكمة أمن الدولة تصدر أحكاما لها في قضية اغتيال فرج فودة إعدام اثنين منطريف تم إعدامه في محاولة اغتيال صفوف الشريفة ١٥ سنة أشغالا شاقة لواحد و١٠ سنوات لآخر وبراءة ٨ بينهم قائد الجناح العسكري

أصدرت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» حكمها على ١٣ متهمًا في قضية اغتيال النائب السيسى الدكتور فرج فودة والشروع في قتل آخرين. أدانت المحكمة ٤ متهمين وبرتات ثمانية وقضت بإيقاف الدعوى الجنائية عن المظن الثقل في القضية أشرف السيد إبراهيم صالح ٢٩ سنة، حاصل على دبلوم تدريب مهني الذي نفذ فيه حكم الإعدام في ١ أغسطس الماضى لانتهاكه في رقم ١٤ جنديت عسكرية لاشترائه وآخرين في محاولة اغتيال وزير الإعلام صليوت الشريط.

تابع
تأملت الجلسة
نجوى عبد العزيز
تصوير: مجدى حنا



حضر المتهمون من السجن في الصباح الباكر وتم ايداعهم في قاعات الاتهام الخمسة داخل قاعة محكمة أمن الدولة العليا، طوارئ، بمجمع المحاكم بمدينة نصر. كان المتهمون يرتدون للمرة الاولى في تاريخ المحاكم والجماعات المنظرية «تي - شيرت»، بيضاء مكتوب عليها العديد من العبارات باللون الأزرق باللغتين العربية من اعل والانجليزية من اسفل وبخطون بيضاء عدا المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد الذي كان يرتدي جلبابا ابيض وفوقه جلكت ازرق تغيب عن الحضور المتهم الاول في القضية عبدالشافي احمد محمد رمضان ولم يتم احضاره من السجن والذي اصدرت المحكمة قرارها في ١ ديسمبر الحالي بإحالة اوراقه للمفتي ووافق على اعدامه امس واصدرت المحكمة حكما بإعدامه. وسوف تودع المحكمة اسباب حكمها بالبراءة والادانة خلال ٣٠ يوما. عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين وحسن موسى

قلاوة الحكم

تم منذ الصباح الباكر تأمين مداخل ومخارج المحكمة بقوات مشددة وانتشرت قوات العمليات الخاصة والكوماندوز داخل القاعة والمنصة والتفتيش الذاتي واخذ المتهمون يرتدون الخطب والتهافتات قبل بداية الجلسة وبدأ دخول هيئة المحكمة وصاح المتهمون ان السجن والاعدام لن يثنيانا عن الاسلام. بحر السلطة سيبك سيبك رب العزة مش هيسيبك. بحر السلطة يلجحد جيل الصحوة سوف يعود وهنا قل رئيس المحكمة ربنا الاعلم وامامكم ٥ دقائق تهدلون وإلا سوف تدمون.

وبدا رئيس المحكمة في قلاوة الحكم. وقرر انه تم الحكم حضوريا على عشرة متهمين، وغيبابا على متهمين فقط وقال رئيس المحكمة انه بإجماع الآراء قررت المحكمة اعدام المتهم الاول عبدالشافي احمد محمد رمضان ٢٦ سنة، بائع

اسماك عما اسند اليه ومعالجة المتهم الثامن ابو العلا محمد عبد ربه محمد ٣٠ سنة، نقلش بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة، ومعالجة المتهم التاسع على حسن على حسن ٢٦ سنة، حاصل على ليسانس دار العلوم بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات عن التهمتين المستندتين اليه وبراعته فيما عدا ذلك. ومعالجة المتهم السادس باسم محمد خليل شاهين ٢٥ سنة، هارب بالسجن لمدة ٣ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه عن تهمتين وبراعته فيما عدا ذلك ومصادرة المضبوطات وإلزامه بالمصاريف.

براءة صفوت عبدالغني

واصدرت حكمها ببراءة كل من المتهم الثالث صفوت احمد عبدالغني ٢٦ سنة، طالب بكلية الاداب جامعة المنيا والمحامي منصور احمد منصور والذي اتهمته النيابة بانه كان ينقل التكاليف باغتيل فودة من صفوت داخل السجن لباقي المتهمين وبرات محمد ابراهيم عبدالحميد ٢١ سنة، ومحمد عبدالرحمن عبدالواحد ٢١ سنة، طالب بكلية دار العلوم، واشرف محمد عبدالرحيم، وجلال محمود العزازي ٢٩ سنة، مدرس تربية رياضية، وحسن على محمود ٣٠ سنة، محام، ووليد سعد كامل زنجر ٢٣ سنة، موظف بهيئة الاثثار. استندت المحكمة في حكمها على المتهمين الى الاعتراضات ووسائل الادلة في الدعوى من المواد رقم ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٢٠٦ فقرات ٢، ٢١١، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤. كما انها استندت على مواد قانون الاسلحة والذخيرة والاتفاق الجنائي والشروع في القتل ومواد قانون السلاح. وقالت المحكمة انه بالنسبة للمتهم الثامن فقد ثبت في حقه للمحكمة من خلال اعترافه عن اتفاله الجنائي واحرازه اسلحة وذخائر، وبالنسبة للمتهم الثالث فقد ثبت في حقه انه كان

مصدر السلاح المستخدم في الحلات وثبوت تهمتي حيازة وذخائر، وبراته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي عن قتل فودة والشروع في قتل نجلة احمد، وصديقه وحيد رافت وماجدة جرجس حنا، ومحمد فاروق سائق فودة كما قالت المحكمة بالنسبة للمتهم الرابع باسم محمد خليل فقد ثبت في حقه حيازة السلاح الذي ضبط مع المتهم الاول وذخائره. وقام بشرائه بـ ١٥٠ جنينها وبراته المحكمة من تهمة الاتفاق الجنائي في القضية وقالت ان الادانة جاءت تاسيسا على ثبوت جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد

بيان للمفتي

وقد تضمن بيان فضيلة المفتي الدكتور محمد سيد طنطلوي الذي ارسله الى هيئة المحكمة بالنسبة للموافقة على اعدام المتهم الاول تضمن انه وافق ولا مانع شرعا ان المتهم عبدالشافي كان له الدور الاساسي الفاعل الذي ادى الى وقوع هذه الجريمة ويتمثل ذلك في انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثاني اشرف السيد بعد تحريضه فقام بالاعداد والتخطيط مع آخرين كما قام بالتربص

والمراقبة لتحركات المجنى عليه فوج فودة كما قام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثاني اشرف في جميع الخطوات التي اتت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال المجنى عليه. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الاربعة على انه يقتصر من الجماعة للفرد اذا باشروا القتل ولكنهم اختلفوا فيما اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل او اعلن عليه ولم يباشره بنفسه فيرى جمهور الفقهاء انه يقتصر من المباشر فقط ويعزى من لم يباشر القتل. وأشار فضيلة المفتي في بيانه ان فقهاء المالكية راوا ان من اعلن ولم يباشر او حضر ولم يباشر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون «بحيث لو استعلن به الجاني، انه كان هو ان يعينه على القتل اما من اتفق ولم يحضر فلارجح ان يعزى والمقرر شرعا ان التعزير عقوبة غير مقدرة وامرها مفوض للحاكم او من ينيبه وتبدأ من اللوم والتوبيخ وتنتهي بالسجن، وقد تكون بالقتل حسما يستتبع من ظروف الدعوى وملاساتها ويرى فقهاء الحنفية ان التعزير قد يكون بالقتل ويسمى «بالقتل سبحة». وأضاف المفتي انه يرى ذلك بعض فقهاء الحنابلة ومنهم من يمييه وبين القيم وبعض فقهاء المالكية وذلك حسما تقتضيه المصلحة العامة. وكان لحد المجرم لا يزول إلا بقتله كالجاسوس والداعي الى البدعة ومعتاد الجرائم الخطرة واذا كان ذلك عملا بالحديث الشريف: ادراوا الحدود بالشبهات وانتهى المفتي بيانه بانه انتهى في تقريره الى انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمأن وجدان المحكمة ان يعاقب عبدالشافي بالقتل تعزيرا.

القضية في سطور

وكان المتهمين الاول والثاني قد كمنوا للمجنى عليه وباقي المصلبين اثناء خروجه من مكتبه بشارع اسماء فهمي بمدينة نصر يوم ٨ يونيو ١٩٩٢ واطلقا عليه الرصاص بعد ان استقرا على قتله بهذه الوسيلة والقى القبض على المتهم الاول في مكان الحادث بعد ان طارده سائق فودة وباقي المواطنين. وتمكن المتهم الثاني من الهرب داخل مترو مصر الجديدة الى ان القى القبض عليه في مايو الماضي لمشاركته وآخرين في محاولة اغتيال صفوت الشريف ونفذ فيه حكم الاعدام في أغسطس. وقدم هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيسا نيابة امن الدولة العليا مذكرة للهيئة في ٤ أغسطس الماضي تفيد بتنفيذ حكم الاعدام فيه وقررت المحكمة انقضاء الدعوى الجنائية عنه. وقد تضمنت اعترافات المتهمين انهم درسوا قتله اكثر من مرة



براءة صفوت عبد الغنى واعدام عبد الشافى في قضية فرج فودة

اسدلت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» أمس الخميس الستار على قضية مقتل فرج فودة، وقضت برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر بإعدام المتهم الأول عبد الشافى أحمد رمضان، الذى كانت قد أحيلت أوراقه إلى المفتى.

والأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً للمتهم أبو العلا محمد عبد ربه، ولمدة ١٠ سنوات للمتهم الهارب على حسن على حسن، والسجن لمدة ٣ سنوات للمتهم الهارب باسم محمد خليل شاهين وتغريمه مائة جنيه.

كما قضت ببراءة كل من صفوت عبد الغنى ومنصور أحمد منصور ومحمد إبراهيم عبد الحميد ومحمد عبد الرحمن عبد الواحد وأشرف محمد عبد الرحيم وجمال محمد العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل عبد القادر، وذلك لانتفاء تهمة القتل الجنائى عنهم.

استقبل المتهمون الحكم بغضب شديد لإعدام المتهم الأول رغم براءة

البقية ص٩



المصدر :

٢١ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

براءة صفوت عبد الفنى

شديد لإعدام المتهم الأول رغم براءة ثمانية منهم، كما انهار اهالى المتهمين الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة والسجن.
وكان المتهمون قد استقبلوا هيئة المحكمة قبل صدور الحكم بهتاف «إن الحكم إلا لله» ورددوا «إن السجن أو الإعدام لن يثنيانا عن الإسلام»، وكانوا يرتدون فائلات كتب عليها «النصر أو الشهادة» و«لن يرهبنا النظام الحاكم». هذا وقد جاء في تقرير مفتى الجمهورية بشأن اعدام عبد الشافى أن اشتراك الجماعة في قتل فرد ووجود من باش القتل بينهم ومن لم يباشره بنفسه يجعل العقوبة التعزير وهي عقوبة تقديرية تبدأ باللوم والتوبيخ وتنتهى بالقتل، ويسمى في هذه الحالة «القتل سياسة» وذلك حسبما تقتضيه المصلحة العامة أو اذا كان فساد المجرم لا يزول إلا بقتله، كالجاسوس والداعى إلى البدعة ومعتاد الجرائم الخطيرة.
وقال في نهاية تقريره انه لا يرى مانعاً شرعياً اذ اطمأن وجدان أن المحكمة ان يعاقب المتهم عبد الشافى رمضان بالقتل تعزيراً.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ ديسمبر ١٩٩٣

الحكم بإعدام المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة

قضت أمس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» بالإعدام شنقا على المتهم الأول في قضية اغتيال فرج فودة «عبد الشافي احمد ابراهيم» وبالإشغال الشاقة ١٥ سنة للمتهم «أبو العلا محمد عبد ربه»، وبالإشغال ١٠ سنوات للمتهم «على حسن على» وبالسجن ٢ سنوات للمتهم «باسم محمد خليل»، وقضت ببراءة ٨ متهمين.



الأخبار

المصدر :

٢١ ديسمبر ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكم في قضية اغتيال فرج فوده :

الأستاذ الملمت مسم الأول والأشغال لـ ٣ وبراءة ٨
رئيس المحكمة : البراءة لعدم ثبوت دليل الاتفاق الجنائي



كتبت خديجة عفيفي وصالح الصالحى :

قضت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) أمس باجماع الآراء وموافقة فضيلة المفتي بإعدام عبدالشافي رمضان المتهم الأول في حادث اغتيال الدكتور فرج فوده .. كما عاقبت المحكمة كلا من ابوالعلا محمد عبدربه بالاشغال الشاقة ١٥ عاما وعلى حسن على (هارب) بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات وباسم محمد خليل شاهين (هارب) السجن ٣ سنوات و ١٠٠ جنيه غرامة .. كما قضت المحكمة ببراءة ٨ متهمين آخرين هم : صفوت عبدالغنى ومنصور احمد (الحامى) ومحمد ابراهيم ومحمد عبدالرحمن واشرف محمد عبدالرحيم وجمال محمود العزازى وحسن على محمود ووليد سعد كامل .

قبل بداية الجلسة اخذ المتهمون وهم خلف القضبان يرددون الأناشيد والهتافات .. ويتسابقون على الادلاء بالأحاديث الصحفية لوكالات الأنباء العالمية .. وارتنى المتهمون فائنات بيضاء كتب عليها بالزهره « الزرقاء » عبارات معادية للنظام وتتفق مع أفكارهم .

وفي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف بدأت الجلسة .. وبمجرد دخول هيئة المحكمة للقاعة .. ردد

وذكر المستشار محمد البحر ان اسباب الحكم مكتوبة .. وستودع بالمحكمة بمجرد الانتهاء من مراجعتها .. وأكد ان احكام المحكمة تخضع للتصديق ولا يجوز الطعن عليها بالنقض .

واكدت المحكمة ان المفتي انتهى في تقريره انه لا يرى ما يمنع شرعا اذا اطمأن وجدان المحكمة ان يعاقب المتهم عبدالشافي رمضان بالقتل تعذيرا .. وقال رئيس المحكمة ان المفتي اوضح في تقريره ان المتهم عبدالشافي رمضان كان له الدور الاساسى الفعال .. الذى ادى الى وقوع هذه الجريمة .. ويتمثل ذلك في انه بيت النية وعقد العزم واتفق مع المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم (المدوم في قضية صفوت الشريف) وزير الاعلام بعد تحريضه .. فقام بالاعداد والتخطيط مع آخرين .. كما قام بالتربص والمراقبة لتحركات المجنى عليه فرج فوده .. وقام هذا المتهم بالمساعدة والمشاركة للمتهم الثانى في جميع الخطوات التى ادت الى تسهيل القيام بعملية اغتيال فرج فوده .. هذا وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على انه يقتضى من الجماعة للفرد اذا باشر القتل .. ولكنهم اختلفوا فيما اتفق وكان متواطئا ولم يحضر القتل .. فيرى جمهور الفقهاء انه يقتصر من المباشر فقط ويعذر من لم يباشر القتل .. كما يرى المالكية ان من أعان ولم يباشر أو حضر فانه يقتل قصاصا بشرط ان يكون (بحيث لو استعان به الجانى) في امكانه ان يعينه على القتل .. أم من اتفق ولم يحضر فالراجع انه يعذر .. وأضاف فضيلة المفتي ان المقدر شرعا ان التعذير عقوبة غير مقررة وأمره امترك للحاكم أو من ينييه ..

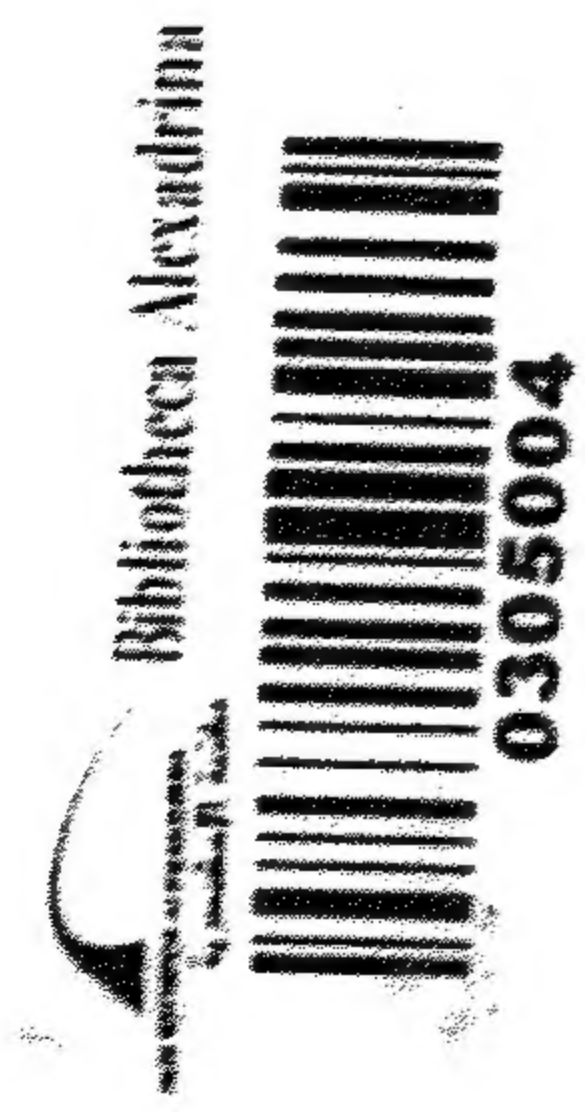
المتهمون الهتافات المعادية للمحكمة .. ورد عليهم المستشار محمد البحر رئيس المحكمة (ربنا الاعلم والكلام الذين تردونه سوف تندمون عليه) .. واخذ رئيس المحكمة في تلاوة أسماء المتهمين بترتيب تقرير الاتهام والاحكام الصادرة .

صدر الحكم برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطرأوى والسيد الجوهري بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى وحضور شريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا .

أكد المستشار محمد البحر ان المحكمة استندت على اعترافات المتهمين المدانين .. وايضا على الأدلة المتوافرة في القضية من الاتفاق الجنائى والقتل والشروع في القتل وحيازة الأسلحة والمتفجرات والتزوير في أوراق رسمية .

وأوضحت المحكمة ان المتهم الاول عبدالشافي رمضان ثبت في حقه تهمة القتل العمد مع سبق الاسرار والترصد .. والشروع في قتل ٤ آخرين هم احمد فرج فوده ووحيد رافت زكى ومحمد فاروق وماجدة جرجس .. كما حاز أسلحة وذخائر ومتفجرات بدون ترخيص .. وقيامه بالتزوير في محرر رسمى .. كما ان المتهم ابوالعلا محمد عبدربه قد اعترف باتفاقه مع آخرين على قتل الدكتور فرج فوده .. وضبط معه السلاح المستخدم في ارتكاب الجريمة .. أما المتهم على حسن فقد ثبت انه مصدر السلاح الألى المستخدم في الحادث .. كما ثبت قيام المتهم باسم محمد خليل بشراء السلاح بمبلغ ١٥٠ جنيها .

أما عن اسباب البراءة اكدت المحكمة انه انتفى عن المتهمين تهمة الاتفاق الجنائى .



0305004